الجزء الاول

حوار حول الطائفية والديمقراطية، اكبر قضايا بلادنا

الجزء الاول

حوار حول الطائفية والديمقراطية، اكبر قضايا بلادنا

الإهداء

إلى الشفيع وشيخ الأمين
الرمزين الخالدين لحلف عظيم
عاشا وماتا من أجله

مقـدمة

صدر الجزء الاول من هذا الكتاب فى كتيب صغير لا يبلغ المائة صفحة فى شهر مارس من العام الماضى (١٩٨٦) قبيل الانتخابات ببضعة ايام. صدر الكتيب علي وجه التحديد يوم ١٩ مارس وبدأت الانتخابات في اول ابريل ١٩٨٦. وقد شمل ذلك الكتيب محاولة لعرض المواقف السياسية والفكرية للقوى المختلفة التى تخوض تلك الانتخـابات وركز الاهتمام بصورة خاصة علي مواقف القيادة الحالية (الحزب الشيوعي) السوداني خلال العام الذي انقضي بين الانتفاضة المجيدة وصدور الكتيب.

ابادي اول الامر فاشكر كل الذين عبروا عن رضائهم عن التصور الصحيح للانتخابات الذي سجل علي تلك الصفحات وحساب نتائجها الذي ازعم انه كان قريباً جداً من الحقيقة ان لم يكن حقيقاً تماما. وما بني ذلك الحساب علي تكهنات عشوائية علي طريقة (توتو كورة) وانما علي قراءة واقعية للحسابات التي تسود الخارطة السياسية قبيل الانتخـابات وتوازن القوي الذي كان يحكم يومئذ تطور الاحداث وكانت الانتخابات اهمها جيعا.

وكان لابد ان يصدر الجزء الثاني المكمل لذلك الكتيب والذي كان عليه ان يتناول نتائج الانتخابات وما بعدها.

وظننت انني امام مهمة يسيرة كسابقتها والتي لم تأخذ من الوقت سوي عشرة ايام. ولكنني وجدت نفسي هذه المرة اكتب لثمانية عشر شهراً حتي بلغ المحصول الف صفحة بدلا من المائة الاولي.

ويبـدو لي وللقارىء كما اعتقد ـ ان السبب مفهوم تماما فالعاملون في الحقل السياسي ـ علي اختلاف توجهاتهم قد خفت عليهم ضغوط هائلة كانت الانتفاضة نفسهـا اولها والانتخـابـات آخرها خلال تلك المرحلة الاولي من معطيات ما بعد الانتفاضة. ولم يعودوا بعدئذ يلهثون للحاق بالاحداث التي كانت سرعة ايقاعها لا ترحم. اصبح لديهم بعد، ذلك متسع من الوقت للتفكير الهادىء المتوازن الاطراف

للتفكير في كل ما حدث بل وفق كل ما سيحدث ايضاً.

وهكذا فأن الذي اكتفي بمائة صفحة ذات طبيعة سريعة ساخنة اقرب الي سجالية الصحف وجد نفسه اليوم يجلس ساعات وساعات ليكتب مجلداً من الف صفحة!

وتشاورت مع بعض الاصدقاء، فاجمعوا ووافقتهم علي ان صدور الكتاب دفعة واحدة هو ضرب من المحال لانه ىقيل جدا علي القاريء وعلي جيبه في الوقت ذاته. فالذين ينعمون ببسطة من العيش اكثرهم لا يقرأون، والذين يقرأون منهم لا يتعاطون الفكر الماركسي! وهذا الاخير معظم قرائه من ذوي الدخل المحدود او المعدمين تماما!

وهأنذا اصغي لهذه النصيحة واقسم الكتاب الي ثلاثة اجزاء هذا اولها ليلحق به الثاني والثالث تباعا خلال فترة آمل الا تزيد علي اربعة او خمسة شهور.

وسيلاحظ القاريء الكريم انني جعلت من كتيب العام الماضي جزءاً اولاً لهذا الكتاب الاول. وقد دفعني لذلك ان عدداً كبيراً من اقاليم سوداننا القارة لم يصلها هذا الكتيب عند صدوره بل و شكا الكثيرون جدا من القراء هنا في العاصمة انهم لم يتيسر لهم الحصول عليه إما لسوء التوزيع او محدودية ما طبع. وقد ترددت كثيراً في واقع الامر قبل ان اقدم علي هذه الخطوة لان الكتيب كما سبق ان اشرت يميل الي السجال السخن، وهذا ـ وان كان موضوعيا وهادئا ـ سيجده القاريء يختلف الي حدٍ ما عن الحوار الفكري الاكثر هدوءاً في بقية اجزاء الكتاب.

واعتذر للقراء الذين لن يجدوا في الكتاب باجزائه الثلاثة شيئا كثيراً من وقائع الاحداث خلال الثلاثين شهراً ـ او اكثر قليلا ـ منذ الانتفاضة. فالكتاب يحاول ان يعتمد بصورة رئيسية التناول الفكرى لما افرزته هذه الشهور.

والاعتذار موصول ايضاً للقراء الذين سيلاحظون من غير شك ـ خاصة الباحثون المحترفون منهم ـ انني الجأ كثيراً للرجوع للشواهد من مختلف المصادر. فهم لا شك يعلمون ان ما بين ايديهم ليس بحثا وانما حوار بين افكار متباينة.

وارجو في الختام ان يجد القاريء علي هذه الصفحات شيئاً نافعاً او ما يبرر حواراً نافعاً. وأيا كان الحال فانا قانع بأجر المجتهد.

المؤلف

اول ديسمبر سنة ١٩٨٧

تقـــديم

د. الطاهر عبدالباسط

وهكذا بجدية ومسئولية نتعامل مع الصراع السياسى والفكرى داخل الحركة الثورية، ننطلق من الاسس الثابتة للفكر العلمى وتجارب الفصائل الثورية وعلى رأسها الماركسيين مرتفعين بمستويات الصراع الى الموضوعية والاجتهاد المسئول حتى نتمكن جميعا من رسم طريق بلادنا نحو التقدم والاشتراكية.

ولعل من اكثر الوثائق ثباتا وعمقا فى ادبنا الثورى، الوثيقة التاريخية التى اجازها المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى والتى استطاعت بعد دراسة شاملة لواقع مجتمعنا ولاوضاعه السياسية والاجتماعية، والطبقات المتصارعة فى داخله ان تتوصل الى العديد من الاستنتاجات السليمة التى مازالت والى حدود كبيرة تمثل ارضية خصبة لكافة الثوريين ليلتقوا على اساسها ويبنوا وحدتهم الفكرية وفق معطياتها، واتخاذها دليلا لتطوير عملهم فيما نستقبل من معارك.

ولعلى لا اجانب الصواب ان قلت ان الصراع الذى دار داخل الحزب الشيوعى منذ المؤتمر الرابع، والذى مازال حيا، تمتد جذوره الى تلك الوثيقة والى التمسك باستنتاجاتها وتطويرها. تلك الاستنتاجات على ضوء المتغيرات التى كانت ومازالت بلادنا مسرحا لها خلال العشرين عاما المنصرمة.

لقد تحركت مياه غزيزة من تحت تلك السنين، وتغيرت العديد من الاسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى كانت محل دراستنا، واساس استنتاجاتنا ونحن نعد للمؤتمر الرابع ولوثائقه. ولذلك فمن الصعب القول بان كل ما توصلت اليه تلك الوثيقة يتطابق تطابقا تاما مع ما نعايشه اليوم من واقع سياسى واجتماعى واقتصادى، وان كنا نقول بان المتغيرات التى كانت بلادنا مسرحا لها لم تمس جوهر استنتاجاتنا ولم تمس جوهر المرحلة السياسية، بل اكدت الكثير من معالم المرحلة التى

تعارفنا على تسميتها بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. ويمكننا ان نضيف ايضا ان السنوات العشر الاخيرة من حكم نظام مايو قد اكدت بصورة جادة قضية التحرر والاستقلال الوطني بتعميقها لروابط بلادنا السياسية والاقتصادية بمعسكر الرأسمال الغربي والاستعمار الامريكي. لكل ذلك كنا ومازلنا نرى ان امامنا واجبان رئيسيان:

الاول:ـ ان نؤكد الاستنتاجات السليمة التي توصلت اليها تلك الوثيقة لتصبح قائدا وموجها للنضال الثوري ولكل حركة التغيير الاجتماعي في بلادنا.

الثاني:ـ ان تتوفر على دراسة المتغيرات الجديدة سواء في البنية الاجتماعية او التركيبة الاقتصادية وكل الافرازات الجديدة التي دفعت بها الى السطح حركة الاعوام العشرين المنصرمة، بغرض تحديد معالم الواقع الجديد.

ومن هذا المنطلق خرج هذا الكتيب، الاول في هذه السلسلة، والذي هو في الاصل جزء من دراسة مستفيضة ومتأنية يعكف عليها ومنذ اكثر من عام الزميل المناضل عمر مصطفى المكي مستعينا بذخيرة غنية من الوثائق والكتابات ذات الصلة بالجوانب المتعددة للحركة الثورية، وباللقاءات التسجيلية بالعديد من المفكرين والمناضلين الماركسيين الذين عايشوا تلك المراحل واسهموا فيها بجهدهم وفكرهم.

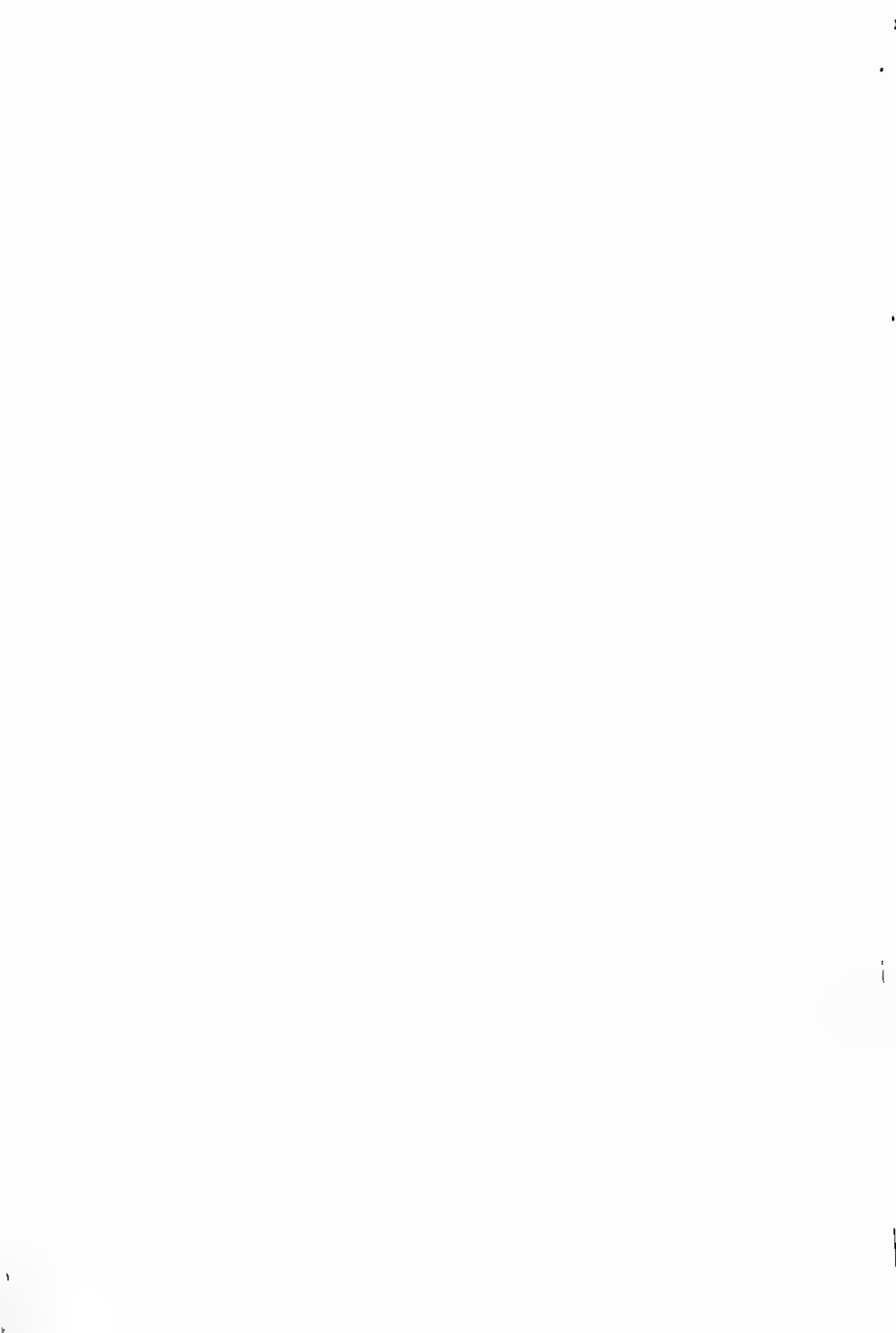
كما ستتناول هذه الدراسات كل جوانب حياتنا الفكرية والعملية في مجال السياسة والاقتصاد، والتاريخ والادب والفنون، آملين ان تلبي احتياجا موضوعيا وتسد نقصا كبيرا وسط ركام من الطرح السطحي الفج والتبسيط المخل لقضايا هي من اهم مقومات العمل الثوري.

ونحن اذ نقدم هذه السلسلة لكل الثوريين نؤمن بان الماركسية اللينينية تراث انساني ليس لاحد وصاية عليه، وارث لكل المناضلين يثرونه بتجربتهم ونضالهم.

الخرطوم ١٥ مارس ١٩٨٦

الجزء الاول

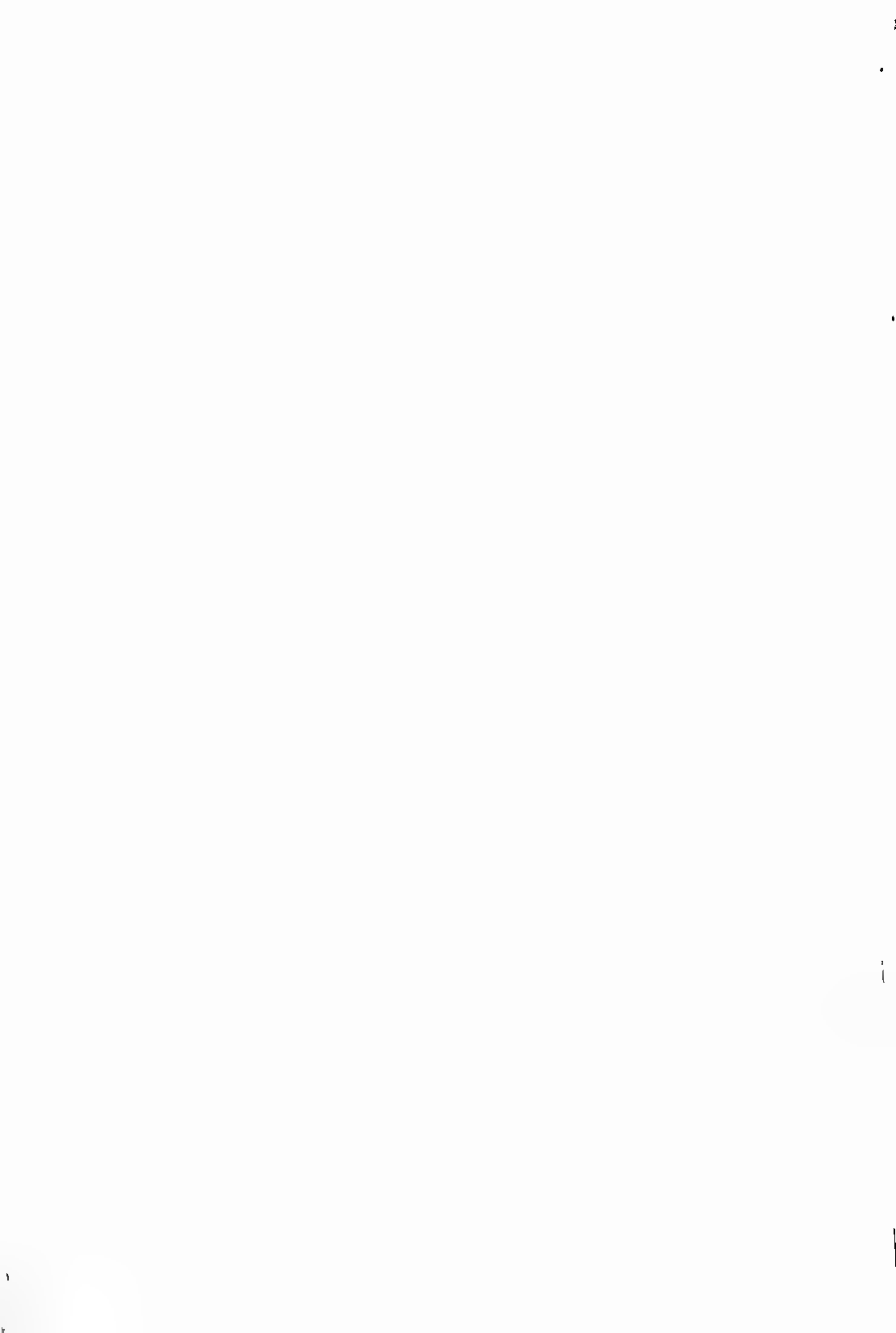
مابعد الانتفاضة وفقدان التوازن





الفصل الاول

الخلفية التاريخية



الدولة والديمقراطية الليبرالية
الانتخابات والنظام البرلماني البرجوازي

(في كل يوم وبصورة او اخرى ستعودون الى نفس هذا السؤال: ما هي الدولة؟ وما هي طبيعتها؟ ما هو مغزاها وما هوموقف حزبنا ـ الحزب الشيوعي ـ من الدولة؟ ان الشيء الجوهري الذي يتوجب ان تتملكوه من خلال قراءاتكم. ومن خلال المناقشات والمحاضرات حول الدولة، هو القدرة على الاقتراب المستقل من هذه القضية: ذلك لانكم ستواجهونها في اكثر الظروف تنوعا وتعقيدا، وفي اكثر الموضوعات صغرا وتفاهة، وفي اكثر الاطر غير المتوقعة في مجادلاتكم مع خصومكم. وفي الوقت الذي تجدون طريقكم وبصورة مستقلة الى حل هذه القضية الشائكة، فقط في ذلك الحين تستطيعون ان تطمئنوا على مبادئكم ومعتقداتكم وعلى قدراتكم على الدفاع بنجاح كاف عنها في وجه اي شخص وفي اي وقت).

ف أ لينين: من محاضرة عن الدولة
قدمت في جامعة سفردلوف ـ ١٩١٩

واجه شعبنا اول انتخابات برلمانية في خريف ١٩٥٣ ايذانا ببداية فترة الانتقال السابقة لاعلان الاستقلال كما نص عليها في اتفاقية القاهرة المبرمة في الخامس من فبراير من نفس العام.

جاءت تلك الانتخابات في اعقاب سنوات طويلة من النضال ضد الاستعمار لعب فيها العمال والطلاب دورا رئيسيا وقدموا الكثير من الشهداء وبين تلك الفئات لعب الحزب الشيوعي دورا مرموقا. ولعل ذلك الدور الذي احتله الحزب الشيوعي بين العمال والطلاب والحركة النسائية وحركة الشباب والسلام كان عاملا جوهريا في الهاب الحركة الوطنية على صعيدها الجماهيري وهو العامل الذي ساعد كذلك في حسم الموقف المهتز الذي كان ينتاب توجه الاحزاب البرجوازية بين حين واخر، وبصورة واضحة موقفها تجاه مشروع الجمعية التشريعية حيث ظهر بينهم شعار (لندخلها ونعدلها من الداخل) غير ان الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي في توسيع

النضال الجماهيرى ضد الجمعية التشريعية انتهى بتلك الاحزاب - على رأسها بالطبع حزب الاشقاء ورئيسه اسماعيل الازهرى - الى المعارضة الحازمة والمقاطعة الشاملة للمشروع تحت الشعار المعروف الذى رفعه اسماعيل الازهرى (لن ندخلها ولو جاءت سليمة مبرأة من كل عيب).

فى تلك الظروف ولدت الجمعية التشريعية ميتة كما اعترف بذلك سير جيمس روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة السودان ورأس حربة الادارة البريطانية فى ذلك الحين، ولم يدخل الجمعية التشريعية سوى القوى الرجعية المتحالفة مع الاستعمار البريطانى والتى كان يمثلها حزب الامة.

وبعد وقت ليس بالكثير اهالت الادارة البريطانية التراب على الجمعية التشريعية وشرعت فيما يسمى بتعديل قانونها لتصبح اكثر (تمثيلا) واكثر (برلمانية) واكثر بالتالى قبولا لدى الاحزاب والقوى السياسية التى قاطعتها واحبطتها فى البداية وجاءت بالقاضى (ستانلى بيكر) وهو احد قضاة المحكمة العليا فى بريطانيا ليضع دستورا جديدا. ولكن مصير دستور ستانلى بيكر لم يكن احسن حظا من الجمعية التشريعية، وقاد اتحاد نقابات العمال واتحاد طلاب جامعة الخرطوم حملة ضارية ضد المشروع الجديد فبقى حيث هو فى اضابير مكتب جيمس روبرتسون.

فى تلك اللحظات الحاسمة والحرجة للغاية فى تاريخ الاستعمار البريطانى فى بلادنا حيث قبرت الجمعية التشريعية واحبط مشروع ستانلى بيكر، وفى ذلك الفراغ (الدستورى) اذا شئت ان تسميه وحيث قوى ساعد الحركة المالية والطلابية واصبحت ذات شأن فى الساحة السياسية، وعلى الطرف الشمالى من وادى النيل تصاعد النضال المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى قناة السويس، والغت حكومة الوفد من جانب واحد اتفاقية ١٩٣٦ مما رفع الى اعلا مستوى النضال الشعبى وقوى من روح الاقدام لدى الاحزاب الوطنية (اى الاحزاب الاتحادية وعلى رأسها حزب الاشقاء): فى تلك اللحظات الحاسمة تفجرت فى مصر ثورة الثالث والعشرين من يوليو المجيدة. ويمكن ان نقول ان الطريق بعدها قد سد امام الادارة البريطانية فى السودان ولم يكن امامها غير توقيع اتفاقية السودان فى فبراير سنة ١٩٥٣.

تلك هى الخلفية التى جرت فيها انتخابات ١٩٥٣ ومن فوق هذه الخلفية يجدر بنا ان نضيف العوامل الخاصة الاتية:-

اولا :ـ كانت القوى اليمينية الرجعية من حلفاء الادارة البريطانية بقيادة حزب الامة فى حالة عزلة لا يستهان بها ويتمايز عنها المعسكر الوطنى بصورة واضحة تماما فهم :

* قبلوا الاشتراك فى المجلس الاستشارى لشمال السودان فى ١٩٤٣ .
* دخلوا الجمعية التشريعية من فوق جثث الشهداء ومن فوق رماح الادارة البريطانية .
* قبلوا التعديلات التى ادخلتها الادارة البريطانية ودخلوا المجلس التنفيذى، وسمى بمشروع الحكم الذاتى خلال عشرين عاما!!

ثانيا :ـ تحت مظلة ثورة ٢٣ يوليو تم توحيد الاحزاب الاتحادية (اكتوبر ١٩٥٢) فى حزب واحد عرف بالحزب الوطنى الاتحادى وخاض انتخابات سبتمبر ٥٣ موحدا كما وجد شعبنا مؤازرة فعالة من النظام الثورى فى مصر خلال فترة الانتقال وحتى اعلان الاستقلال.

ثالثا :ـ صحح الشيوعيون موقفهم اليسارى الخاطىء الذى اتخذوه تجاه اتفاقية السودان ـ ومن ثم دعواتهم لمقاطعة الانتخابات وهو الموقف الذى ادى الى عزلة الحزب واحدث فى الوقت ذاته بلبلة واسعة فى صفوف القوى الثورية . وتصحيح ذلك الموقف قبيل الانتخابات اضاف عنصرا هاما الى وحدة القوى الوطنية .

رابعا : كانت اللجنة التى كونت للاشراف على الانتخابات يغلب على اعضائها ـ ورئيسها الهندى ـ الطابع الوطنى المعادى للاستعمار. هذه العناصر اضافة الى الخلفية التى سبق ذكرها ـ كان من الطبيعى ان تؤدى الى فوز المعسكر الوطنى باغلبية كبيرة رغم محاولات القوى الرجعية بقيادة حزب الامة لاحداث (انهيار دستورى) تلغى بموجبه اتفاقية السودان برمتها او على الاقل محاولة ارهاب الحكومة الوطنية وتعويق تنفيذ مهام السودنة والجلاء. ومن ثم تعطيل اعلان الاستقلال: هى المحاولة التى تمت يوم افتتاح البرلمان الجديد فى اول مارس ١٩٥٤ باطلاق الغوغاء المسلحين ليجوبوا شوارع العاصمة ارهابا وقتلا، ، وكان ذلك بتوجيه مباشر من قيادة حزب الامة .

قد عبر الحزب الشيوعى عن هذا الانتصار الذى حققته القوى الوطنية فى مؤتمره الثالث الذى انعقد فى الخامس من فبراير سنة ١٩٥٦ حيث جاء فى الفقرة الخامسة من مقدمة برنامجه (سبيل السودان نحو تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم(ص ٦)

(ان اتحاد شعبنا وكفاحه والدور الايجابى الذى قامت به القوى الوطنية الديمقراطية فى بلادنا وعلى رأسها الحزب الشيوعى خلال فترة الانتقال والمؤازرة الفعالة من جانب الشعب المصرى والحكومة المصرية جاءت هذه العوامل بنتائج طيبة فى تنفيذ الاتفاقية المصرية البريطانية واجبرت الاستعمار البريطانى على سحب جيوشه من اراضى وطننا وعلى سحب الموظفين البريطانيين من اجزاء هامة فى جهاز الدولة مثل الادارة والقضاء والبوليس ، ان القوى الوطنية الديمقراطية سجلت انتصارا هاما فى هذه المعركة رغم مناورات الاستعمار البريطانى وبعض العناصر فى قيادات الاحزاب التقليدية فى تأخير جلاء الجيوش الاجنبية وعرقلة عملية السودنة) .

ولعلنا قد اطلنا فى الحديث عن الانتخابات البرلمانية الأولى ١٩٥٣ وهذه الاطالة من الخلفيات التاريخية والظروف الموضوعية التى تمت فيها تلك الانتخابات تطرح امامنا سؤالا جوهريا هاما : ولعل الاجابة على هذا السؤال تنشأ عنها قضية الديمقراطية ومحنة النظام البرلمانى لفترة الأعوام الثلاثين التى اعقبت الاستقلال .

ذلك السؤال هو على وجه التحديد :

هل قبول شعبنا لتلك الانتخابات وبصورة اجماعية يعنى قبولا مطلقا لمنهج الديمقراطية الليبرالية كطريق اوحد لتطوره السياسى والاجتماعى ؟

الاجابة هى قطعا بالنفى

فتلك الانتخابات – او الدرب الديمقراطى الليبرالى كان فى ذلك الوقت هو مدخل شعبنا الوحيد للاستقلال : وهو فى هذه الحدود كان انتصارا تاريخيا رائعا .

ولكن الحزب الشيوعى لم تساوره رغم ذلك اية اوهام حول ان طريق الديمقراطية الليبرالية وبصورته المطلقة يمثل طريق الخلاص لشعبنا فى مواجهة قضايا التطور الاجتماعى والسياسى والحضارى وقضايا التمايز القومى .

ان المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى والذى انعقد بعد خمسة اسابيع من اعلان الاستقلال اجلى هذه القضية الجوهرية فى وضوح فكرى ونظرى كاملين :

فبرنامج الحزب الذى اجازه ذلك المؤتمر التاريخى يقول دونما التباس او غموض . فى البند (١١) من ذلك البرنامج : –

(ان الحزب الشيوعى السودانى يقف فى ثبات مشيرا الى انه على جميع الجماهير الوطنية المهتمة بمستقبل بلادنا وتعزيز تحررها من عبودية الاستعمار البريطانى ان تتوحد فى حركة قوية جبارة مناضلة من أجل تعزيز استقلالنا الوطنى .

انتا نبنى مواقفنا حول الطريق الذى تسير عليه هذه الحركة فى سبيل تعزيز استقلالنا الوطنى على النظرية الماركسية اللينينية المطبقة على ظروف بلادنا وعلى الظروف العالمية . ان النظرية – الماركسية – اللينينية التى تبنى عليها الاحزاب الشيوعية المناضلة سياستها وعملها قادت ما يقرب من نصف البشرية الى الحرية والاشتراكية . وبفضلها امكن للشعب الصينى العظيم استكمال تحرره من الاستعمار الاجنبى والسير فى طريق التقدم والاشتراكية . لهذا فهى النظرية المجربة وبالاعتماد عليها يقدم حزبنا طريقه للشعب السودانى للسير نحو تعزيز استقلاله الوطنى وتحويل وطننا من قطر متخلف الى بلد مستقل متطور ، قوى متحد)

ومن فوق ارض الماركسية اللينينية يضع برنامج المؤتمر الثالث فى البند (١٣) تصوره للنهج الديمقراطى فيقول :

يرى الحزب الشيوعى السودانى ان سعادة شعبنا وتطوره الكامل وانتشال الجماهير من هاوية الفقر والحرمان لا يمكن ان تتحقق الا فى ظل النظام الاشتراكى . فى ذلك النظام يؤول امر بلادنا الى الجماهير العاملة حيث ينعدم ظلم الانسان لاخيه الانسان وينعدم حكم الطبقات المتملكه من الرأسماليين وملاك الأراضى وتصبح وسائل الانتاج ملكية جماعية فتنعدم البطالة والفقر .

ان السودان يسير نحو الاشتراكية عن طريق دولة ديمقراطية شعبية بقيادة الطبقة العاملة السودانية المناضلة فى تحالف وثيق مع جماهير المزارعين وتسير بلادنا فى غير طريق الحكم الرأسمالى ودكتاتورية الطبقات المتملكة التى تنضم فى النهاية الى جبهة الاستعمار العالمى)

ويضيف : –

(أن الدولة الديمقراطية الشعبية تضع امامها مهمة أحداث تحولات اجتماعية تدريجية فى بلادنا على اساس اشتراكى يكفل الحياة اللائقة لكافة جماهير شعبنا .

إنها النظام الذى يوحد جميع القوميات فى بلادنا ويمنحها الحق فى تقرير مصيرها وبناء حياتها على أسس ديمقراطية ضمن الأسرة السودانية المتحابة الصديقة ويرفض الى غير رجعة تحكم قومية واحدة فى مصير وحياة القوميات الأخرى)

ومع طرح الحزب الشيوعى للاشتراكية كحل ضمنى لقضايا تطور بلادنا فهو فى نفس الوقت لا تساوره الأوهام حول الوصول الى الإشتراكية (بقفزة فى الهواء) فالبرنامج يضع فى الفقرة ١٤ خطوات تمهيدية لابد من تحقيقها للوصول الى ذلك الطريق ومن بين تلك المهام تحول جهاز الدولة البيوقراطى الى جهاز ديموقراطى يسمح بإشتراك جماهير شعبنا فى

توجيه السياسة الوطنية وبطور حركة الجماهير الديموقراطية وتصنيع بلادنا على نطاق واسع بغرض تطورها المستمر وتحررها من القبضة الإستعمارية الإقتصادية إلخ .

ولتحقيق هذه المهام يطرح برنامج المؤتمر الثالث شعار الحكم الوطني الديموقراطي قائلا :

(إن حزبنا يرى أن هذه القضايا العاجلة ممكنة الحل بواسطة حكومة وطنية ديمقراطية مؤلفة من جبهة عامة من الطبقة العاملة والمزارعين والبرجوازية الوطنية الصغيرة وكافة العناصر الوطنية وكل الهيئات المضادة للإستعمار الأجنبي) راجع البرنامج ص (٩)

وهكذا فان الحزب الشيوعي السوداني ولم يكن قد تعدى السنوات العشر من عمره – قد إتخذ موقفا فكريا ونظريا على درجة عالية من النضوج والمسئولية لقضايا التطور الديموقراطي لمرحلة ما بعد الإستقلال وهي ما نسميها بالمرحلة الوطنية الديموقراطية .

محنة الديمقراطية الليبرالية في مرحلة الإستقلال

أثبتت الأحداث اللاحقة للإستقلال صحة توجه الحزب الشيوعي فيما يتصل بالديموقراطية الليبرالية كأداة للتقدم والتصدى لقضايا ما بعد الإستقلال :

× في صيف ١٩٥٦ إنقسم الحزب الوطني الإتحادي ونشأ عندئذ ما عرف بحزب الشعب الديمقراطي . وقد حذر الحزب الشيوعي آنذاك من الخطر المحدق بالديموقراطية بسبب ذلك الإنقسام.

× في نفس ذلك العام بدأت اللعبة البرلمانية بسقوط حكومة السيد إسماعيل الأزهري بطرح صوت ثقة في البرلمان ولكنها عادت مرة أخرى بعد يومين وبأصوات نفس النواب الذين أسقطوها !

× في مطلع سنة ١٩٥٨ حدث ما حذر منه الحزب الشيوعي وفاز حزب الأمة في الإنتخابات العامة بسبب إنقسام الحزب الوطني الإتحادي وكوّن حكومة إئتلافية مع الحزب الجديد (الشعب الديمقراطي) .

× وشهد عام ١٩٥٨ تصاعدا في الحركة الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة ومشاركة الطلاب والمثقفين ضد سياسة حزب الأمة الموالية للإستعمار الأمريكي والمعونة الأمريكية على وجه الخصوص ، وما عرف حينذاك بمشروع إيزنهاور الذى جاء ريتشارد نيكسون مبشرا به في صيف ذلك العام وكان إضراب ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ التاريخي الذى يمثل قمة النضال الجماهيري ضد حكومة حزب الأمة حيث إشتركت فيه

الأغلبية الساحقة من العمال والطلاب فى جميع أنحاء السودان وإنعكست آثار ذلك الإضراب على توازن القوى داخل البرلمان وقرر حزب الشعب الديمقراطى الإنضمام الى صفوف الجماهير والتصويت ضد حكومة حزب الأمة فى جلسة البرلمان المقرر لها ١٩٥٨/١١/١٧ متضامنا مع الحزب الوطنى الإتحادى وأصبح سقوط الحكومة أمرا مؤكدا .

وكان ذلك أول إمتحان حقيقى أمام النظام الديموقراطى الليبرالى ولكنه سقط فى التجربة سقوطا شنيعا ، ففى صباح ذلك اليوم تسلم كبار الجنرالات الرجعيين بقيادة الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش السلطة بإتفاق مسبق بينهم وبين السيد/عبد الله خليل رئيس الوزراء والسكرتير العام لحزب الأمة .

وفى نفس ذلك اليوم أصدر السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى بيانين يؤيدان فيهما حركة الجيش (المباركة) وكان هذا مسمارا جديدا يدق فى نعش الديموقراطية الليبرالية .

× وبعد نضال دام ست سنوات تحمل الحزب الشيوعى السودانى عبئها الأكبر تفجرت ثورة ٢١ أكتوبر المجيدة . ومنذ الوهلة الأولى بدأت الأحزاب التقليدية الرجعية هجوما شرسا ضد الثورة وضد منجزاتها وسلطتها رافعين فى هجومهم هذا (رايات) الديموقراطية التى سلموها لجنرالات الجيش قبل ٦ سنوات فى مذبحة الديمقراطية الأولى .

× بدأ الهجوم على ثورة أكتوبر بتصفية جبهة الهيئات التى قادت الإضراب السياسى العام .

× ثم بالهجوم على حكومة ثورة أكتوبر وإسقاطها فى ٩ فبراير ١٩٦٥ وقبل إنتهاء فترة الإنتقال المنصوص عليها فى الميثاق وقد إستعمل حزب الأمة فى إسقاط الحكومة الوطنية الأولى — المسلحون المجلوبون من البادية يجوبون شوارع العاصمة وهم يصرخون صرخات الحرب .

× وقبيل نهاية ذلك العام وبالتحديد فى السادس من ديسمبر إنتهت مذبحة الديمقراطية الثانية بفضيحة حل الحزب الشيوعى السودانى وطرد نوابه من البرلمان .إن الديمقراطية الليبرالية لم تحتمل وجود ثمانية نواب شيوعيين من بين أكثر من ثلاثمائة نائبا يمثلون الأحزاب (الديموقراطية) .

* وفى نهاية عام ١٩٦٦ وبالتحديد فى الثانى والعشرين من ديسمبر اصدرت المحكمة العليا قرارها التاريخى ببطلان قرار الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعى وعدم دستورية التعديل الذى ادخل على الدستور وتم بموجبه قرار الحل. وجاءت هنا المذبحة الثالثة ففى اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر - اى اليوم التالى لقرار المحكمة العليا وكان يوم جمعة دعا السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة الجمعية التأسيسية للانعقاد فى اجتماع (طارىء) حينئذ لتعلن الجمعية رفضها لقرار المحكمة العليا. وكانت مذبحة للديموقراطية وللقضاء معا انتهى الصراع حولها باستقالة رئيس القضاء السيد بابكر عوض الله فى ١٧ مايو ١٩٦٧.

* ولنذكر ان الجمعية التأسيسية التى قررت باغلبية ساحقة حل الحزب الشيوعى الذى تحمل معظم اعباء النضال ضد الحكم العسكرى، ثم معظم اعباء القيادة فى الاضراب السياسى سلاح ثورة ٢١ اكتوبر هى نفس الجمعية التى قررت وباغلبية ساحقة ايضا عدم تقديم مدبرى انقلاب ١٧ نوفمبر١٩٥٨ الى المحاكمة!! انه نموذج فريد فى تطبيق (الديموقراطية) باغلبية الاصوات!

* واختتمت سلسلة المهازل بحل الجمعية التأسيسية نفسها بقرار من السيد اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة فى ٧ فبراير ١٩٦٨ بعد ان قدم عدد كبير من النواب استقالتهم فى العوبة دبرت بليل وفق صفقة تمت داخل المؤسسة السياسية لاعادة التوازن فى انتخابات جديدة تمت فى شهر مايو من نفس العام بعد ان الغيت دوائر الخريجين من قانون الانتخابات.

ولنذكر ان الجمعية التأسيسية التى حلها السيد اسماعيل الازهرى هى نفس الجمعية التى عدلت الدستور لتجعله هو رئيسا دائماً لمجلس السيادة في صفقة سياسية اصبحت بموجبها رئاسة الوزارة لحزب الامة.

ولنذكر اخيرا وليس اخرا اكثر مخازي الممارسات (الديمقراطية) قبحاً وهو سوق النخاسة الذي تحول اليه البرلمان ليباع النواب ويشتروا علنا وعلي رءوس الاشهاد.

كان كل هذا يجرى باسم الديمقراطية امام عيون الشعب المغلوب علي امره.

ولكل هذه الاسباب مجتمعه علينا ان نلاحظ:

اولا: ان الجمعيات التأسيسية السابقة فشلت في ان تضع دستوراً دائماً للبلاد واننا حتي هذه اللحظة نحكم بدستور السودان المؤقت والذي وضع قبل ثلاثين عاما!

ثانيا: فشل النظام الديمقراطي الليبرالي في ان يكون نظام حكم مستقر للبلاد

ويكفي ان نقول هنا ان الثلاثين عاما من عمر استقلال بلادنا لم تشهد سوي ثلاثة برلمانات!

ووصل السيل الزبي. ان اللعبة لم تعد تطاق من مشاهديها وعبر الحزب الشيوعي في مؤتمره الرابع المنعقد في الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٦٧ عن كل ذلك اصدق تعبير نكتفى بايراد بعضه من الوثيقة التاريخية الصادرة عن ذلك المؤتمر باسم (الماركسية وقضايا الثورة السودانية):-

تقول الوثيقة في صفحة ٣٨:

(ضيق فرص التطور عن طريق الديمقراطية الليبرالية والتي برهنت علي انها مكشوفة للتدخل الاستعماري والتغول الرجعي في البلاد).

وفي صفحة ١٩٣

(خبرت بلادنا الدعوة للنظام البرلماني الغربي ايضاً طريقا للتطور ولمواجهة مهام الثورة الوطنية. ان الجماهير بدأت تحس بفشل هذا النظام قبل الحكم العسكري. ولكن هذا الاحساس كان قاصرا في مداه علي الاقسام الطليعية من تلك الجماهير وعند انهيار الحكم العسكري كانت قضية الديمقراطية غامضة في اذهان الجماهير بل فى اذهان الكثير من عناصر الديمقراطيين الثوريين.

ان محاولات ونضال الحزب الشيوعي فى هذه الفترة لاقناع الجماهير واستنهاضها في النضال من اجل ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للتقدم لم تجد التاييد الموصل للنجاح. ان القضية في جوهرها لم تكن صراعا حول توزيع الدوائر الانتخابية ولا في صورة تخصيص دوائر للعمال والمزارعين الحديثين بل هو: ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للسلطة الوطنية الديمقراطية وترفع الي اقصي درجة من نشاط الجماهير وابداعها وترمي بثقلها لتوجيه سياسة بلادنا واعادة بعثها وهذا المحتوي يعني تمتع الجماهير الشعبية بالحقوق الديمقراطية الاساسية وتقييد نشاط الفئات المعادية للثورة الديمقراطية وتقييد ومصادرة نشاط الطبقات ذات الروابط مع الاستعمار والتي ليست لديها مصلحة في البعث الوطني).

وتقول الوثيقة ص١٩٤

(وبدعوي الدفاع عن الديقراطية الليبرالية وتحت رايتها واعتمادا علي غموض الجماهير حول هذه القضية جمعت القوي الرجعية قواها وقوي اجتماعية مضادة للثورة واستطاعت ان تقف في وجه التطور الثوري في بلادنا فالرجعيون يستهدفون في الاصل خنق الثورات الديمقراطية في البلاد والوصول الي مصادرة الحقوق

الـديمقراطية نفسها. ان دعوتهم للنظام البرلماني كطريق لمصادرة الديمقراطية يبدو عليه التنـاقض لاول وهلة. هذا التناقض ناشىء من طبيعة الثورة نفسها ويوضح الصعاب التي يواجهها الرجعيون في تنفيذ مآربهم. ففي عام ١٩٥٨ هاجم الرجعيون النظام البرلماني وادانوه كنظام لا يؤدى الي الاستقرار ولجأوا الي النظام الديكتاتوري السافر. ولكن ذلك لم يكن ممكنا بعد ثورة اكتوبر فالحركة الديمقراطية ارتفعت الي مستويات اعلي وخبر شعبنا الشهار [illegible] الدكتاتوري).

هذا ماتوصل اليه المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني في اكتوبر ١٩٦٧.

ولكن وقبـل ذلك بعامين وفي الشهور الاولي لثورة اكتوبر توصلت اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها يوم ١٩٦٥/٥/٢٧ الي نفس هذه النتائج. يقول التقرير الصادر عن ذلـك الاجتماع (هذا جانب من قضية الديمقراطية كما طرحتها ثورة اكتوبر في نضالها المتعرج ضد قوى الرجعية في بلادنا. وهي قضية نظرية وعملية من الدرجة الاولي لمستقبل الثورة الديموقراطية الحقيقية للرجعيين اذ لا يستقيم وجود نظام برلماني مع وجود هذه الحملة المنظمة. فمعاداة الشيوعية لا معني لها سوي مصادرة الحقوق الـديمقـراطية وقتـل النـظام البرلماني نفسه. وبهذا يمكننا القول بان الرجعيين وهم يجمعون قواهـم تحت راية البرلمانية البرجوازية يهدفون في الاصل الي تهديمها او مصادرة الحقوق الديمقراطية).

وعلينـا الا ننسي ان هذا التحليل العميق للديمقراطية الليبرالية او البرلمانية الـبرجـوازية قد صدر قبل ستة اشهر فقط قبل انقلاب القوي الرجعية على النظام البرلماني والحقوق الاساسية وتهديم البرلمانية البرجوازية بالفعل عندما اقدمت علي حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان، ثم الهجوم الشرس من بعد علي استقلال القضاء بعد قرار المحكمة العليا التاريخي.

يحاولون اخفاء الحقيقة

(فلتمسك البرجوازية بجميع اجهزة سلطة الدولة فى يديها، وليفعل ذلك حفنة من المستغلين. فهم يشيدون بانتخابات تجرى فى مثل هذه الظروف بوصفها انتخابات (الحرية) و (المساواة) و(الديمقراطية). وهذه كلها كلمات قصد بها اخفاء الحقيقة: حقيقة ان وسائل الانتاج وسلطة الدولة الحقيقية تبقى فى ايدى المستغلين. والاغلبية الساحقة من الكادحين لا مكان لهم على الاطلاق. انه لشىء مفيد وضرورى للغاية ان يخفى هؤلاء عن الجماهير الطبيعة البرجوازية لديموقراطيتهم).

لينين ـ الديمقراطية والدكتاتورية
ص ١١ اصدار دار التقدم موسكو ١٩٧٤
الطبعة العربية

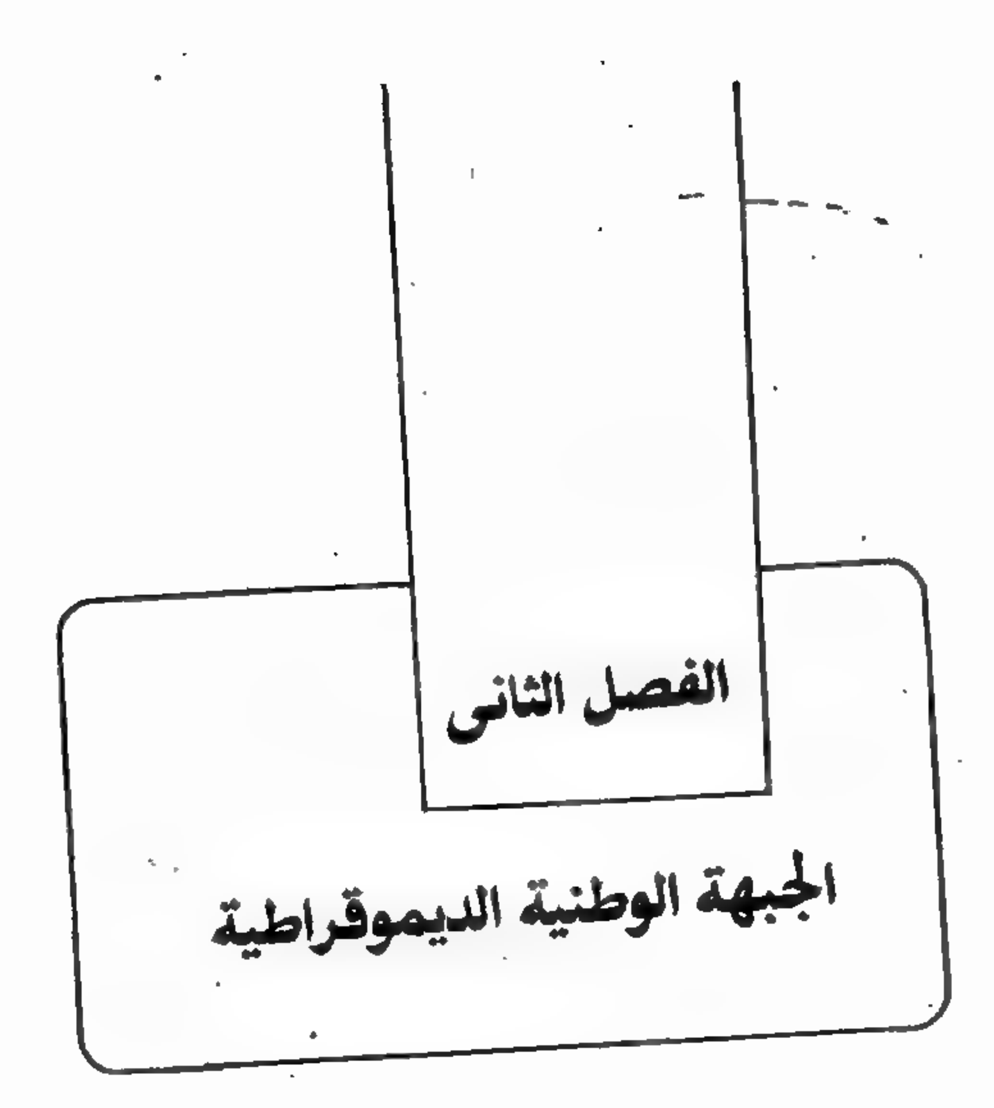
وهذا هو ما يجرى فى بلادنا اليوم. لم يتبق سوى بضعة اسابيع على نهاية الفترة الانتقالية المنصوص عليها فى الميثاق. وليس ثمة ثورة موقوتة بفترة انتقالية ولكنه توازن قوى معلوم فرض على انتفاضة ٢٦ مارس ادى الى ونتج عن تدخل كبار الجنرالات من قادة الجيش فى السادس من ابريل. فرغم ان شموخ الانتفاضة دفع بهم الى الساحة السياسية الا انهم بدورهم كانوا يريدون تطويق تلك الابعاد والاحتفاظ بها فى حدود بذاتها الى حين انتقال السلطة من ايديهم الى المؤسسة اليمينية التقليدية الثابتة وفق طقوس معروفة تماما، وان كانت على عكس ما حدث من قبل من عمليات التسليم والتسلم: من المدنيين الى العسكر فى المرة الاولى واليوم من العسكر الى المدنيين! صحيح ان انتفاضة ٢٦ مارس المجيدة قد استطاعت خلال صراع شرس بين قواها وقوى اليمين التقليدى باوساطه المتعددة، استطاعت ان تعبر عن نفسها فى حدود معينة بوجود التجمع النقابى وصموده فى وجه الحملات المسعورة احيانا والناعمة احيانا اخرى وفى وجه المعاملة السلبية ثم المعادية من جانب السلطة بشقيها.

قانون الانتخابات ...و الانتخابات

ان الــذى يهمنـا بصــورة مبـاشرة فى هذا السياق هو قانـون الانتخـابـات والانتخابات نفسها بالطبع.

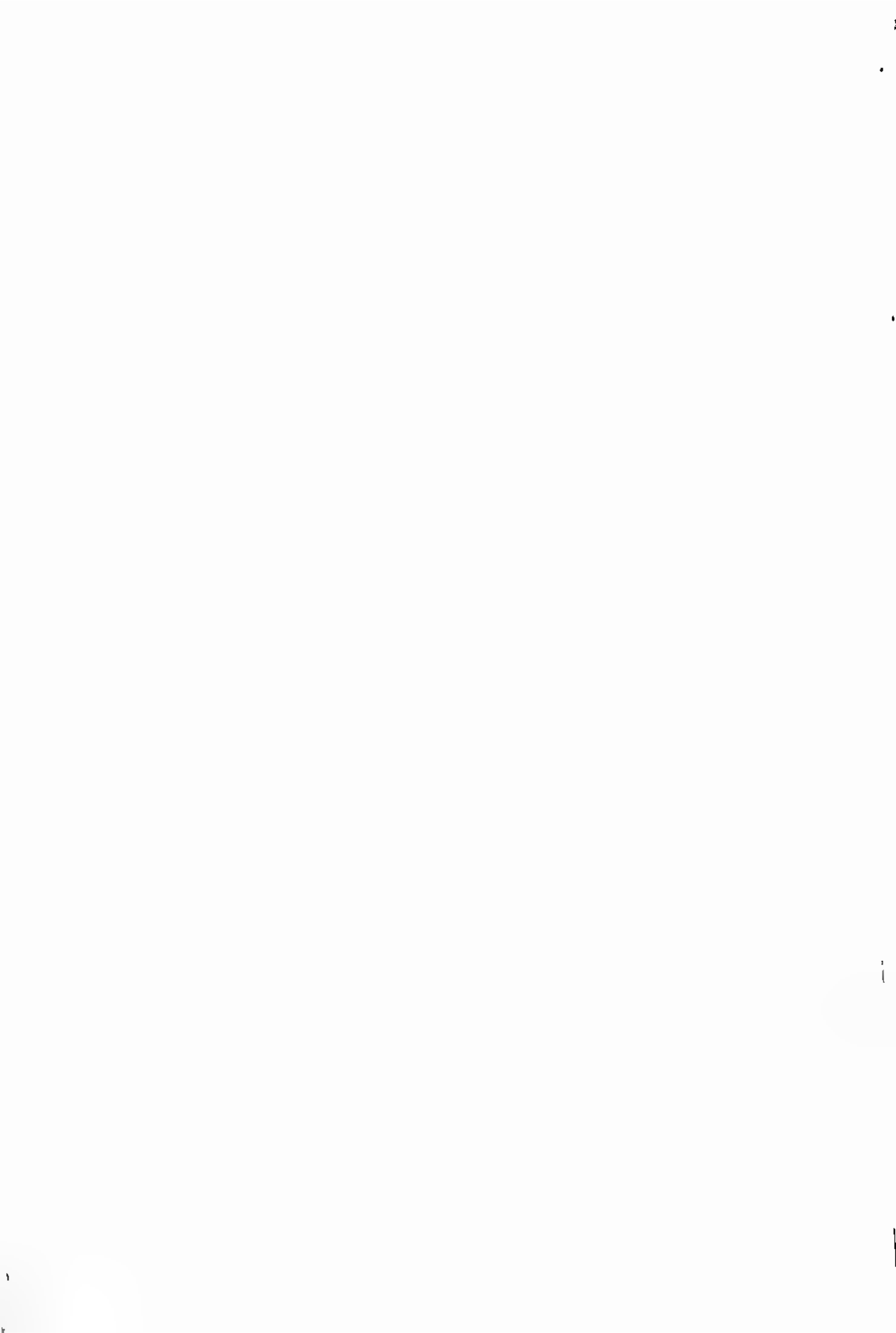
فلقـد جاء قانـون الانتخابات رغم ما دار حوله من صراع واسع تعبيرا عن مصالح القوى التقليدية الرجعية كأحد عوامل الانتكاسة، وتعبيد الطريق امام ردة تستهدف تصفية معالم الانتفاضة على يدى السلطة الجديدة.

فرغم ان المفاوضات عشية السادس من ابريل قد بدأت بالاعتراف من جانب القوى التقليدية بالدور الرئيس الذى لعبته القوى الحديثة فى الانتفاضة وفى تنفيذ الاضراب السياسى العـام، وانحصرت الخلافات حول النسبة التى تراوحت بين ٤٠٪ و٦٠٪ للقوى الحديثة فانه يبدو الان واضحا ان القوى الرجعية كانت تناور لكسب الوقت حتى تسترد انفاسها وتجمع شتاتها. فقد فاجأها الانفجار الشعبى من حيث لا تدرى.



الفصل الثانى

الجبهة الوطنية الديموقراطية



الجبهة الوطنية الديمقراطية

مرحلة النضال لبناء الجبهة الوطنية الديموقراطية وضعت فيها بلادنا منذ تحقيق الاستقلال كما طرح ذلك مؤتمر الحزب الثالث فى فبراير ١٩٥٦ كما اشرنا من قبل.

ويجدر بنا فى هذا السياق ان نتساءل اولا: ما هى مرحلة النضال الوطنى الديموقراطى التى تستهدف بطبيعة الحال نظام الحكم الوطنى الديموقراطى؟

هى:-

التلاحم بين حركة التحرر الوطنى وحركة التغيير الاجتماعى وتمثل حركة التغيير الاجتماعى مرحلة اعلى من تلك التى عملت على تحقيق الاستقلال السياسى والتحرر من السيطرة الاستعمارية المباشرة.

ونعنى بمرحلة اعلى ان القوى التى شاركت فى - او قادت - النضال من اجل الحرية السياسية فى بلادنا وفى بلدان العالم الثالث على وجه العموم محدودة القدرات سياسيا بحكم تكوينها الطبقى. فهى وبحكم ذلك التكوين تتهيب حركة التغيير الاجتماعى لانها اى حركة التغيير الاجتماعى - تجذب الى حلبة الصراع طبقات اجتماعية تتمايز مصالحها عن مصالح الطبقات التى آلت اليها مقاليد السلطة بعد زوال الادارة الاستعمارية المباشرة. وفى معظم الحالات فان هذه الطبقات الحاكمة تعمل جاهدة على كبح جماح الطبقات الجديدة المتطلعة الى التغيير الاجتماعى، بل وتلجأ فى معظم الاحيان الى ادوات القهر وقوانين القمع التى خلفها الحكم الاستعمارى. ولعل اسطع مثال على ذلك فى بلادنا المأساة التى عرفت بمأساة عنبر كوستى حيث قتل فيها اكثر من مائتين من مزارعى منطقة جودة على النيل الابيض. تلك المأساة التى حدثت فى فبراير ١٩٥٦ - اى بعد اقل من شهرين من تحقيق الاستقلال.

ولعلنا نذكر ايضا كيف عارضت قوى التغيير الاجتماعى - اى القوى الوطنية الديموقراطية وعلى رأسها الحزب الشيوعى الشعار الذى وضعته السلطة الحاكمة فى فجر الاستقلال - شعار «تحرير لاتعمير» وكيف اوضح الحزب الشيوعى اهمية الارتباط الوثيق بين حركة التحرر وحركة التغيير الاجتماعى.

وهكذا اتخذ النضال الوطنى الديموقراطى شكله الطبقى المحدد منذ الوهلة الاولى.

ان نضال الحزب الشيوعى المبكر وطرحه الحازم للجبهة الوطنية الديموقراطية ومعطياتها وبصورة دائبة وبموقف طبقى يختلف عن موقف الطبقات المستغلة (بكسر الغين)، والنضال فى سبيل الجبهة الوطنية الديموقراطية يستوجب التوجه الثابت والمبدئى نحو الفئات الاجتماعية المكونة لهذه الجبهة وهذا لا يخضع لاية ظروف

تكتيكية عابرة، اواية مصالح انتهازية ضيقة.

كيف يقترب بعض اليساريين من هذه القضية؟

نلاحظ بكل اسف ان قيادة الحزب الشيوعى تعاجل قضايا النضال الوطنى الديموقراطى وكأنها قضايا تكتيكية ذات مضمون ثانوى. . قضايا يمكن ارجاؤها فى المرحلة الراهنة من مراحل الثورة السودانية واحلال تحالفات مع قوى اليمين محلها. بل والاعتذار علنا عن تقديم الطرح الوطنى الديموقراطى فى الوقت الراهن لانه ليس من الحكمة ان نقفز فوق المهام الملموسة والمباشرة!

جاء هذا فى البرنامج الانتخابى الذى طرحه الحزب الشيوعى السودانى (جناح نقد) ونشرته جريدة الميدان فى عددها بتاريخ ١٩٨٦/٣/٧.

جاء فى البرنامج :-

«ولقد كنا ومازلنا نرى ان قيام سلطة وطنية ديموقراطية تعبر عن جبهة وطنية ديموقراطية واسعة اساسها الراسخ التحالف بين العمال والمزارعين وتلعب فيها الطبقة العاملة الدور القيادى هو الطريق الوحيد للمحافظ على سيادتنا الوطنية ولتطوير بلادنا اقتصاديا واجتماعيا وروحيا. وهو طريق مفتوح على الاشتراكية ويفضى اليها. هذه حقيقة نعلنها بوضوح فنحن لا نخفى اهدافنا ولا نموهها»! هذا حسن!

فما هو اذن البرنامج الوطنى الديموقراطى المطروح على الساحة السياسية والذى يتوجهون به للناخبين؟

يواصل البرنامج حديثه الموجه للناخبين قائلا :-

«ولكننا لا نقفز فوق المهام الملموسة والمباشرة ولا نخلط بين الافق الذى نتطلع اليه وبين احتياجات الواقع الماثل».

وهنا مصدر التساؤل المشروع. ما هى احتياجات الواقع الماثل المنفصلة عن مهام المرحلة الوطنية الديموقراطية والتى تجعل من طرح تلك القضايا «قفزا فوق المهام»؟

يجيبنا البرنامج المطروح قائلا :-

«فما يواجهنا اليوم هو ضرورة الخروج من الهوة السحيقة التى تردت اليها بلادنا من جراء سياسات النظام المايوى. ان النهوض من حالة الخراب المايوى الشامل يتطلب التمسك بمنهج التخطيط العلمى فى معالجة الاسباب التى قادتنا اليها وحل المشاكل التى قادتنا اليها وحل المشاكل التى نعيشها».

ان الذين وضعوا البرنامج قد جانبهم التوفيق بل وتنكبوا الطريق تماما فى التصدى لهذه القضية بل وفى الطرح الجوهرى اصلا. فكيف يمكن ان نفصل بمثل هذه الصورة بين «التخطيط العلمى» و«النهوض من حالة الخراب» والتصدى لسياسات النظام المايوى وبين الاقتراب الحازم والثابت من مهام النضال الوطنى الديموقراطى المطروحة من جانب الشيوعيين وكافة الاوساط الثورية منذ فجر الاستقلال الى يومنا هذا؟ وكيف جاز للذين وضعوا هذا البرنامج ان يعتقدوا أن طرح هذه المهام انما هو قفز فوق المراحل؟!

ان بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية ليست مهمة ذات جدول زمنى يجعلها فى بعض الاوقات غير ملحة وغير عاجلة، بل ويعلن صراحة انها يجب تأجيلها الى وقت آخر. انها واجب ثابت ومعقد ومتعرج ومتشابك الاطراف. وابسط اشكال النضال بين القوى الثورية والجماهير الكادحة، وابسط اشكال الصراع الطبقى فى مواجهة القوى التقليدية المحافظة كلها تصب على مر الزمن فى معين النضال الوطنى الديموقراطى وهو معين لا ينضب ابدا فهو جوهر عطاء الجماهير الذى قد يكون زاخرا احيانا وشحيحا احيانا اخرى حسب معطيات كل مرحلة من مراحل النضال الوطنى الديموقراطى.

فالان وبعد انتفاضة ٢٦ مارس المجيدة، وضعت مهام النضال الوطنى الديموقراطى فى مراحل عليا لم تصلها من قبل. ان اشكال النضال المعقد التى انفجرت بعد الانتفاضة اتخذت اشكالا ثرة ومتعددة من الصراع بين قوى الانتفاضة والقوى الرجعية: اشكالا شرسة احيانا وناعمة احيانا اخرى.. كلها تستهدف فى النهاية تطويق الانتفاضة واجهاضها من كافة مضامينها العريضة.

ان سمو النضال الجماهيرى الى قمم جديدة يبرر بل ويستوجب التوجه دون مساومة مع قوى اليمين صوب اليسار حيث تجمعات وتنظيمات واحزاب القوى الثورية... هذا التوجه يشكل اليوم ركن الاساس للنضال الوطنى الديموقراطى. ان اية مساومة هنا هى فى النهاية مقايضة خاسرة ستدفع ثمنها الثورة السودانية.

الجبهة الوطنية الديموقراطية شكل هام من اشكال الصراع الطبقى

ويضيف البرنامج الانتخابى للحزب الشيوعى السودانى (جناح نقد):ـ

«وقد فشلت كل المؤسسات النيابية السابقة فى وضع دستور ديموقراطى دائم للبلاد. ذلك لان القوى التى هيمنت على تلك المؤسسات اخضعت وضع الدستور

للمناورات الحزبية والمصالح الطبقية الضيقة الزائلة. وسوف يكون على الجمعية القادمة ان هى ارادت ان تنهض فعلا بهذه المهمة التاريخية الجليلة وان تنطلق من واقع الوطن والشعب ومصالحها الحقيقية والباقية».

وهكذا نرى ان وضع النضال الوطنى الديموقراطى على الرف «فى الوقت الحاضر» يذهب بالثوريين والشيوعيين مذاهب شتى ليس من بينها الوجهة الماركسية اللينينية... بمعنى آخر وجهة علم الثورة الاجتماعية. فالقول بان المصالح الطبقية لاية قوة اجتماعية هى مصالح «ضيقة» و«زايلة» مثل هذا القول يكون بعيدا عن المفهوم الماركسى للطبقات وللصراع الطبقى.

فمن المعلوم ان الصراع الطبقى يشكل جوهر حركة اى مجتمع معين وبصورة مستقلة عن ارادة الانسان.

فكبار ملاك الاراضى يفرزون طبقة المزارعين، والرأسماليون يفرزون طبقة العمال ويتم ذلك خلال عملية التطور الاجتماعى. ولو استطاع ملاك الاراضى ان يحصلوا على انتاج زراعى بدون المزارعين، او ينتج الرأسماليون سلعا للاستهلاك بدون العمال لفعلوا ذلك ولكن كل هذا البناء الطبقى يتم دون ارادتهم.

ومن هنا فانه لا يمكن لاى فرد فى هذه الطبقات ان ينظر الى مصالحه الطبقية نظرة ضيقة الا اذا كان جاهلا بها. وهذا بالطبع يحدث كثيرا بالنسبة للعمال والمزارعين وغير المزارعين من فئات البرجوازية الصغيرة عندما يكونون تحت تأثير السيطرة القبلية والطائفية وغير ذلك من التضليل الدينى والعنصرى وهذه بالطبع عوامل تتأثر بها الجماهير فى بلدان العالم الثالث على اختلاف مواقعها وتوجهاتها. وهنا تكون مهمة الشيوعيين وطلائع القوى الثورية اخرى ومن خلال النضال الوطنى الديموقراطى - ان تبصر هؤلاء بمصالحهم الحقيقية وذلك بتقديم علم الثورة الاجتماعية وبصورة مبسطة ويسيرة الفهم، وتقريبهم من فهم مصالحهم الطبقية الحقيقية.

اما الطبقات المتملكة من الرأسماليين وكبار الملاك فهى تعرف دون ان يعلمها احد كيف تبطش بالكادحين الذين تضعهم ظروفهم تحت قبضتها.

اما المصالح الطبقية «الزائلة» فمفهوم غريب هو الاخر لانه - ومن وجهة علمية - فان مصالح الطبقات لاتزول الا بالزوال النهائى لمجتمع استغلال الانسان لاخيه الانسان وهو مجتمع تجدنا بعيدين عنه كل البعد. وما اراد ان يؤكده كاتبو البرنامج ان المصالح الطبقية ضيقة وزائلة ومصالح الشعب هى الباقية. ولكن كيف تتحقق مصالح الشعب دون عمليات صراع طويلة وصعبة ومعقدة؟ هنا يكمن جوهر

القضية. ولا يجوز تبسيطها على هذه الصورة، لان مثل هذا التبسيط يمثل تعتيما فكريا لا يليق، خاصة اذا كتبه شيوعيون.

الجبهة الوطنية الديموقراطية والتوجه نحو اليسار:

وعلينا ان ننتقل الان من الحديث عن المفهوم الماركسى للجبهة الوطنية الديموقراطية، ثم ما تنطوى عليه من صراع طبقى، لنتحدث عن القوى الاجتماعية التى تمثل طبقيا وتاريخيا مرحلة النضال الوطنى الديموقراطى وهى ما نسميها بقوى اليسار تسهيلا لفهمها.

ان تراكم النضال الثورى خلال الردة الرجعية المايوية قد ادى بطبيعة الحال كما اسلفنا الى تراكم اجتماعى وطبقى عميق ووسع من حركة اليسار. هذا التراكم ادى الى انفجار انتفاضة ٢٦ مارس المجيدة مما دفع بحركة اليسار الى الوصول الى قمم عالية دفعت بالنضال الوطنى الديموقراطى خطوات كبيرة الى الامام.

وأمام هذه المعطيات الجديدة فان على القوى الثورية وفى مقدمتها الشيوعيون ان تتصدى فى همة ثورية عالية الى تلك المعطيات. وهذا ما يميز الشيوعيين تمييزا تاما عن القوى الاجتماعية الاخرى المتمثلة فى التكوينات اليمينية التقليدية.

فكيف تصدى الحزب الشيوعى السودانى (جناح نقد) لهذا التمايز الاجتماعى الجديد؟

نلاحظ ـ بكل أسف ـ ان هذا الموقف ومنذ الوهلة الاولى فيما بعد الانتفاضة اثار كثيرا ن الحيرة والاسى فى اوساط قوى اليسار التى وجدت الحزب الشيوعى خلال تاريخه الطويل يقف دائما فى مقدمتها فى ثبات وجسارة، ويتحمل فى سبيل ذلك كثيرا من العنت من جانب القوى الرجعية.

كيف طرح الاستاذ محمد ابراهيم نقد هذه القضية؟

نبدأ بالاستاذ محمد ابراهيم نقد السكرتير العام «للحزب الشيوعى». ادلى سيادته بحديث شامل لجريدة الايام فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٥ قال فيه:

(ومن هذا المقال يتضح اهمية التمايز لحزبنا الشيوعى السودانى فى هذه الفترة

ورفضه الـدخول فى اى مظلة فضفاضة باسم اليسار او القوى التقدمية او القوى الثورية حتى ينجلى ضباب الالوان)

ويسأله المحرر:

(اذن انتم ترفضون التحالف على الاقل فى هذه الفترة تحت مظلة اليسار).

ويجب سيادته:

(نعم.. كما اوضحت حتى ينجلى ضباب الالوان)..

هكذا يرى الاستاذ محمد ابراهيم قضية وحدة اليسار أو القوى التقدمية.. او القوى الثورية.. وهى الوحدة التى كانت عبر عشرات السنين ومنذ ايام النضال ضد الاستعمار، وفى فترة ما بعد الاستقلال تمثل ركنا اساسيا من اركان تطور الثورة السودانية.

ومن حقنا ان نسأل: كيف جاز للاستاذ نقد ان يدعو لتمايز الحزب الشيوعى عن القـوى التقـدمية او القوى الثورية. انها كما يبدو دعوة جديدة تماما. فالحزب الشيوعى ظل طوال تاريخه يعمل اما فى طليعة هذه القوى او بجانبها ولم يدع لموقف «متمايز» عنها فى اى يوم من الايام. فالتمايز كما هو معروف اما ان يكون فكريا وطبقيا، او تمايز فى اشكـال الطرح السياسى.. وفى كل هذه الحالات فأن تحقيق التمايز لا يمكن ان يتم بالتبرؤ الصريح من التحالف مع القوى التقدمية.. وانما يتم من خلال التحـالف نفسـه على الرغم مما فيه من تناقضات فكرية وسياسية.. بل ان الجبهة التقـدمية تقـوى ويشتـد عودها بطرح التمايزات بصورة مبدئية وتتم عملية الانتقاء للافكـار من خلال النضـال الثورى.. ولعلنا نكون بعيدين كل البعد عن النهج العلمى اذا تصورنا ان وحدة القوى التقدمية تتم دون تمايز بين قواها ودون صراع بين اشكال الطرح السياسي المقدم.. ولكنه صراع يختلف فى محتواه السياسي والاجتماعى عن الصراع بين القـوى التقـدمية مجتمعـة وبـين القـوى السياسية والاجتماعية الاخرى.. وغنى عن القول ان الحزب الشيوعى يقوى بالتوجه نحو القوى التقدمية وليس بالتمايز الانعزالى، ولعل هذا هو اهم مصادر قوة الحزب الشيوعى عبر تاريخه الطويل..

بقى ان نسأل عن هذا الضباب الذى يعتم الرؤى فيما يتعلق بالقوى التقدمية، ان القـوى التقدمية فى بلادنا واضحة كما كانت دائما والقوى الرجعية واضحة هى الاخرى كما كانت دائما.. والذى لا يرى هذا التمايز الحقيقى لابد ان يرى (الضباب) ولابد ان يحدد (تمايزات) مختلفة تماما.

ولعله من الملفت للنظر ان الاستاذ نقد يقول فى مكان آخر من نفس الحديث لجريدة الايام :ـ

(بتحديد اكثر فالخريطة السياسية فى السودان اوضح ما تكون ولم تكن بهذا الوضوح فى اى فترة سابقة). .

ولكن سيادته لم يحدد لنا مكان هذا الوضوح الذى لم يحدث من قبل؟ يبدو ان الضباب مخيم على القوى التقدمية وحدها ولا مشكلة فيما يتصل بحلفائه الجدد. .

قد يظن البعض ان الرأى الذى طرحه الاستاذ نقد حول تحالف حزبه مع قوى اليسار كان رأيا شخصيا لا يعبر عن رأى القيادة كلها او ربما كان ذلك الرأى وبعد الانتفاضة مباشرة وليد انفعالات عابرة . . . . لخ.

غير انه قد اتضح كل مرة ان الامر ليس كذلك. . فبعد سبعة اشهر من تاريخ حديث الاستاذ نقد لجريدة الايام تحدث مندوب الحزب فى التجمع ـ الدكتور الشفيع خضر سعيد لجريدة الصحافة. . وقال ضمن حديثه وردا على سؤال من المحرر حول الطبيعة اليسارية للتجمع ـ قال سيادته :ـ

(اذا صح الاتهام بان اليسار هو الذى يسيطر فان التجمع سيصبح جبهة لقوى اليسار وهذه الجبهة نحن الشيوعيين كما اعلنا مرارا لسنا طرفا فيها). .

واضاف سيادته :ـ

(واؤكد اننا لن نكون طرفا مع اى تحالف بأسم قوى اليسار ـ راجع جريدة الصحافة: ٢١/١٢/١٩٨٥. .

ونورد هذا دون تعليق!

والقوى الحديثة ايضا!

كان فى مقدمة القضايا المطروحة من بين قضايا الانتخابات قضية تمثيل القوى الحديثة. . وكانت ولا تزال قضية جوهرية للغاية، وقد شملها ميثاق الانتفاضة. .

ان كافة قوى اليسار ـ بل وبعض قوى اليمين ايضا ـ قد اجمعت على هذه القضية منذ ايام الانتفاضة وبعدها. . ولكن الاستاذ محمد ابراهيم نقد كان له رأى آخر. .

يقول سيادته فى حوار اجراه عدد من اصدقاء جريدة الميدان حول (التجمع الوطنى وآفاق تطوره) ونشرته الجريدة فى عددها بتاريخ ٧/١٠/١٩٨٥. .

(الكلام عن القوى الحديثة صيغة كانت ملائمة فى ظروف اكتوبر ١٩٦٤ والتمسك بها الان تمسك بصيغة لم تعد متمشية مع الظروف لسببين). .

ويشرح سيادته الاسباب قائلا:ـ

(السبب الاول: اتساع التطور الرأسمالى واتساع الفئات الرأسمالية وفئات البرجوازية التى انتفعت من مايو واصبحت جزءا لا يتجزأ من الطبقة الرأسمالية السودانية من خلال الطفيلية المايوية . . . . الخ.

(والسبب الثانى هو ان اطلاق هذه الصيغة على القوى الحديثة دون تمايز فكرى وايدلوجى واضح هى التى سمحت لمجموعة انقلابية صغيرة مثل القوميين العرب ان تنفذ انقلابها بأسم القوى الحديثة. . اننا لن ندخل تحت هذه المظلة الفضفاضة). .

ويختتم الاستاذ نقد حديثه قائلا:ـ

(فى داخل القوى الحديثة تمايز طبقى وفكرى وايدلوجى ولابد لكل طرف سياسي او اتجاه حديث او قديم داخل القوى الحديثة ان يقدم نفسه للشعب وان تظهر هويته ويأخذ حجمه الطبيعى). .

ومثلما كانت (مظلة اليسار الفضفاضة) نجد انفسنا هذه المرة امام مظلة القوى الحديثة (الفضفاضة) هى الاخرى اما المظلة المحددة فى نظر سيادته فهى ان يقدم كل اتجاه حديث (او قديم) نفسه للشعب!

ولا نزيد!

واتخذ المجلس العسكرى موقفا يمينيا رجعيا برفضه تمثيل القوى الحديثة فى الانتخابات. . واحدث هذا الموقف رد فعل واسع وسط كافة القوى التقدمية. . واصدر التجمع النقابى بيانه التاريخى الذى ادان فيه هذا الموقف من المجلس العسكرى وتطرق الى عدة مواقف اتخذها هذا المجلس من قوى وشعارات الانتفاضة. .

ولكن الاستاذ نقد لم ير غضاضة فى موقف المجلس العسكرى، فهو يقول فى حديث نشرته جريدة الميدان فى عددها بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥ حول هذا الموضوع :ـ

(فى اعتقادى ان المجلس العسكرى الانتقالى كان له رأى سياسي مسبق حول تمثيل القوى الحديثة. وليس فى ذلك غضاضة. . فهناك قوى سياسية مثل الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية ترفض تمثيل القوى الحديثة وطرحت رأيها فى

الصحف واجهزة الاعلام واخضعته للمناقشة . . ولو فعل المجلس ذلك وطرح وجهة نظره للمناقشة لاراح واستراح)

ومرة اخرى يحق لنا ان نسأل: كيف يجوز للمجلس العسكرى ان يتخذ من هذه القضية موقفا مستبدا يتجاوز به ميثاق الانتفاضة الذى جاء به هو نفسه الى السلطة . .

وكيف يخول الاستاذ نقد لنفسه القول بان رأى المجلس العسكرى المتعارض مع بند من اهم بنود الميثاق رأى (لا غضاضة فيه)؟! ثم يحصر سيادته كل المشكلة فى ان المجلس لم يفصح عن رأيه هذا قبل اتخاذ القرار مثلما فعل الاخوان المسلمون والاتحادى الديمقراطى !!

ان هذا يذكرنى بحديث ادلى به الاستاذ نقد فى ندوة اقيمت بجامعة الخرطوم يوم ١٩٨٥/٧/٢٨ حول قضايا الديمقراطية على عهد حكم الاحزاب . . تحدث الاستاذ عن بعض الممارسات فى ظل تلك الديمقراطية وتطرق ضمن حديثه الى قضية حل الحزب الشيوعى . . وكانت تلك القضية من اشهر قضايا ممارسات الاحزاب ويذكر القارىء اننا اسميناها خلال هذا السياق بمذبحة الديمقراطية الثانية تصدى الاستاذ نقد لتلك القضية قائلا :ـ

هناك شىء آخر فى تجربة الحياة البرلمانية . . الاغلبية كانت قد صوتت بحظر الحزب الشيوعى وطرد نوابه . . هذه هى الاغلبية وهذا قرار برلمانى سليم . .
يواصل الاستاذ حديثه قائلا :ـ

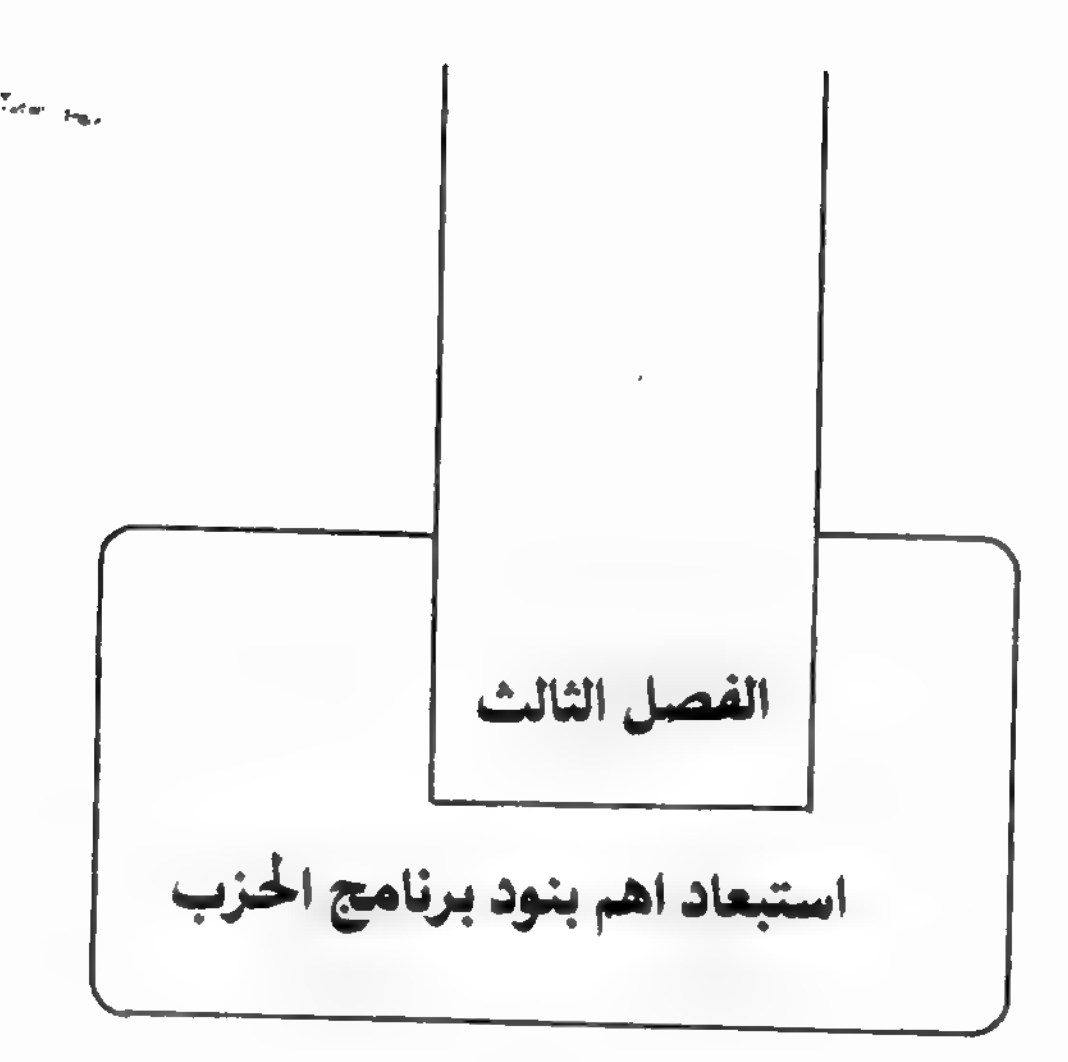
لكن جاءت الاقلية فطردت الاغلبية . . كيف ذلك؟ كان نواب الائتلاف بين جناح الهادى والاتحادى الديمقراطى يشكلون اقلية . . والاغلبية كانت مع جناح السيد الصادق من حيث عدد النواب والحكومة . . ورأت الاقلية انها اذا استقالت من الجمعية سيقل النصاب القانونى عن الثلثين ولن تستطيع الجمعية ان تجيز الدستور ولن تستطيع الاستمرار كجمعية تأسيسية وقد كان وصدر قرار حل الجمعية وشربت الاغلبية المقلب وخرجت.

نشر هذا فى جريدة الميدان بتاريخ ١٩٨٥/٨/٩ . . ولم اصدق عند قراءتى للحديث ان السكرتير العام للحزب (الشيوعى) واحد النواب المطرودين من الجمعية يمكن ان يرد على لسانه ان قرار حل الحزب الشيوعى كان قرارا برلمانيا سليما لمجرد انه حصل على اصوات الاغلبية وظننت ان جريدة الميدان قد اخطأت فى الصياغة وسعيت للحصول على تسجيل لندوة الجامعة المذكورة، واستمعت الى الحديث

بصوت الاستاذ نقد وكان نص جريدة الميدان متطابقا تماما مع التسجيل!!

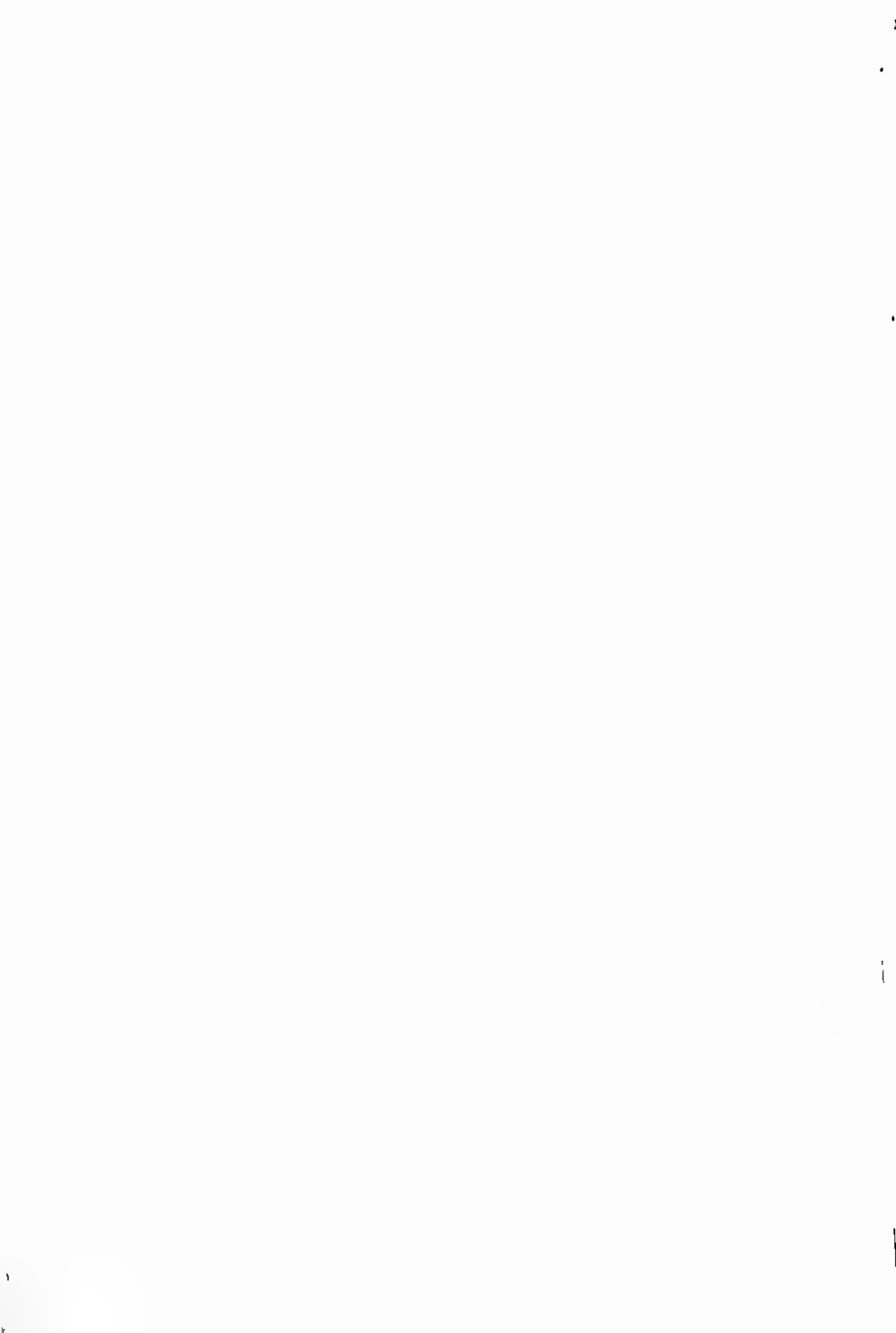
ويلاحظ القارىء ان الاستاذ نقد لايرى غضاضة فى قرار حل الحزب الشيوعى لانـه كان رأى الاغلبية، ولكن الغضاضة كانت فى اسقاط حكومة السيد الصادق المهدى لان ذلك تم بتآمر من الاقلية!

ومرة اخرى اورد هذا دون تعليق!!



الفصل الثالث

استبعاد اهم بنود برنامج الحزب



ونحن نتصدى للحديث عن الانتخابات والظروف الموضوعية (والتاريخية) التى تتم فيها بكل معطياتها السلبية والايجابية، نجد انفسنا مواجهين بقضايا جوهرية من بينها التوجه الديمقراطى الليبرالى والمخاطر التى تحف بمثل هذا التوجه، ثم التحالفات التى تتم من مختلف المواقع السياسية والفكرية وبين تكوينات سياسة مختلفة بهدف الوصول الى مزايا انتخابية معينة..

فهذه الانتخابات تتم وفق قانون انتخابى رجعى استهدف بصورة واضحة استبعاد قوى الانتفاضة من المؤسسة التشريعية القادمة.. واستبعاد قوى الانتفاضة يعنى بالدرجة الاولى اجهاض الانتفاضة نفسها وتكريس السلطة العسكرية الانتقالية اليمنية فى شكل سلطة مدنية يمينية ايضا.. ولعلى قد ذكرت خلال هذا السياق ان الهدف اخيرا هو الانتهاء بانتفاضة ٢٦ مارس المجيدة الى مجرد عملية تسليم وتسلم بين اليمين العسكرى واليمين المدنى ولتقبض جماهير الانتفاضة بعد ذلك الريح!! وعلها تجدها!!

هذه الصورة للانتخابات القادمة تتجسد فى مظاهر محدد:-

فقانون الانتخابات قد رسم بطريقة هندسية بارعة ليخدم الوجهة التى اسلفنا الاشارة اليها..

فهو لا يوفر - فى اطار التوزيع الجغرافى للدوائر - اى تمايز ولو ضئيل بين المدن حيث مواقع الانتاج الحديث وبين اقصى البوادى حيث الاقتصاد المغلق.. فعلى سبيل المثال فان اقليم دارفور قد خصص له قانون الانتخابات تسعة وثلاثين دائرة بينما خصص لمديرية الخرطوم احدى وثلاثين دائرة!!

ومن فوق هذا المخطط الواضح لاعطاء مركز الثقل فى نتيجة الانتخابات لمناطق بعينها اصدر المجلس العسكرى الانتقالى قراره الرجعى برفض تمثيل القوى الحديثة.. ولنذكر هنا ان المجلس المذكور قد استجاب وبصورة فورية لاحتجاج السيد الصادق المهدى حول الدوائر المخصصة لاقليم دارفور (مركز نفوذه الرئيسى) ورفع المجلس دوائر ذلك الاقليم من ٢٩ الـ ٣٩ دفعة واحدة!! ورفض من بعد ذلك تمثيل القوى الحديثة المنصوص عنه فى ميثاق الانتفاضة!

وهناك كذلك مأساة دوائر الخريجين - تلك الفجيعة المؤلمة - فالكل يعلم كيف تم توزيع تلك الدوائر. فقد قرر واضعو قانون الانتخابات الغاء الطابع القومى لتلك الدوائر والذى عمل به فى التجارب السابقة سنة ٥٣ وسنة ٦٥ ووضح من تلك التجارب انه الاسلوب الامثل، وقرروا تقسيمها جغرافيا لاغراض معلومة.. كانوا

يهدفون من تلك الصيغة الى منع دوائر الخريجين من ان يكون لها اية معطيات ايجابية تؤثر على توازن القوى الذى ظل المجلس العسكرى يسعى اليه منذ تدخلهم العسكرى الكلاسيكى (اى انقلابهم العسكرى) فى ٦ ابريل الى يومنا هذا. . ويكفى ان نشير هنا الى ما حدث من مفارقات اثارت ضجة واسعة فى اوساط الخريجين انفسهم وفى الصحف وكافة قوى الانتفاضة. .

ومثال صارخ لهذه المفارقات: كان عدد الذين سجلوا اسماءهم فى دوائر الخريجين فى دارفور ١١٠٠ (الف ومائة) ومخصص لها اربعة دوائر بينما الذين سجلوا اسماءهم فى مديرية الخرطوم (مقيمين + مغتربين) ٣٤٫٠٠٠ (اربعة وثلاثون الفا) من الخريجين ومخصص لها ثلاثة دوائر!!

واسقط ازاء هذا التآمر الصارخ فى يد المجلس العسكرى ولم يجد جوابا سوى وعود باجتماع لن يكون لبحث هذا الامر!!

واخيرا وليس آخرا فان السلطة الحاكمة بشقيها قد اصمت اذانها وادارت ظهرها تماما لكافة القوى التى كانت تحذر من اجراء انتخابات جزئية فى البلاد وما يمكن ان تؤدى اليه من مشاكل بلادنا فى غنى عنها فى هذه الفترة الصعبة والمعقدة من تطورها السياسي والاقتصادى. .

هذه هي جملة المحصول

ومن فوق مثل هذه الارضية ستتوجه جماهير شعبنا الصابرة المغلوبة الى صناديق الاقتراع بعد ايام قليلة فهى - اى الانتخابات على كل علاتها وسوءاتها عملية سياسية لابد من ان نمارسها ونحن نقول رأينا فيها فى ثبات ووضوح ودون ان تساورنا اية اوهام حول معطياتها. .

الانتفاضة الثالثة سلاحها صناديق الانتخابات!!

ان قوى اليسار كما اسلفنا - وجماهير الشعب على وجه العموم والقوى الحديثة بصورة خاصة لا تعيش اية اوهام تقول بان فى الانتخابات القادمة وفيما يعقبها من نظام حكم طوق النجاة لبلادنا وشعبنا مما هو فيه. .

فالقوى التقدمية تعلم وبحساب بسيط لا يكلف كثير عناء توازن القوى الذى يسود الخارطة السياسية اليوم، ومن ثم فهى تعلم - وعلم اليقين هذه المرة - ان

الانتخابات القادمة لاتتعدى ان تكون عملية تسليم وتسلم من اليمين العسكرى الى اليمين المدنى . .

وتعلم ايضا انه قد اكتملت الترتيبات لتكون عملية التسليم والتسلم هذه نظيفة وسليمة ومبرأة من كل عيب وذلك بعد ان عزلوا القوى الحديثة سياسيا ومنعوها حق التمثيل وبعد توضيب دوائر الخريجين على فضيحة التشكيلة الجغرافية اياها . .

ولم يبق من بعد ذلك امام اى محلل سياسي عاقل ـ دون ان يكون شيوعيا او ماركسيا ـ الا ان يضع هذه الانتخابات فى مواعينها دون زيادة او نقصان . .

غير ان قادة الحزب الشيوعى ـ سامحهم الله ـ يبشرون اليوم بتصورات لا اساس لها من الواقع وبأوهام لا تبرر، تنبشر بين الجماهير فى همة ونشاط وبصورة مهولة لا يبررها الواقع الماثل امام شعبنا . .

لننظر مثلا وبالتسلسل التاريخى ما ظلت تنشره جريدة الميدان او دوائر حزبها حول هذه القضية :ـ

الانتخابات القادمة والاستقرار التام :ـ

تقول افتتاحية جريدة الميدان بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٦ وتحت عنوان :ـ

(نحن مع اجراء الانتخابات فى موعدها المحدد) :

(ويهمنا نحن فى الحزب الشيوعى ان نؤكد حرصنا على اجراء الانتخابات فى موعدها المحدد وانهاء الفترة الانتقالية الحالية بما يحقق الاستقرار التام ويبعد اى شبح لحكم عسكرى او شبه عسكرى)

ولنا ان نسأل مرة اخرى : لماذا تبشر جريدة الميدان بان عودة الاحزاب اليمينية التقليدية الى الحكم (يحقق الاستقرار التام) لبلادنا ولمصلحة من يقال مثل هذا الادعاء . .

ثم : وعلى اى اساس تبنى جريدة الميدان اعتقادها بان عودة هذه الاحزاب الى الحكم سيبعد اى شبح لحكم عسكرى او شبه عسكرى) . .

كلنا نعلم ـ وهذا تاريخ قريب يعرفه الناس ـ ان التدخل العسكرى الاول كان بسبب فشل الاحزاب فى الحكم، ولنفس هذا السبب حدث التدخل العسكرى الثانى . .

واضيف ان التدخل العسكرى الثالث ـ انقلاب ٦ ابريل ما كان ليحدث لو ان الاحزاب اتخذت موقفا حاسما تجاه انتفاضة مارس منذ اندلاعها، وغيرت توازن القوى الذى كان قائما صباح السادس من ابريل. . ولكننى اسوق هذا على سبيل الافتراض لان الاحزاب لم تكن بوسعها ـ لعدم القدرة وفقدان الرغبة ـ فى اتخاذ مثل ذلك الموقف الحاسم.

فما الـذى يدفعنـا ـ او يدفـع بعضنا ـ للاعتقاد بان حكم الاحزاب القادم ـ سيكون هذه المرة درعا واقيا ضد الانقلابات العسكرية؟ مثل هذا الاستنتاج لايمكن ان يقبل جزافا بل على الذى ينادى به ان يقدم لنا ما عنده من تحليل علمى اوصله الى هذا الاستنتاج.

الانتخابات ستجيء لنا بالممثلين الحقيقيين لجماهير الانتفاضة!!

واليكم المزيد من مثل هذه التصورات:ـ

فقد اصدرت لجنة الحزب الشيوعى السودانى (جناح نقد) بمدينة ام درمان بيانا وزعته على الجماهير يوم ١٧/١/١٩٨٦م عشية بداية مرحلة التسجيل. . جاء فى ذلك البيان:ـ

فاذا كانت الانتفـاضة قد تحققت عن طريق الاضراب السياسي المظفر فان استكـمال تحقيق برنـامـج الانتفاضة يتم الان عبر الطريق الديمقراطى الذى يبدأ بالتسجيل للانتخابات ليصل الى نهايته باختيار الممثلين الحقيقيين لجماهير الانتفاضة!!

ويضيف البيان المذكور ان عملية التسجيل (هى الخطوة الرئيسية فى ممارسة المواطن لحقه فى اختيار ممثليه فى الهيئة التشريعية المقبلة التى تقرر مصير الوطن وحريته وازدهاره)!!

ويتم تكريس هذه التصورات فى البرنامج الانتخابى الذى طرحته قيادة الحزب ونشرته جريدة الميدان ٨٦/٣/٧ يقول البرنامج:ـ

(لقد فشلت كل المؤسسات النيابية السابقة فى وضع دستور ديمقراطى دائم للبلاد. ذلك لان القوى التى هيمنت على تلك المؤسسات اخضعت وضع الدستور للمنـاورات الحـزبية والمصـالـح الطبقية الضيقة والزايلة. . وسيكون على الجمعية

التأسيسية القادمة ـ ان هى ارادت ـ ان تنهض فعلا بهذه المهمة التاريخية الجليلة وان تنطلق من واقع الوطن والشعب ومصالحها الحقيقية والباقية) تحمل هذه الاستنتاجات فى خط سياسي وفكرى مؤداه :ـ

● ان الجمعيات التأسيسية السابقة ـ والمكونة من نفس احزاب اليوم ـ قد فشلت فى انجاز المهام الموكلة اليها وفتحت الطريق امام التدخلات العسكرية . .

● ورغم ذلك فأن الجمعية التأسيسية القادمة ستكون اداة مختلفة عن سابقاتها رغم نفس الاحزاب ونفس القيادات فعن طريقها :ـ

● يمكن ان تحقق مصالح الوطن ومصالح الشعب الحقيقية والباقية .

● وستشهد مرحلة الحكم القادم الاستقرار التام المبرأ من احتمالات التدخل العسكرى .

● واحزاب اليوم ستقدم لنا فى الجمعية التأسيسية القادمة الممثلين الحقيقيين لجماهير الانتفاضة .

● وان هذه الجمعية بيدها مصير الوطن وحريته وازدهاره .

● إن القوى التى هيمنت على الجمعيات التأسيسية السابقة كانت تغلب مصالحها الطبقية الضيقة . اما القوى التى ستهيمن على الجمعية التأسيسية القادمة فبوسعها ان تتجاوز عن هذه المصالح الطبقية ان هى ارادت» .

اكتفى بهذا التلخيص دون تعليق . .

غير ان جريدة الميدان لم تر ان كل ذلك كان كافيا لاعطاء صورة زاهية بهيجة لما ينتظر شعبنا من التقدم والاستقرار التام والازدهار تحت ظل الحكم القادم الينا عبر الانتخابات .

فقد بلغ الزهو والحماس بأحد كتاب جريدة الميدان لان يشق الصفوف ويتقدم المنظرين الاخرين ليقول لهم باعلى صوته :

«الانتفاضة الثالثة سلاحها صناديق الانتخابات»

ولعل الكاتب يقصد بهذا التصنيف ـ وارجو ان اكون مخطئا ـ ان ثورة اكتوبر هى الاولى ، وانتفاضة ٢٦ مارس هى الثانية ، والانتخابات القادمة هى الثالثة ! ! وقد نشرت جريدة الميدان هذا الحديث تحت العنوان اعلاه على صفحة كاملة وبعناوين ضخمة يوم ١٨ فبراير عام ١٩٨٦م .

ومرة اخرى لا تعليق . فالمناضلون على مختلف مواقعهم اقدر على التعليق على هذا الهراء .

اهى اخطاء سياسية عابرة ام خط فكرى وسياسى متكامل؟

بقى ان نحاول البحث عن اجابة معقولة، وموضوعية على هذا السؤال.

لعل من نافلة القول ان نؤكد ان هذا الطرح فى مجمله ينطوى على تجاوزات مرفوضة تماما من بعض القوى السياسية فى بلادنا، ومثيرة للجدل والحيرة وسط قوى اخرى، بينما تقابل بالرضى والارتياح من الاوساط الموجه اليها هذا الطرح اصلا.

من أين جاء هذا الطرح.. وما هو منطلقه الفكرى؟

اعتقد ـ ويشاركنى الكثيرون هذا الاعتقاد ـ بان المنطلق الفكرى هو الموقف من الديموقراطية الليبرالية كمنهج سياسى وفكرى متكامل مطروح اليوم على معترك الساحة من مختلف اطرافها.

ويحسن بنا ان نبدأ كما فعلنا من قبل بالتسلسل التاريخى. كان اول طرح هام من جانب قوى اليسار حول هذه القضية ـ اعنى قضية الديموقراطية الليبرالية ـ قد جاء من جانب الاستاذ التجانى الطيب بعد شهر واحد من الانتفاضة وعلى صفحتين كاملتين من جريدة الصحافة الصادرة فى ١٩٨٥/٥/٥.

يقول الاستاذ التيجاني الطيب فى حديثه :ـ

«انقلاب مايو حينها حدث جاء فى دور المنقذ. اما الموقف الان فيختلف، ولا يمكن قبول هذا الادعاء. لهذا لا اميل الى اية مطابقة بين ما حدث فى مايو وما حدث صبيحة السادس من ابريل. يوجد الان حلف واسع بين اليمين واليسار والوسط والنقابات حول الديموقراطية بينما فى ٦٩ كان هناك صراع وطرف يريد القضاء على الطرف الاخر».

ويضيف الاستاذ التجانى اجابة على سؤال من المحرر:

«انا اعرف ان هناك اتهاما بحساب انقلاب ٢٥ مايو على اليسار، وعن وزراء محسوبين على اليسار (لاحظ محسوبين هذه! الكاتب)، واطلق شعارات يسارية. وبشكل عام، فقد تعاون الحزب الشيوعى وعدد من قوى اليسار مع النظام الجديد وساندوه. ولكن كان لكل هذا ظروفه. فقد حدث الانقلاب فى وقت كان فيه الصراع قد اشتد بين اليمين واليسار وكان من العبط فى تلك الظروف ان يعادى اليسار الانقلاب ويرفضه ويفضل عليه النظام الذى كان يريد ان يحظر نشاطه ويقيده بدستور يحظر النشاط السياسى والنقابى على القوى غير اليمينية. لهذا فقد تعاون

الحـزب الشيوعى مع الانقـلاب لكنـه كان تعـاونا مشروطا بان يحافظ الحزب على استقلاله وعلى تنظميه وان ينتقد ما يراه خاطئا، والا يؤيد الا ما يراه يستحق التأييد وان يعارض وينشر معارضته . . . الخ.» ويضيف الاستاذ التجانى :

وقـد يقـال ان هنـاك تجاوزا قد حدث، لكن بشكـل عام فقد التزم الحزب الشيوعى بشروطه فى التعاون.

ومن هنا يدخل الحوار الى موضوع قضيتنا:

يسأل المحرر الاستاذ التجانى :

«اذا كان هنـاك اجماع شعبى على الـديمـوقراطية باعتبارها الطريق الوحيد لتحقيق امـانى الشعب السـودانى على كل الاصعـدة فهل هذا المفهوم فى نظركم ينحصر فى الديموقراطية الليبرالية باعتبارهاهى السبيل الموصل لتحقيق هذه الاهداف والامانى ام ان هناك مفهوما آخر للديموقراطية»؟.

ويبدو ان المحرر بنى سؤاله هذا وبصورة منطقية على حديث الاستاذ التجانى حول تأييد الحزب الشيوعى لـ٢٥ مايو وان من العبط فى تلك الظروف ان يعارض اليسار الانقلاب ويرفضه. . كل ذلك حسبما هو واضح من حديث الاستاذ التجانى بسبب عدوان الديموقراطية الليبرالية على الحزب الشيوعى وعلى قوى اليسار والعمل على حظر نشاطه ونشاطها، وتوفير الديموقراطية للقوى اليمينية وحدها.

لننظر اذن الى الاجابة على السؤال: يرد الاستاذ التجانى قائلا :

«نحن كجزب طبقى عندنا مفهومنا للديموقراطية. ولكن ما نسعى اليه الان هو الديموقراطية بشكلها المسمى بالليبرالية. وفهمنا لها هو ان يكون هناك تعددية ونظام برلمانى ديموقراطى وسلطة تنفيذية منبثقة من هذا النظام».

ويواصل :

«وفى رأينا ان هذا الشكل سيظل ولمدة طويلة هو الشكل المناسب الى ان يحدث تغيير فى الحياة الاجتماعية السودانية بعد سنرات طويلة جدا؟ ونحن اذا وصلنا للسلطة عن الـطريق الـبرلمانى فسنظل نحترم تعددية الاحزاب ولن نقـم :كتاتورية الحزب الواحد. ولن نتخلى عن هذا النظام اطلاقا!».

فالاستاذ التجانى يقول فى مطلع حديثه انه ينتمى الى حزب طبقى له مفهومه للديمقـراطية: ولكنـه لا يذكر للقراء هذا المفهوم كشىء يختلف عن الديموقراطية الليبرالية التى جاءت ٢٥ مايو كمنقذ منها، والتى كانت تنوى مصادرة الديموقراطية الا للقوى اليمينية وحدها (انظر اعلاه)

ان تفـادى الحديث عن التمايز بين المفهوم الطبقى كما يراه الشيوعيون وبين الديموقراطية الليبرالية الممارسة الان هو فى النهاية تفادى للصراع حول هذه القضية. وسنلاحظ خلال الكتاب تفادى الصراع حول كل شىء تقريبا.

بل ان الاستاذ التجانى يؤكد تأكيدا جازما وقاطعا انهم «لن نتخلى عن هذا النظام اطلاقا» حتى وان جاءوا للسلطة!

ورغم ان سيادته يقول فى حديثه :-

«نحن نرى انه لا يمكن بناء الاشتراكية من غير ديموقراطية وأية اشتراكية تقوم فى غياب الديموقراطية هى اشتراكية معوجة ومشوهة وليست سليمة.

حتى فى هذه المرحلة من حديثــه فان الاستـاذ التجـانى لا يخرج عن اطـار الـديمـوقـراطية الليبرالية، ولا يبشرنا بنظام ديموقراطى جديد فى ظل الاشتراكية. ومعلوم فى الفكر الاشتراكى العلمى بل ومن عمومياته، ان اى بلد من بلدان العالم الثالث انفتحت على طريق النضال الوطنى الديموقراطى وبدأت تقترب من الممارسات الاشـتراكية لابد لها وبالضرورة ان تولى ظهرها للنظام الديموقراطى الليبرالى مثلما يحدث الان فى ليبيا والجزائر وسوريا واليمن الجنوبية واثيوبيا . . . . الخ.

ولكن سبق للاستاذ التجانى ان قال لنا انه لن يحدث تغيير فى الحياة الاجتماعية السودانية الا بعد سنوات طويلة جدا - وخلال هذه السنوات الطويلة جدا فعلينا الا ننتظر شيئا سوى الديمقروطية الليبرالية والتى «لن نتخلى عنها اطلاقا» حتى ولو جئنا الى الحكم!

هذا قدركم!

حسنا!

للننظر الان كيف يتصدى برنامج الحزب الشيوعى لقضية الديموقراطية هذه:
يقول برنامج الحزب:

«غير انه مهما اختلفت الطرق التى تصل بها الشعوب للاشتراكية فان للنظام الاشتراكى معالم مشتركة وثابتة وهى تلبى حاجتين ظلت الانسانية عبر التاريخ تناضل من أجل تلبيتهما فى طريق اختطته تحيط به الالام والتضحيات وهما: تحرير الانسان من الحاجة وتحقيق حريته كأنسان».

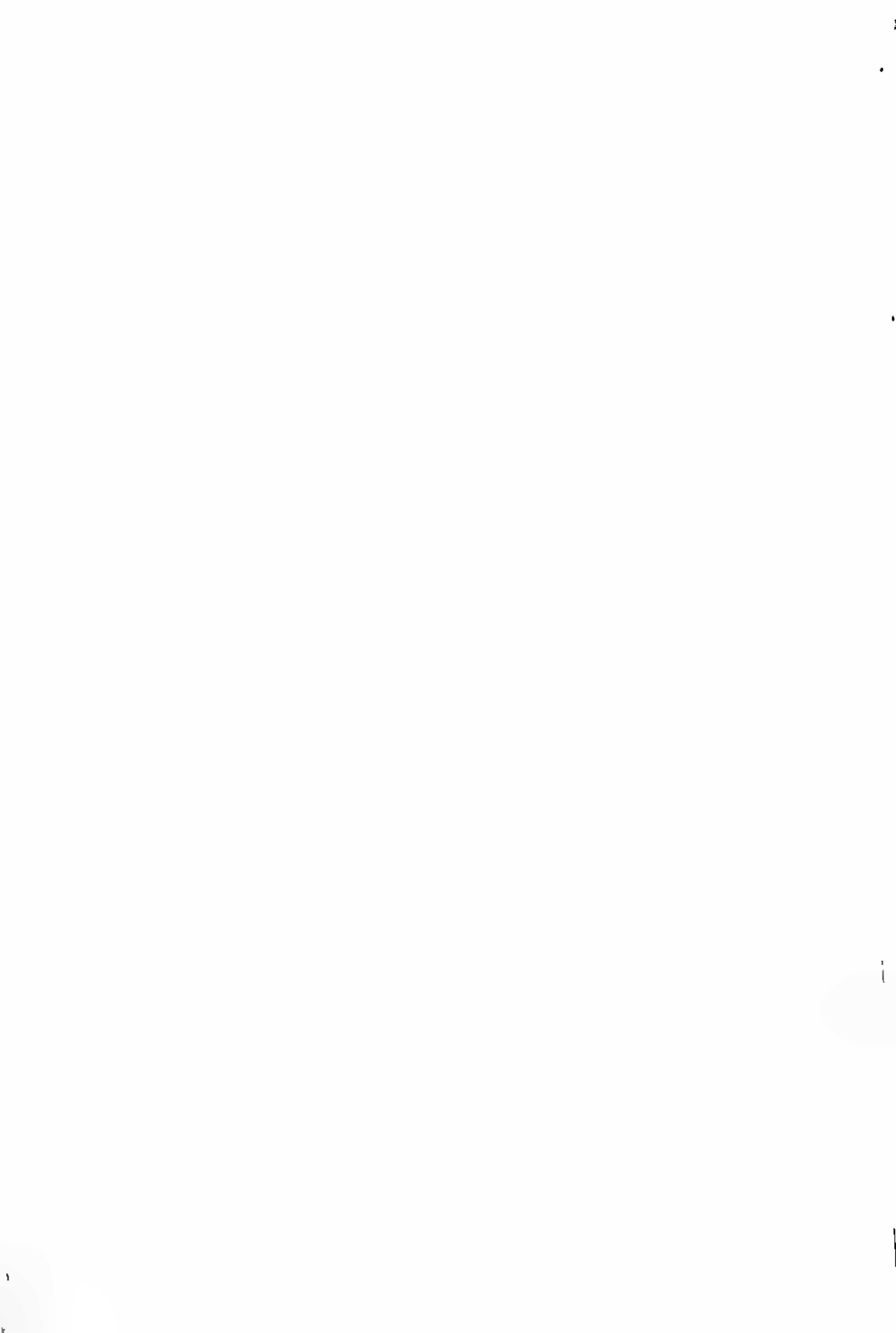
ويضيف البرنامج:

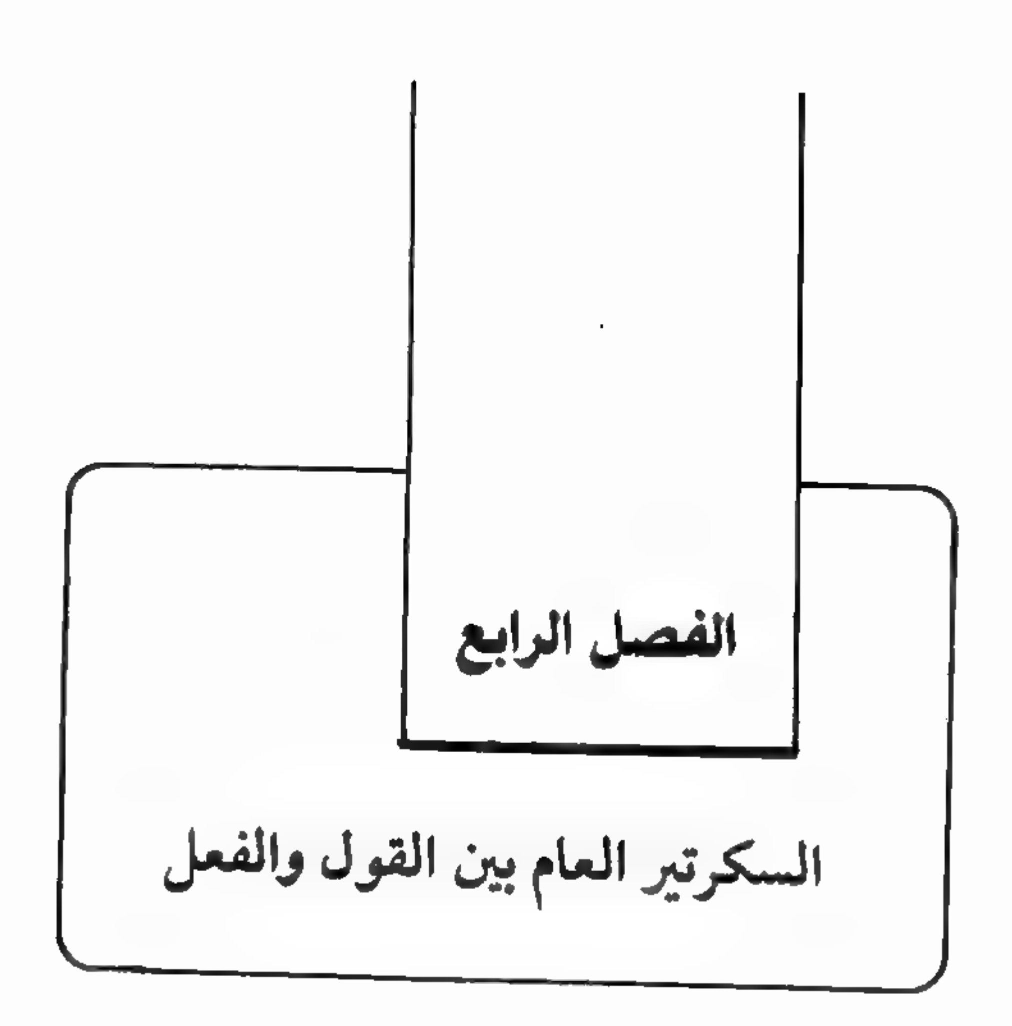
«الأشـتراكية هى اكثـر السلطات ديموقراطية لانها تعطى لأمال الانسان فى الحرية والمساواة والحكم محتوى حقيقيا لا مجرد الفاظ او اشكال خالية من المعنى.

فالـديموقراطية البرجوازية فى ظل المجتمع الرأسمالى تجعل الحرية شكلية فى اختيار الشعب لحكـومتـه حيث الاغلبية الساحقة من الشعب تعمل تحت وسائل للانتاج تملكها الطبقات الغنية تحت ظل ما لهذه الطبقات من امكانيات للدعاية والسيطرة على التعليم ووسائل العمل السياسى ووسائل السيطرة على ارزاق الناس . . . الخ . وبهذا تعطل ارادة الجماهير ولا يحقق الانسان العادى ذاته» .

وجاء ايضا :

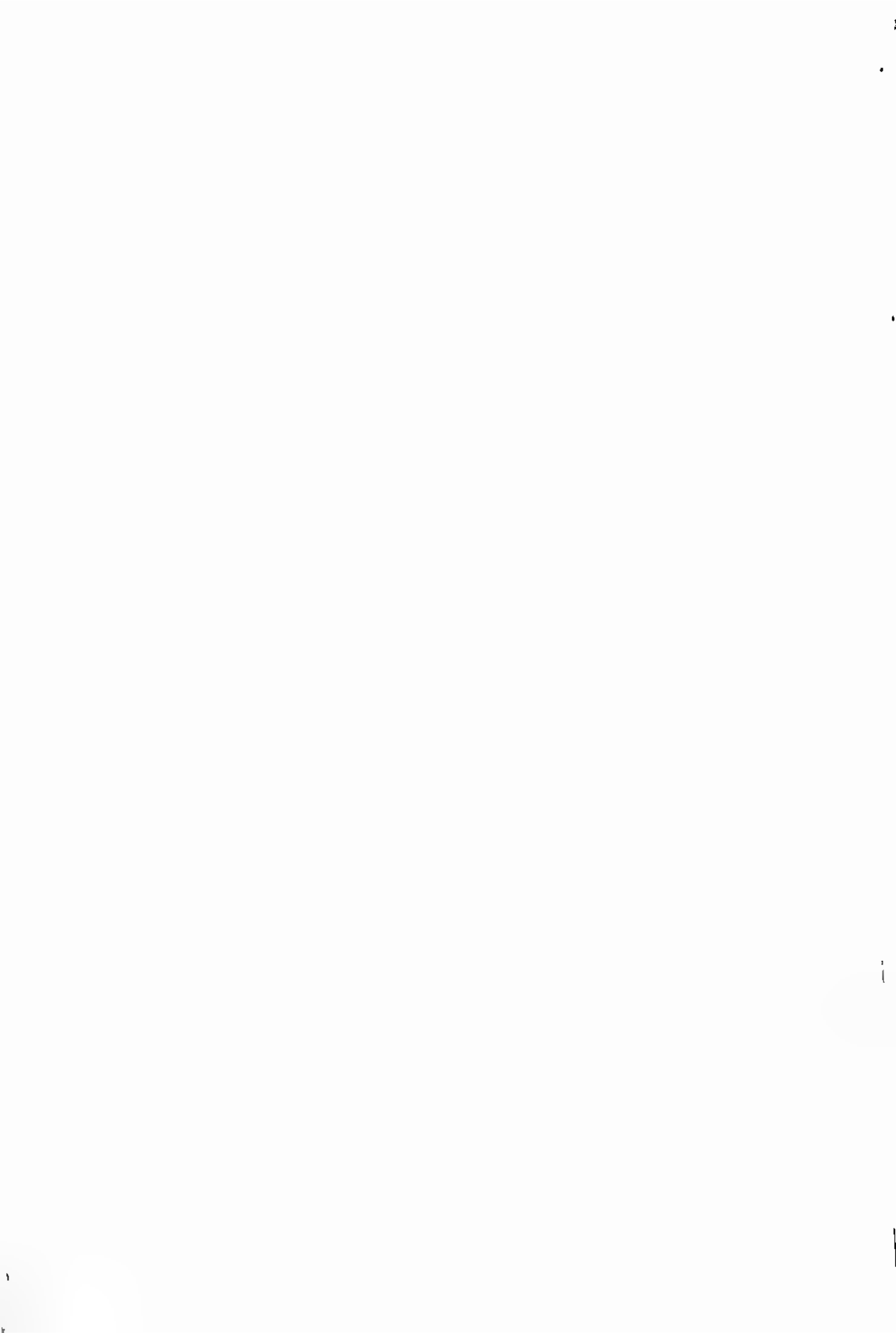
«وهى اكثر السلطات ديموقراطية لانها تجمع بين النيابة اساسا للحكم وبين الديموقراطية المباشرة التى تشترك فيها جماهير الشعب فى التأثير على سير القرارات ومراكز التوجيه . فالنيابة تتم بواسطة الانتخابات الدورية ، وعند هذه النقطة تتوقف الديموقراطية البرجوازية . ولكن الاشتراكية تجلب الى مواقع النشاط اوسع الاقسام من الجماهير فتنتظم فى نقابات واتحادات وروابط ترتكز عليها السلطة الاشتراكية فتتسع دائرة القوى التى تصدر القرارات : اشتراكا فى ادارة الانتاج وتسيير الاقتصاد والتعليم وجميع مرافق الحياة فى النظام الاشتراكى .





الفصل الرابع

السكرتير العام بين القول والفعل



ان الديموقراطية البرجوازية تحول دون هذا وهى مبنية على استئثار الرأسماليين بالسلطة وعلى احتكار هذه السلطة واطلاقها فى اضيق نطاق ـ «راجع برنامج الحزب الشيوعى السودانى ص ٧ـ٩».

هذا ما طرحه برنامج الحزب حول هذه القصة.

ان السكوت على هذا الطرح والانغلاق على الديموقراطية الليبرالية لن يعود بشىء سوى اثارة اليأس والاحباط بين الجماهير. وبرنامج الحزب لم يوضع ليبقى داخل الاضابير، حتى تحين ساعة تنفيذه بعد سنوات طويلة جدا، ولكنه وضع ليصبح اداة للعمل الثورى بين وجدان الجماهير توجها الى الفكر الاشتراكى والى الاشتراكية كنظام جديد فى حياة البشرية. ولن يتم هذا باخفاء برنامج الحزب عن الجماهير بالسكوت عليه، وانما يتم بالطرح الحازم وبالصراع الفكرى الذى لا تهادن فيه ولا مساومة.

ونضيف الى ما سبق حديثا ادلى به الاستاذ محمد ابراهيم نقد لمجلة «بيروت المساء» نشرته فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٨/٥ يقول فيه (ص١١).

«ويجب الا تسلب حقوق الجماهير الاساسية والحريات الديموقراطية باسم حماية الثورة مثلا او باسم الديموقراطية الجديدة او باسم الديموقراطية الثورية او باسم الشرعية الثورية فى المستقبل».

واكتفى بنشره دون تعليق!

غير انى اجد نفسى مواجها بملاحظة لابد منها وهى ان هذا السكوت على برنامج الحزب بل والتخلى عنه فى القضايا الجوهرية التى تعرضنا اليها خلال هذا السياق، اصبح اليوم مصحوبا ـ وبكل اسف ـ بالهجوم على اى شخص ـ يتصدى لبرنامج الحزب بالنقاش امام الجماهير! بل ودمغه بمختلف صنوف الاتهامات والتشهير والتجريح بحجة انه ليس عضوا فى الحزب الشيوعى (جناح نقد). فلا هم يطرحون برنامج الحزب خلال التصدى لقضايا الساعة التى تواجه شعبنا، ولا يقبلون ان يقوم بهذا الطرح اى شخص غيرهم.

لقد شعرت ـ وشعر الكثيرون غيرى ـ بالدهشة والاسف عندما نشرت جريدة الميدان الصادرة صباح ١٩٨٦/٣/١٤م. وتحت عنوان «اضبط» الخبر الاتى واضبط هذا باب تخصصه الصحيفة للجرائم!

«فى مساء امس الاول اقام السيد محمد ابراهيم عبده (كبج) المارق على الحزب الشيوعى ندوة فى المربعات بعطبرة وكان يتحدث فيها وكأنه عضو فى الحزب. قرأ

مقتطفات من برنامج الحزب منذ تأسيسه وكأنها رصيد خاص له وطرح خطوط برنامج الحزب للانتخابات وكأنها برنامجه وظل يخاطب الناس بنحن. مرة اخرى نوضح ان لا علاقة للحزب بهذا الذى خرج عليه وللحزب مرشحه ومؤيده فى عطبرة».

هكذا ينظرون لبرنامج الحزب. لا كوثيقة مملوكة للجماهير ولكل من اراد ان يتبناه كخط لمعالجة قضايا بلادنا، حتى وان كان ذلك شخص مختلف ـ من مواقع الفكر الماركسى ـ اللينينى وليس من اى موقع آخر مع الاستاذ محمد ابراهيم نقد ومؤيديه من الشيوعيين. وفى واقع الامر فان القائمين على امر جريدة الميدان يفزعهم كل من يطرح برنامج الحزب الشيوعى السودانى كتجسيد علمى رائع لقضايا الثورة السودانية، وتلخيص لمعطيات الحركة الثورية فى بلادنا عبر عشرات السنين، فى الوقت الذى يتبرأون هم عمليا من كل تلك المعطيات ان الشيوعيين الذين يطرحون برنامج الحزب اليوم هم اعداء مارقون فى نظرهم، لان هؤلاء (المارقين) يضعون امام الجماهير جوهر التمايز الفكرى الذى تعيشه الحركة الشيوعية اليوم، ويتركون للجماهير ان تحدد موقفها من هذا الموقع او ذاك، ليذهب الزبد جفاء ويبقى ما ينفع الناس!

ولتسمح لى اسرة جريدة الميدان ان ادخل الاستاذ محمد ابراهيم نقد فى حوارى معهم حول هذا الموضوع.

فقد قال فى بحث قدمه للملتقى الفكرى العربى الذى انعقد فى الخرطوم فى مارس ١٩٧٠ وكانت الصراعات داخل الحزب الشيوعى فى قمتها آنذاك قال سيادته (فقد شهدنا فى الاعوام الماضية خلافات وصراعات بين القوى التقدمية انقلب بعضها على الاخر فى بلدان عربية. انا لا استطيع ان اتهم بالخيانة او العمالة من انقلبوا او من تم عليهم الانقلاب فكلهم فى نظرى مناضلين وطنيين اختلفوا فى المنهج او اسلوب العمل او فى طريقة القيادة).

ويقول الاستاذ نقد فى مكان آخر من البحث نفسه وفى رده على الدكتور منصور خالد:

يواصل الاخ منصور حديثه حول ادانة اليسار العربى ويقول انه (اى اليسار) قبل العمل فى اطار النظام التقليدى وهذا ادعاء باطل لان الذى قبل النظام التقليدى لن يكون ثوريا مهما ادعى ولن يتجاوب مع التغيير الثورى. قد تكون لبعض فرق اليسار تكتيكاتها المختلفة عن التكتيكات التى يتصورها الاخ منصور ولكن العمل الثورى ليس كنيسة لها حق العزل عن القدسية وحظيرة الدين. وليست هنالك اية فصيلة ثورية تمتلك حق صكوك الغفران للاخرين.

راجع جريدة اخبار الاسبوع ـ ٢٥ مارس ١٩٧٠

واتـرك حديث الاستاذ نقد بكل مدلولاته على سلوكهم الحالى دون تعليق. فالحديث يعلق على نفسه. فقط ـ والتسجيل التاريخى ـ اورد هنا ومن نفس البحث ما قاله الاستاذ نقد ردا على الدكتور منصور خالد فيما يتصل بالديموقراطية والتنظيمات الشعبية وهو على كل حال ليس خارج الموضوع الذى نحن بصدده وهو قضية الديموقراطية:

يقول الاستاذ نقد:

«ان هذه التنظيمات النقابية الديموقراطية للعمال والموظفين والمهنيين والمزارعين . . . . الخ. قد نشأت فى صراع ضد قبول القيادات التقليدية فى المجتمع السودانى ولعبت دورا اسـاسيا فى الحركة الوطنية بمعناها الجديد الذى تشكل ثورة الخامس والعشرين من مايو امتـدادا له وكـانت صاحبة الدور الرئيسى فى انجاز الاضراب السياسى فى ٢١ اكتوبر وهى التى لعبت دورا حاسما يوم ٢ يونيو فى مساندة السلطة الثورية الجديدة».

ويضيف الاستاذ نقد فى مكان آخر من نفس البحث:

«وهذا التكوين الاجتماعى للجيوش الوطنية اعطاها مقدرة لان تلعب دورا فى الحركة الوطنية. لا نتحدث هنا عن الجيش كجهاز ولكن عن القوى الوطنية والقوى الثورية التى تستخدمه كجهاز لمصلحة الحركة الوطنية والحركة الثورية».

ويضيف بعـد ان يحدد الاسباب التى اهلت القوى الثورية فى الجيش لهذا الدور. يقول سيادته:ـ

«وقـد اهـل كل هذا القـوى الثورية او الفصائل الثورية والوطنية فى داخل القـوات المسلحـة لتلعب دورا فى استلام السلطة لمصلحة الشعب فتجنب شعوبها الحلقة المفرغة للتطور التقليدى».

ويضيف الاستـاذ نقد فى بحثه المقدم امام الملتقى الفكرى العربى والمنشور بنصه فى جريدة اخبار الاسبوع يوم ٢٥/٣/١٩٧٠:

«هنا تنشأ مشكلة تحتاج الى تقدير وتلخيص: ماذا بعد استلام السلطة؟ ماذا بعد ان ادت الفصيلة العسكرية دورها بكفاءة وجدارة؟ المشكلة الاساسية فى العملية الثـورية التى تتم على يد الفصـائل الثورية فى القوات المسلحة هى: كيف ننتقل كمجتمـع. . كقـوى ثورية ذات مصلحـة فى تطور الثـورة: كيف ننتقل بالعملية العسكرية الى عملية شعبية متكاملة خلال فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر حسب

تطور الحركة الشعبية واستعدادها لتحمل اعباء التغيير الاجتماعى وليس فقط الترحيب بالتغيير الاجتماعى لتنتظر من الفصيلة العسكرية ان تحل لها كل المشاكل».

ويواصل الاستاذ نقد تحليله قائلا :ـ

«ليست المشكلة هنا انتهاء دور الجيش او عودته الى ثكناته. ان من يرفع هذا المطلب انما يعامل القوى الاجتماعية وكأنها قشاطات طاولة تحرك من هنا الى هناك».

ويقول سيادته :ـ

ليست من المنادين برجوع القوات المسلحة الى ثكناتها بل ارى ان تلتحم مع الشارع، ان تخرج الى الشارع لانها ستجد فيه الحماية والزاد لتطويرها كقوة ثورية».

وبعد ان يعدد الاستاذ نقد تجارب بعض البلدان العربية الشقيقة فى الدور الثورى الذى لعبته قواته المسلحة ينتقل الى تجربة السودان قائلا :

«واود فى هذا الصدد ان استعين ببعض الاراء والافكار التى وردت فى خطب الاخ المناضل جعفر محمد نميرى».

وبعد ان يعدد هذه الاراء والافكار كما وردت فى مختلف اجهزة الاعلام يقول :

«اعتقد ان هذه الافكار والتصورات سليمة وانا اوافق عليها واناضل من اجل تحقيقها ضد النظريات الاخرى التى اثارها الدكتور منصور خالد فى بحثه».

غير ان الاستاذ نقد انقلب اليوم على كل هذا الذى قاله امام المئات من الثوريين والمفكرين العرب.

بعد الانتفاضة بقليل وفى ندوته التى اقامها بجامعة الخرطوم حول قضايا الديموقراطية يوم ١٩٨٥/٧/٢٨ قال سيادته بالحرف :

«ان ممارسات الاحزاب الخاطئة هى التى جاءت بجعفر نميرى للسلطة ومكنته من البقاء ستة عشر عاما. من هو جعفر نميرى ليبقى ستة عشر عاما : هل هو عبقرى ام هو مفكر؟ . انه ليس لديه القدرة ليبقى ستة عشر يوما. فشعبنا لم يؤيد جعفر نميرى حبا فيه وأنما رغبة منه فى التغيير. ان جماهير الشعب لم تكن تعرف جعفر نميرى ولكن الذين يعرفونه عارضوه من أول يوم»

(الحديث منقول من شريط التسجيل).

ولنأخذ مثالا آخر: موقف الاستاذ محمد ابراهيم نقد من بعض القضايا الاقتصادية. وليسمح لى القارىء ان ازحمه بهذه الاستشهادات الكثيرة من اقوال الاستاذ نقد فهو شىء يستوجبه التصدى الذى أقوم به فى هذه العجالة لتاريخ قريب عشناه وعاشه معنا كل الناس.

يتناول الاستاذ قضايا التأميم والمصادرة فى ملف خاصة اصدرته جريدة اخبار الاسبوع عن قضايا التأميم والمصادرة يوم ١٩٧٠/٧/٣٠ فيقول سيادته :

«طرحت قضايا التأميم والمصادرة العديد من القضايا العملية العاجلة التى يتوقف على حسمها وحلها مستقبل نجاح هذه الخطوة الثورية التى استكملت بلادنا بفضلها سيادتها و استقلالها . ومن بين هذه القضايا تحتل مشكلة إدارة المؤسسات المؤممة والمصادرة مكانا مقدما. وقد شغلت هذه القضية بعد اعلان مجالس الادارات الجديدة الرأى العام ولازالت تثير اهتمامه حتى كادت تطغى على بقية المشاكل».

ويواصل سيادته حديثه قائلا :-

«على ان السلبيات والاخطاء التى صاحبت التجربة يمكن تصحيحها وازالة اثارها بالدارسة والنقد والتجربة قبل ان تتحول الى غشاوة تحجب عن البصر ما هو اهم واكبر . . اتمنى ضرورة حشد كل القوى والطاقات للسير بمعركة التأميم والمصادرة قدما دون تراجع».

غير ان الاستاذ نقد أدار اليوم ظهره لهذا الذى قال وجاء بموقف آخر تماما. حيث قال سيادته امام المؤتمر الاقتصادى القومى عشية ١٩٨٦/٣/١١ ان «مذبحة الاقتصاد السودانى بدأت بقرارات المصادرة!» وجعلت الميدان من هذه المقولة عنوانها الرئيسى صباح اليوم التالى!!

ويتوسع نقد فى تقييمه الجديد فى حديث ادلى به لجريدة الصحافة (١٩٨٥/٣/١٥) ويقول:

«اما المصادرة فلم تكن واردهفى برنامج الحزب الشيوعى قبل مايو ومازلنا نعتقد انها اجراء فوضوى طفولى قصد نميرى ومن عاونه ان يزايد به على الحزب الشيوعى ويدعى انه اكثر منه ثورية وانه قد تخطاه».

ولم يكتف الاستاذ بذلك بل نسب الى الشهيد عبدالخالق محجوب مقالاً يعترض فيه على اجراءات المصادرة ويعلن انها عقوبة اقتصادية يجب ان تخضع لقرار قضائى»

(راجع نفس عدد الصحافة)

حسنا لنرى ماذا قال عبدالخالق :

ففى نفس الملف الذى اعدته جريدة اخبار الاسبوع حول المؤسسات المؤممة والمصادرة بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣٠ قال عبدالخالق :-

«هناك السلبيات الناتجة عن نظام جهاز الدولة السودانى وعن تركيبه الاجتماعى والتى تعرقل بالفعل ما تلقيه عليه العمليات الاقتصادية فالنظم السائدة

فى جهاز الدولة ـ الحسابات، النظم المالية، الادارة لا تؤهل هذا الجهاز للقيام بهذا العبء الجديد. يضاف الى هذا ان التركيب الاقتصادى لهذا الجهاز قديم وبه عناصر رجعية فى مواقع مختلفة مما لا يسمح له ان يتولى اعمالا اقتصادية كبيرة هى مجمل الاستثمار السياسى للسلطة التقدمية الراهنة بين جماهير الشعب.. وأعنى المؤسسات المؤممة والمصادرة». وفي يوم ١٣/٨/١٩٧٠.. في باب الاسبوع السياسي وتحت عنوان في احتفالهم بعيد الخالق كتبت جريدة اخبار الاسبوع

فى مساء الأحد الماضى اقامت اللجنة الثورية لعمال مصنع حلويات كريكاب احتفالا بالمناضل عبد الخالق محجوب فى دار فنيى مصنع النسيج السودانى.

وتحدث الاستاذ عبدالخالق محجوب فشكر اللجنة الثورية لعمال كريكاب على تكريمها له وجدد العهد بوضع نفسه وكل طاقته فى خدمة الطبقة العاملة واهدافها النهائية.

«وقال ان المهمة الاساسية التى تقع على عاتق العمال اليوم هى النضال الذى لا يعرف التراخى فى سبيل دعم الثورة وفى انجاز مهام المرحلة الوطنية الديموقراطية. وقال ان ذلك هو الطريق الوحيد الى الاشتراكية».

ومضى عبدالخالق محجوب قائلا:ـ

«ان التأميمات والمصادرات قد فتحت ميادين جديدة امام الطبقة العاملة لتدريب كادر من بين صفوفها يتعرف على ادارة المؤسسات وعلى حل قضايا الانتاج.

وقال ان هذا التدريب شيء ضرورى للمرحلة القادمة من نضال الطبقة العاملة.. مرحلة البناء الاشتراكى».

هذا ما قال عبدالخالق.

وليسمح لى الاستاذ نقد ان اقارن بين طرحه السالف وبين مواقفه الماثلة:ـ

اولا: الشيوعيون الذين كانوا، ولازالوا، وسيظلون يؤيدون افكار نقد التى اوردتها اعلاه هم اليوم فى نظر سيادته انتهازيون «يلبسون لبوسا غير لبوسهم» كما وصف زملاؤه فى جريدة الميدان المناضل محمد ابراهيم عبده (كبج) لمجرد كونه قد طرح برنامج الحزب الشيوعى السودانى فى احدى ندواته الانتخابية. كان هذا فى نظركم جريمة تنشر تحت عنوان «اضبط»!! فهل اصبح الحزب الشيوعى (جناح نقد) طائفة واصبح برنامج الحزب الشيوعى السودانى «اورادا» تخص هذه الطائفة ووقف عليها دون غيرها؟! وهل اصبحت صحيفة الميدان رجل شرطة يضع كل من تسول له نفسه ان يقدم على هذه الفعلة فى قفص الاتهام؟

ثانيا: ومما يثير الدهشة ان الاستاذ نقد يخرج اليوم من جلده (لزوم التلاؤم) ويتبرأ تماما

من كل افكاره المطروحة اعلاه بل ويقف اليوم ضمن قائمة شهود الاتهام ضد مدبرى انقلاب «مايو المشئوم»! فمن هم يا ترى الانتهازيون الذين يلبسون اليوم لبوسا غير لبوسهم ويتبدلون وفق مقتضيات الحال؟

الاجابة متروكة لمن يقرأون هذا.

ثالثا: يقول الاستاذ نقد صادقا: «ان اتهام اليسار العربى بكونه يقبل العمل فى اطار النظام التقليدى ادعاء باطل لان الذى يقبل النظام التقليدى لن يكون ثوريا مهما ادعى». ؟

هذا صحيح. وينشأ منه فى نفس الوقت سؤال مشروع:

كيف نصنف تنظيما يساريا؟:

اولا: يرفض طرح اى بديل للديموقراطية الليبرالية بل ويحذرنا زعيمه من الدعوة الى الديموقراطية الجديدة، او الديموقراطية الثورية الان وفى المستقبل. ويؤكد لنا زعيم آخر انهم لن يتخلوا عن الديموقراطية الليبرالية «على الاطلاق» حتى وان جاءوا للسلطة.

ثانيا: يرفض التنظيم المذكور اى توجه مهما كانت صورته وجهة اليسار ويؤكد ذلك علنا السكرتير العام فى كل المناسبات وبغير مناسبات احيانا.

كما يؤكد لنا ذلك مندوبهم فى التجمع.

ثالثا: يشكك زعيم التنظيم فى قضية القوى الحديثة ويقول انها دعوة كانت صالحة بعد ثورة اكتوبر وليس الان.

رابعا: يدعو التنظيم الى ارجاء التصدى لقضايا النضال الوطنى الديموقراطى لانه لم يحن اوانها بعد، وتمثل اليوم «قفزا فوق المهام»!

خامسا: يبشر التنظيم بان الانتخابات القادمة هى طوق النجاة لشعبنا مما هو فيه وان الجمعية التأسيسية القادمة ستجىء «بالممثلين الحقيقيين لقوى الانتفاضة». وان الانتفاضة الثالثة سلاحها صناديق الانتخابات.

سادسا: يدعو التنظيم فى برنامجه الانتخابى الاحزاب والقوى التقليدية ان تتخلى عن «مصالحها الطبقية الضيقة الزايلة» وتعمل على تحقيق مصالح الشعب «الباقية».

اعيد السؤال:

كيف نصنف تنظيما كهذا؟

نحن ليس من اغراضنا هنا اتهام التنظيم بأنه تنظيم تقليدى شأنه فى ذلك شأن الاحزاب التقليدية الاخرى. غير اننا نطرح سؤالنا فى الحدود التى اثارها الاستاذ محمد ابراهيم فى الملتقى الفكرى العربى:

«الاتهام بان اليسار العربى يقبل العمل فى اطار النظام التقليدى اتهام باطل لان الذى يقبل النظام التقليدى لن يكون ثوريا مهما ادعى».

هذه كلمات الاستاذ نقد. ومن فوق التوجهات السياسية والفكرية اعلاه كيف يصنف هو نفسه هذا التنظيم؟

الموقف من الاحزاب التقليدية:

ولنكمل ما قدمناه من صورة يحسن بنا ان نلقى نظرة على موقف الاستاذ نقد فى تقييمه للاحزاب التقليدية.

فى ندوة اقامها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم مساء الاحد ٢٠ اكتوبر ١٩٨٥ احتفالا بثورة اكتوبر كان من بين المتحدثين السيد اندرو ويو رئيس حزب سانو، فتطرق فى حديثه الى قضية الجنوب ووجه انتقادات متعددة الى الاحزاب الشمالية وحملها جانبا كبيرا من المسئولية فى نشوء وتفاقم مشكلة الجنوب. وكان حديث السيد اندرو ويو يبدو لمشاهدى التلفزيون حديثا عاديا بعيدا عن الانفعال او التجنى. والانتقادات التى وجهها للاحزاب التقليدية الشمالية ظلت تردد بصورة عادية منذ ١٩٥٥ الى يومنا هذا.

وكان الاستاذ نقد آخر المتحدثين. ولاحظ الناس انه جاء دون ان يحضر اى حديث وتحدث ارتجالا ولم يقل كلمة واحدة عن ثورة اكتوبر وركز معظم حديثه فى هجوم عنيف على اندرو ويو أثار دهشة الحاضرين والمشاهدين. موجز حديث الاستاذ نقد:

تساءل لماذا يهاجم اندرو ويو الاحزاب الشمالية بهذه الصورة «ويحملها مسئولية» ما حدث لهم ويقول: اذا كانت الاحزاب الشمالية قد ارتكبت اخطاء فهل نبرىء الاحزاب الجنوبية من الخطأ، واذا كانت احزاب الشمالية تتحمل المسئولية فعلى الاحزاب الجنوبية ان تتحمل مسئوليتها على قدم المساواة.

ويواصل الاستاذ نقد حديثه فيحذر بصورة حازمة وصارمة ويضرب بيديه على المنصة قائلا: «علينا ان نتجنب الهجوم على الاحزاب لان الهجوم على الاحزاب هو

الذى يفتح الطريق امام الدكتاتورية العسكرية».
. . . وهذا الجزء الاخير منقول من شريط التسجيل.
هذا ما شاهدته على شاشة التلفزيون.
وفى الصباح قرأت فى جريدة الميدان:

تحدث الاستاذ محمد ابراهيم نقد وعقب على حديث السيد اندرو ويو الذى حمل الاحزاب الشمالية مسئولية تفاقم مشكلة الجنوب وقال ان مثل هذا الحديث بمهد للدكتاتورية العسكرية واوضح ان الاحزاب الجنوبية نفسها تتحمل المسئولية . . . الخ».

وهكذا فان الاستاذ نقد يتخذ من الدكتاتورية العسكرية سلاحا يرهب به كل من يمس الاوضاع الراهنة بسوء او بكلمة نقد (بفتح النون). فقد رأينا من قبل كيف حذرنا من «الديموقراطية الجديدة» و«الشرعية الثورية» ملمحا الى ان التخلى او الدعوة الى التخلى عن الديموقراطية الليبرالية يؤدى الى الدكتاتورية العسكرية. وهاهو يحذر السيد اندرو ويو بالا يتعرض الى الاحزاب بتلك الصورة لانه بذلك انما يدعو الى الدكتاتورية العسكرية!

انها فيما يبدو لى دعوة صريحة الى استتباب الامن الطبقى او السلام الاجتماعى كما كان يسميه سيىء الذكر انور السادات. وكل من يخل بهذا «الامن» ترفع فى وجهه عصا التحذير من الدكتاتورية العسكرية! او الاتهام المباشر بانه يدعو لها.

ولننتقل الى صورة اخرى من صور الدفاع عن الاحزاب التقليدية.

لعلنا نعلم جميعا ان انتفاضة ٢٦ مارس المجيدة قد انجبت عددا من التنظيمات والاحزاب اليسارية التى سيكون لها شأن كبير فى الخارطة السياسية والاجتماعية فى بلادنا. ومن بين تلك الاحزاب: اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية الذى نشأ قبل الانتفاضة فى اواخر ١٩٨٢ ولعب دورا لا يستهان له فى الهاب النضال ضد حكم الطاغية وفى اعلان وتنفيذ الاضراب السياسى العام وفى تكوين التجمع النقابى . . . . الخ.

وطرح اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية فى برنامجه قضايا الثورة الاجتماعية والتطور الوطنى الديموقراطى ورفض الديموقراطية الليبرالية والدعوة الى الديموقراطية الجديدة المرتبطة بحركة التغيير الاجتماعى والهجوم على الاحزاب التقليدية وفشلها فى حكوماتها السابقة فى التصدى لقضايا الوطن وهموم الجماهير . . . الخ.

وبطبيعة الحال فان عددا من الشيوعيين المؤمنين بمثل هذا الطرح الثورى قد شاركوا فى تأسيس اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية وفى بنائه وتطوره ولازالوا يشاركون فى تواضع ودون ضوضاء.

ورغم ان اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية يشكل فى تقديرى واحدة من اكبر الظواهر الايجابية على جبهة اليسار بعد الانتفاضة، فان دعاة «الامن الطبقى» لم يعجبهم هذا المشاغب الجديد!

وفى حديث ادلى به الاستاذ نقد لجريدة الميدان ١٩٨٥/١٠/٧ يقول:ـ

«وهناك نقطة هامة لابد من الانتباه اليها وهى ان التجمع النقابى ليس اداة للوصول الى السلطة. واذا حاول اى اتجاه سياسى جديد او قديم او اى حزب جديد او قديم ان يتخذ من التجمع منبرا لفرض برنامجه سيفشل».

ثم ينتقل الى التجمع قائلا:

«والموضوع حول هذه النقطة مهم لان بعض الذين مثلوا التجمع فى اجتماع ٦ ابريل وبعده تعاملوا مع الاحزاب بصلف سياسى غير مؤسس باعتبار انهم القيادة وان الاحزاب غير موجودة فى الساحة ولا تمثل شيئا وانهم هم الذين قادوا الاضراب السياسى وقادوا المعارضة وهذا ادعاء لا أساس له. ولا اريد ان اتحدث عن نشاط الحزب الشيوعى ولكن لابد من القول ـ اعترافا بالواقع ان الاحزاب الاخرى قامت بدور سياسى و«عسكرى» ضد نظام نميرى مما اضعفه ومهد للانتفاضة».

ويضيف سيادته:

«فاذا كانت هناك اتجاهات فكرية وسياسية بين المثقفين تريد ان تبنى رصيدا سياسيا ودعامات سياسية على اكتاف الاحزاب الاخرى فهذه عملية خاسرة».

ويختتم الاستاذ نقد حديثه قائلا:

«وهذه الاتجاهات مرتبطة بالافكار التى صارعنا ضدها داخل الحزب الشيوعى وخارجه قبل وبعده ٢٥ مايو وقادها المنقسمون الذين انشقوا عن الحزب والصراع حول هذه الافكار لم ينته ولن ينتهى وسنلاحقها اينما كانت»

ويبدو ان توجه نقد من هذا الحديث واضح لا لبس فيه. ورغم انه حاول الاتكاء على حجة مردودة هى الزعم بأن هناك اتجاه سياسى (جديد) وحزب سياسى (جديد) يحاول «فرض» برنامجه على التجمع، بالرغم من ذلك فمغزى الحديث واضح: هو الهجوم المتستر على اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية واعتباره خصما

سياسيا دون اى مبرر يمكن ان يتذرع به سكرتير حزب شيوعى.

● فليس ما يقلل من شأن اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية كون ان الدور المبادر والمرموق الذى لعبه فى التحضير للانتفاضة والاضراب السياسى قد وضع بعض قادته على قيادة التجمع النقابى.

● وليس ما يقلل من شأنه ايضا ان بعض الشيوعيين المؤمنين بقضايا الثورة الوطنية الديموقراطية وبالديموقراطية الجديدة وبفشل الاحزاب التقليدية، وبضرورة النضال المتواصل ضد القوى الرجعية المناهضة لحركة التغيير الاجتماعى . . . الخ. قد شاركوا فى بناء هذا التنظيم الثورى الرائد.

● واذا نشأ صراع - كما حدث بالفعل - حول قضايا الانتفاضة جعل التجمع النقابى تنظيما متميزا عن القوى التقليدية والرجعية داخل التجمع الوطنى وخارجه فليس معنى ذلك ان التجمع او بعض قادته يريدون «ان يبنوا رصيدا سياسيا ودعامات سياسية على اكتاف الاحزاب الاخرى».

ان الاستاذ نقد - وبكل اسف - يأبى ان يقبل مثل هذا التمايز بين التجمع النقابى والاحزاب التقليدية. على العكس من ذلك تماما فهو يضع نفسه بجانب الاحزاب للتهجم على هذا التمايز. صحيح - وهذا ما يفزع الاستاذ نقد - ان التجمع النقابى قد بنى «رصيدا سياسيا» واقام «دعامات سياسية» ولكن ليس لبعض قادته كما يزعم نقد ولكن لقوى الانتفاضة وللثورة السودانية. هذه حقيقة وضاءة ناصعة فى حياتنا السياسية يعرفها الجميع فلماذا يأباها نقد؟ ولماذا يتجنى بغير وجه حق على قادة او بعض قادة التجمع ولحساب من؟ الاجابة واضحة من حديث الاستاذ.

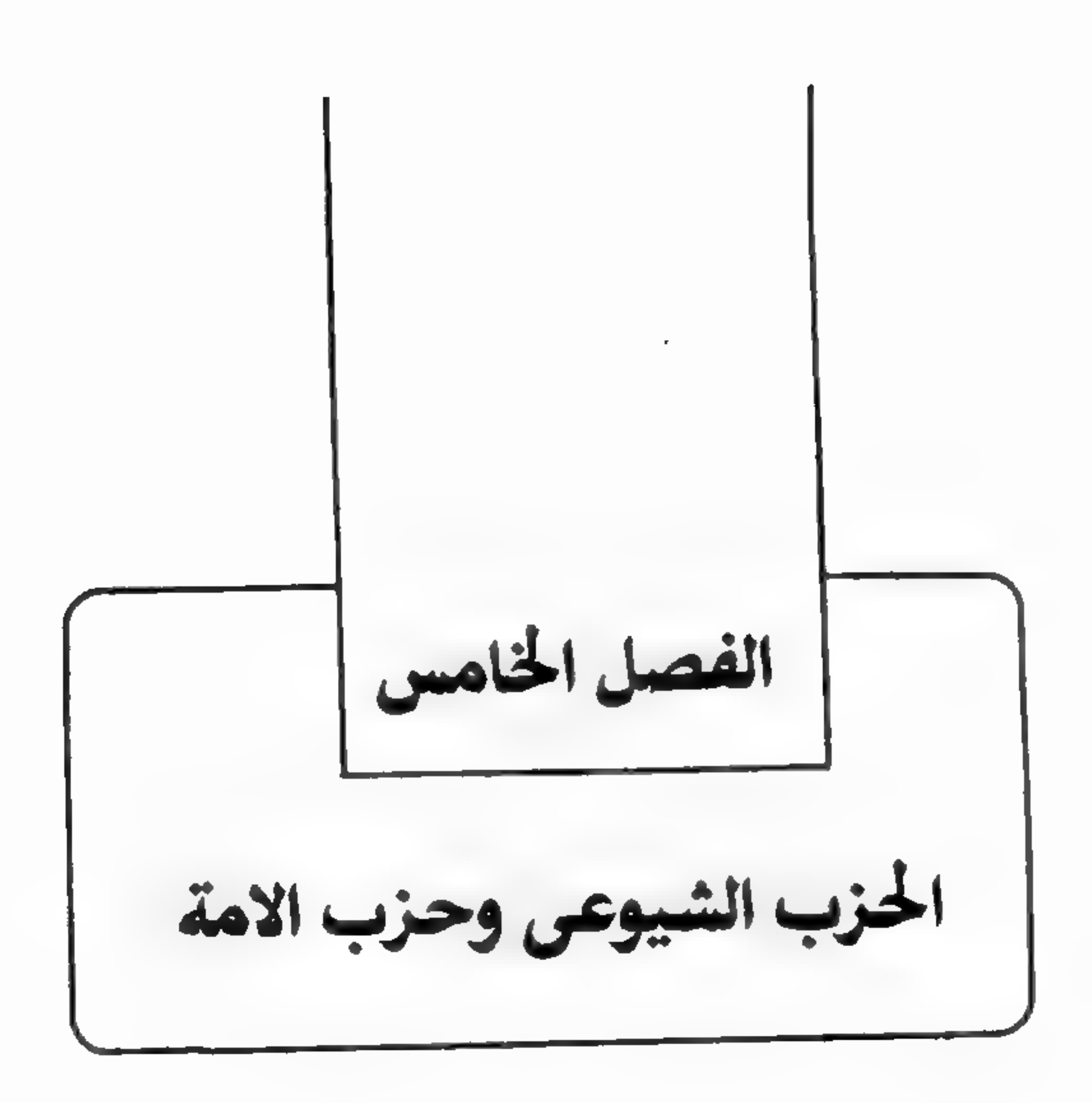
اما فيما يتصل بالجانب الثالث من هذا الهجوم الشامل على جبهة اليسار المقترب بالدفاع الحار عن الاحزاب وهو الجانب الذى يقول فيه الاستاذ نقد ان كل تهجماته هذه مرتبطة بالافكار التى صارع ضدها داخل الحزب الشيوعى، وان هذه الافكار «المزعجة» لسيادته يقودها المنقسمون الذين انشقوا عن الحزب . . . الخ.

فهذا اتهام نعتز به. فنحن لا نخفى على الاطلاق اننا نسعى فى بناء حركة اليسار والحركة الثورية فى بلادنا بمختلف اشكالها وتنظيماتها فمن اجل هذا كان الحزب الشيوعى ومن اجل هذا سيكون. وسنكون دائما فى داخل حركة اليسار بكل ما تموج به من زخم وبكل ما تزخر به من عطاء. فبالعزلة عن هذا لا يمكن ان يكون الانسان ثوريا مهما ادعى كما يقول الاستاذ نقد نفسه فالعزلة عن اليسار والتهجم عليه هو بالضرورة عمل لحساب النظام التقليدى. ولا يمكن - جدلا - ان يجمع ثورى بين

الموقفين فى وقت واحد.

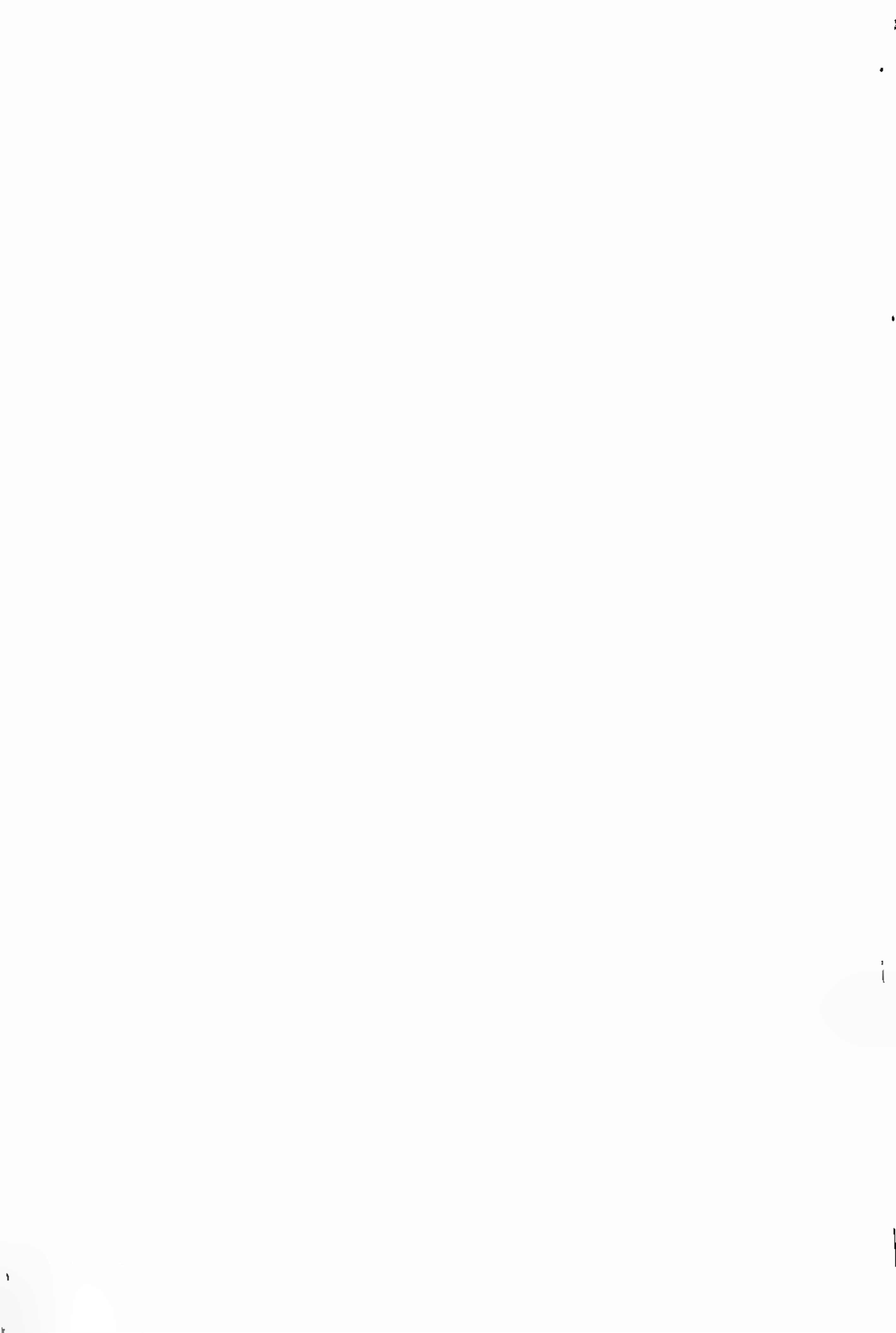
واخيرا فدعونى اتفق مع الاستاذ نتد اتفاقا تاما ـ ولو مرة واحدة ـ حول قوله بان «الصراع حول هذه الافكار لم ينته ولن ينتهى وسنلاحقها اينما كانت».

واعده باننا من جانبنا سنفعل ذلك ايضا وسنلاحق افكارهم اينما كانت!



الفصل الخامس

الحزب الشيوعى وحزب الامة



لقد اثارت علاقة الحزب الشيوعى (جناح نقد) بحزب الامة جدلا واسعا فى الاوساط السياسية عموما وفى اوساط الحركة الثورية على وجه الخصوص خاصة وان هذه العلاقة قد نشأت من خلال موقف واضح من حركة اليسار اعلنه الاستاذ نقد وغيره من قادة الحزب فى مختلف المناسبات عقب الانتفاضة. ولعلنى قد اشرت الى هذا الموقف من حركة اليسار خلال هذه الدراسة مستندا الى اقوال قادة الحزب.

ولعله من المفيد ان اتصدى لهذه العلاقة مع السيد الصادق المهدى بصورة اكثر تفصيلا.

ولنبدأ من النهاية هذه المرة!

ففى حديث شامل اجرته جريدة الصحافة مع الاستاذ محمد ابراهيم نقد فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ مارس ٨٦ سأل المحرر: والجريدة بالمناسبة ليست يسارية.. «رغم الاطار اليسارى الذى يطوقكم واحزاب اخرى الا انكم تخليتم عنها جريا وراء الصادق المهدى الذى ظننتم انه سيبقى على تنسيقه معكم متناسين انه الذى ساند قرار طردكم من البرلمان. وقد ثبت انه يجيد اللعب بكم. فمع قرب الانتخابات بعثها صريحة بان القرار الديموقراطى في السودان قرار اسلامى لا يمكن تفاديه الا بالعنف الذى لن يفيدكم».

اجاب الاستاذ نقد:

«فيما يتعلق بقضية التنسيق مع حزب الامة لم تكن هناك علاقة مميزة بين حزب الامة والحزب الشيوعي خارج نطاق جهود وحدة المعارضة قبيل الانتفاضة. ولم يحدث ان اعلن الحزب الشيوعى او بنى فى سره توقعا لتحالف بينه وبين حزب الامة. اما وجودنا سويا داخل التجمع الوطنى فالتجمع يجمع عشرات التنظيمات والاحزاب»

هذا حديث لا غبار عليه. ولا اعتراض على مثل هذه العلاقة - بل هى علاقة طبيعية تماما، نشأت داخل التجمع بين مختلف القوى السياسية بعد الانتفاضة باستثناء جماعة الاخوان المسلمين بجناحيها.

ولكن الامر يختلف - حسبما اراه ويراه الكثيرون - عما قاله الاستاذ نقد. فقد اجاب سيادته على نفس هذا السؤال بصورة مختلفة تماما فى لقاء صحفى آخر.

فقد اجرت مجلة [illegible] وت المساء لقاء مطولا مع الاستاذ نقد نشرته في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٨/٥ على امتداد سبع صفحات بالتمام والكمال طرح فيها خطه السياسي والفكرى بصورة متكاملة.

انقل هنا ما قاله الاستاذ نقد فى رد على سؤال من المجلة حول علاقته بالسيد الصادق المهدى.

قال سيادته:

«وليس من الشورية فى شىء ان تمسح كل التراث الذى يتكون منه وجدان شعبك. لكن شعارنا الاساسى هو الدستور الديمقراطى العلمانى وفصل الدين عن الدولة ورفض استغلال الدين كبرنامج سياسى لاى حزب سياسى»

وهذا استهلال طيب وصحيح.

ولكن الاستاذ يواصل حديثه قائلاً:

«وفى الوقت نفسه نرى انه فى داخل المؤسسة الاسلامية اى داخل القوى السياسية ذات التوجه الاسلامى هناك قوى سياسية واجتماعية تقر ان هناك ضرورة للتغيير الاجتماعى نختلف معها او تختلف معنا فى ان هذا التغيير يتم فى اطار الاسلام. فى داخل الاسلام وليس خارج الاسلام. اذن يجمع بيننا وبينها الاعتراف بضرورة التغيير الاجتماعى فى علاقات الانتاج فى الريف وفى المدينة.. فى الثقافة والحضارة.. فى السيادة الوطنية والحريات كل هذا يجمع بيننا ونختلف فى المنطلق الفلسفى والايدولوجى وهذا طبيعى»

وبعد هذا التأكيد لتطابق الاهداف بين حزب الامة والحزب الشيوعى يضيف الاستاذ نقد:

«هذه القوى ليست مبرأة من العداء للشيوعية وقد تلجأ في لحظات الصراع السياسى من موقع التحالف او التعاون او التنسيق مع الحزب الشيوعى تحت شعارات الالحاد والاسلام والشيوعية. هذا الصراع السياسى حتى فى الدولة العلمانية موجود بين الاحزاب. لكننا ننفتح على التيارات الاسلامية والتجمعات الاسلامية والاحزاب الاسلامية التى تطرح ضرورة التغيير الاجتماعي لان من يرى ان هناك ضرورة فى السودان لحماية الحقوق الاساسية والحريات الديمقراطية انا اعتقد ان بيننا وبينه مساحة للتعاون ولفترة طويلة»

فليقارن القارىء بين ما قاله نقد لجريدة الصحافة وما قاله لمجلة «بيروت المساء»

وغنى عن القول ان هذا ليس موقفا تكتيكيا او تحالفاً عابراً املته ظروف التجمع.

● فرغم ان الصادق يرفض رفضاً باتا مبدأ الدستور العلمانى وينادى بالدولة الدينية.

● ورغم ان الاستاذ نقد ينادى «بفصل الدين عن الدولة ورفض استغلال الدين كبرنامج سياسى لاى حزب سياسى».

● ورغم ان حزب الامة ورئيسه السيد الصادق المهدى ليس مبرأ من العداء للشيوعية.

● ورغم انهم قد يلجأون حتى من «موقع التحالف والتعاون والتنسيق مع الحزب الشيوعى الى مواقع العداء السافر ضد الحزب الشيوعى تحت شعارات الالحاد والاسلام والشيوعية».

● ورغم الخلافات الفلسفية والايدولوجية بينه وبين حزب الامة:

رغم كل ذلك فان الاستاذ يرى ان بينه وبين الصادق المهدى «مساحة للتعاون ولفترة طويلة» ولا ازيد. فقط اذكر القارىء بأن الاستاذ نقد لا يرى شيئاً يجمعه تحت «مظلة اليسار الفضفاضة» وحتى يزول ضباب الالوان!! وان من يطرح على الجماهير برنامج الحزب الشيوعى السودانى فى ندوة انتخابية «هو عدو يلبس لبوسا غير لبوسه» ويختلف الموقف منه عن الموقف من الاصدقاء الجدد! نواصل.

ونبحث الان عن المواقف الناشئة عن النشاط العملى. فقد كتب الاستاذ التجانى الطيب مقالا جيداً حول ضرورة ازالة بقايا حكم الفرد وتركة الردة الرجعية لحكم الطاغية وفى مقدمتها مؤسسة ـ رئاسة الجمهورية. الميدان «١٩٨٥/٧/٢٥»

قال سيادته فى المقال المذكور:

«لقد كان حكم الفرد والجمهورية الرئاسية وبالا ونكالا على وطننا المتعدد الطبقات.. المتعدد القوميات والثقافات وقد كان حكم الفرد والجمهورية الرئاسية اداة تمزيق للشعب والوطن وعلى الذين يحلمون بأن يرثوا صلاحيات الجمهورية الرئاسية ان يتذكروا التجربة المريرة التى خضناها والمعاناة التى قاسى منها الشعب»

ويضيف الاستاذ التجانى:

انـنـا نطالب بحل مؤسسة رئاسة الجمهورية فوراً وتسريح من يعمل بها من موظفين او اعادتهم الى الوزارات والمصالح التى انتدبوا منها.

هذا حديث صائب ويعبر تعبيراً صادقا عن واحد من اهم مطالب جماهير الانتفاضة.

غير ان الاستاذ التجانى يواصل حديثه فى نفس الموضوع فى اليوم التالى «الميدان ١٩٨٥/٧/٢٦» منقلبا على نفسه وعلى ما كتب اعلاه فيقول:

«ونحن ندرك ـ كما قلت امس ـ ان هذه قضية معقدة! لان هناك احزابا تؤيد الجمهورية الرئاسية نمطا للحكم فى بلادنا وهاهو السيد الصادق المهدى يكتب اول

امس فى الـزميلة الصحـافة ما يفيد ذلك. وقد ترغب هذه الاحزاب فى ان تستمر مؤسسة رئاسة الجمهورية وعدم تفكيكها حتى لا تتعب فى اعادة تشكيلها مرة اخرى. وقد تكون هذه رغبة مشروعة او هى على الاقل مبررة باعتبارات عملية».

ولا تعليق!!

فهل ازيدكم؟ لا بأس!

لعلنا جميعا نذكر «مؤتمر الشعب العربى» الذى انعقد فى بلادنا فى منتصف شهر يناير الماضى. كانت قوام ذلك المؤتمر منظمات تقدمية عربية جاءت من مختلف انحاء الـوطن العـربى لتتضـامن مع انتفـاضة ٢٦ مارس المجيدة ولتقدم الدعم الادبى والاقتصادى لشعبنا.

استقبلت جماهـير شعبنـا الدعوة الى ذلك المؤتمر بترحاب منقطع النظير رغم محاولات الاتجاهـات اليمينية فى السلطة بشقيهـا لتعويق قيام المؤتمر والتشكيك فى اهدافه. ويبدو ان الحزب الشيوعى (جناح نقد) قد فضل ان يركب هذه الموجة. فقد ذهل الناس ـ والقوى الثورية خاصة ـ عندما خصصت جريدة الميدان افتتاحية عن المؤتمـر قالت فيهـا (١٠/١/١٩٨٦): تحت عنـوان: حتى لا يضر لقـاء الخرطوم علاقات السودان الخارجية!!

«وهكذا فان الدعوة للقاء لم تصدر من التجمع وبالتالى فهو ليس مسؤولا عن دعوة الوفود للمشاركة فى لقاء الخرطوم بل هى مسئولية مؤتمر الشعب العربى! وعندما طرح الموضوع فى التجمع خلال الشهر الماضى اكد مندوب الحزب الشيوعى ان مسألة الوفود يجب ان تحل بين المؤتمر وحكومة السودان؟!. ومن الطبيعى ان تطلب الحكومة معرفة الاتجاهات السياسية للوفود المشتركة فى اللقاء المنعقد على اراضيها؟!

وتضيف الميدان:

«ونحن لا نريد لهذا اللقـاء ان يتحـول الى محور عربى جديد يسمى محور التضامن مع شعب السودان! لان مصلحة السودان تقتضى ان يبتعد التجمع عن سياسة المحاور فى العلاقات العربية».

وهكذا فان رأس السوط الذى ظل يجلد به اليسار السودانى قد لحق اليسار العربى ايضا! ولكن القصة لم تكتمل بعد. فبعد يومين من افتتاحية جريدة الميدان نشرت جريدة الامـة (١٢/١/١٩٦) خبرا على صدر صفحتها الاولى تحت عنوان «الحزب يرحب بالمؤتمر» جاء فيه:

«رحب السيد مبـارك المهـدى امـين الشئـون الخارجية بالحزب بانعقاد مؤتمر

الشعب العربى لدعم السودان سياسيا واقتصاديا ومعنويا وللاسهام فى دريء آثار الجفاف والدمار المايوى. وقال السيد مبارك انه لا يرى مبررا لاعتراض وزير الخارجية خاصة وان المؤتمر لن يبحث غير قضية دعم السودان».

وفى اليوم التالى مباشرة (١٩٨٦/١/١٣) تغير الموقف تماما وخرجت علينا جريدة الميدان بافتتاحية اخرى تحت عنوان «مرحبا ضيوفنا واصدقاءنا الاعزاء» وقالت:

«ان مؤتمر الشعب العربى لدعم شعب السودان هو امتداد لتقاليد التضامن والتآزر العريقة، وانه لمعلم هام لانه ينطلق من الوعى بالاخطار التى تحيط بانتفاضتنا . . . الخ».

ولا تعليق:

الحزب الشيوعى والصحوة الاسلامية:

اصبح تعبير الصحوة الاسلامية فيما بعد الانتفاضة مصطلحا فكريا للنهج الذى اختطه السيد الصادق المهدى لحزبه كشىء متمايز عن النهج الفكرى الذى طرحه الدكتور حسن الترابى وجماعة الاخوان المسلمين والمتمثل فى الهوس الدينى الذى اخذ شكلا مجسدا فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الموغلة فى الرجعية.

وهذا التمايز بين الصادق المهدى وجماعة الاخوان المسلمين قد وجد ترحيبا من كافة الاوساط السياسية والاجتماعية لانه:

● يضيف قدرا معلوما - ومفيدا - فى حملة تبصير الجماهير بالطبيعة الدموية التى اتخذها نظام نميرى تحت ستار التضليل باسم الدين.

● ويضيف كذلك قدرا معلوما - ومفيدا ايضا - فى إحكام العزلة لحركة الاخوان المسلمين ولو الى حين. وتلعب جريدة الامة دورها على هذا الصعيد.

كل هذا صحيح. وهو قد يبرر تحالفا سياسيا وتكتيكيا معينا ومطلوبا ايضا لهزيمة مرشحى الاخوان المسلمين فى الانتخابات مثلا، ولتوسيع الحملة لالغاء قوانين سبتمبر الفاشية . . . . الخ.

هذا بالطبع لا خلاف عليه.

وللحزب الشيوعى السودانى خبرة ثرة فيما يتصل بقضية التحالفات هذه.. ما هو تكتيكى عابر، وما هو مرحلى موقوت، وما هو استراتيجى طبقى ثابت.

والادب الماركسى زاخر بالحديث عن قضية التحالفات وقد تناول اعظم مفكرى عصرنا ـ فلاديمير أ. لينين ـ هذه القضية فى العشرات من مؤلفاته مرتكزا على علم الثورة الاجتماعية وجوهر هذه الثورة: علم صراع الطبقات.

ومن وجهة النظر العلمية فعلى الشيوعيين والثوريين ان يضعوا نهج «الصحوة الاسلامية» فى حجمه الطبيعى تماما دون تهويل ومزايدة ودون ان يطيش صوابهم فيتوهموا ان عند السيد الصادق المهدى طوق النجاة لهم من عوادى الزمن!

فالصحوة الاسلامية لا تمثل ظاهرة طبقية مثلا.. فنحن لا نستطيع القول بان هذا النهج يمثل تحولا اجتماعيا فى حزب الامة او التكوينات الطبقية التى يمثلها. صحيح ان جدلا بدأ يثار حول ان بعض الشرائح الاجتماعية قد خرجت من ميدان الانتاج الزراعى التقليدى (كباراصحاب المشاريع ورجالات الادارة الاهلية) وولجت ميدان التجارة الداخلية والاستيراد التصدير والتصنيع فى حدود ولكنها ظلت تحتفظ بموقعها فى حزب الامة.. ويذهب القائلون بهذا التقييم الى ان السيد الصادق المهدى يقوم بتجديد فى حزبه ليستوعب هذه القوى الجديدة بتطلعاتها الجديدة. ومن ضمن عملية التجديد هذا التوجه نحو المثقفين والتقرب الى القوى الحديثة والتجديد فى الدعوة الاسلامية والتغيير فى تركيب قيادة الحزب لتستوعب عددا من عناصر «التكنوكرات».... الخ. اى ازالة صورة حزب الامة كحزب تقليدى طائفى يعتمد فى نفوذه على مناطق الانتاج التقليدى المغلق.

قد يكون فى هذا شىء من الحقيقة. وهو امر يتطلب توفر قدر كاف من الدراسة الاقتصادية والاجتماعية للتطورات التى حدثت فى بلادنا خلال العقدين الماضيين وما إذا كانت هذه التطورات قد ترتبت عليها تحولات طبقية معينة وما مداها سواء أكان ذلك فى الطبقات المتملكة العليا ومن بينها قيادات حزب الامة، او فى النمو الكمى والكيفى وسط الطبقة العاملة، والتغيير الذى طرأ على العلاقات الزراعية وما نجم عن ذلك بين جماهير المزارعين ثم فئات البرجوازية الصغيرة والمؤثرات على توجهاتها الفكرية.... الخ... الخ.

ونأمل ان تتوفر مثل هذه الدراسة للقراء فى وقت قريب.

ولكن الشىء الثابت الان والذى يمكن رؤيته دون الحاجة الى دراسة واسعة هو:

- ان حزب الامة لايزال يرتكز بصورة رئيسية فى نفوذه على المناطق التقليدية.
- لايزال يتمسك بالنهج الاقتصادى الرجعى سواء فى مجال التطور الرأسمالى ـ تحت

مظلة الاستعمار الحديث ـ أو مناطق الانتاج الزراعى والحيوانى.

● لايزال يتمسك بالدين كنظام للدولة ويرفض رفضا مبدئيا الدولة العلمانية.

● لايزال يولى وجهه فى صلاته الخارجية شطر القوى الرجعية العربية تحت مظلة الدستور الاسلامى.

● ولايزال ـ بحكم تكوينه الطبقى ـ ورغم كل محاولات التحديث الشكلية، ورغم الافتراض الذى اسلفنا الاشارة اليه بتحول جزئى فى قواه الاجتماعية من النشاط الاقطاعى وشبه الاقطاعى الى النشاط التجارى وشبه الرأسمالى، لايزال حزب الامة رغم كل ذلك قوة مناهضة لحركة التغيير الاجتماعى. فلاشىء من مثل هذه الافتراضات يمكن ان تحوله الى داعية لحركة التغيير كما يتصور الاستاذ نقد.

الصادق المهدى والاخوان المسلمون:

ومع كل هذا الموقف من حزب الامة، ومن الاستاذ الصادق المهدى كما نسميه جريدة الميدان فان السيد الصادق يتخذ موقفه المستقل تماما ولا يحاول تغيير موقعه الفكرى او الطبقى ليتقرب اليهم. على العكس فالسيد الصادق المهدى كان دائما ولايزال مبدئيا تماما وحازما تماما فى التعبير عن موقعه الفكرى والطبقى.

فهو يعبر فى وضوح عن المواقع التى يرتكز عليها وينطلق منها فى طرحه لنهج الصحوة الاسلامية.

ولا بأس من ان نسوق بعض الامثلة.

ففى برنامجه المتكامل الذى طرحه فى خطابه فى افتتاح دار حزب الامة بام درمان عشية ٢٦ يناير ١٩٨٦ .والذى نشرت نصه صحيفة الامة يوم ١٩٨٦/١/٢٩ يبرز سيادته فى وضوح الجانب الايجابى الجوهرى فى قوانين سبتمبر رغم ما لازم تشريعها من عبث. يقول سيادته: «وان كان لهذا العبث من ايجابية فايجابيته انه طرح تطبيق الشريعة بطريقة ملحة ركزت عقول وقلوب الناس حول هذا الموضوع».

وهذا فيما يبدو لى موقف مبدئى من جوهر قوانين سبتمبر من حيث انها دفعت بالدعوة للدولة الاسلامية خطوات كبيرة للامام وجعلتها قضية ملحة وجمعت حولها عقول وقلوب الناس. وهذا مما لاشك فيه كسب كبير للخط الفكرى الذى ظل يصارع من اجله السيد الصادق ربع قرن من الزمان.

وتقول جريدة الصحافة (٢٥/١٠/١٩٨٥):ـ

وانتقل السيد الصادق الى قضية الاسلام التى تندرج فى الخانة الرابعة من قائمة القضايا التى تحدث حولها فى الليلة السياسية. قال ان هناك خيار الرافضين اساسا للاسلام وهم الذين يرون ان الاسلام لا يصلح اساسا للتشريع او لسن القوانين ويرمون الاسلام سواء بلسانهم او بلسان غيرهم بالجمود والقسوة ولا يتيح مجالا للمساواة ويقولون ان النظام الوضعى هو الافضل. نحن كنا نعيش اكثر من ربع قرن نرد على هذه الافتراءات».

وفى خطابه فى افتتاح دار حزب الامة الذى اسلفت الاشارة اليه يساوى السيد الصادق بين الشيوعيين والاخوان المسلمين فى الموقف من قوانين سبتمبر يقول سيادته فى تلخيصه لتجربة قوانين سبتمبر:

«ومثلما حرص المشوهون على اعتبار التجربة اسلامية وصحيحة فى جوهرها حرص الرافضون على اعتبار التجربة اسلامية ايضا واتخذوها شاهدا قويا على عدم صلاحية الشريعة الاسلامية فى ظروف العصر الحديث. لذلك نادوا بالغائها واستبدالها بقانون وضعى. اما نحن فنخالف موقف المشوهين والرافضين ايضا لاننا لا نعتبر التجربة اسلامية ونرى ان واجبنا هو الدفاع عن الاسلام فى وجه الرفض الوضعى وتبرئة الاسلام من التشويه».

فالسيد الصادق يعبر هنا كما هو واضح عن انه يخالف صراحة الذين «نادوا بالغائها واستبدالها بقانون وضعى بينما يكتفى «بتبرئة الاسلام من التشويه (بتاع الاخوان).

وهنا ينشأ سؤال طبيعى: هل هنالك والحالة هذه ـ خلاف جوهرى بين الصادق المهدى وبين الاخوان المسلمين؟ يرد السيد الصادق فى سياق خطابه اعلاه قائلا:

قيل لنا: لماذا وانتم تنادون بالتوازن وبالنهج القومى تستثنون جماعة بعينها؟ نحن لا نستثنيها ولكن نقول حرصا على التوازن نفسه ينبغى ان تتخلى عن تجربة اسلام الطوارىء لانها تجربة فتنة وتشويه وان تقبل المؤتمر الدستورى القومى وسيلة ايجابية للحل السلمى وان تقلع عن الوعيد بفرض تصوراتها بالقوة وتلتزم بشرعية القرار الديموقراطى الحر (كلها كما ترى اختلافات فى التناول.)

والكل يعلم ان حركة الاخوان المسلمين قد نشأت اصلا فى احضان حزب الامة وظلت تعمل تحت رايته طوال ربع قرن من الزمان. وتحالفا معا فى كل

المواجهات التى تمت بين القوى الرجعية وحركة الثورة واشرها الانقلاب على ثورة اكتوبر ابتداء بتصفية جبهة الهيئات الى اسقاط حكومة أكتوبر الى حل الحزب الشيوعى.

ومعروف التعاون الوثيق الذى تم بين الاخوان المسلمين والسيد الصادق المهدى خلال تلك المعارك.

غير ان الخلاف نشأ بين الصادق والاخوان المسلمين حول عملية المصالحة مع المشير الطاغية والاجتماع الذى تم بينه وبين السيد الصادق بمدينة بورتسودان فى ١٩٧٧/٧/٧.

ولاسباب معروفة فقد مضى الاخوان المسلمون مع الطاغية الى نهاية الشوط. ولكن انقذهم هجوم ١٠ مارس ١٩٨٥، وقبل الانتفاضة بايام معدودة من كارثة محققة كانت ستجعل من الانتفاضة مقبرة لهم. ولاسباب معروفة ايضا فقد تخلى السيد الصادق المهدى عن صفقة بورتسودان لانها لم تكن مجزية على الصورة المرجوة. فقد كان المشير يسعى لان ياخذ من السيد الصادق كل شىء ولا يعطيه الا النذر اليسيرا ونحن نعلم ان السيد الصادق ليس بالرجل الذى يرضى بالقليل. ولكن هل خلق هذا الموقف تباينا فكريا جوهريا بين السيد الصادق وصهره المستشار؟ اقرأ هذا:

يقول السيد الصادق فى حديث ادلى به لمجلة الجامعة «فى سنة ١٩٨٣ صورته جريدة (صوت الجماهير) التى يصدرها الاخوان المسلمون الطلاب فى عددها بتاريخ ١٩٨٦/٣/٩، وهو يتحدث عن ظروف ما قبل المصالحة وما بعدا (الحديث نشر لاول مرة ١٩٨٣).

«اما علاقتنا بالاخوان المسلمين فهى فكرية فقط ولا توجد بيننا علاقات سياسية. فهم يشاركون فى السلطة ونحن خارج المشاركة».

ان دخول الاخوان المسلمين فى زمرة الطاغية كما يرى القارىء لم يفصل اواصر العرى الفكرية بين السيد الصادق المهدى والاخوان. والخلافات السياسية نفسها لا تعدو ان تكون حول تكتيك المصالحة وليس مبدأها، فهم «يشاركون ونحن خارج المشاركة».

وفى حديثه الشامل لجريدة الصحافة يرد السيد الصادق المهدى على سؤال للمحرر: ما هى الاسباب الموضوعية للخلاف بينكم وبين الجبهة الاسلامية القومية. يجيب السيد الصادق:

«لم يكن هناك خلاف يذكر بيننا وبينهم فى معظم الفترة التى كنا نتعاون فيها

وهى ربع القرن الماضى.

ثم يستطرد سيادته ليوضح الاسباب. وسيجد من يقرأ الحديث انها لا تتعدى ان تكـون خلافـات سياسية تكتيكية اختـلاف حول التنـاولات كما قلت وليست خلافات حول المبادىء (راجع الصحافة ١٩٨٦/٣/١).

وبعد ان يؤكد السيد الصادق فى حديثه للصحافة:

«المـوقف الحـالى مختلف تمامـا وليس فيه اى تكـرار لا فى التحـالف ولا فى المواجهات. لذلك الرد هو انه ليس صحيحا ان هناك تنسيق ولن يكون هناك تنسيق بيننا وبين الشيوعيين».

وبعـد هذا التأكيد يوجه سيادته دعوة صريحة للاخوان المسلمين بان يتفهموا موقفه بطريقة صحيحة: يقول سيادته:

«ولكن هناك جماعة كانت حليفة لنا ايام اكتوبر وتسير الان فى منطقها الذى سارت فيه بعـد اكتوبر كأن شيئا لم يقع. ونحن راجعنا الموقف على ضوء متغيرات مختلفة وقررنا الا يتكرر سيناريو اكتوبر».

ويضيف سيادته

«وهـذا من شأنه ان يجعل الذين مازالوا على السيناريو القديم يعتقدون ان السيناريو الجديد هو اننا استبدلنا موقفنا معهم بموقفنا مع الشيوعيين وهذا ليس صحيحا.

معنى الـدعـوة يبدو واضحا. فالسيد الصادق المهدى يقول للاخوان: ان مكانكم بيننا لايزال شاغرا ولا يمكن ان يحتله الشيوعيون.

ولكن الـذى يتـطلب وضـوحـا اكثر هو الحديث عن ثورة اكتوبر وما بعدها والسيناريو القديم والسيناريو الجديد وعدم تفهم الاخوان المسلمين للسيناريو الجديد الذى يجرى اعداده . . . . الخ.

ماذا هناك؟

فى حديثه للصحافة وقبيل دعوته هذه للاخوان كان السيد الصادق قد اشار (فى تلميح) الى ان ما يشبه اتفاقية جنتلمان قد تمت بينه وبين الشيوعيين، او ما يمكن ان نسميه مصالحة غير معلنة. فلننظر الى ما يقول السيد الصادق:

«ولكن حقيقة حدث جديد فى اننا مثلا لا نواجه بعض الاحزاب الموجودة الان فى التجمع بنفس الطريقة التى كنا نواجهها بها بعد اكتوبر. وهذا لانه فى رأينا ان هذه

الاحزاب نفسها راجعت اداءها بعد اكتوبر وقررنا الا يتكرر ذلك السيناريو. اى انه حدثت استفادة من التجربة الماضية»

هكذا يلخص السيد الصادق اتفاقية «الجنلتمان» التى تمت بينه وبين الاستاذ نقد.

ومثل هذه الاتفاقيات بين مختلف القوى السياسية ليست بدعة. بل هى تحدث كثيرا. ان يتم الاتفاق على هدنة بين احزاب متصارعة سياسياً وايدولوجيا من اجل هدف معين لا يمس جوهر المبادىء عند الطرفين. ليس بدعة كما قلت.

ولكن يبدو ان هذه «المصالحة» او «الاتفاقية» او سمها كما شئت اشبه ما تكون بالمصالحة التى حاول المشير ان يبرمها مع السيد الصادق وهرب منها السيد الصادق بجلده وتركها لصهره المستشار الذى لازال يدفع ثمنها بالسمعة الصعبة!!

فالحزب «الشيوعى السودانى» (جناح نقد) يدفع فيما يبدو ثمنا باهظا فى هذه الصفقة. فخلاصة المقايضة يمكن حسبما وردت فى حديث السيد الصادق يمكن تحديدها فى جملة واحدة: الا يمارس اى من الطرفين بعد الانتفاضة ٢٦ مارس نفس الاداء الذى كان يمارسه بعد ثورة اكتوبر. والصفقة هنا غير متكافئة فاكبر خطأ مارسه السيد الصادق المهدى بعد ثورة اكتوبر وينتقده اليوم هو حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان ورفض قرار المحكمة العليا ببطلان الحل ثم طرد رئيس القضاء باجباره على الاستقالة . . . . الخ.

فما هو الاداء الخاطىء الذى سلكه الحزب الشيوعى بعد ثورة اكتوبر ليتعهد اليوم للسيد الصادق بتصحيحه فى إتفاقية «الجنتلمان»؟

ان كل من يتابع هذا التاريخ القريب والذى عشنا جميعا وسط خضمه الزاخر - يعلم ان الحزب الشيوعى السودانى ما كان فى أعلى القمم الشامخة كما كان بعد ثورة اكتوبر من حيث وضوح الخط الايدولوجى والسياسى ومن حيث سلامة الاداء على الصعيد الجماهيرى بين نقابات العمال والموظفين والمهنيين وتنظيمات المزارعين والطلاب والشباب والنساء. . كان الحزب الشيوعى السودانى فى كل مكان وبين كل الناس. كان جوهر ادائه ومحور نشاطه خطه الايدولوجى المتمثل فى توحيد قوى اليسار وكافة القوى الثورية خلال زخم النضال الوطنى الديموقراطى ومعطياته الثرة المفضية الى رحاب الاشتراكية.

وكان جوهر ادائه ايضا ان توحد القوى الثورية وبناء الجبهة الوطنية

الديموقراطية انما يتم عبر صراع طبقى مستمر مع قوى اليمين الرجعى وعملاء الاستعمار.

وكان جوهر ذلك الاداء هو الفضح المستمر والواسع للمسخ الديموقراطى الليبرالى وطرح الديموقراطية الجديدة المرتبطة بحركة التغيير الاجتماعى فى ثبات ودون أية مساومة مع زخارف الديموقراطية الليبرالية الجوفاء.

ما بعد اكتوبر قام التجمع الديموقراطى الاشتراكى، وقام الحزب الاشتراكى، وقامت الجبهة الاشتراكية، وكانت هذه كلها حصيلة مساعى الحزب الشيوعى المتصلة والمثابرة لتوحيد قوى اليسار فى مسار النضال الوطنى الديموقراطى.

ومن فوق كل ذلك انعقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى الذى صعد بالحزب الى قمم جديدة بتلخيصه الماركسى اللينينى لمسار كل ذلك العطاء الثورى الوافر. ذلك التلخيص الخلاق الذى ضمته الوثيقة التاريخية الصادرة عن ذلك المؤتمر والتى عرفت وسط كافة قوى اليسار فى بلادنا باسم «الماركسية وقضايا الثورية السودانية». كما صدر عن ذلك المؤتمر برنامج الحزب والذى كان ولايزال منارة وضاءة يهتدى بها ليس الشيوعيون وحدهم وانما كافة قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية.

هذا هو اداء الحزب الشيوعى بعد ثورة اكتوبر والذى يراجعه الان الاستاذ نقد وصحبه حسبما يوحى حديث السيد الصادق المهدى حول الصفقة غير المعلنة!

فهل اكون مغاليا ان قلت انهم يدفعون ثمنا غاليا جدا؟

وعلى الجانب الاخر من الصفقة ماذا يدفع السيد الصادق المهدى؟

انه يعد «بالا يتكرر سيناريو اكتوبر». حسنا. لقد رأينا الدور الذى قام ويقوم به الاستاذ نقد وحزبه فى منع تكرار سيناريو اكتوبر. فما هو يا ترى دور السيد الصادق؟ قد يكون سيادته قد تعهد بالايسعى لحل الحزب الشيوعى بالسلطة والقانون وقد يكون قد اعطى «تعهدا» بالعمل على منع هذا المسعى اذا جاء من جهات اخرى.

ولكن مثل هذا التعهد حتى لو تم الالتزام به فسيكون مجرد تحصيل حاصل. بل ستصبح المحصلة النهائية هى بالضبط ما يسعى اليه الصادق المهدى.

ان يتفادى بقدر الامكان الدخول فى مغامرة جديدة كمغامرة ما بعد اكتوبر بحل الحزب الشيوعى باغلبية الاصوات داخل الجمعية وبالغوغاء المسلحة من خارج الجمعية، فالسيد الصادق المهدى كان يعتقد ولايزال - ان تلك المغامرة قد احدثت خللا خطيرا داخل التوازن السياسى فى البلاد وانقلبت وبالا على صانعيها بعد ثورة

٢٥ مايو ١٩٦٩.

ولكن الطريق الحالى الذى يسلكه السيد الصادق المهدى هو فى تقديره طريق مضمون العواقب ومضمون النتائج ايضا.

فالطريق الحالى يهدف الى ترويض الحزب الشيوعى ثم افراغه من كل محتوى ثورى وتحويله الى مجرد زعامة سياسية تطبل لحزب الامة. وحزب الامة احوج ما يكون الى توزان كهذا داخل المؤسسة السياسية بكاملها!

أن «حل الحزب الشيوعى بهذا الاسلوب هو بالتأكيد افضل كثيرا من اللجوء الى القانون والسلطة وما يترتب على مثل ذلك من عواقب. بالاضافة الى ان وجود حزب شيوعى «صورى» داخل المؤسسة السياسية زخرفة مفيدة توضع على واجهة البنيان ليتباهى بها فرسان النظام بين الامم! الا ترون؟ اننا البلد العربى الافريقي الوحيد الذى به حزب شيوعى قانونى ودستورى.. اننا الدولة الوحيدة ذات الطابع «القومى» ولا تمييز بين الاحزاب! وفى سبيل الوصول الى هذه الغاية، والحصول على هذه الضمانات فان الاستاذ نقد وصحبه مستعدون لدفع الثمن مهما كان غاليا.

وهذا يعيد الى الاذهان ماقاله لينين فى كتابه المعروف «ضد التصفوية»: يقول « AGAINST LIQUIDATIONISM ».

«ان من ورائنا الآن عاما كاملا من الارتباك التنظيمى، عاما من الاضطراب السياسى والفكرى.. عاما لم يستطع الحزب خلاله ان يتخذ طريقا واضحا. تساقطت العضوية فى كل منظمات حزبنا. وبعض المنظمات التى يغلب عليها العنصر غير البروليتارى تشتت تماما. ومنظمات الحزب شبه العلنية ظلت تعانى من النكسة تلو الاخرى»

ويستطرد لينين قائلا:

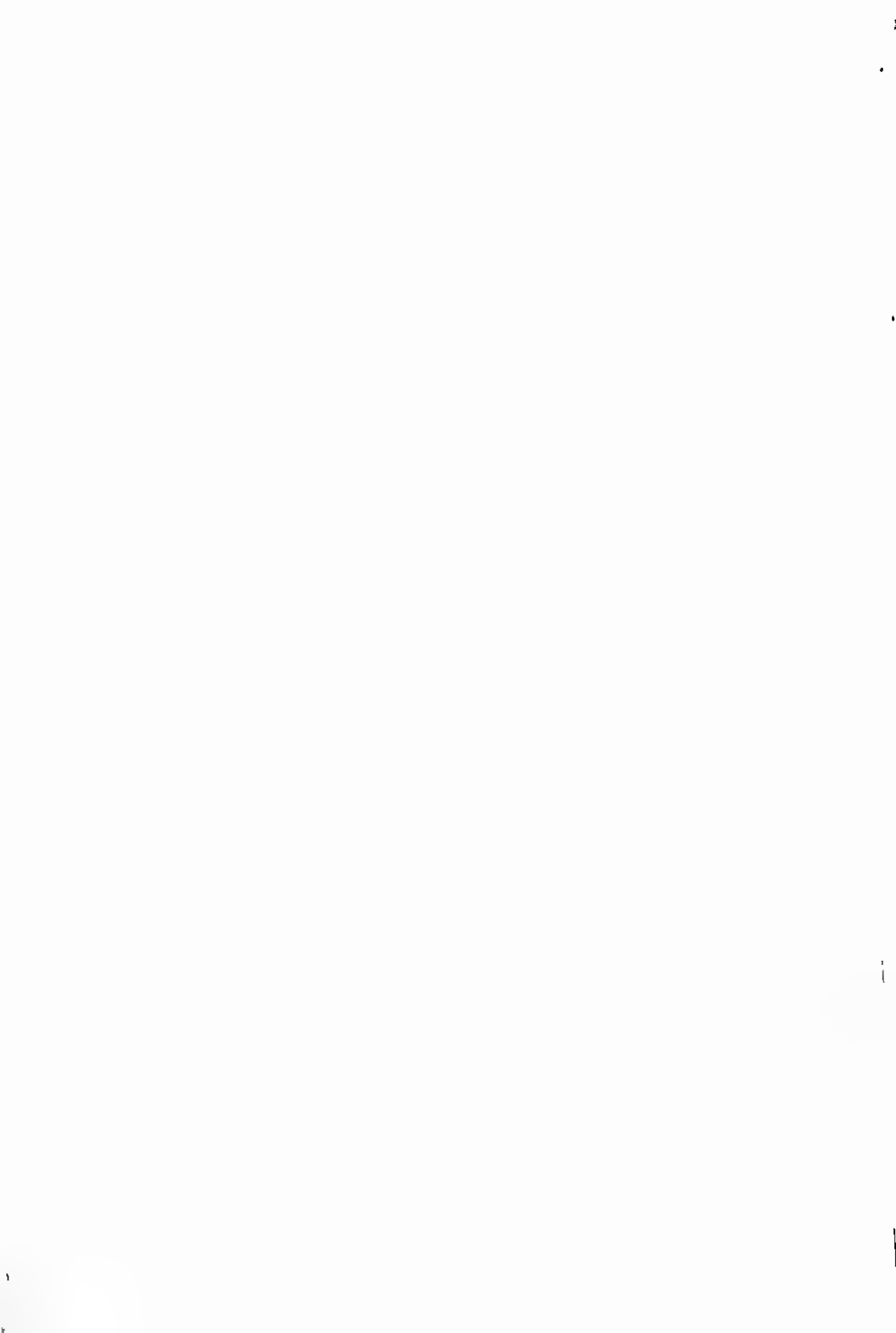
«ووصلت بنا الامور الى حد ان بعض عناصر الحزب ظلت تتساءل عما اذا كان من الضرورى المحافظة على الحزب الاشتراكى الديمقراطى القديم «ويقصد الحزب الشيوعى ـ الكاتب» وعما اذا كان من الضرورى ان يستمر فى نضاله ويضطر للانسحاب الى العمل تحت الارض مرة اخرى وكيف يكون ذلك؟ والذين يقفون على اقصى اليمين اجابوا على هذه التساؤلات بأننا يجب ان نحافظ على العلنية مهما كان الثمن حتى ولو كان الثمن هو التبرؤ صراحة من برنامج الحزب« OPEN DENOUNCIA-

TION OF THE PARTY PROGRAMME » ومن تكتيكاته وتنظيمه . وهذا ما نسميه بالاتجاه التصفوى وهذا من غير شك تعبير لاعن ازمة تنظيمية بل هو ازمة سياسية وفكرية ايضا»

راجع لينين «ضد التصفوية»
اصدار دار النشر باللغات الاجنبية
موسكو ـ الطبعة الانجليزية ص ٢٥ .

الجـزء الثانى

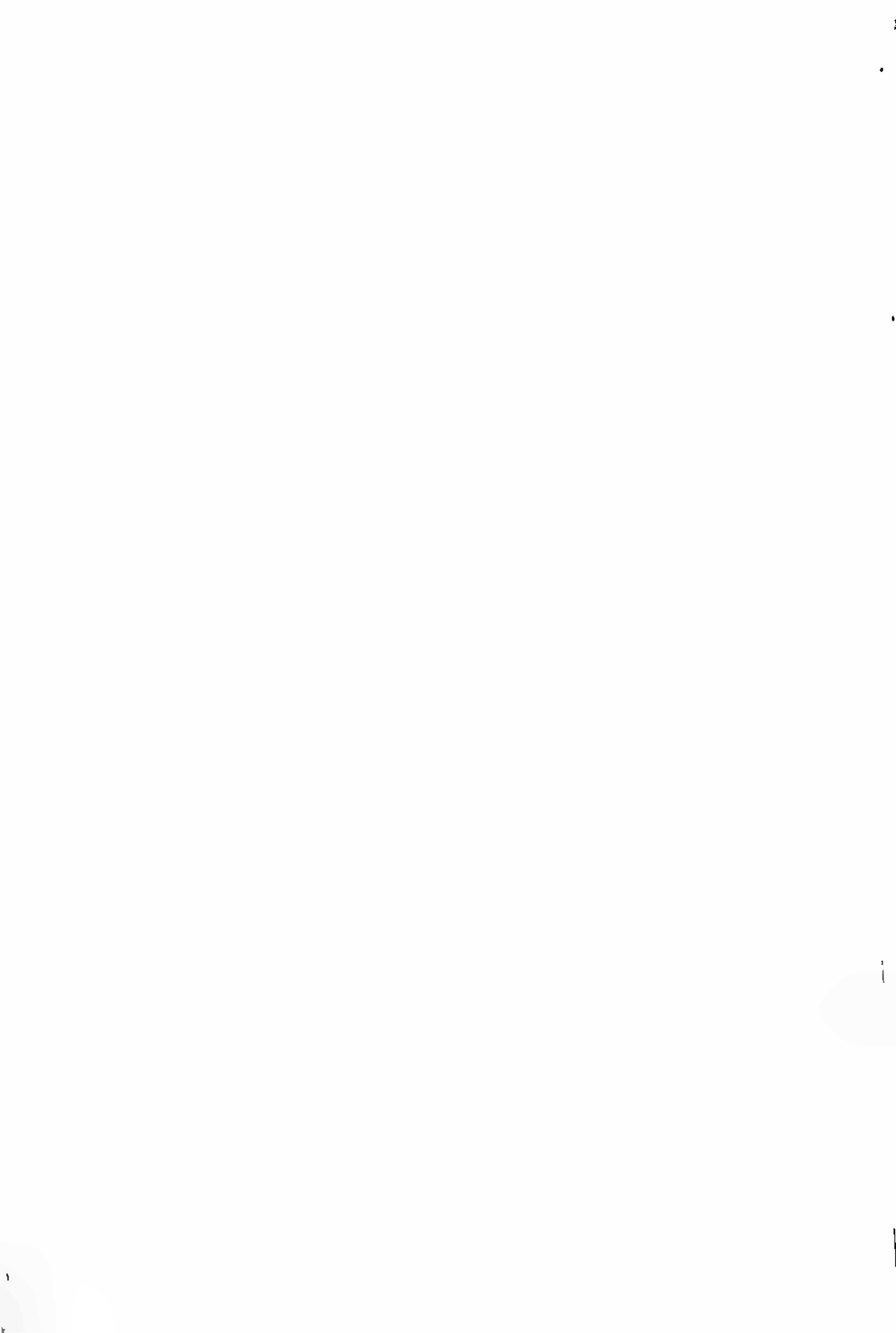
الانتخـابات





الفصل الأول

حديث الارقام



الانتخــابات

بعد صدور الفصل الاول من هذا الكتاب بثلاثين يوما كان التصويت قد تم وكانت نتيجة الانتخابات قد اعلنت. وجاءت نتائج كل هذا مصداقا لما قلته فى الجزء الاول. ولم يكن ذلك سوى قراءة صحيحة لحسابات لا معقولة.

كانت النتائج بالنسبة للقوى السياسية الرئيسية - فى الدوائر الاقليمية - كما يلى:

حزب الامة وهو الشريك الاكبر فى الائتلاف الحاكم:

حصل على مائة مقعد تفاصيلها كالآتى:

٣٤ دائرة فى اقليم دارفور من مجموع دوائره التسعة والثلاثين

٢٩ دائرة فى اقليم الاوسط من مجموع دوائره الخمسين.

٢٠ دائرة فى اقليم كردفان من مجموع دوائره التسعة والثلاثين.

٠٧ دائرة فى اقليم الشرقى من مجموع دوائره الثمانية والعشرين.

٠٦ فى العاصمة القومية من مجموع دوائرها الواحد والثلاثين.

٠٢ دائرتان فى الاقليم الشمالى من مجموع دوائره الثمانية عشر.

٠١ دائرة واحدة فى اقليم اعالى النيل.

٠١ دائرة واحدة فى اقليم بحر الغزال.

١٠٠ مائة دائرة المجموع.

* * * *

نلاحظ هنا ما سبق ان ذكرناه فى الاول من رفع دوائر اقليم دارفور من ٢٩ الى ٣٩ بقرار من المجلس العسكرى الانتقالى.

هذا الاقليم يمثل الوزن السياسى الرئيسى لحزب الامة وهو بنتيجته هذه يمثل ثلث المجموعة البرلمانية الكاملة لهذا الحزب لانها مركز التجمع الرئيسى لطائفة الانصار.

ونضيف ان مراكز النفوذ الرئيسية الثلاثة لحزب الامة وهى اقاليم دارفور وكردفان والاقليم الاوسط وبصورة خاصة جناحاه على النيلين الابيض والازرق - هذه

الاقاليم الثلاثة تمثل ٨٣٪ من مجموع الوزن البرلماني لحزب الامة، بينما لا تمثل العاصمة القومية سوى ٦٪ من الحاصل البرلماني الكلي لهذا الحزب.

ويمكننا ان نلاحظ ايضا ان مجموع الدوائر البرلمانية التي خصصت لهذه المناطق الثلاث «دارفور وكردفان ومديريتي النيل الازرق والابيض» تبلغ مائة وثلاثة دائرة وهذه تزيد على الدوائر المخصصة للعاصمة القومية والاقليمين الشمالي والشرقي ومديرية الجزيرة وهذه كلها تساوى مائة واثنين من الدوائر!

كان مجموع اصوات الناخبين التي حصل عليها حزب الامة هي :- ١٫٥٠٨٫٣٣٤ صوتا وهذه تساوى ٣٨٫٢٪ من مجموع اصوات الناخبين.

لم يكن في النتائج التي حصل عليها حزب الامة اية مفاجآت ولا أزيد سوى ان اعيد القارىء لما قلته من قبل عن قانون الانتخابات الذي اجازته السلطة الانتقالية بمجلسيها، ومدى استفادة هذا الحزب من ذلك القانون الذي فصل عليه وعلى الجبهة الاسلامية تفصيلا.

الحزب الاتحادي الديمقراطي :-

هو الحزب الثاني الشريك في ائتلاف الحكم القائم..
حصل على ثلاثة وستين دائرة بيانها كالاتي :-

١٧ دائرة في الاقليم الشرقي من مجموع دوائره الثمانية وعشرين
١٥ دائرة في الاقليم الاوسط من مجموع دوائره الخمسين
١١ دائرة في الاقليم الشمالي من مجموع دوائره الثمانية عشر
٩ دوائر في اقليم كردفان من مجموع دوائره التسعة والثلاثين
٩ دوائر في اقليم العاصمة القومية من مجموع دوائرها الواحد والثلاثين
٢ دائرتان في اقليم دارفور من مجموع الدوائر التسعة والثلاثين.
٦٣ ثلاثة وستون المجموع.

مجموع اصوات الناخبين التي حصل عليها الحزب هي ١٫١٦٠٫٨٢٤ وهذه تساوى ٢٩٫٥٪ من مجموع اصوات الناخبين.

ولم يكن ـ هو الاخر ـ أية مفاجآت في النتائج التي حصل عليها. فمعروف الهبوط المريع الذي اصاب شعبية هذا الحزب العملاق الذي تقلص اليوم من حزب الاغلبية الذي لا ينازع الى شريك صغير من الدرجة الثانية، وتشتت الى مجموعة من القبائل السياسية والفكرية.

ولعل القارىء الكريم يلاحظ ان عشرات الدوائر قد فقدها هذا الحزب بسبب تعدد المرشحين مما فتح الباب امام مواقع اليمين التقليدي من حزب الامة وحلفائه التقليديين بما يعرف اليوم بالجبهة القومية الاسلامية ان يصلوا الى ما وصلوا اليها ـ رغم ان هذا بالطبع لم يكن السبب الوحيد.

لقد ظل هذا الحزب في حالة مستمرة من العد التنازلي خلال كل فترة ما بعد الاستقلال. ولن ننسى بالطبع انه في الانتصار الاول للقوة الوطنية في انتخابات ١٩٥٣ التي سبقت مرحلة تقرير المصير ومن ثم اعلان الاستقلال انه من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها سبعة وتسعين مقعدا حصل هذا الحزب على ثلاثة وخمسين مقعدا بينما حصل منافسة الاول حزب الامة على اثنين وعشرين مقعدا فقط.

ومما لاشك فيه ان هذا الحزب قد فقد بريقه الوطني الذي كان المصدر الاول لشعبيته ولم يعد ناخب اليوم يضع حدا فاصلا بينهم وبين حزب الامة كما كان يفعل من قبل. وهذا بالطبع ليس مكان التوسع او الاسهاب في الاسباب التي وصلت بالحزب الاتحادي الديموقراطي الى ما هو عليه الان.

وملاحظة اخيرة لابد من الاشارة اليها هنا وهي ان الحزب الاتحادي الديموقراطي رغم حصوله على ٧٧٪ من مجموع اصوات حزب الامة فانه لم يحصل الا على ٦٣٪ فقط من مقاعد حزب الامة وعملية التفصيل تبدو هنا واضحة تماما!!

الجبهة القومية الاسلامية :ـ

حصل هذا الحزب على ثمانية وعشرين مقعدا تفاصيلها كالاتي: (وهي لا تشمل دوائر الخريجين).

١٣ دائرة في العاصمة القومية من مجموع دوائرها الواحدة والثلاثين.
٤ اربعة دوائر في الاقليم الشمالي من مجموع دوائره الثمانية عشر.

٤ اربعة دوائر فى الاقليم الاوسط من مجموع دوائره الخمسين.
٢ دائرتان فى اقليم دارفور من مجموع دوائره التسعة والثلاثين.
٣ ثلاثة دوائر فى اقليم كردفان من مجموع دوائره التسعة والثلاثين.
١ دائرة واحدة فى الاقليم الشرقى من مجموع دوائره الثمانية والعشرين.
١ دائرة واحدة فى اقليم الاستوائية من مجموع دوائرها الاربعة.
٢٨ ثمانية وعشرون دائرة المجموع.

كان مجموع الاصوات التى حصل عليها هذا الحزب ٧٢٦ر٠٢١ وهذا يساوى ١٨ر٣٨٪ من مجموع اصوات الناخبين.

والشيء الذي يلفت الانظار للوهلة الاولي في تحليل الارقام هو النهوض الهائل جدا الذي اصابه هذا الحزب في الانتخابات الاخيرة وهو مالم يحققه اي حزب سياسي آخر..

نلاحظ ان عدد نواب هذا الحزب قد نهض من ثمان نواب في آخر انتخابات ١٩٦٨م الي واحد وخمسين نائبا الان.. نلاحظ مثلا بالنسبة للاحزاب الاخري في نفس الانتخابات الاثنتين..

- نهض حزب الامة من ٦٥ مقعدا الي مائة مقعد
- هبط الاتحادي الديمقراطي من ١٠١ مقعدا الي ثلاثة وستين اي انه وحزب الامة قد تبادلا مراكزهما الانتخابية تقريبا..
- اما الحزب الشيوعي فقد بقي في مكانه تقريبا بل زاد مقعدا واحدا من اثني الي ثلاثة واحرز في المقعد الثالث في دوائر الخريجين ٦٧٨ صوتا فقط!

كيف حققت الجبهة الاسلامية هذا التقدم؟ رغم كلما حدث من جانبهم من ضلال سياسي وفكري وصل الي قوانين سبتمبر والي بيعة المشير! فالشعب قد ثار بصورة رئيسية علي الممارسات البشعة التي صاحبت قوانين سبتمبر من القطع والبتر وجلد النساء ثم وصلت قمتها بشنق سيد شهداء الانتفاضة المعلم الفذ محمود محمد طه..

لماذا اذن؟ اكان السبب هو هجمة ١٠ مارس ١٩٨٥م من جانب الطاغية ووضعهم في السجون قبيل الانتفاضة بنحو اسبوعين؟ فلماذا اذن لم يحقق هذه القفزة

الشيوعيون المسجونون قبل الانتفاضة باربعة عشر عاما؟ ان هجمة العاشر من مارس قد انقذتهم كما قلت ان تكون الانتفاضة مقبرتهم السياسية ولكنها لم تزدهم كثيرا من ناحية مركزهم الشعبي . .

هي امكـانياتهم المالية غير المحدودة في زمن اصبح المال هو عظم الظهر في الانتخابات واصبحت المبادىء وحدها بدون مال (ما بتخارج!؟)

كل هذه قد تكون اجزاء من السبب، ولكنها بالتاكيد ليست كل السبب انها لا تكفي لننام عليها ملء جفوننا!

فأكبر شيء يلفت النظر هو انتصارات الجبهة الاسلامية في العاصمة. . انهم اوشكـوا ان يستـأثروا بنصف دوائر مديرية الخرطوم الواحد والثلاثين حتى الدكتور حسن الترابي السكرتير العام للجبهة الاسلامية اوشك باصواته الاثني عشر الف ان يفـوز في العـاصمـة وفي قلب مدينـة الخـرطـوم علي الاحزاب كلها مجتمعة. . او الفنجار كما كانت تسميهم صحيفته!

نعم المال لعب دورا كبيرا في هذا ولكنه وحده لا يكفي . .

هل فازوا بكل هذه الدوائر في العاصمة لان بعضها كان بها اثنان من مرشحي الحزب الاتحادي الديمقراطي بدلا من مرشح واحد؟ هذا سبب. . ولكنه لا يكفي لا يكفي ايضا. . .

اضيف الي كل هذا سببين:

الاول هو ان ثمة حقيقة لا يمكن انكارها وهي ان اجتماع الدين والمال لدي قطب واحـد يشكلان قوة لا يمكن ادخالها بسهولة في الحسابات السياسية وبصفة خاصة اذا انضاف الي هذه القوة الاسطورية بعض رجال الدين التقليديين يدخلون بيوت الكادحين في احدي اليدين سبحة وفي الاخري رزمة من الاوراق الحمراء. . !

ولنا ان نتصور معركة انتخابية تقدم لبعض الناس المتدينين والاميين في الوقت ذاتـه وخـاصـة النسـاء علي كونها معـركة بين دولة الدين ودولة الكفار (اي الدولة العلمانية). . ثم يضاف الي هذه المعادلة المال بلا حدود. . بلا حدود تماما ودون اية مغالاة. . انها تكون في حالات معينة معركة غير متكافئة تماما ولا يتوفر فيها اي قدر من الديمقراطية. . وهذه اشارة عابرة الي الدعاة الجدد للديمقراطية الليبرالية!

اما السبب الثاني فهو الهزال الشديد جداً الذي تعيش فيه اليوم حركة اليسار. . ولـست في حاجة بعد كل الذي قلت ـ بل وبعد كل ما سأقول ـ ان اتصور ان حركة اليسار قادرة اليوم علي الهام جيل الشباب واعطائه صورة مقنعة لمستقبله كما كانت

تفعل من قبل. . وعندما لا يجد هذا الشباب شيئا يعود بطبيعة الحال ليبحث عن نفسه في الماضي. . وفي تصورات غيبية ولحية مرسلة، واستنفار قوة شابة في اعمال العنف ضد الكفار كما يحدث في بعض جامعاتنا. . انه يجد في قيادة الجبهة الاسلامية الحالية الجهة التي يبحث فيها عن ذاته هو. . الخ. . ان الشباب وهو يكون ذاته وفكره يذهب حيث يظن انه يجد فكرا. . ومن ثم يجد لنفسه ذاتا ولكنه في واقع الامر لا يجد لا هذا ولا ذاك فيكون امامه محيط ساحق من الضياع. .

اعود الان الي اصل الموضوع. . الانتخابات وارجيء الاسئلة التى اثرتها الي موضوع كتاب ساعده ان شاء الله خلال العام الحالي (١٩٨٨) حول قضايا الحركة الاسلامية في عالم اليوم وآمل ان اخصص الجزء الاكبر منه لحركة الاخوان المسلمين ثم الجبهة القومية الاسلامية هنا في بلادنا. .

الحزب الشيوعى السودانى:

فاز الحزب الشيوعي بدائرتين في مدينة الخرطوم، ودائرة ثالثة في دوائر الخريجين في اقليم بحر الغزال. .

كان جملة الاصوات التي نالها الحزب الشيوعي ٦٧ر٩٣٧ صوتا وهذه تساوي-٧٢ر١٪ من جملة اصوات الناخبين. .

كانت هذه النتيجة بعيدة كل البعد عن حالة الزهو الذي كان يظهر به هذا الحزب قبل الانتخابات. . وقد فصلتها في الاول. .

رأينا في الجزء الاول من هذا الكتاب كيف ان:ـ

- الانتخابات القادمة ستجيء بالممثلين الحقيقيين للانتفاضة. .
- وان الهيئة التشريعية القادمة ستقرر مصير الوطن وحريته وازدهاره. .
- وان صناديق الانتخابات ستكون سلاح الانتفاضة القادمة. . الخ. . الخ. . من مثل هذه الامنيات الرومانسية التي لا اساس لها علي ارض الواقع والحساب المسئول. .

بل لا انسي تصريحا قاله الاستاذ نقد السكرتير العام خلال حديث لجريدة الميدان حول دعوة المجلس العسكري الانتقالي لحكومة قومية. . قال سيادته للصحيفة يومئذ ان المجلس العسكري يسعي لضمان مكان للجبهة الاسلامية القومية

في حكومة ما بعد الانتخابات بغض النظر عن مركزها الانتخابي!

اندهشت جدا لهذا التقدير وقلت لصديق يجلس بجانبي بعد ان قرأت له حديث الاستاذ نقد..

علي اى شيء يستند الاستاذ نقد للوصول الي مثل هذه النتائج للانتخابات القادمة؟ اننا نعيش انقلابا واضحا علي الانتفاضة وثورة مضادة علي معطياتها اخذت صورة حادة جدا في قانون الانتخابات فكيف يعتقد السكرتير العام للحزب الشيوعي ان الجبهة الاسلامية القومية سوف تخرج بلا وزن سياسي الم يعودوا يعرفون جدول الضرب السياسي؟

وضحك صديقي.. وهز رأسه دون تعقيب! اواصل..

قلت ان النتيجة كانت بعيدة كل البعد عن الصورة الزاهية جدا التي قدموها للجماهير ووضعوا في وجدانها آمالا لا تمت الي الواقع المعاش.. فاصبحت الجماهير تنتظر ليلة القدر لتصل الي ماكانوا يبشرون به..

وبطبيعة الحال فانني لم انج من السنتهم ولحقني هجوم عنيف من بعضهم وصل احيانا الي درجة التجريح.. قلت لواحد منهم: ان فترة الانتقال التي بدات بانقلاب جنرالات ٦ ابريل وانتهت بكارثة قانون الانتخابات لن تعود علي الحركة الثورية بما تظنونه فمجرد قيام الانتفاضة لا يكفي، ولكن المهم بل والأهم هو سلطة ما بعد الانتفاضة كما هو الحال مع كل ثورة.. فالهدف لا يكون الثورة نفسها وانما يعقب الثورة من سلطة.. وفي هذا الاطار فان ثورة ٢٦ مارس يجري الان اجهاضها لتصبح عملية تسليم وتسلم من اليمين العسكري الي اليمين المدني والديمقراطية الليبرالية هي افضل وسيلة لاكمال عملية الاجهاض هذه..

قال محدثي:

مهما يفعلون فانهم لن يحصلوا علي دوائر الخريجين انها منطقة نفوذ «مصفحة» بالنسبة للحزب الشيوعي.. وقال ان ماذكرته من مأساة دوائر الخريجين وفجيعتها المؤلمة في الكتاب ثم الحديث عن توضيب دوائر الخريجين علي فضيحة التشكيلة الجغرافية كله حديث متشائم!

قلت:

«بكل اسف وقد تظنني متشائما ـ فان الجبهة الاسلامية سوف تكتسح دوائر الخريجين ولن يحصل الحزب الشيوعي علي دائرة واحدة.. وقد يحصل علي دائرة واحدة

في العاصمة ولكن ليس في دوائر الخريجين، وضحك علي طريقة من يظنني مختل العقل! وفي حالة اخري كاد واحد منهم ان يلحقني بالضرب! واسفت كثيرا علي هؤلاء وعلي المرشحين ايضا فهم جميعا اصدقائي لا اكن لهم غير الحب والتمنيات الجميلة.. وعقبال الانتخابات القادمة..

ننتقل الان الي الارقام:

هنا سأعود الي التاريخ لأنني عليه بعض الاستنتاجات التي ارجو الا تعود علي هي الاخري بما عادت به علي دوائر الخريجين!

كانت آخر الانتخابات في اطار الديمقراطية الليبرالية التي نمارسها اليوم كانت عام ١٩٦٨م، وقد كان لنا فيها مقعدان:

- عبدالخالق محجوب من ام درمان
- الحاج عبدالرحمن من عطبرة

وبعد ثمانية عشر عاما حصل الحزب الشيوعي علي مقعدين ايضا (بخلاف مقعد الخريجين الذي فاز فيه الحزب الشيوعي في اقليم بحر الغزال بمائة وثمانية وسبعين صوتا كما سبق ان قلت)..

أى ان الحزب الشيوعى فى هذه الناحية بالذات ـ اعنى ناحية المقاعد البرلمانية ـ لم يحقق تقدما.

فى نفس تلك الانتخابات كان لحزب الامة بجناحيه ستة وستين مقعدا ـ ٣٦ مقعدا لجناح السيد الصادق ٣٠ مقعدا لجناح عمه الامام الهادى.

وقد ذكرت من قبل ان الحزب الاتحادى الديمقراطى حاز يومئذ على ١٠١ مقعدا.

وقلت ايضا ان الجبهة القومية الاسلامية كانت تحتل ثمانية مقاعد قفزت اليوم الى واحد وخمسين مقعدا.

اردت من كل ذلك ان اصل الى نتيجة جديرة بالتأمل وهى ان اليمين الاقصى بجانبيه قد قفز قفزات هائلة بين الانتخابين وتراجع ما كان يعرف بالوسط لصالح التجمع اليمينى بينما توقف اليسار فى مكانه ولم يتقدم خطوة واحدة! قفز مركزا اليمين الاقصى (الامة والجبهة) ٧٨ مقعدا بين الانتخابين، وتراجع ما كان يعرف بالوسط ثمانية وثلاثين مقعدا وبقى اليسار فى مكانه. وساعود الى تحليل هذه الحقائق المرة كالعلقم فى الجزء الثانى من هذا الكتاب.

نعود ونواصل قراءة الارقام..

كانت اول انتخابات خاضها الحزب الشيوعى السودانى هى الانتخابات الاولى ١٩٥٣ (تحت علم الجبهة المعادية للاستعمار) وكانت دوائر الخريجين اهم مواقع الحزب، واهم مواقع اهتمامه.

رشحت الجبهة المعادية للاستعمار اثنين فى دوائر الخريجين الخمسة وهما: الاستاذ الراحل حسن الطاهر زروق والدكتور عز الدين على عامر.

وكانت نتائج الفائزين فى الدوائر الخمسة كما يلى:

مبارك زروق ٣٥ر١٠٠ صوتا (خمسة وثلاثون الف ومائة صوت)

محمد احمد محجوب ٣٣ر٤٠٠ صوتا (ثلاثة وثلاثون الف واربعمائة صوت)

خضر حمد ٣١ر٨٤٠ صوتا (واحد وثلاثون الفا وثمانمائة واربعون صوتا)

حسن الطاهر زروق ٣٠ر٣٤١ صوتا (ثلاثون الفا وثلاثمائة وواحد واربعون صوتا)

ابراهيم المفتى ٢٨ر٣٤٠ صوتا (ثمانية وعشرون الفا وثلاثمائة واربعين صوتا)

رحمهم الله جميعا. .

لم يكتب الفوز للدكتور عزالدين على عامر وحصل على ٢٣٠٠ صوتا ولم يكن الرقم الذى حصل عليه حسن الطاهر زروق مذهلا بالنسبة للشيوعيين، بل كانوا يتوقعون فوزه تماما. فما حصل عليه كان يعبر عن وزن حقيقى للشيوعيين فى الساحة السياسية وفى اوساط المثقفين بصورة خاصة.

كما رشحت الجبهة المعادية للاستعمار فى ثمانية دوائر اقليمية. رشحت السادة قاسم امين فى عطبرة وحسن سلامة فى الخرطوم الجنوبية والرشيد نايل فى الخرطوم الريفية الجنوبية وعابدين اسماعيل فى الخرطوم بحرى وحسان محمد الامين فى مدنى ودينق الملك فى كوستى ومحمد عبدالجواد فى بورتسودان ومحمد عوض الكريم ابو نخيلة فى شندى. . وحصلت الجبهة المعادية للاستعمار فى كل هذه الدوائر مجتمعة على ١٩٣٩ صوتا.

وبذلك يكون ما حصلت عليه الجبهة المعادية للاستعمار لمرشيحها فى دوائر الخريجين والدوائر الاقليمية هو ٣٤ر٥٨٠ صوتا.

وهذا رقم يحق لليسار فى ذلك الزمن ان يعتز به.

فقد كانت الجبهة المعادية للاستعمار تعيش العام الاول من عمرها. والتنظيم السرى المعروف باسم الحركة السودانية للتحرر الوطنى لم يكمل بعد عامه السابع.

والحزب الشيوعى السودانى كان فى رحم الغيب وكان ينتظر المؤتمر الثالث فى ٥ فبراير ١٩٥٦ ليحمل منه هذا الاسم.

انتخابات ١٩٦٥ :-

ننتقل الان الى انتخابات ١٩٦٥ التى اعقبت ثورة اكتوبر المجيدة والتى كانت تمثل العصر الذهبى لليسار السودانى وللحزب الشيوعى كما اشرت من قبل.

ففى اثنى عشر عاما تضاعف عدد الاصوات التى حصل عليها الحزب الشيوعى فى العاصمة اكثر من عشرين مرة - من ٨٨٤ صوتا سنة ١٩٥٣ الى ٢٠ر٥١٦ صوتا سنة ١٩٦٥ بيانها كالاتى:

الخرطوم الشمالية ٢٥٢٠ صوتا
الخرطوم الجنوبية ٢٥٨٧ صوتا
الخرطوم الغربية ١٢٢٤ صوتا
ام درمان الشمالية ٢٨٠١ صوتا
ام درمان الجنوبية ٤٩٥٠ صوتا
ام درمان الغربية ٢٣١٢ صوتا
الخرطوم بحرى ٣٤٨٢ صوتا
المجموع ٢٠ر٥١٦

ونلاحظ هنا النفوذ المتوازن للحزب فى مختلف دوائر العاصمة فلم يكن من بين دوائر العاصمة السبعة ما يمكن ان نقول ان نفوذ الحزب فيها «ضعيف جدا». وفيما عدا دائرة الخرطوم الغربية تراوح محصول الحزب ما بين الفين وخمسمائة الى نحو خمسة الاف. ويمكننا القول بان الوزن الانتخابى للحزب الشيوعى فى العاصمة والدوائر الاقليمية قد تضاعف نحو خمسة وعشرين مرة خلال الاثنى عشر عاما موضع الحديث.

ومن بعد كل ذلك يجىء «عرس السودان».. نتيجة دوائر الخريجين فى نفس انتخابات ١٩٦٥ حصل الحزب فيها على ٤٩ر٥٩٠ صوتا.. اكثر من مرة ونصف على الاصوات التى حصل عليها فى دوائر الخريجين ١٩٥٣. وحصل الحزب على احد عشر مقعدا من مجموع خمسة عشر مقعدا كان بيانها كالاتى :-

فاطمة احمد ابراهيم	٥ر٩١٨ صوتا
حسن الطاهر زروق	٥ر٠١٠ صوتا
محجوب محمد صالح	٥ر٠٩٨ صوتا
جوزيف قرنق	٤ر٧٨٩ صوتا
عز الدين على عامر	٤ر٤١١ صوتا
عبدالرحمن الوسيلة	٤ر٢٩٧ صوتا
الرشيد نايل	٣ر٩٩٠ صوتا
عمر مصطفى المكى	٣ر٩٥٨ صوتا
الطاهر عبدالباسط	٣ر٩٠٨ صوتا
محمد ابراهيم نقد	٣ر٨٦٧ صوتا
محمد سليمان	٣ر٨٤٤ صوتا
المجموع	٤٩ر٥٩٠ صوتا

وبذلك يكون مجموع الاصوات التى حصل عليها الحزب ١٩٦٥ فى مجموع الدوائر الجغرافية بالعاصمة بالاضافة الى دوائر الخريجين هو ٧٠ر١٠٦ صوتا وهو اكثر من ضعف الاصوات التى حصل عليها فى ١٩٥٣ وهى ٣٤ر٥٨٠ صوتا.

يمكننا القول اذاً بان ايقاع التقدم فى الوزن الانتخابى للحزب كان حتى ذلك الحين يسير بصورة مرضية جدا. فان تضاعف اصواتك فى اثنى عشر عاما هو انجاز عظيم بالتاكيد. ومضاعفة الاصوات اكثر من عشرين مرة فى الدوائر الجغرافية بالعاصمة فى نفس المدة هو قفزة هائلة حقا.

ولكن هذا الايقاع الجومترى بعد ثورة اكتوبر بدأ فى عده التنازلى الذى لم يتحرر منه الى يومنا هذا.

ننتقل اذن الى انتخابات ١٩٦٨ آخر «الموالد» الليبرالية قبل ثورة ٢٥ مايو!

ففى تلك الانتخابات حصل الحزب والقوى الديموقراطية على نطاق القطر كله على ٥٤ر٠٧٧ صوتا. وكانت كلها بالطبع دوائر جغرافية حيث الغيت دوائر الخريجين فى اعقاب حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من الجمعية. كسبنا كما ذكرت قبلا دائرتين هما ام درمان الجنوبية وعطبرة.

ووزع مجموع الاصوات على النحو الاتى :-

الحزب الاشتراكى	١٩٫٦٣١ صوتا
الجبهة الاشتراكية	١٩٫٣٩٤ صوتا
وحدة المزارعين	٦٫٦٦١ صوتا
قوى العاملين	٥٫٢٠٤ صوتا
الحزب الشيوعى (كسلا)	١٫٦٥٢ صوتا
حزب الجنوب الديموقراطى	١٫٥٣٥ صوتا
المجمـــوع	٥٤٫٠٧٧ صوتا

نلاحظ ان هذه الانتخابات لم تمثل اى تقدم يذكر فى محصول الدوائر الجغرافية لنسة ١٩٦٥ .

فعلى الرغم من العطف الجماهيرى الواسع الذى وجده الشيوعيون عند مذبحة الديموقراطية الثانية (حل الحزب الشيوعى) فان انتخابات ١٩٦٨ لم تكن تعبر عن هذا بصورة واضحة. وهذا قد يعزى الى التقلبات الفكرية المتعددة التى تعرض لها الحـزب بعد عملية الحل. وكان الحزب يبدو وقد فقد توازنه (حل الحزب ودمجه فى الحزب الاشتراكى ثم اعادة تكوين الحزب وحل الحزب الاشتراكي . . . الخ.) وهذا التقلب الفكرى واكبته دعوة مغامرة فى قيادة الحزب لحل عسكرى لمشاكل السلطة، وتزامنت هذه الدعوة القدرية مع الحضير لثورة ٢٥ مايو. ثم صورها فيها بعد المنقلبون على ثورة ٢٥ مايو وكأنها من فعل دعاة الحل العسكرى المغامرين . . . الخ. ثم انتهى نفس هؤلاء الى مغامرة ١٩ يوليو العسكرية المشئومة التى فتحت الابواب واسعة امام الطوفان الرجعى.

هذا الهرج والمرج الفكرى الذى ساد قيادة الحزب بين عامى ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ساتعـرض له فى توسـع فى كتـاب [القصـة الكـاملة للانقسام فى الحزب الشيوعى السودانى]. وهو الجزء الثالث من هذا الكتاب.

قلت ان نتائج انتخابات ١٩٦٨ قد تأثرت كثيرا بما كان يجرى من هرج فكرى. ويكفى ان تقرأ تعدد قائمة المنظمات الجماهيرية اليسارية التى خاضت الانتخابات لتجد صورة جزئية لما كان يجرى.

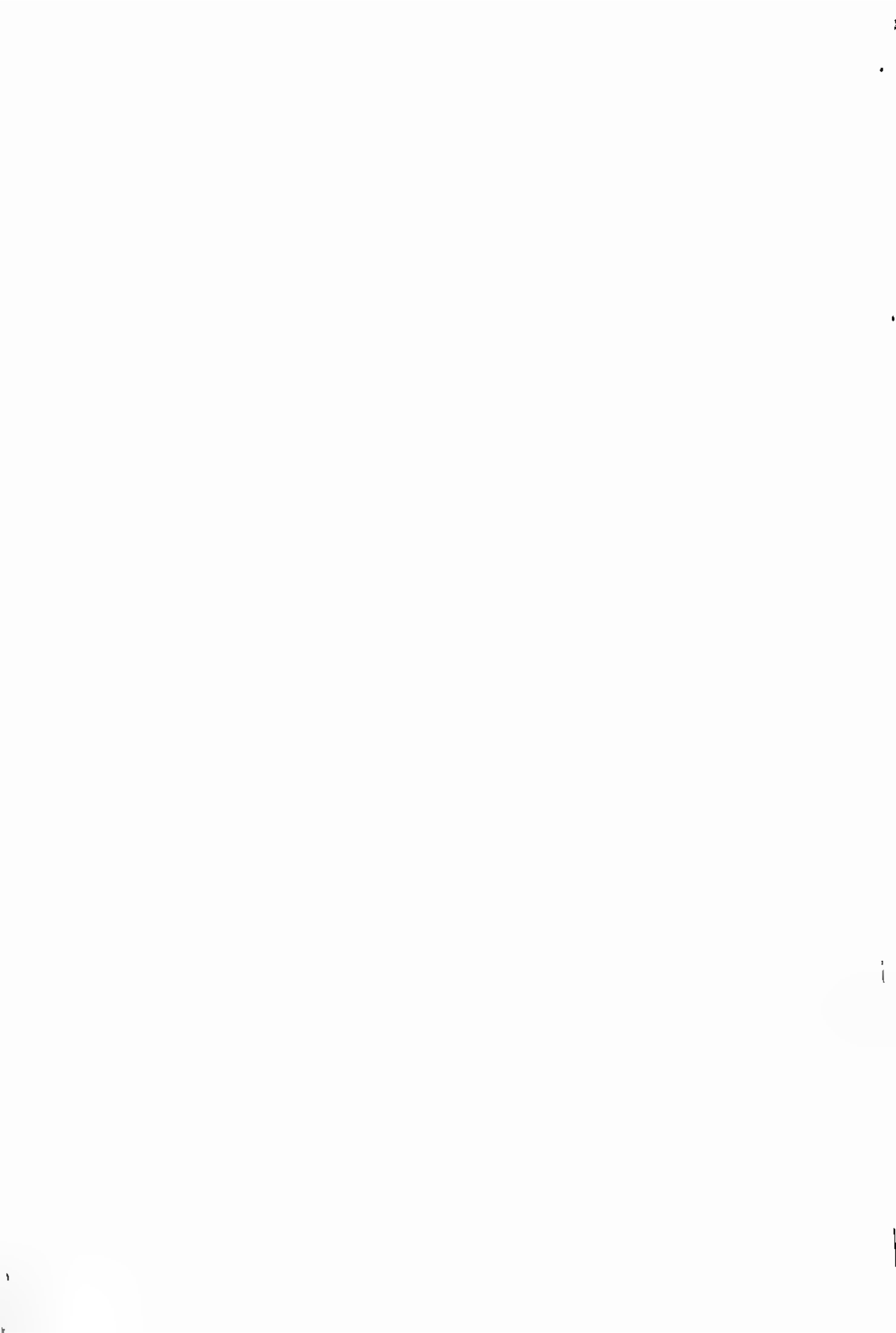
انتخابات ١٩٨٦ :ـ

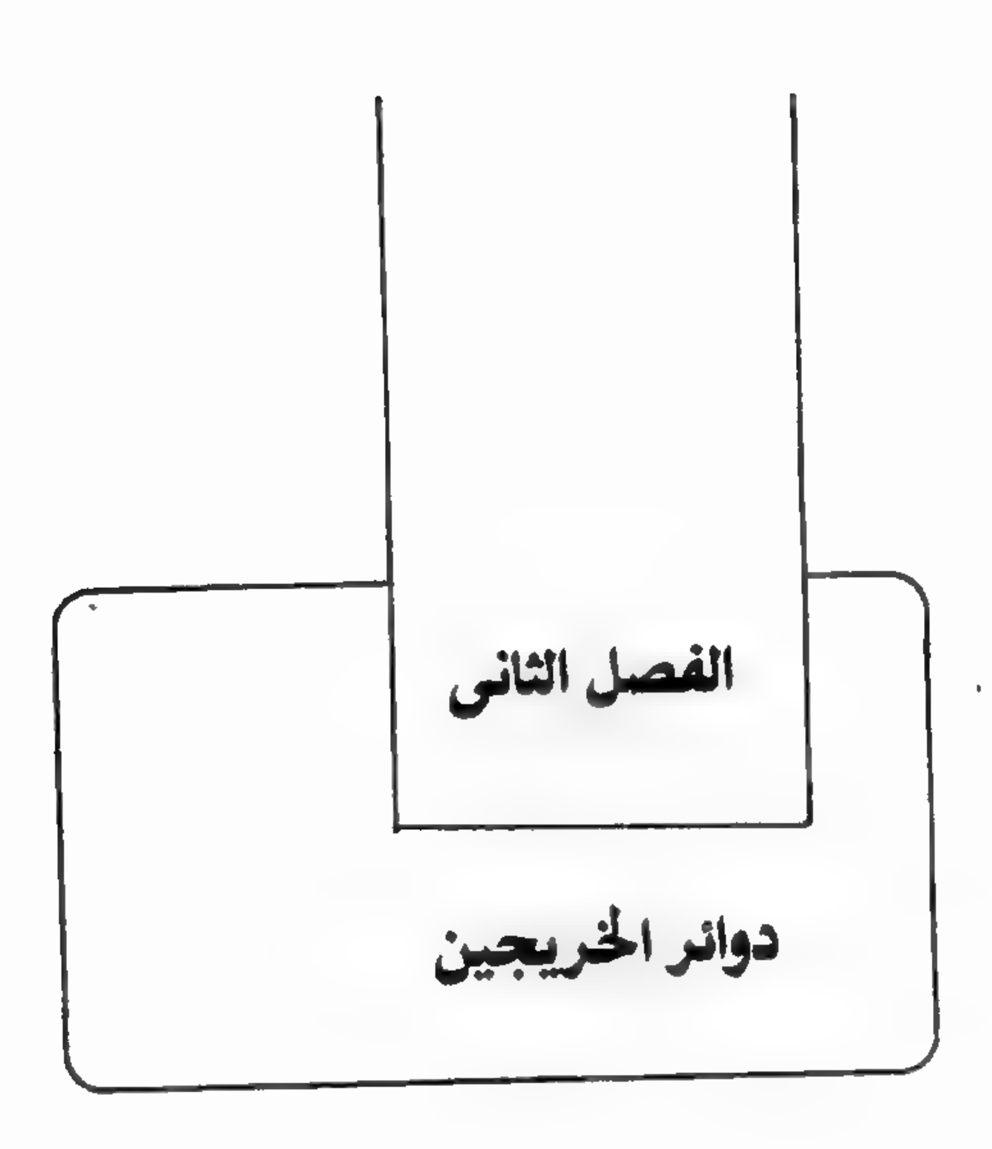
اما فى انتخابات ١٩٨٦ فنلاحظ ان ما حصل عليه الحزب الشيوعى فى الدوائر الجغرافية كان مجموعه ٦٥٫٦٢٢ صوتا بيانها كالاتى :ـ

العاصمة القومية	٣٧٫٨٣٦ صوتا
الاقليم الاوسط	١٤٫٣٦٤ صوتا
الاقليم الشرقى	٦٫١٣٣ صوتا
الاقليم الشمالى	٦٫٠٠٧ صوتا
اقليم كردفان	٠٫٧٩٢ صوتا
اقليم دارفور	٠٫٤٩٠ صوتا
المجمـــوع	٦٥٫٦٢٢ صوتا

ومقارنة بانتخابات ١٩٦٨ فان الفارق فى الاصوات هو نحو احد عشر الف صوتا على نطاق القطر كله فى ثمانية عشر عاما. وهو بالتأكيد زيادة متواضعة جدا. لاحظ مثلا ان الزيادة فى انتخابات ١٩٦٥ كانت ضعف انتخابات ١٩٥٣ (اثنا عشر عاما فقط).

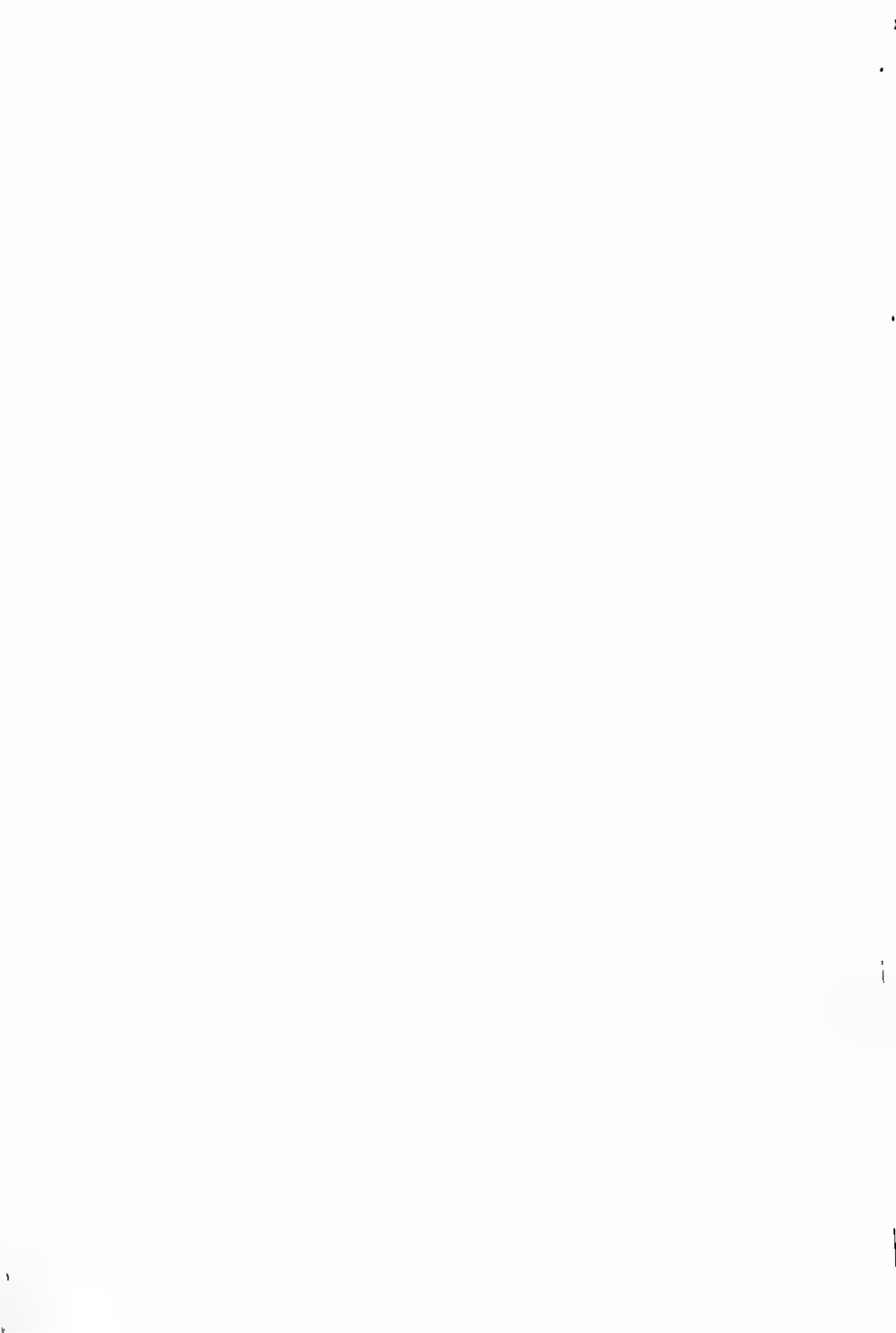
واذا اضفت ما حصل عليه الحزب ١٩٨٦ فى دوائر الخريجين وهو ٣٩٫٩٣٨ يصبح المجموع الكلى للاصوات هو ١٠٥٫٥٦٠ صوتا. فاذا قارنت هذا بمحصول سنة ١٩٦٥ وهو ٧٠٫١٠٦ تكون الزيادة فى خلال الواحد وعشرين عاما لا تزيد عن الـ ٥٠٪ وهذه زيادة متواضعة هى الاخرى. وحتى اذا قارنته بمحصول ١٩٥٣ فهو ثلاثة امثال ما كان عليه الحزب قبل ثلاثة وثلاثين عاما. وهذه الثالثة متواضعة ايضا. والذين صوتوا للحزب سنة ١٩٨٦ يزيدون كما ترى سبعة عشر الفا فقط عن الذين صوتوا للحزب سنة ١٩٦٥ (قبل اكثر من عشرين عاما).





الفصل الثانى

دوائر الخريجين



دوائر الخريجين

ننتقل الان الى ما يمكنني ان اسميه بؤرة التآمر.. وهى انتخابات دوائر الخريجين.

كان مجموع الدوائر المخصصة للخريجين ثمانية وعشرين دائرة جاءت كنتيجة طبيعية لانتفاضة ٢٦ مارس المجيدة، وهى ما يقارب الضعف لدوائر الخريجين التى خصصت بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ (١٥ دائرة) وهذا شىء طبيعى اولا لان عدد الخريجين قد زاد اضعافا خلال العشرين عاما وثانيا لان الضغط كان مضاعفا للوصول الى ارقام اعلى من جانب تجمعات القوى الحديثة فى التجمع النقابى.

كانت تطلعات قوى الانتفاضة تهدف الى تخصيص عدد كبير من الدوائر ليس للخريجين وحدهم وانما للقوى الحديثة بكافة فئاتها من العمال ومزارعى مناطق الانتاج الحديث والنساء والشباب والقوات النظامية وتجمعات المهنيين .... الخ.

وهنا اتجه التآمر على طريقين :-

طريق يهدف الى افراغ دوائر الخريجين من محتواها الاجتماعى الحقيقى وتحويلها الى جزء من الحصيلة الانتخابية لاكثر الاوساط يمينية. ذلك لان لان الغاء دوائر الخريجين كما فعلوا بدوائر القوى الحديثة لم يكن امرا متيسرا والا ستكون اللعبة مكشوفة جدا، وقد تنقلب وبالا عليهم.

وهذا ما تم لهم بعد ان اعدوا التوضيبة الجغرافية. والذين اعدت لهم التوضيبة بما لهم من امكانيات مالية واسعة، والقدرات التنظيمية العالية التى اعدوها خلال ثمانية سنوات من العمل المنظم مع المشير الطاغية، استطاعوا فى وقت وجيز ان يعدوا انفسهم لتسجيل الناخبين وتوزيع المرشحين ورصد الاموال فى اقاليم السودان الثمانية دون استثناء.

ومن الناحية الاخرى جاءت بقية المهزلة من الخريجين المغتربين. فمن مجموع الخريجين المسجلين خارج السودان والبالغ عددهم ١٦٫١٧٨ نجد ان منهم ٨٨٢٦ ناخبا مسجلين فى المملكة العربية السعودية وحدها. والمهازل التى تمت فى السعودية بالنسبة لهؤلاء الناخبين وتجاوز ابسط القواعد والضوابط التى ينص عليها قانون

الانتخابات قد فاقت كل معقول. ويكفى ان يطلع القارىء على الطعن القانونى فى صحة اجراءات انتخابات الخريجين الذى اعده الاستاذ محمد عبدالله المشاوى المحامى الى السيد رئيس الجمعية التأسيسية نيابة عن المرشحين دكتور فاروق محمد ابراهيم ودكتور فاروق كدودة والسيدة سعاد ابراهيم احمد المرشحين فى دوائر الخريجين والذى نشرته صحيفة الميدان فى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٦. فالطعن يحتوى فعلا على وقائع موضوعية ملموسة تشير الى ان علميات تجاوز واضحة جدا قد حدثت ونشأ عنه ما يمكن ان يسمى دون خوف من الغلو بكونه تزوير فاضح، وبين المغتربين فى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

يشنقون قراراتهم بانفسهم!

● اما الطريق الثانى للتآمر فقد كان هو التلاعب فى دوائر القوى الحديثة. وقد تحدثت عن هذا بما فيه الكفاية فى الفصل الاول من هذا الجزء. فالمجلس العسكرى الانتقالى والحكومة الانتقالية وكافة قوى اليمين قد تضامنت لمنع هذا «الرجس» المسمى بتمثيل القوى الحديثة. ولكن الضغوط من جانب القوى الحديثة كانت هى الاخرى عالية جدا. فاعلن المجلس العسكرى الانتقالى قراره بتخصيص ثلاثة وستين دائرة للقوى الحديثة. لم يكن هذا سوى مناورة لتهدئة اللعب كما يقول المعلقون الرياضيون! وبعدها سحبوا قرارهم بحجة انهم لم يستطعوا تحديد «هوية» القوى الحديثة فى البلاد! القوى التى قادت الانتفاضة وجاءت بهم الى السلطة تنكروا لها ولم يستطعوا ان يحددوا هويتها. ولكن من جانبها استطاعت بسهولة ان تحدد هويتهم!

ان ما حدث من سلسلة لا تنتهى من المؤامرات خلال فترة الانتقال «لتصفية آثار الانتفاضة» وليس «تصفية آثار مايو» كما كانوا ولازالوا يزعمون، هذه المؤامرات تتطلب تسجيلا كافيا - ربما ليس هذا مكانه - ليحدد الدور الذى لعبته كل جهة سياسية فى ذلك الصراع الطبقى الحاد بين قوى الانتفاضة والقوى العاملة لازالة آثار الانتفاضة. ثم الجهات التى لعبت دورا رئيسيا ايضا فى التعتيم الفكرى المكثف لاخفاء معالم ذلك الصراع واخفاء حقائقه وجوهره والتى لاتزال تقوم بدورها هذا حتى هذه اللحظة وبصورة اكثر نشاطا وهمة.

نعود الى اصل الحديث عن دوائر الخريجين.

من مجموع دوائر الخريجين الثمانية والعشرين فازت الجبهة الاسلامية بثلاثة وعشرين مقعدا.

وحزب الشعب التقدمي بمقعدين.

وكل من التجمع الجنوبي والمؤتمر الافريقي السوداني و«الحزب الشيوعي» السوداني بمقعد واحد.

وكانت الدوائر الثمانية والعشرين قد وزعت وفق التوضيبة الجغرافية على النحو التالي:-

الاقليم الاوسط .... خمسة مقاعد
اقليم كردفان .... اربعة مقاعد
اقليم دارفور .... اربعة مقاعد
العاصمة القومية .... ثلاثة مقاعد
الاقليم الشرقي .... ثلاثة مقاعد
اقليم بحر الغزال .... ثلاثة مقاعد
اقليم اعالي النيل .... مقعدان
اقليم الاستوائية .... مقعدان
الاقليم الشمالي .... مقعدان

وبنظرة الى هذا التقسيم يستطيع الانسان ان يدرك اهدافه ومرماه. وسأحاول توضيح هذه الاهداف والمرامي مستندا الى ارقام النتائج. خصص لاقليمي دارفور وكردفان ثمانية مقاعد وللعاصمة ثلاثة مقاعد بينما يبلغ عدد المسجلين فيها عشرة اضعاف المسجلين في الاقليمين!!

فلننقلكم الان الى عالم اللامعقول الذي نجم عن هذه التوضيبة العجيبة.. انه عالم من المفارقات التي تدير الرءوس بينما تتباهى بها الجبهة الاسلامية وتدعي انها نصر مؤزر للاسلام على العلمانية والالحاد، بل وترفع به على رءوس الاشهاد دليلا على انحياز المثقفين السودانيين لهم. وان هي في الحقيقة الا خلاصة طبيعية لتآمر تبين عناصره كما الشمس في رابعة النهار.

فاليكم هذه النماذج لنصر الجبهة المؤزر!

لقد ذكرت من قبل ان «الحزب الشيوعي» قد حصل في دوائر الخريجين في

الانتخابات الاخيره على ٣٩٫٩٣٨ صوتا ولم يكسب منها سوى مقعد واحد بينما حصلت الجبهة الاسلامية على مقعدين بـ ٤٣٣ صوتا فى الجنوب بيانها كالاتى :ـ

- بحر الغزال الثالثة فاز فيها السيد على تميم فرتاك بـ ١٥٨ صوتا.
- اعالى النيل الثانية فاز فيها احمد الرضى جابر بـ ٢٧٥ صوتا.

ونلاحظ من جهة اخرى ان مجموع. الذين صوتوا فى دوائر الخريجين فى جميع الاقاليم الجنوبية بلغ مجموعهم ١٩٦٤ ناخبا انتخبوا سبعة نواب بينهم اثنين من الجبهة الاسلامية كما رأينا. سبعة نواب بأقل من الفى صوت! أرايتم كيف حققت الديموقراطية الليبرالية امجادهم؟

واذا القينا نظرة على الاقاليم الاخرى لرأينا مزيدا من العجب.

- ففى دارفور فازت الجبهة الاسلامية على دوائر الخريجين الاربعة وحصل النواب الاربعة على: ٤٦٧٦ صوتا
- وفى كردفان فازت ايضا بدوائره الاربعة وفاز النواب الاربعة بـ ٦٧٥٣ صوتا.
- وفازت الجبهة بدوائر الاقليم الشرقى الثلاث: ٦١٠١ صوتا
- ثم بدائرتى الاقليم الشمالى وحصلت على: ٥٤٧٣ صوتا
- واذا اضفنا دائرتى بحر الغزال واعالى النيل: ٤٤٣ صوتا.

يكون مجموع ما حصل عليه خمسة عشر نائبا من نواب الجبهة فى دوائر الخريجين ٢٣٫٤٣٦ صوتا.

وهكذا ترونها عارية كما ولدتها امها! خمسة عشر نائبا من نواب الجبهة الاسلامية الذين «اكتسبواالثقة المثقفين السودانيين» كما يزعمون يجلسون الان تحت قبة الجمعية التأسيسية ووراءهم ٢٣٫٤٣٦ ناخبا!

هذا العدد من الناخبين اقل مما حصل عليه «الحزب الشيوعى» فى العاصمة وحدها فى دوائر الخريجين وهو ٢٤٫٨٤٤ دون ان يفوز اى من مرشحيه! ثلاثة وعشرون الف يدخلون خمسة عشر نائبا واربعة وعشرون الفا لا يدخلون نائبا واحدا ـ هكذا رتبوها، سلفا!

ولكن من يعنيهم الامر قبل غيرهم قد ادركوا اللعبة بعد فوات الاوان على سبيل الغرور الكاذب حينا وعلى سبيل رفض الصراع لوقف اللعبة احيانا اخرى.

ولكن الكثيرين الان ادركوا ما كنا نلفت اليه الانظار عن فضيحة توضيب

دوائر الخريجين، ولكن ما كان بوسعنا ان نصارع وحدنا لمنع تنفيذ ذلك الترتيب المتآمر.

قال لى واحد من الاصدقاء اننى قد اصبت بالشيخوخة المبكرة، وما اكتبه فى هذا الامر كان نوعا من الهلوسة! فرويت له هذه القصة:

فى يوم فرز الاصوات فى انتخابات دوائر الخريجين ١٩٦٥ جئت من مراكز الفرز فى منتصف النهار الى مكتبى بجريدة الميدان التى كنت أرأس تحريرها. ووجدت فى انتظارى الاستاذ عبدالخالق محجوب. بادرنى بالسؤال قبل ان أبادره بالتحية وكان بادى التوتر:

كيف؟

قلت: كويسين جدا وسوف نحقق مفاجأة لا يتوقعها احد.

قال: كيف؟

قلت: سنحصل على احد عشر مقعدا كحد ادنى وخمسة عشر مقعدا كحد اقصى.

فانفجر ضاحكا وقال:

ليه حد اقصى ١٥؟ ما احسن تخليها عشرين؟!

حضر حوارنا الطريف هذا الاستاذ الصديق شمس الدين بشرى امد الله فى ايامه وكان مديرا ماليا للجريدة.

ضحكنا ثلاثتنا على نكتة العشرين هذه والقارىء لاشك يشارك الان بالضحك فكل المقاعد كانت خمسة عشر!

واصلت تصورى قائلا:

«ان الدكتور حسن الترابى والاستاذ صالح محمود اسماعيل يضربان عاليا فى الاصوات. والفرق بين الترابى واعلانا فى الاصوات فاطمة احمد ابراهيم يقارب الالفى صوت بينما الفرق بين فاطمة وحسن الطاهر زروق لا يتعدى اصواتا قليلة وكذلك الحال بالنسبة للفرق بين حسن الطاهر زروق والذى يليه . . . . الخ. معنى هذا اننا نسير جميعا كقائمة متماسكة وعندنا الان فى الخمسة عشر الاوائل احد عشر مرشحا ولن يخرج اى واحد من هؤلاء بعد الان.

واذا توقف الدكتور الترابى وصالح محمود اسماعيل حيث هما الان وظللنا نكسب بنفس القدر فسوف نكتسحها ونفوز بكل المقاعد الخمسة عشر ولكن هذا احتمال بعيد جدا». ولذلك فسوف نفوز باحد عشر مقعدا كأمر مؤكد.

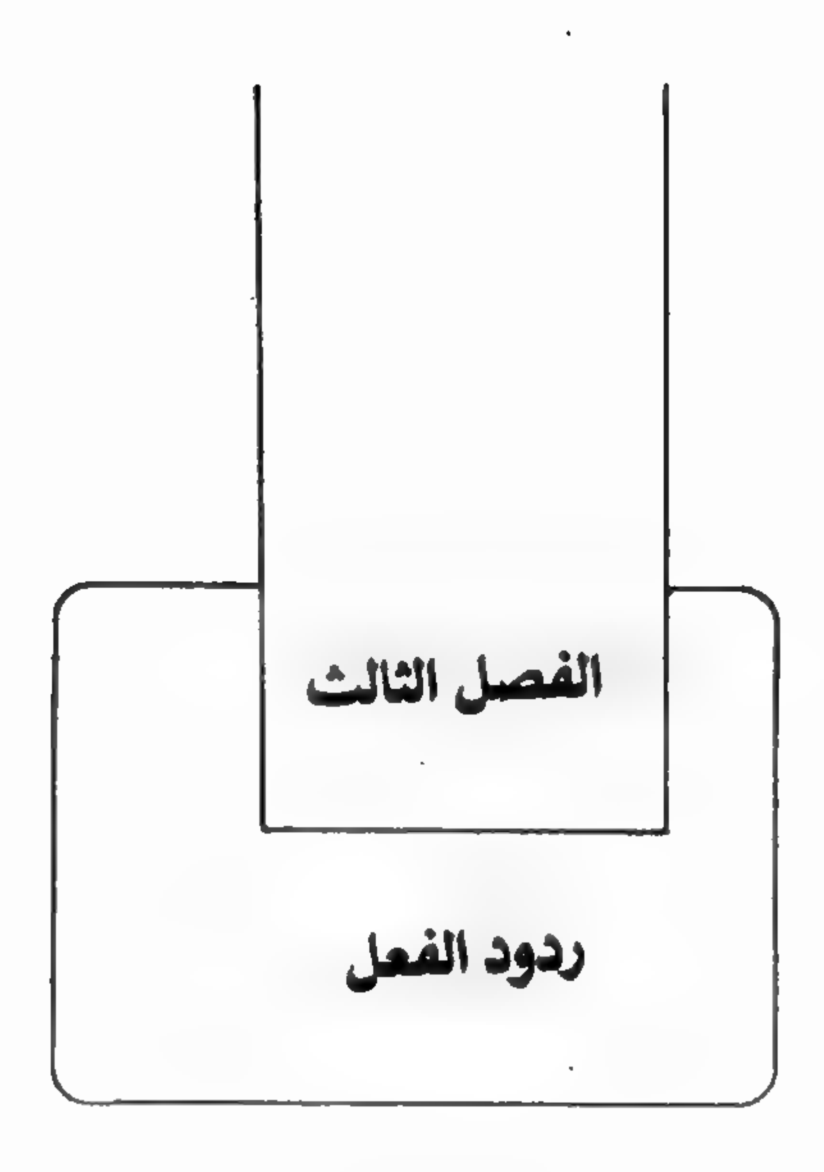
كان عبدالخالق ينظر الى اثناء حديثى وهو يبتسم. بدا له حديثى وكان فيه

شىء من الحساب المقنع. ولكن ايتحول حسابى هذا الى امر واقع؟ نهض شبه مطمئن وهو يقول:

لو قبلوا واعطوكم دائرتين ثلاثة كفاية عليكم خالص!

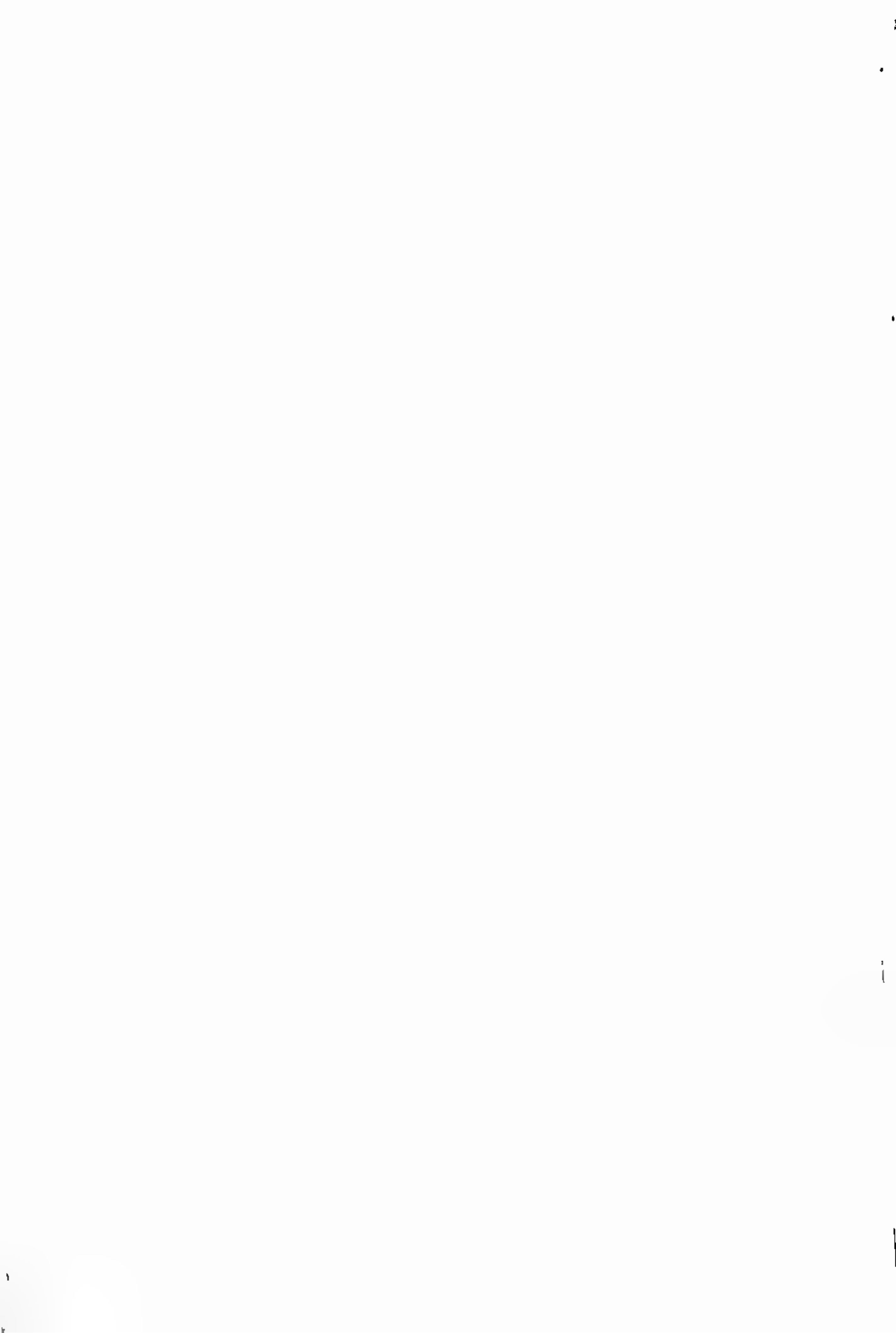
وضحكنا مرة ثانية وانصرف عبدالخالق.

وعند ظهور النتائج بعد ساعات قليلة كسبنا الاحد عشر مقعدا وكان عبدالخالق يتحدث فى مجالسه عما دار بينى وبينه من حوار فى منتصف ذلك اليوم (١٩٦٥/٦/١٠) ايام لها تاريخ!



الفصل الثالث

ردود الفعل



وانتهت الانتخابات على الصورة التى اوجزناها . .

وعادت نفس الاحزاب التى اسقطها الفريق ابراهيم عبود قبل ثمانية وعشرين عاما .

وهى نفس الاحزاب التي اسقطها العقيد جعفر نميرى قبل ثمانية عشر عاما.

بل وعاد نفس رئيس وزراء ١٩٦٦ قبل عشرين عاما. وهو حسب علمى السياسى الوحيد فى التاريخ الحديث للعالم كله الذى يعود لرئاسة الوزراء بعد عشرين عاما. وهذا بالطبع ليس عيبا فيه هو.

كنت ذات يوم اتجاذب اطراف الحديث مع احد الاصدقاء حول ما آلت اليه احوال بلادنا من ضياع وتخلف، وحالة لا يمكن عقلا ان تلحق ببلاد حصلت على استقلالها قبل ثلاثين عاما.

أبسط مواد اسباب الحياة لا تتوفر للمواطنين حتى صباع معجون الاسنان الذى يبدأ الانسان به يومه فى كل مكان فى العالم.

● يفتقد الانسان قطعة الصابون ليغسل ملابسه، والامواس ليلحق ذقنه، وزيت المكنة ليحرك عربته. ان العدم نفسه وصل عندنا حالة اللامعقول. ملابس العيد للاطفال لا يستطيع ان يطولها الا القادرون جدا. وكانت فيما مضى عادة يتميز بها الفقراء!

● قطاراتنا لا تتحرك. والذى يتحرك (منها) يتناقص عددا تجاه مضاعفات السكان وحركتهم.

● تلفوناتنا لا تتحدث.

● امداداتنا الكهربائية ـ شريان حياة الانسان ـ تنقطع فى عصر لم يعد فيه الناس يعرفون ان التيار الكهربائى يمكن ان ينقطع يوما.

● شوارع عاصمتنا حفر، ومجاريها تتفجر على وجه السسرين بصورة لا ترضاها كبرياؤهم.

● اذاعتنا لا تتحدث ساعة كاملة دون انقطاع، ومهندسو تلفزيوننا يصارحوننا بانه سيتوقف تماما خلال ستة أشهر وهى الان على وشك الانتهاء!

قلت لصاحبي

قبل اربعين عاما وفى ١٩٤٦ ونحن صبية فى المدرسة الوسطى فى امنا الكبيرة

بربر اعاد الله امجادها خرجنا فى مظاهرة صاخبة! كانت احتجاجا على اغلاق الكلية فى الخرطوم وضياع مستقبلنا! وخلال المظاهرات حملت مرة على الاعناق وكنت اهتف:

تسقط بريطانيا العظمى!

وصححنى احد زميلى اللذين كانا يحملاني ـ سيد احمد الشيخ رحمة الله:

لا تقل تسقط بريطانيا العظمى بل قل يسقط الاستعمار. وصححت هتافى فقد كان هو فى السنة الرابعة، ولابد ان يعرف احسن منى.

وخرج علينا مفتش المركزالسيد داؤود الخليفة رحمه الله برفقة ثلة من الشرطة فاوسعونا ضربا بالكرابيج، ولجأنا للداخلية فلحقونا هناك! واغلقنا علينا الحمامات ففتحوها عنوة وواصلوا علمية التأديب هذه!

ومنذ ذلك اليوم عرفنا كيف نتظاهر وكيف نهتف بسقوط الاستعمار وتطور فهمنا ومستوانا عبر مدرسة وادى سيدنا الثانويا طيب الله ثراها ثم جامعة الخرطوم وما بعد ذلك من سنوات غنية جدا بالخير والعطاء أيضا.

واصلت وصاحبى يستمع:

لا ادرى ان كان جيلنا هذا رومانسيا في تصوراته. كنا نتصور ان كلما لحق ببلادنا من تخلف يعود كله الى الاستعمار. كانوا ينهبون خيراتنا ولا ينفقون منها الا النذر اليسير على تطوير بلادنا وهو التطوير الذى يبرر بقاءهم هم انفسهم. الم يكن هذا صحيحا؟ اذن فعندما ينتصر شعبنا ويطرد الاستعمار فسوف تتضح امامه آفاق لا حدود لها للتطور. ليس ذلك وفحسب بل ستكون بلادنا اداة تطور للقارة الافريقية باسرها. ليس في بلد واحد في افريقيا كلها مثل ما في بلادنا من الثروات المعدنية والمائية والزراعية والحيوانية والغابية . . في داخل مليون من الاميال المربعة. اين في العالم كله سوى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكندا واستراليا تجد مائتي مليون من الافدنة الصالحة للاستثمار؟

وفي النهاية قلت لصديقى:

وها نحن اليوم بعد ثلاثين عاما من الاستقلال وبعد ان تجاوزنا الخمسين من عمرنا نجد بلادنا على الصورة التى قدمت.

فاما ان نكون رومانسيين التصور منذ صبانا او ان خللا كبيراً جداً جرى ويجرى في بلادنا خلال الاعوام الثلاثين وهذا بالطبع هو الصحيح وهو الواقع.

كيف قضينا هذه الاعوام الثلاثين؟

الامر كله يتوقف على اجابة صحيحة على هذا السؤال!

هل كانت حلقة مفرغة ندور في داخلها او تدور حولنا؟

بعض المبررين التقليديين، ثم المبررين الجدد، يقولون ان اثنين وعشرين عاما من هذه الاعوام الثلاثين قد انقضت تحت ظل الدكتاتورية فهى اعوام ضاعت من عمرنا.

ولكن هذا نصف الحقيقة وليس الحقيقة كلها.

ان المبررين يقدمون جزءاً من الحلقة المفرغة ولكنهم يخفون عننا النصف الآخر!

والصحيح هو ان ترتبط الحلقات كلها لتكون هذا التاريخ الذى نسميه (الحلقة المفرغة) ان كان من الممكن الحلقة المفرغة ان تكون تاريخا فلنحاول.

● فشلت الاحزاب الحاكمة التى جاءت بعد الاستقلال وكان فشلها هو المبرر الذى ارتكز عليه انقلاب ١٧ نوفمبر، بل ان واحداً منها وهو حزب الامة قد سلم السلطة مباشرة لهم HAND TO HAND .

● بعد ثورة اكتوبر كان اول المستفيدين منها ليس الذين صنعوها وانما الذين سلموا الحكم للعسكر!

● فشلت نفس هذه الاحزاب للمرة الثانية ـ وفشلا ذريعا هذه المرة ـ وكان فشلها هو المبرر الاول لثورة ٢٥ مايو، التى خرج الشعب عن بكرة ابيه مؤيداً لها صباح ٢ يونيو ١٩٦٩م.

● وبعد انتفاضة ٢٦ مارس عاد الى الحكم نفس اولئك الذين كان فشلهم سببا في النظام المايوى الذى ثار عليه الشعب بعد ردته.

أرايتم مصدر او مركز الحلقة المفرغة الذى تدور حوله؟

أنه ليس الدكتاتورية وحدها، وانما الاحزاب الحاكمة ايضا. ليثور الشعب ويسقط ما تسببت فيه الاحزاب فتعود هى نفسها للسلطة لتحكم بالوكالة!

فالحلقة المفرغة تتكون اذن من خمسة اجزاء أذن فالوضع هو:

ثلاثة فترات من حكم الاحزاب ودكتاتوريتان تسبب فيهما حكم الاحزاب.

وهذه حلقة واحدة لا يمكن تجزئتها ابداً.

وأية محاولة للتجزئة هى مجرد افتراء.

انها محاولة لاعادة كتابة التاريخ كما يحاول المؤرخون (الجدد) ان يفعلوا.

والشعب السودانى كان يعرف تماما انها كلها حلقة واحدة لا انفصام لها.

وكل ثورة تتفجر عبر التاريخ كانت موجهة للحلقة كلها دون تجزئة.

في ثورة ٢١ اكتوبر كان الشعار الرئيسى بين الجماهير (لا زعامة للقدامى).
في ثورة ٢٦ مارس كان الشعار الرئيسى بين الجماهير (مليون شهيد لعهد جديد).

ولعلك تلاحظ ان شعار ثورة ٢٦ مارس كان اعمق بعداً بالمقاييس الطبقية، لان التجربة كانت اعمق بعداً، ولان العمق الطبقى نفسه كان ابعد مداراً.

فالجماهير بحسها الثورى، وهو بالضرورة وقبل كل شىء حس طبقى، كانت ترى الا فوارق طبقية او اجتماعية بين العهدين الدكتاتوريين والعهود الحزبية الثلاثة، الا اشكال الديمقراطية الليبرالية وهذه نفسها ينقلبون عليها متى ارادوا!

وهـذا الاحسـاس عند الجماهير بأنها قد ظلمت طبقيا في تغييرات الحكم لا يمكن ان يكون احساسا وهمياً. أنه احساس حقيقى، فهى تقوم بمهمة تغيير الحكم لتقوم الاحزاب بمهمة الحكم! أمر خال من العدل تماماً!

ثورة اكتوبر قد اجهضت لحساب الاحزاب.

ثورة ٢٥ مايو قد اجهضت وارتـدت لحسـاب طبقـات الاحـزاب وجزء من الاحزاب مباشرة، وان لم تكن الردة من صنع ايديهم!

انتفاضة ٢٦ مارس قد اجهضت لحساب الاحزاب.

ومن بعد هذا لا يبقى محصول يذكر للاعوام الثلاثين.

ماذا يمكن ان يبقى بعد ضياع إستقلال وثلاث ثورات؟

يبقى محصـول قليل ورصيد هائـل جداً لا ينضب ابداً من قدرات الجماهير وابداعها الثورى

مرة اخرى اعود الى الانتخابات وردود الفعل.

قلت عادت بعد الانتخابات نفس الاحزاب التى اسقطها الفريق ابراهيم عبود والعقيد جعفر نميرى.

هنـا كان لابـد لقـادة (الحزب الشيوعى) من ان يبرروا موقفهم من الصورة الزاهية جداً التى رسموها عن الانتخابات في أذهان الجماهير.

ولكن حتى هذا التبرير لم نجد له اثراً في كتاباتهم.

مثـلاً:

فوز السكرتير العام للحزب بدائرة في قلب مدينة الخرطوم يستحق ان يكون الخبر الرئيسى في جريدة الميدان، بل وباللون الاحمر ان استطاعوا. وانا صادق في

تعبيرى هذا، وهو يحدث في كل بلد في الدنيا عندما يفوز زعيم الحزب في دائرته الانتخابية. حتى جورج مارشيه سكرتير الحزب الشيوعى الفرنسى الذى يفوز في دائرته منذ ثلاثين عاماً، يأخذ العنوان الرئيسى لصحيفتة (اومانيتيه) يوم فوزه وهكذا.

ولكن صحيفة الميدان افسدت لسكرتير الحزب بهجة يومه. حتى في لحظة الفرحة هذه حيث جاء في المناشيت (حزب الامة يتقدم الآخرين) ثم في الخط الثانى سقوط حسن الترابى وفوز نقد ودكتور عزالدين على عامر!

وحتى اذا تناولنا الامر من ناحية صحفية بحته بغض النظر عن المعنى السياسى لفوز سكرتير الحزب في دائرة في قلب مدينة الخرطوم كما قلت فان تقدم حزب الامة على الآخرين ليس خبرا على الاطلاق ناهيك عن ان يكون (منشيتا). فكل انسان في السودان كان يعرف سلفا ان حزب الامة هو اكبر الاحزاب المتنافسة واقواها وان المدهش فعلا هو الا (يتقدم الآخرين) فلماذا يبهج تقدمه جريدة الميدان الى هذا المدى الذى يجعله مقدما على فوز السكرتير العام للحزب؟

مثال ثان:

بعد اعلان فوز الاستاذ محمد ابراهيم نقد في دائرة الديوم والعمارات تجمعت الجماهير المؤيدة تهتف وتزغرد ووقف النائب المنتخب خطيباً فماذا قال؟ انهم سيان عندهم ان يفوزوا بمائة دائرة او دائرة واحدة لان هدفهم هو ان يرفعوا صوت الشعب!

هذا صحيح. هدف الشيوعيين هو دائماً ان يرفعوا صوت الشعب في البرلمان او في غير البرلمان.

ولكنهم في هذا الميدان لا يتواضعون ابدا ولا يعفون عن المغنم. وان كان سكرتير (الحزب الشيوعى) يناضل في سبيل الديمقراطية الليبرالية وعن طريقها فيكف يمكن ان يقنع بمقعد واحد في مكان مائة؟

ان المقصد بالطبع لا يخفى على احد.

فالاستاذ حتى عن طريق الديمقراطية الليبرالية لا يسعى للوصول الى السلطة، وانما يسعى عن طريقها ليرفع صوت الشعب داخل الجمعية التأسيسية لا اكثر! أنها اشارة شديدة : القوة الى حلفائه الجدد:

اننا لا نسعى لأن نضايقكم فى سلطتكم لا عن طريق الديمقراطية الثورية التى تبرأنا منها ولا حتى عن طريق الديمقراطية الليبرالية. اننا كما ترون اناس مسالمون عزل من كل سلاح!!

ولـو كان اى مرشـح فائز آخر في مكان الاستاذ لقال: اننا قد فزنا بتضامن الجماهير وتأييدها ونضالها بدائرة واحدة وبتضامن من ونضال وتأييد الجماهير سنفوز في الانتخابات القادمة بمائة دائرة.

اليس كذلك؟

ولكن مثل هذا الكلام لن يكون وقعه حسن على جهات حليفة!

ولا يتفق مع الشيوعية الجديدة المدجنة!

بنت السودان العظيمة:

نواصل البحث عن ردود الفعل بالنسبة للانتخابات.

عنـد عقـد الجمعية التـأسيسية لجلساتهاالاولى في ٢٧ ابريل ١٩٨٦ نشرت جريدة الميدان مقالا تحت عنوان (بنت السودان العظيمة).

يقـول المقـال عن الجمعية التـأسيسية الاولى سنـة ١٩٦٥ وتذكروا ان هذه الجمعية هى التى مزقت الدستور ونفذت مذبحة الديموقراطية الثانية عندما حلت الحزب الشيوعى وطردت نوابه من البرلمان! . . نقول تلك الجمعية للجمعية التأسيسية الراهنة:

«لقـد كنت مثلك الام الـديمقراطية بعد ست سنوات قضاها شعبنا مكبلا بالاغلال في سجن الدكتاتورية انت اليوم الامل الديمقراطى بعد ستة عشر عام . .» . . . الخ.

وتواصل جمعية ١٩٦٥ . .

«ولقد كان يوم زفافى في ١٩٦٥ هو يوم تتويج حقيقى لكفاح ونضـال طويل شارك فيه القطرجى والعطشجى وعمال اليومية والوردية كان يوم الفرح الحقيقى للزراعين في الحقول والرعاة السارحين في الحقول والطلاب في المعامل والمدرجات والحقول.

ثـــم:

«عزيزتى . . حتى تأخذى مكانك لقد كنت مثلك تماما تلفنى الحريرة وتغطى جبينى الضريرة وتـزغـرد الخالات وتنشد الاخوات بالبين والبنينة من اجل انجاب الـوريث الـدستور الشرعى الذى سيكون الذخرى والذخيرة (الدستور الاسلامى والدولة الدينية؟!) فارس باب القبيلة حارس باب الصنط العتيق حامل سيف الاجداد»

وأترك للقارىء تقييم مثل هذا الأسفاف والتهريج.
اما افتتاحية صحيفة الميدان في نفس ذلك اليوم فأظنها كانت احسن حالا!
ومع ذلك فلنلق عليها نظرة. تقول الافتتاحية:
«ان ما اسفرت عنه الانتخابات الاخيرة ليس هو الصورة المثلى التى نريدها (؟!) والتى يمكن ان تعبر تعبيرا صادقا امينا عن تطلعات هذا الشعب وآماله في مستقبل زاهر مستقر».
أى أنهم مازالوا ـ بعد كل ذلك ـ عند رأيهم من أنه في ظل نظام الحكم الراهن يمكن ان يجد الشعب تعبيراً صادقاً امينا وكذلك آماله في مستقبل زاهر مستقر. اى ان الانتخابات كان يمكن ان تحقق كل هذا ولكنها لسوء الحظ لم تأت بالنتائج التى تحقق ذلك. بجرد هارد لك كون ان (الصورة المثلى) لم تحقق!
ولكن لماذا لم يحدث كل ذلك؟..
تجيب الصحيفة قائلة:
«وندرك ان هذه النتيجة جاءت وليدة ضعف وقصور في قانون الانتخابات الذى فرضته حكومة الانتقال»
هكذا ينظر اصحاب جريدة الميدان للامور.
نعود مرة اخرى الى اضفاء نصف الحقيقة في قضية الحلقة المفرغة! فالمشكلة كما تراها جريدة الميدان ليست في كل العملية التى تم بموجبها اجهاض الانتفاضة، وازالة شعار مليون شهيد لعهد جديد، العملية التى بدأت بانقلاب الجنرالات في ٦ ابريل وانتهت باجتماع الجمعية التأسيسية الذى تتحدث عنه افتتاحية جريدة الميدان. وانما المشكلة في نظر الجريدة هى قانون الانتخابات.

لا احد ينكر ان قانون الانتخابات قد زاد الحال سوءاً ولكنه لم يوقف حالة من الازدهار والاستقرار او صورة مثلى كانت ستحل ببلادنا لو صدر قانون انتخابات افضل. فقانون الانتخابات الافضل ـ رغم كونه مطلوب من غير شك ولابد ان تناضل الجماهير من اجل قانون افضل مستقبلا ـ الا انه لا يبدل من التوازنات الطبقية التى تحدثت عنها والتى ظلت مركزاً للحلقة المفرغة طوال ثلاثين عاما. قانون انتخابات افضل يعنى فرصا افضل لتوسيع نضال القوى الوطنية والديمقراطية.
وحتى فيما يتصل بقانون الانتخابات، الى اى مدى يتحمل (الحزب الشيوعى)

مسئولية السكوت على هذا القانون صلفا وغروراً كما قلت وهروبا من الصراع.

ان (الحزب الشيوعى) هو من غير شك اكبر مركز في مجموعة مراكز قوى اليسار في بلادنا حتى هذه اللحظة.

فماذا مثلا كان تأثير الحديث الديماجوجى الذى أدلى به الاستاذ محمد ابراهيم نقد لجريدة الميدان حول تمثيل القوى الحديثة وزعمة ان هذا شعاراً كان مطروحا ايام اكتوبر ولم يعد يلائم الظروف الراهنة! (أقرأ الحديث في الجزء الاول)

وكم اثر ما قال الاستاذ نقد من ان قرار المجلس العسكرى الانتقالى بالقاء الدوائر الثلاث والستين التى سبق وقررها لتمثيل القوة الحديثة قرار لا غضاضة عليه سوى ان المجلس لم يعلن عنه مسبقا! (اقرأ الحديث فى الجزء الاول).

وكم أثـر تقـاعس الحـزب الشيوعى عن استنهـاض الجـماهـير ضد قانـون الانتخـابـات بعـد اعـلانـه، ثم في سبيل تمثيل القـوى الحديثة بعد قرار المجلس العسكرى الانتقالى بالغاء القرار؟؟

وكم كان التأثير العام للموقف اليمينى المتكامل للحزب الشيوعى ازاء مختلف القضايا المطروحة على الساحة حتى وصلت الامور الى هجوم الاستاذ نقد على حركة الاضرابـات التى اتسعت خلال حركـة الانتقـال احتجاجا على سياسات المجلس العسكرى وحكومة الجزولى، الهجوم الذى شنه في خطابه امام مهرجان الديمقراطية يوم ١٧ نوفمبر١٩٨٥؟

اكــرر السؤال:

كم كان محصول كل هذه المواقف على اجازة قانون الانتخابات؟

وكم كان محصول كل هذه على نتائج الانتخابات نفسها؟

ان (الحــزب الشيوعى) لم يصــدر الى يومنــا هذا تحليلا عن نتـائـج هذه الانتخابات. وفي هذا سيكون مصيرها هو نفس مصير مغامرة ١٩ يوليو المشئومة التى لم يصدر تقييمها الموعود منذ ١٩٧٧ الى يومنا هذا.

ولـو صدر مثـل هذا التحليل فان الجماهير من حقها ان تحاسب قيادته على سياساتها خلال الفترة الانتقالية كلها وكلما تم باسم الحركة الثورية دون وجه حق.

كان عددهم كبيراً جداً:

نواصــل ما بدأ من حديث عن ردود الفعـل لنتـائـج الانتخـابـات في يوم ١٩٨٦/٤/٢٣ وتحت عنوان (كان عددهم كبيراً جداً) قال احد كتاب الميدان:

«وعلينا ايضا التركيز بالاثر الايجابي الهائل الذى احدثه انتخاب الرفيق سكرتير عام الحزب الشيوعى اذ تجسدت في ذلك معانى استمرارية الانتفاضة الشعبية ورفع برنامجها لتصفية حكم الفرد وقوانينه ومن اجل انقاذ البلاد»

ويضيف الكاتب وهو استاذ جامعى :

«ان وجود الرفيق نقد تحت قبة البرلمان دليل واضح بأن قوى الانتفاضة قادرة على المضى ببرنامج الحركة الوطنية الديمقراطية والتصدى بنجاح لمهامها التاريخية» .

وبعد كل هذا الذى قلته لا احتاج لان اقول الكثير عن التهويل الذى تنطوى عليه هذه الكلمات.

فالقارىء يعلم من كلمات سابقة القيمة السياسية التى أربطها بفوز السكرتير العام او زعيم اى حزب سياسي في الانتخابات ولكن هذا لا يبرر مثل هذا الكلام (الكبار) جداً عن فوز الاستاذ نقد. ولكنه كلام له مرماه.

فهى في نظرى محاولة لاخفاء حالة الهزال التى تعانى منها حركة اليسار عموما واكبر مراكزها حاليا الحزب الشيوعى على وجه الخصوص وضمور وزنه الانتخابى ووقوف وزنه البرلمانى على ما كان عليه ١٩٦٨م.

ثم ان قصد التعتيم الفكرى واضح جدا فى الحديث عن استمرار الانتفاضة والمضى ببرنامج الجبهة الوطنية الديموقراطية. . . كل ذلك يتم بوجود الاستاذ نقد تحت قبة البرلمان!

ان اخفاء الحقيقة العلمية عن كون استمرار الانتفاضة وقضايا النضال الوطنى الديموقراطى قضايا طبقية تتحكم فى مسارها مختلف الظروف والقوانين ومبادرات القيادة الماركسية . . . . الخ ولن يمكن ان يكون حلها بوجود شخص واحد تحت قبة البرلمان كل هذا اقرب ما يكون هو الاخر الى الاسفاف الفكرى.

ان التهويل لم يشمل وجود الاستاذ نقد وحده فى الجمعية وانما شمل الحزب كله ايضا.

فالدكتور الشفيع خضر سعيد مندوب «الحزب الشيوعى» فى التجمع يقول فى حديث له لجريدة الميدان يوم ١٨ يوليو ١٩٨٦ :

«لقد استجدت متغيرات فى الوضع السياسى وقام فى البلاد نظام برلمانى حسب نص الميثاق واصبحت هناك احزاب حاكمة واخرى معارضة كما كشفت نتائج الانتخابات عن ضعف الوضع الجماهيرى للعديد من الاحزاب داخل التجمع».

الا يتفق معى القارىء فى ان هذا حديث محيّر فعلا؟

اننى لا استطيع ان افترض ان الدكتور يضع الحزب الشيوعى ضمن الاحزاب التى كشفت الانتخابات عن ضعف وزنها الجماهيرى لان هذا سيكون افتراضا بعيد الاحتمال اذا وضعنا فى الاعتبار ان المتحدث هو احد قادة « الحزب الشيوعى » وان الصحيفة المتلقية للحديث هى صحيفة الحزب الشيوعى. فالافتراض الاقرب الى الحقيقة هو ان الدكتور يضع الحزب الشيوعى ضمن تصنيفة «الاحزاب المعارضة» ومن هذه الوجهة فهو حزب ذو وزن برلمانى وان يكن هذا الوزن ثلاثة اعضاء من ثلاثمائة! فلماذا كل هذه القناعة وكل هذه الزهد فى عرض الدنيا الزايل؟ ان هذا عادة لا يكون فى الاوزان السياسية ثم القناعة فيها بأى شىء!!

مثل هذا لا يعدو ان يكون بحثا عن قناعة ذاتية تتم بها عملية الهروب الى الامام! وهذا ليس من طبيعة الشيوعية. لم يعد الامر هنا اخفاء الحقائق عن الجماهير وانما اخفاء الحقائق عن الذات ايضا، والعيش فى غيبوبة فكرية.

ان الـدكتور يعرف ولا يريد ان يقول انه يعرف. وهنا يصبح الامر مأساة. يصبح مأزقا فكريا يصعب تجاوزه او الخروج منه.

فليس عارا ان يكون الحزب ضعيف الوزن ولكن العار هو السكوت على هذه الحقيقة، بل والمسعى للعيش فى اوهام مخالفة تماما. فهل يمكن ان يكون فى مثل هذا التناول اية فائدة تعود على «الحزب الشيوعى»،

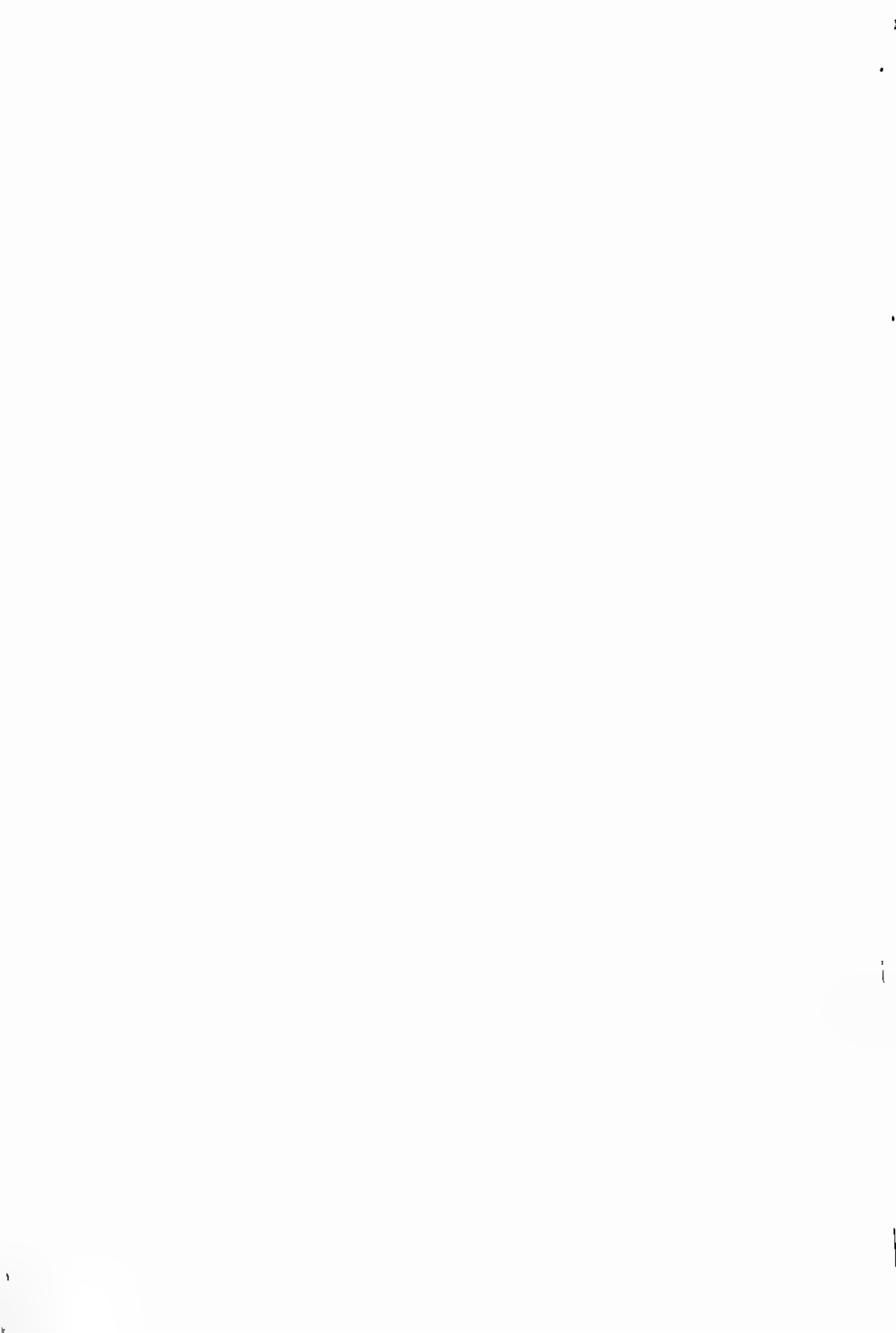
كلا بالطبع..

بل الفـائدة كل الفائدة فى ان يجلس الدكتور الشفيع وغيره من قادة الحزب ليشرحوا نتائج الانتخابات تشريحا دقيقا جدا يستند على العلم وعلى كل تجاريب الحزب السابقة. وأهم ما يمكن - بل ما يجب - ان تستند عليه هذه الدراسة هى ممارسة النقد والنقد الذاتى. فالنقد الذاتى هو اهم سلاح يتصدى به الشيوعيون لعملهم وبالنقد الذاتى لا تفقد سوى عيوبك واخطائك وهى اكثر الاشياء التى يسعى الثورى الى الخلاص منها الى غير رجعة، خاصة اذا كنت اكثر الناس بحثا عن عيوب الناس!



الفصل الرابع

تقييم السكرتير العام



ونختتم هذا الجانب من الحديث عن الانتخابات بتقييم قصير قدمه الاستاذ محمد ابراهيم نقد لجريدة الاهالى القاهرية يوم ١٤ مايو ١٩٨٦.

يقول سيادته:

«ان نتائج الانتخابات بالنسبة للاحزاب التقليدية كانت متوقعة لان قانون الانتخابات نفسه تقليدى. واشار الى نجاح حزب الامة فى كسب قطاعات جديدة لم تكن تنتمى اليه من قبل» هذا منقول بالنص.

ويضيف الاستاذ نقد ان الجبهة الاسلامية حصلت على دوائر خاصة بالحزب الاتحادى الديموقراطى واذا ما توحد هذا الحزب فان الجبهة لن تستعيد هذه الدوائر.

واضاف سيادته واعود وانقل بالنص:

«ان المقاعد التى حصلت عليها الجبهة الاسلامية لم تكن مفاجأة للحزب الشيوعى لان الطريقة التى وزعت بها الدوائر هى طريقة غير ديموقراطية فصلت تفصيلا على الجبهة الاسلامية بهدف اضعاف نفوذ الحزب الشيوعى اولا واخيرا».

وانا اترك الحكم للقارىء فيما اذا كان الاستاذ صادقا فيماقال لجريدة الاهالى، وان كان هذا هو فعلا ما كان يتوقعه ويتوقع حزبه.

واستعيد الان على وجه التحديد تصريحا كان قد ادلى به الاستاذ نقد لجريدة الميدان حول مسعى المجلس العسكرى الانتقالى لتكوين حكومة قومية وقال سيادته ردا على سؤال للصحيفة ان المجلس العسكرى يهدف من مسعاه لتكوين حكومة قومية ضمان مكان للجبهة الاسلامية فى سلطة ما بعد الانتخابات «بغض النظر عن وزنها الانتخابى» . . . وهذه كلماته بالحرف.

فالقول اذن بان ما حصلت عليه الجبهة الاسلامية لم يكن مفاجأة لهم قول ليس صادقا بل ان ما فاجأتهم به الجبهة الاسلامية قد ادار رءوسهم وافقدهم الصواب بسبب سوء حسابات الخارطة السياسية، وهذا من النتائج الوخيمة للعزلة عن الجماهير. وعن مراكز اليسار بصورة خاصة.

اما السؤال الاهم من ذلك كله: ما هى القطاعات الجديدة التى كسبها حزب الامة من الانتخابات كما يزعم الاستاذ نقد فى حديثه لجريدة الاهالى والتى لم تكن تنتمى اليه من قبل؟

ان الارقام المقدمة فى بداية هذا الفصل تبين ان هذا بدوره ليس قولا صادقا.

فالارقام توضح ان حزب الامة قد حصل على ٨٣٪ من مقاعده من مناطق نفوذه التقليدية منذ نشأته. وحصل فى دوائر العاصمة على ٦٪ فقط وتوزعت الاحد عشر

بالمائة المتبقية على مختلف الاقاليم. فأين هى القطاعات الجديدة التى يتحدث عنها الاستاذ نقد للاهالى؟ اليس ظلما للصحيفة ان ينقل اليها هذه المقولة الكاذبة السكرتير العام «للحزب الشيوعى»؟

واضح ان الاستاذ يهدف من هذه الفرية التى لا تليق تبرير ما قاله لنفس الجريدة من رفضه لاى تحالف مع قوى اليسار وحديثه عن تحالف بديل يسميه «قوى الانتفاضة». اراد ان يقول للصحيفة ان «قوى الانتفاضة» التى يتخذها اليوم بديلا لقوى اليسار ليست على الصورة التى كانوا يعرفونها فى الماضى. انها قوى «تتجدد» كما وضح من الانتخابات!

سمات الجمعية التأسيسية
واجهزة الحكم الجديدة

وقبل ان اختتم هذا الفصل الاول والذى اعتبره مدخلا للفصول الثلاثة المتبقية اريد ان ابدى بعض الملاحظات حول اراء ومواقف الاستاذ محمد ابراهيم نقد كنائب فى الجمعية التأسيسية.

تخرج علينا صحيفة الميدان صباح يوم ٣٠ مايو ١٩٨٦ بعناوين بارزة «نقد يتحدث عن قضايا الساعة - هذه هى سمات الجمعية التأسيسية واجهزة الحكم الجديدة».

يقول الاستاذ بعد تناول بعض جوانب الموضوع:

«خلاصة القول ان قانون الانتخابات التقليدية فتح الباب امام القوى التقليدية الرأسمالية السودانية بمختلف فئاتها والغطاء التقليدى من شبه الاقطاع القبلى والطائفى».

ويلفت النظر فيما قال الاستاذ هنا شيئان:

الاول ان الاستاذ يقول لنا ان التركيبة الاجتماعية والطبقية للجمعية التأسيسية الراهنة أنها ولجت من الباب الذى فتحه لها قانون الانتخابات وليس هو التكوين الاصيل المترتب بالضرورة على عودة القوى اليمينية للحكم. هذا المنطلق متفق عليه فى القيادة فيما يبدو وقد ناقشناه من قبل.

الثانى هو ان الاستاذ يبتدع هنا تكوينا جديدا فى علم الطبقات اسمه

«الغطاء». فالطبقات التقليدية الاصلية هى الرأسمالية. اما شبه الاقطاع القبلى والطائفى فهو «غطاء» ولكنه لم يقل لنا غطاء لمن؟ اترى هذا تحديدا لانتمائها ام تقليل من جبروتها الاجتماعى ام الاثنان معا؟ الله اعلم! ولكنه فيما يبدو لى «تحليل» جديد للطبيعة الاجتماعية لقيادة حزب الامة وسنرى مزيدا من هذا فى الفصل القادم المخصص لقضية الطائفية.

ويتوسع الاستاذ فى هذا بعد ذلك ببضعة اشهر فيقول لجريدة الميدان يوم ٦ فبراير ١٩٨٧.

تقول الصحيفة:-

سألت الميدان الاستاذ محمد ابراهيم نقد عن الاسباب التى تكمن خلف غياب النواب عن جلسات الجمعية مما أدى الى تعطيل اعمالها لمرات عديدة؟

أجاب الاستاذ بان ذلك يعزى لضعف اجندة الجمعية التأسيسية (؟!) وعدد بعض الامثلة... اى ان الاجندة المطروحة ليست فى «مستوى النواب»! ثم قال:

«ان هذه هى ثمرة قانون الانتخابات التقليدية الذى جرت وفقه الانتخابات والتركيبة السياسية والاجتماعية للنواب والقيادة السياسية للائتلاف اضافة لما هو معهود عن الحزبين الحاكمين قبل وبعد وصولهما للسلطة».

هذه خطوة للامام!

فمجرد الحديث عن التركيبة السياسية والاجتماعية هو خطوة للامام. ولكنه يتوقف هنا ويفجر دخانا فكريا كثيفا عما هو «معهود عن الحزبين»..... الخ.

ما هو المعهود عن الحزبين الحاكمين قبل وبعد وصولهما للسلطة؟ وما هو الموقف الذى يمكن ان نبنيه على المعهود هذا؟

لا شىء!

الشىء الوحيد الذى يؤكده سيادته بوضوح ان هذه كلها هى ثمرة قانون الانتخابات التقليدى ادواء نظام الحكم وما ينشأ عنه من نظام نيابى يعزيها سيادته مرة اخرى الى قانون الانتخابات التقليدية. فأى قانون انتخابى كان ينتظره الاستاذ فى ظل كل المعطيات السياسية والاجتماعية التى ذكرها؟

ان قانون انتخابات غير تقليدية يتطلب بالضرورة نظاما غير تقليدى. اليس كذلك؟ هل تستطيع ان تطلق سفينة ابوللو بالمانجنيق مثلا؟!

ان قانونا غير تقليدى يتطلب بالضرورة ديموقراطية من نوع جديد يكون الزمام فيها للقوى الحديثة «غير التقليدية» وهذه هى الوحيدة التى تضع لك قانونا لا تلج من بابه القوى التقليدية والقبلية والطائفية كما تشاء (تتفسح يعنى!). وهنا يكون الاختلاف بين خطين فكريين يتمايزان كل التمايز فى محتواهما وليس فى اشكالهما الدستورية وحدهما.

فالاستاذ نقد يريد ان يتحدث عن القوى الحديثة وعن مزالق قانون الانتخابات التقليدى، ولكنه لا يريد ان يقول ولن يقول ابدا ان كل ذلك من المستحيل طبقيا واجتماعيا وسياسيا ان يتم فى ظل نظام الحكم القائم. لانه لو قال ذلك فسيدعو الجماهير لتعمل بكل ما بيدها من وسائل شرعية ودستورية لرفض هذا الشكل الكسيح من اشكال الديموقراطية الذى لا يذهب حتى نوابه لحضور الجلسات.

على العكس من ذلك يواصل الاستاذ نقد نهجه الاصلاحى الذى يضعه مكان النهج الثورى، ويقول انه بالرغم من كل شيء يمكن الاصلاح وتطوير التجربة البرلمانية ولكنه لا يقول ابدا ان هذا الاصلاح والتطوير يتم اضافة الى نظام الحكم القائم لا من داخله وحده. فهو يعاجل تهدم التجربة البرلمانية وتغيب النواب عن الجلسات وفقدان النصاب القانونى .... الخ. يتقدم نقد النائب باقتراحات متوالية لخفض معدل النصاب القانونى الى ٣٠٪ بدلا من ٥٠٪، ثم زيادة مرتبات النواب الف جنيه فى الشهر دفعة واحدة .... الخ.

ومثل هذه الاصلاحات الشكلية لا تغير من جوهر الامر شيئا. ولكن الاستاذ لا يريد ان يلمس الجوهر. مثلا: فى معركة تمثيل القوى الحديثة خلال الفترة الانتقالية وما صحب قرار المجلس العسكرى الانتقالى من هرج ومرج تحمس الصادق المهدى ولعلها كانت مناورة انتخابية فى دوائر الخريجين فأكد انه سيعيد قرار تمثيل القوى الحديثة فى الجمعية التأسيسية اذا جاء للحكم. وعندما جاء الى الحكم «نام» سيادته على الموضوع!

هذه معركة.

انها معركة اصلاح حقيقية داخل النظام البرلمانى المتهدم هذا تثيرها «المعارضة الديموقراطية» المزعومة ونذكر رئيس الوزراء بها وعد.

وانا من هنا اتوجه بهذا السؤال الى السيد الصادق المهدى: الا يوافقنى فى ان اعادة الدوائر الثلاثة والستين التى تغول عليها المجلس العسكرى الانتقالى الى اهلها

من العمال والمزارعين والمهنيين والشباب والنساء مندفع داخل نظامه البرلمانى الحالى بدماء هو فى اشد الحاجة اليها؟ وفى نفس الوقت تحدث شيئا من التوازن الاجتماعى داخل النظام السياسى وتعطيه قدرا من المصداقية فى اوساط الرأى العام؟

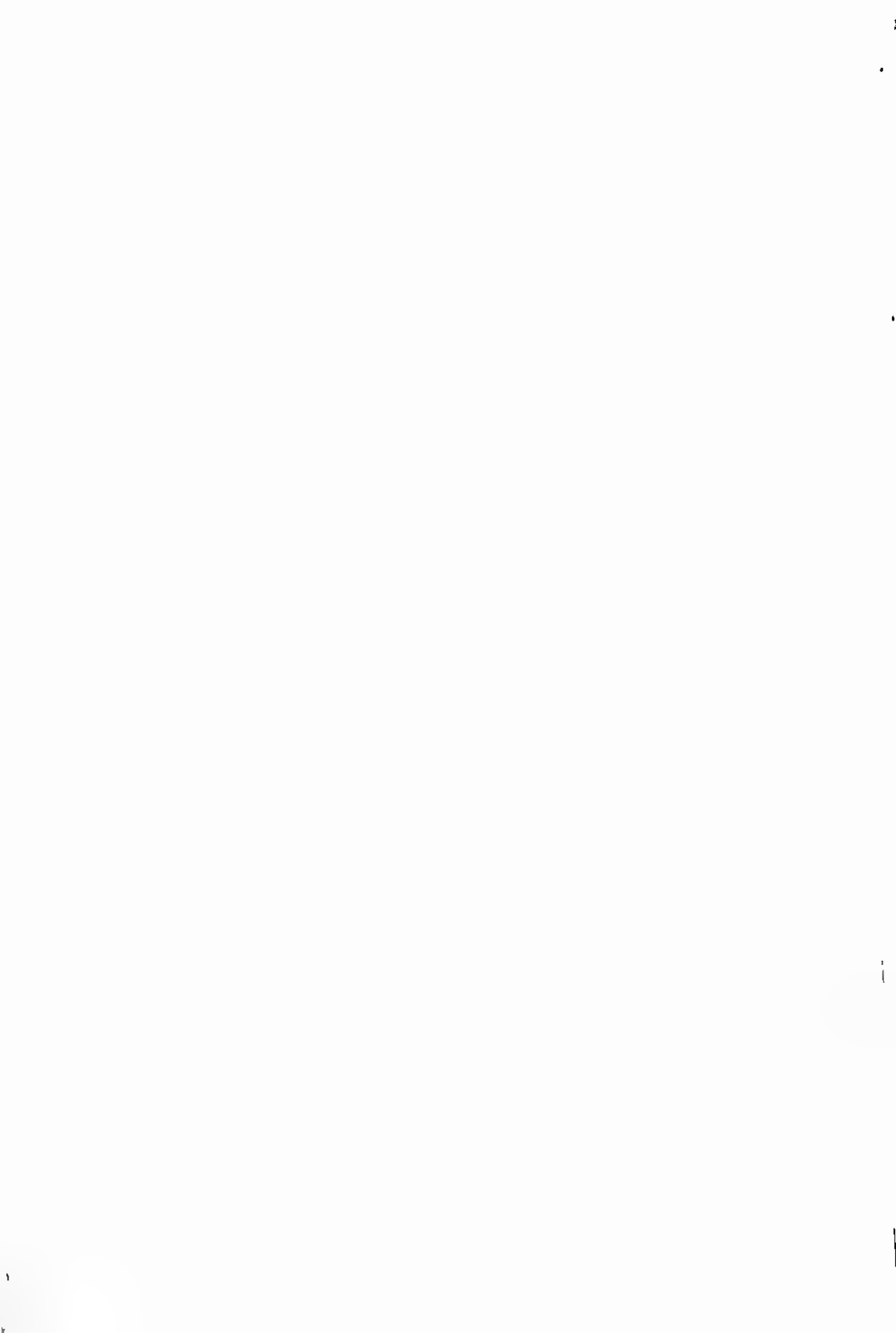
لماذا هذا الاصرار على بقاء نظام ما قبل مايو وما قبل ١٧ نوفمبر كما هو والتهيب من اى جديد او تجديد واعتبار انه سيكون وبالا عليهم؟ اليس الوبال الحقيقى عليكم هو ما يجرى امامنا اليوم؟

اننا لا نخاف من عصا الاستاذ نقد التى يهش بها على كل من له رأى فى كل هذا الذى يجرى اليوم باسم الديموقراطية كما فعل مع السيد اندرو ويو من قبل. والحقيقة ان الاستاذ نقد اصبح وكأنه وصى على نظام الحكم القائم اليوم يحذر كل يوم من فوق منصته من اى مغامر عسكرى «يمينيا كان ام يساريا». ونلاحظ ان دعاة ومفكرى نظام الحكم وهم كثر كما نعلم لا يتسم نشاطهم بمثل هذا الهلع من مغامر يسارى او يمينى. فهو مشفق على نظام حكمهم اكثر مما يبدو عليهم هم انفسهم. وهذا اصبح شيئا يميز نشاط الاستاذ نقد بصورة لا تخطئها العين ابدا.

وليس فى اوساط المراقبين والمتابعين السياسيين ان حكاية الانقلاب العسكرى هذه - يمينيا او يساريا - واردة اليوم فى الحسابات السياسية على اختلافها. وقد اصيب الناس بشىء اقرب الى الذهول عندما خصصت الميدان افتتاحيتها لاسبوع كامل او نحو ذلك للانقلابات العسكرية، والذين يعملون لها، وعن كونهم لا يخافون من الانقلابات العسكرية . . . . الخ . . . الخ.

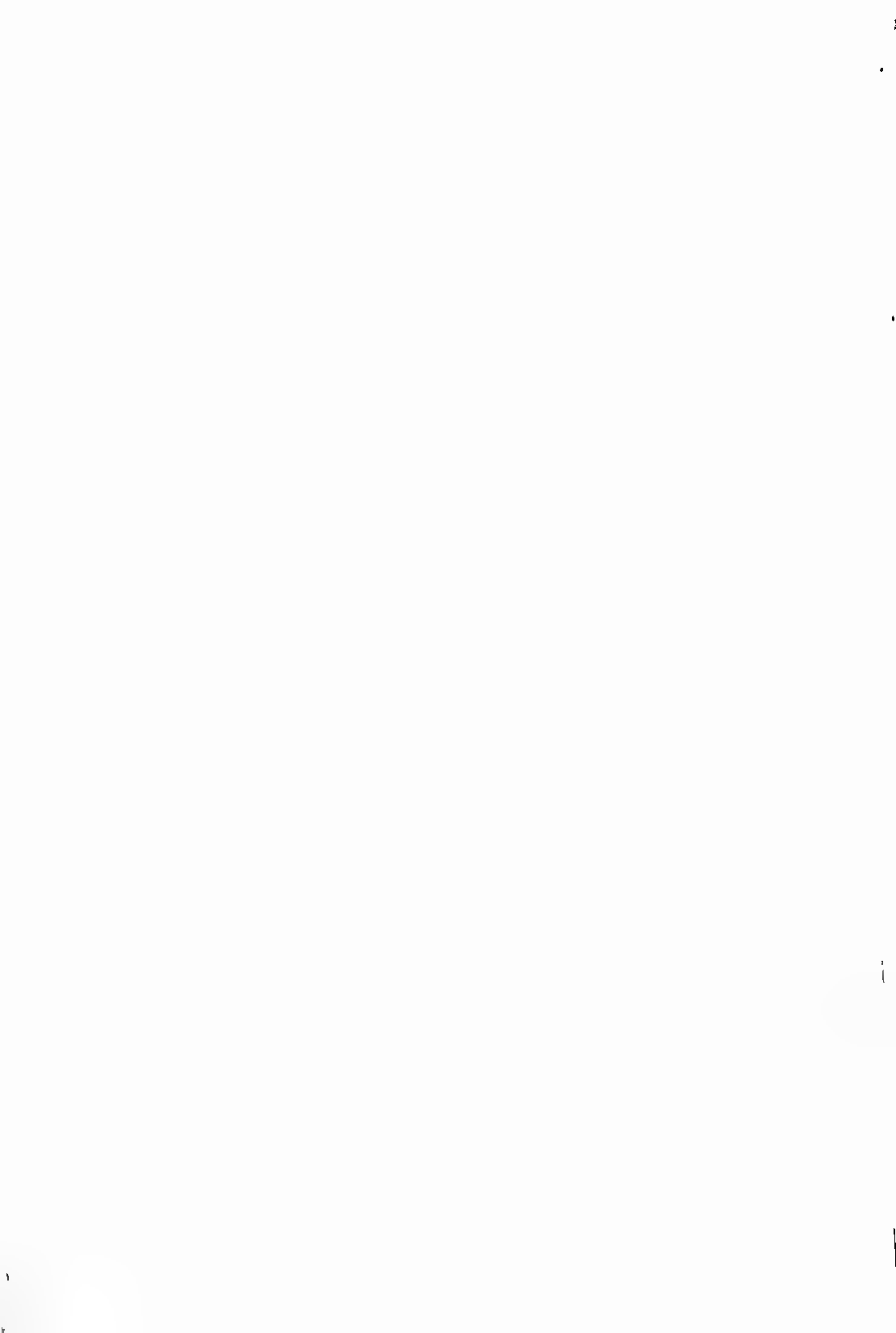
ولم يعرف الناس ما هو الموضوع؟!

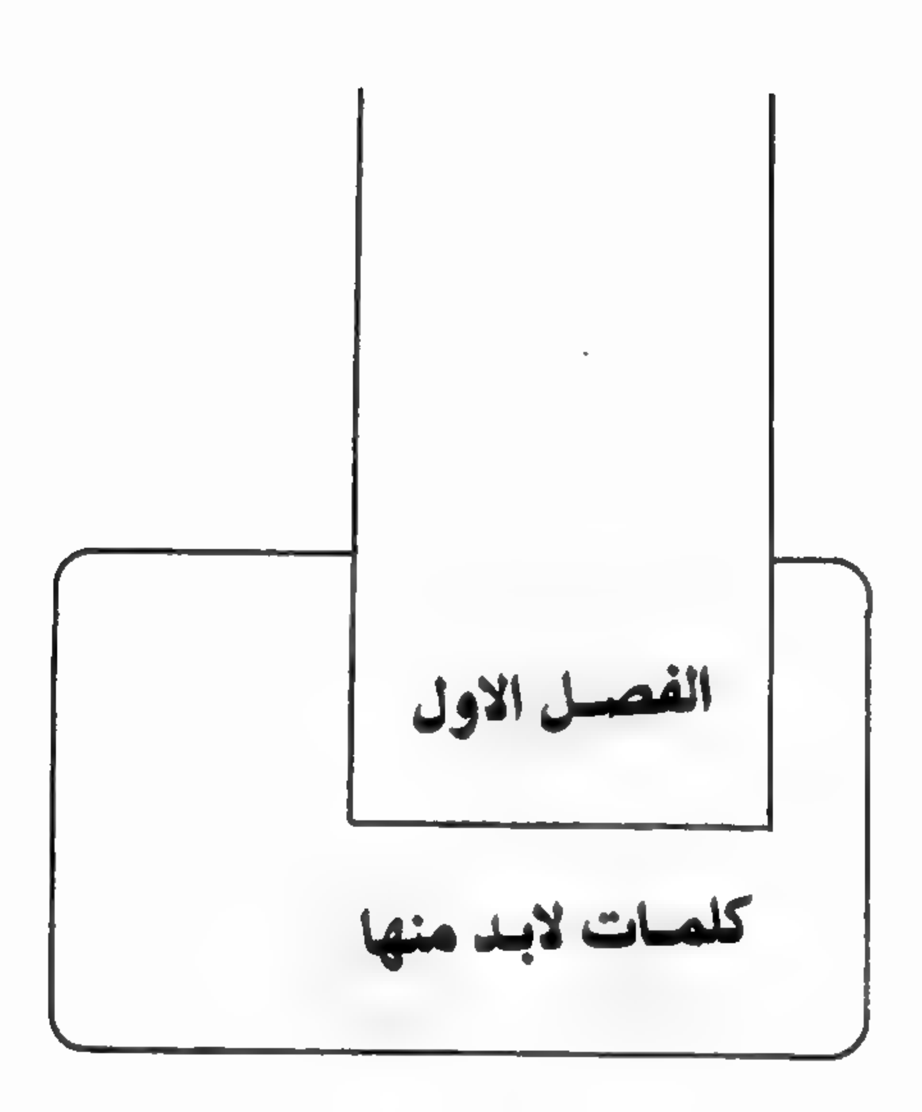
ولعلنى قد ذكرت قبل ذلك انهم قد بدأوا تبرأهم - فى هذا الاطار الجديد - من انقلاب ١٩ يوليو عندما تحدث الاستاذ نقد فى ندوة فى جامعة الخرطوم يوم ٢٧ يوليو ١٩٨٥ وقال انهم يدعون الى ميثاق وطنى طويل الاجل بين كل الاحزاب وان مثل هذا الميثاق سيسد الطريق امام اى مغامر عسكرى يتحرك فى الرابعة صباحا او الرابعة عصرا. وضج الحاضرون بالضحك، والتسجيل بيدى، حين عرفوا ان المتحدث يقصد انقلاب هاشم العطا لانه الانقلاب الوحيد فى تاريخ السودان الذى تم فى الرابعة عصرا!



الجزء الثالث

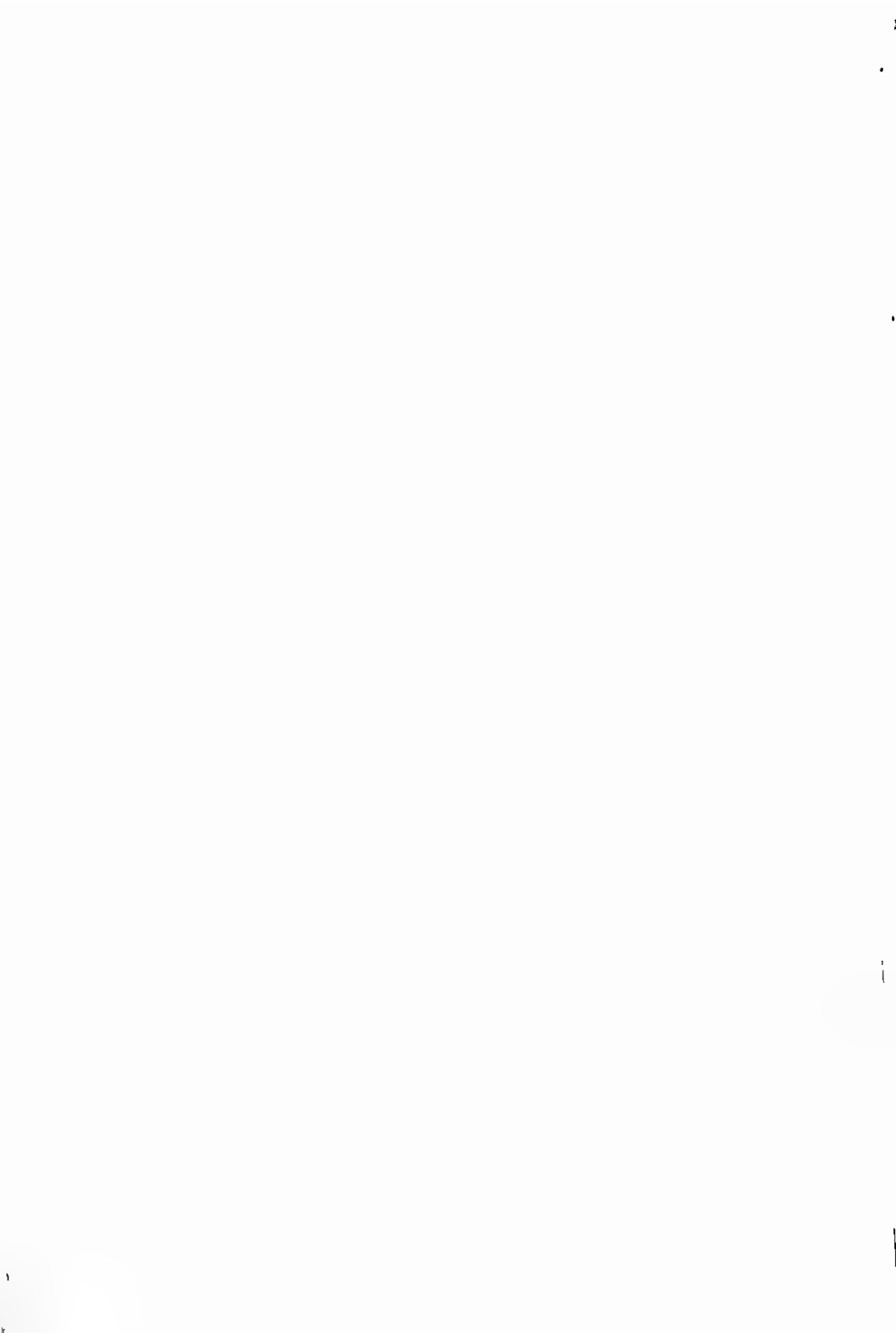
الطائفية





الفصل الاول

كلمات لابد منها



الطائفيـــة

ســـؤال:

كان غياب المذهبية الفكرية والسياسية للاحزاب احد اسباب الفوضى التى قادت الى انقـلاب مايو واجهـاض الممارسة الديموقراطية فى السـودان. كيف نرى الملامح الاساسية لفكرية الاحزاب المنتشرة الان؟

جواب:

«هنالك فكرة عند بعض الناس ان الاحزاب مثل الاتحادى الديموقراطيى او حزب الامة لم تكن لديهم مذهبية سياسية وهذا مفهوم غير صحيح. هذه الاحزاب لديها برامج ومواقف وسياسات مختلفة ووجهات نظر فى الطريقة التى تدار بها البلاد وسبل تطويرها».

التجانى الطيب

جريدة الصحافة ١٩٨٥/٥/٥

وفى الجزء الاول من هذا الكتاب اشرت الى احاديث مختلفة قالها فى المنتديات السياسية أو للصحف بعض قادة «الحـزب الشيوعى» تستهـدف تلميع الاحـزاب الحاكمة وتنظيفها من كافة اوزارها.. ماض.. وحاضرا.. ومستقبلا. وقلت ان هذا لا يعـدو ان يكون جزءا من خط فكرى متكامل يهدف الى تحقيق استتباب الامن الطبقى او السلام الاجتماعى كما كان يسميه انور السادات. ومن ثم تصفية الحركة الثورية والحزب الشيوعى تصفية كاملة.

والحديث الذى اوردته الان للاستاذ التجانى الطيب ليس الا جزءا من هذا الخط الفكرى.

هذا اصبح مفهوما عند الاحزاب وعند الجماهير على حد سواء.

ولكننى استطيع ان ازعم ان الامر لم يصل حتى هذه اللحظة الى دعوة صريحة لتبرئة الاحزاب مما لم تدع هى نفسها حتى الان البراءة منه، بل ونراها تذهب اليوم الى مزيد من التوغل داخله، واعنى الصفة الطائفية والتبيعية الطائفية. لم يقل اى

من قادة هذه الاحزاب ان حزبه قد نشأ خارج الولاء الطائفى أو الكنف الطائفى.
وحتى هذه اللحظة فان التركيبة القيادية لهذه الاحزاب وما نشأ فوقها من تركيبة قيادة الدولة نفسها تجعل هذه الحقيقة المعلومة جدا اوضح مما كانت عليه فى اى وقت مضى.

بل نحن نشهد بعيون رءوسنا انه حتى السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء والذى ظل لبعض الوقت كما اشرت سابقا يعمل على تجديد حزب الامة الذى يتزعمه. ويسعى لاعطائه صورة تختلف ـ ولو الى حدود معلومة ـ عن حزب طائفة الانصار. اقول حتى السيد الصادق نفسه يسعى الان بمهمة ونشاط واصبح من المؤكد الان انه سيحقق مسعاه هذا وهو ان ينصب اماما لطائفة الانصار. واذا تحقق للسيد الصادق ما يسعى اليه فهو سوف يجمع بين الزعامة الطائفية وقيادة الحزب ورئاسة السلطة. وهذا كما يذكر القراء المعاصرين لهذه الاحداث كان اهم اركان الخلاف الذى نشب بينه وبين عمه الراحل الامام الهادى المهدى الذى كان يومها يسعى للحصول على رئاسة الجمهورية والجمع بينها وبين الامامة.

هذه فيما اعتقد معلومات معروفة جدا وقد اوردتها كمقدمة فقط لما سأقول.

فالكثيرون من غير شك قد قرأوا او سمعوا عن الحديث الذى ادلى به الاستاذ التجانى الطيب لجريدة الامة فى عددها الخاص الذى اصدرته بمناسبة اعياد الاستقلال (صدر العدد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٦).

تحدث سيادته فى البداية حديثا موضوعيا عن دور الحزب الشيوعى فى حركة النضال ضد الاستعمار ومن ثم من أجل تحقيق الاستقلال.

ثم قال:

«ونحن فى الحزب الشيوعى نعتبر احزاب الامة والاشقاء والاتحاديين تنظيمات حديثة لانها لم تعتمد فى تكوينها على الولاءات القبلية او الطائفية بشكل اساسى. وهى حديثة بمعنى انها قد طرحت برامجها ومواقفها السياسية ودعت الناس بغض النظر عن عقائدهم وطوائفهم وقبائلهم للانضمام لصفوفها».

ويضيف سيادته:

«وبهذا المعنى تصبح (هذه الاحزاب) امتدادا لمرامى ثورة ١٩٢٤ التى دعت لتجمع الناس بكونهم سودانيين وتوحيدهم فى سبيل غاية واحدة»

هذا ما قال الاستاذ.

وأبادر فالفت نظر القارىء ان ما يهز الانسان حقا ان الاستاذ التجانى قد

استهل حديثه لجريدة الامة بقوله «نحن فى الحزب الشيوعى» ونفى بذلك اية فرصة لتفسير ما قال على كونه تقدير ذاتى محدود المصداقية معرض للنفى من جانب حزبه او زلة لسان يستدرك هو نفسه ويصححها فى وقت لاحق.

أذن فيمكن القول بان الاستاذ التجانى يعرف تماما انه يتحدث باسم حزبه وهو يقول ما قاله، وانه خط متفق عليه حتى فى تفاصيله وفيما يمكن ان يقال، وكأن شيئا لا يقع ابدا تحت طائلة ما لا يقال! وكل من قادة الحزب يحمل صكا موقعا عليه على بياض يملؤه لكل من يطلب من قادة الاحزاب الحاكمة او صحفها!

هكذا بالضبط! الى هنا وصل الحال!

فقادة الاحزاب الحاكمة انفسهم لم يدعوا ابدا تقييما كهذا لاحزابهم. بل لعلهم قد اصيبوا بالدهشة مثلنا وهم يقرأون ما قال الاستاذ.

أهى محاولة لاعادة كتابة تاريخ هذه الاحزاب بدءا بما قال الاستاذ التجانى لجريدة الصحافة مرورا بما قال لجريدة الامة وصولا الى حكومة الاستاذ نقد «الوطنية الثورية!!» (هذا سيأتى فى الجزء الثانى)

ربما!

فمنذ عامين تجرى اعادة كتابة تاريخ الحزب الشيوعى السودانى وبرامجه ومواقفه وكل الثوابت المعلومة بداهة عن هذا الحزب العملاق لكل الثوريين ولغير الثوريين ايضا.

سأحاول تناول قضية الطائفية فى السطور القادمة علنى ابرىء الشيوعيين من هذا البهتان. فحياتنا بعد كل هذا لم تضع سدى! بل واحاول كذلك تبرئة بعض قادة الاحزاب نفسها من المثقفين الاحرار الذين سجلوا الكثير قبل رحيلهم عن دنيانا هذه عن رأيهم فى الطائفية وفى ولاءات احزابهم لها.

ومثل هذه القضايا هى بالنسبة لنا نحن الشيوعيين مسئولية امام التاريخ نحملها فى اعناقنا ونموت دونها. وعلينا ان نمنع اعادة كتابة هذا التاريخ لكل من اراد، ليعيد تفصيله ثم يلبسه لمواقف جديدة تخصه هو وحده.

لقد قضينا عمرنا كله فى صناعة هذا التاريخ ولن نتركه ابدا على قارعة الطريق يلتقطه من يشاء ليفعل به ما يشاء

هذه رسالتنا ولم يتبق لنا من سنى عمرنا الا قليلها فلا خير فينا ان لم نقلها ولا خير فى الشيوعيين ان لم يسمعوها.



التيجاني الطيب بابكر للصحافة

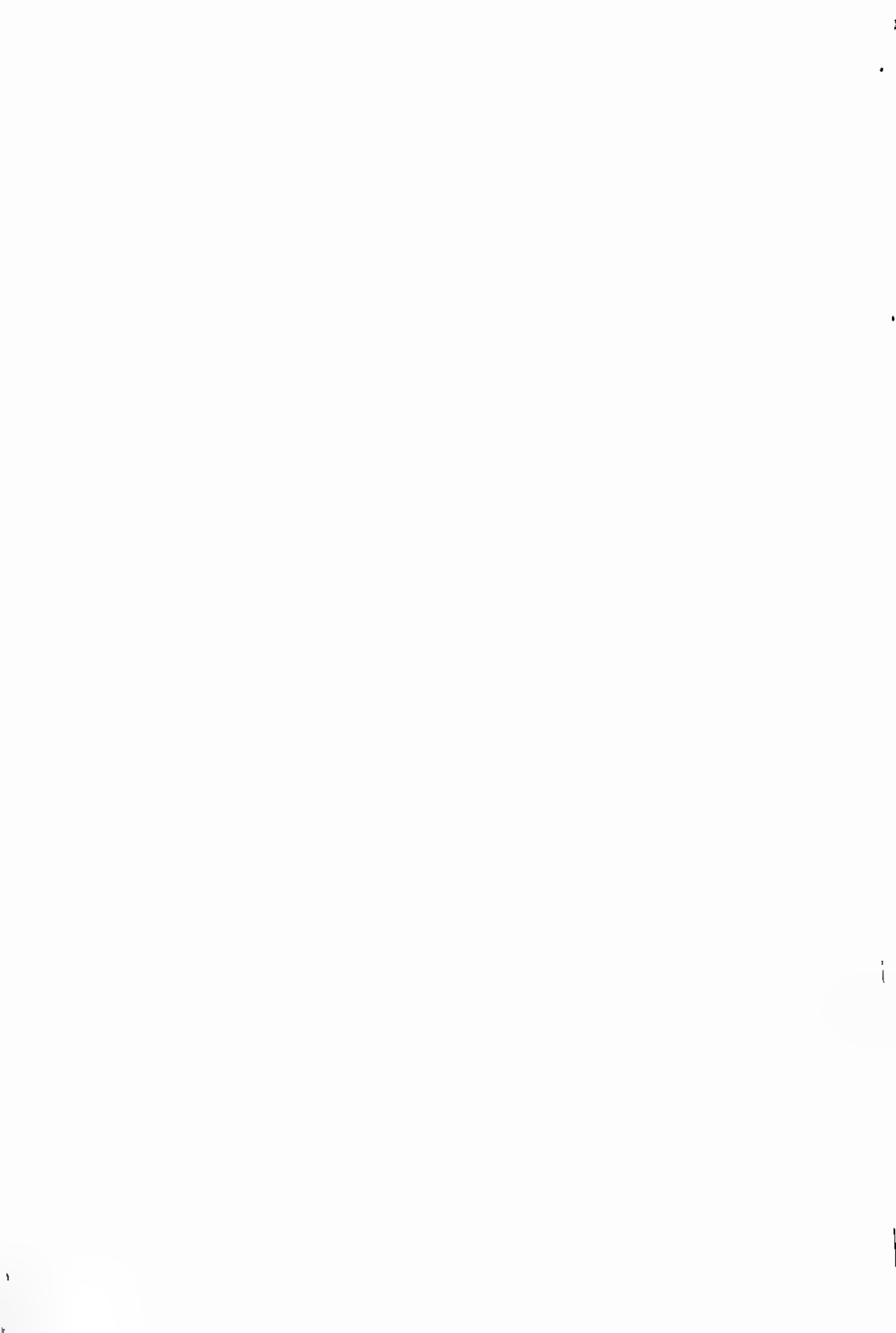
نتطلع الأحزاب السياسية السودانية من برامج ومواقف سياسية واضحة الملامح

وقف النزيف الاقتصادي قضية ملحة تتطلب تضافر كل الجهود الممكنة



الفصـل الثانى

الخلفية والبنية



قلت قبل ذلك ان الموقف من البنيات الطائفية فى السودان، تاريخها، حاضرها ومراميها، ثم علاقتها بالمنشأ والتطور والحضور السياسى الحالى للاحزاب الحاكمة اليوم، كل هذا اصبح من المسلمات التى لا تثير كثيرا من الجدل.

لا جدال مثلا حول نشوء هذه البنيات الطائفية كجزء من البنيات الفوقية التى اشرف الاستعمار على انشائها لتكون ادوات طيعة تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وفكرية معينة.

هذه البنيات كانت تتمثل بصورة رئيسية فى اربعة اركان: الطائفية، القبلية، العنصرية والامية.

وكانت الطائفية من غير شك تمثل المكون الام للاخريات الثلاث. فتحت قوتها وسلطانها واتساع جبروتها على الجماهير الكادحة المسحوقة فى الريف تجد القبلية والعنصرية والأمية رعاية لاتجد مثلها تحت عباءة اى مكون آخر. فهى كانت دائما ولا تزال الى يومنا هذا وستظل ما بقيت تقوى من الاوزار الاجتماعية الاخرى وتقوى بها فى الوقت ذاته. انها فى النهاية علاقة جدلية متبادلة بين مقومات التخلف الاربعة.

والادارة الاستعمارية عندما تعهدت البنيات الطائفية بالرعاية كانت تهدف من ذلك الى الوصول الى نتجية جوهرية للغاية:

احتواء حركة التطور الفكرى والسياسى التى تنشأ من الوجود الاستعمارى نفسه.

فالادارة الاستعمارية هى بالطبع جهاز سلطوى حديث، ومضطرة وفق ذلك لتحديث الحياة الى حدود لا تستطيع الاستغناء عنها.

فالجهاز الاستعمارى لا يستطيع العمل بدون جهاز ادارى قوى ومنظم وهذا تنشأ عنه بالطبع مؤثرات أجتماعية وسياسية بالغة الاهمية. فجهاز السلطة لا يقوم الا على حركة تطور معلومة فى مجال التعليم، والجهاز الاقتصادى، والاعلامى، والصحى، وحتى العسكرى .... الخ. ثم اجهزة حديثة للانتاج فى الزراعة، ووسائل النقل والخدمات والمواصلات، والتطور التقنى مثل ادخال التراكتر والتلفون والسيارة والقطار وجهاز اللاسلكى ... الخ.

لم تدخل الادارة الاستعمارية هذه التقنيات لتطوير بلادنا ولكن لان الجهاز الاستعمارى لا يستطيع ان يعمل بدو نها، ولو استطاع ان يعمل بدونها لفعل. فهذه التقنيات جاءت بالمعلمين والعمال والنقابات وغير هذا من «البلاوى».

فكانت الادارة الاستعمارية تعمل على اتجاهين متضادين تماما. اتجاه التطور

التقنى الذى لا مفر منه، واتجاه خلق التكوينات التى تحد من مؤثرات هذا التطور وتجعل هذه المؤثرات فى حدها الادنى، او جعلها بلا تأثير على الاطلاق ان امكن وهذا بالطبع امر مستحيل.

وبالرغم من كل هذا عادت المعطيات الطبيعية لما صنع الاستعمار بنفسه من تطور نسبى ونشأت جمعية الاتحاد السودانى ثم اللواء الابيض ونادى الخريجين والجمعيات الادبية ثم مؤتمر الخريجين العملاق .... الخ.... الخ.

ومن بعد ذلك قامت الاحزاب السياسية والنقابات واتحادات الطلاب ... الخ وهى الاجهزة التى قضت على الادارة الاستعمارية بكلياتها.

وكان البنيان الطائفى من أهم خيارات الاستعمار ان لم يكن أهمها جميعا لاحتواء كل ما يفرزه تشغيل اجهزة الاستعمار السياسية والاقتصادية.

وسيجد القارىء امثلة لا حصر لها يقدمها بعض رواد العمل السياسى الحديث فى بلادنا حول الدور الذى لعبته هذه التكوينات الطائفية وهو اعتقال حركة التطور الفكرى داخل تصورات سلفية تنطلق اساسا من منطلق طبقى جوهرى هو العداء للمؤسسات الحديثة والقوى المنتجة الحديثة. كلما هو خارج هذه الحدود السلفية المغلقة يمكن ان يقدم لهم على مختلف الصور.. على كونه بدع وكفر والحاد احيانا.. النقابة والداعين لتكوين نقابة يمكن ان يقدموا للجماهير من هذه الوجهة.

ومن منا لا يعرف الكثيرين من الشباب المثقفين التقدميين تبرأ منهم اباؤهم من غلاة الطائفية بسبب ما يحملون من افكار، ولم يعد بعضهم الا بعد ثورة ٢٥ مايو وبعد سنوات طويلة جدا!!

وهؤلاء الكادحون البؤساء يقبلون كل هذا تماما كشىء مسلم به لا يقبل ان يحدثهم فيه احد. بعض الاباء الذين سبق ان اشرت اليهم تبرأوا من ابنائهم وطردوهم لان واحدا ـ كمثال ـ سأل والده اثناء حوار سياسى:

لماذا يبقى كل الانصار اميين بينما ابناء الأسرة يدرسون جميعهم فى جامعات لندن واكسفورد وكمبردج؟

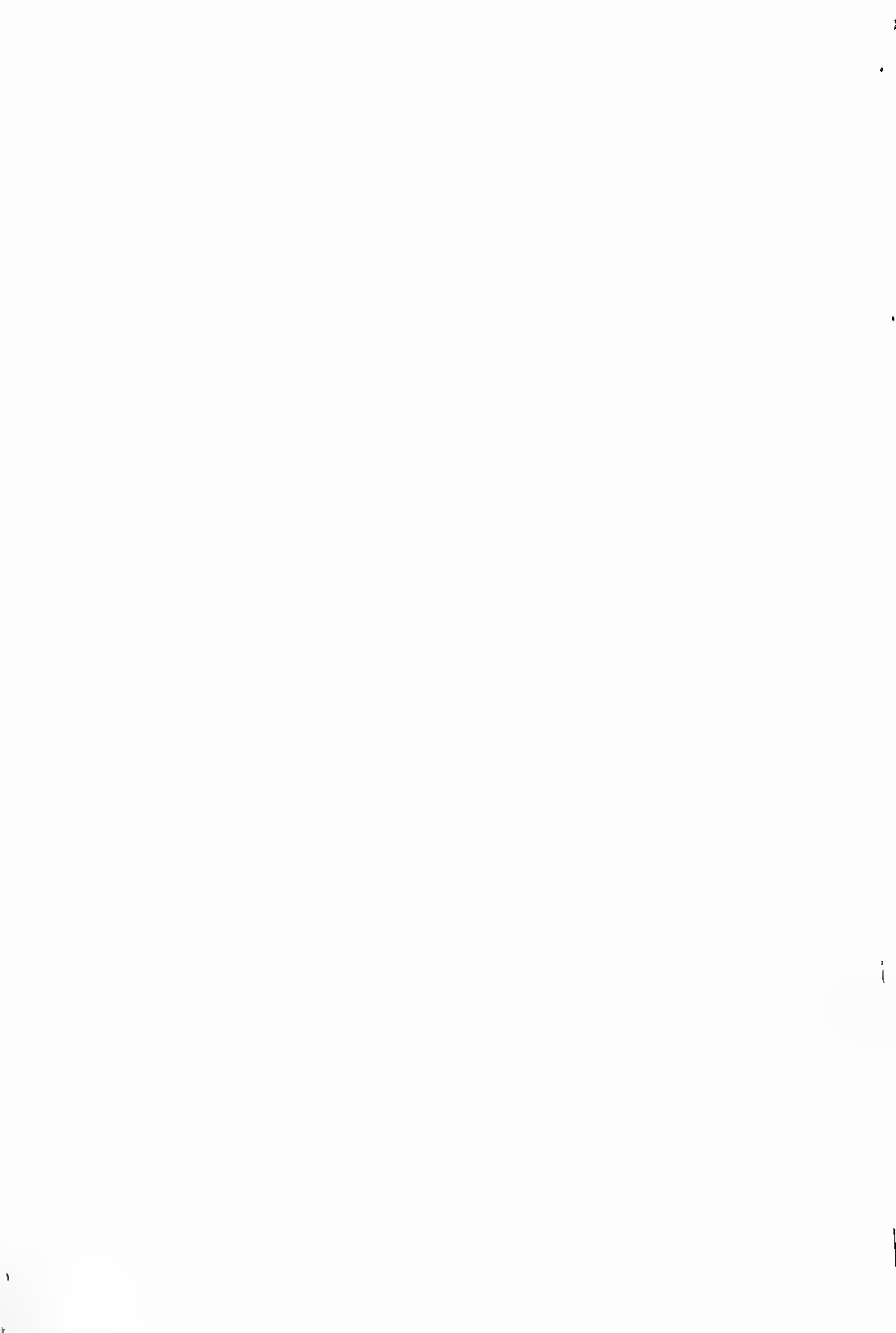
أنهم لا يقبلون سؤالاً كهذا لانه يبدو لهم وكأنه الكفر بعينه، التبرؤ من ابنه هو الشىء الوحيد فى حالة كهذه الذى يسبب له راحة نفسية هو احوج ما يكون اليها. ولكنه يضل الطريق بطبيعة الحال الى الوصول الى هذه الراحة النفسية.

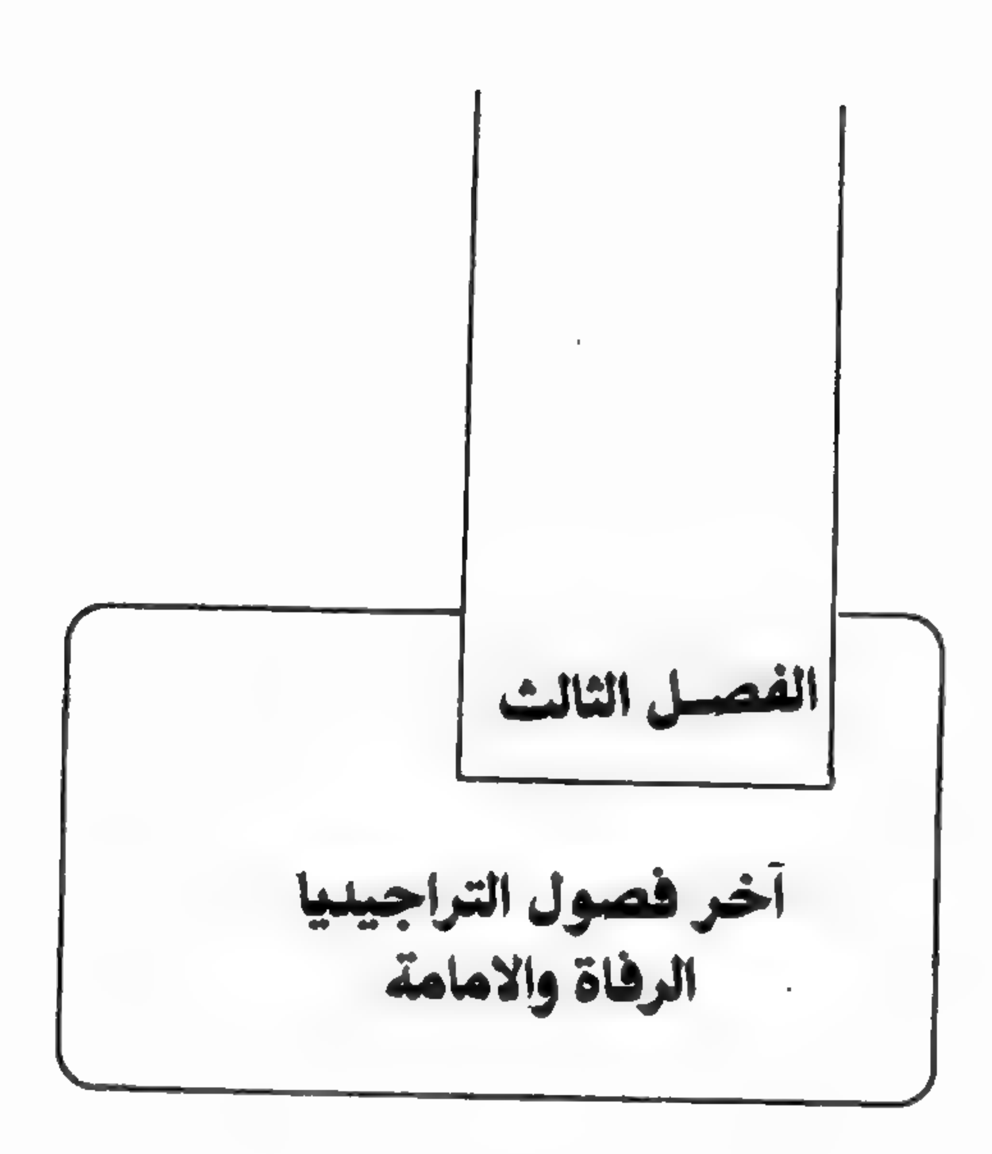
لم يتوفر لهم اصلا تصور آخر للحياة. وهكذا تبقى البناءات الطائفية تركات مثقلة وصناعات ثقيلة من مخلفات العهد الاستعمارى، هى والقبلية والعنصرية

والامية، تستغل كما اريد لها كتكوينات معقدة لحركة التغيير الاجتماعى، وادوات للثورة المضادة. والامثلة فى تاريخنا الحديث نعرفها جميعا.

ان أية محاولة لتبديل هذه الثوابت فى تاريخنا ومحاولة اعادة كتابة هذا التاريخ ليناسب قوما انقلبوا على كل شىء هى بالطبع محاولة لن يغفرها شعبنا لمن يقدم عليها.

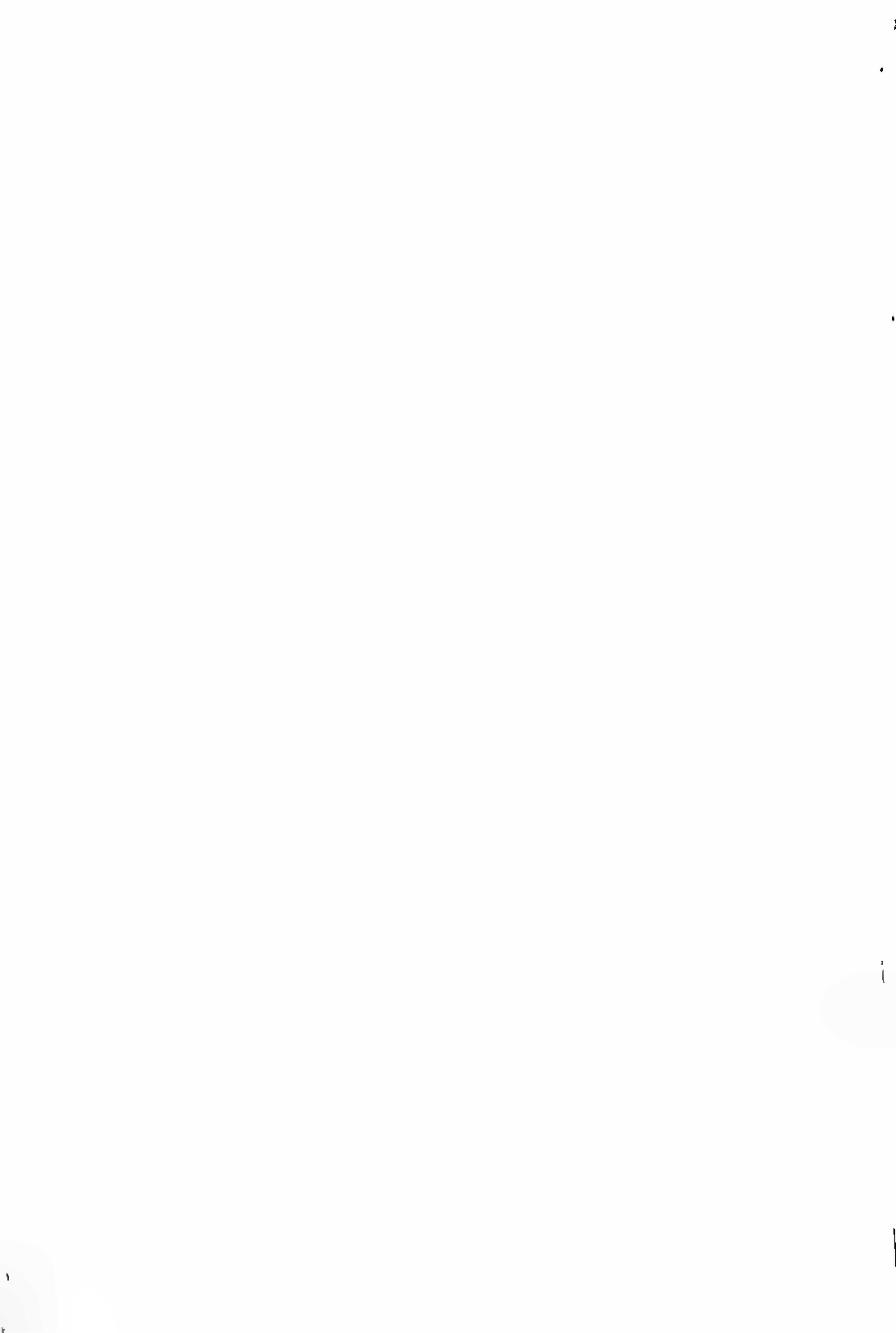
ان من لم يعد هذا التاريخ يناسبه اليوم فليلتزم الصمت ويخرج فى هدوء كما فعل الكثيرون من قبل فى بلادنا وفى غير بلادنا. اما ان يبقى ليزيف التاريخ، او يزيف التاريخ ليبقى فان هذا يرقى بسهولة الى مستوى الجريمة. وهذه هى طبيعة الصراع الطبقى. انه يكون صراعا غير متكافىء ولا تصلح لان تبقى طرفا فيه ان اخترت ان تعطى كثيرا ولا تأخذ غير الفتات، او تعطى كل شىء ولا تأخذ شيئا. ومن يرفع الراية البيضاء فى هذا الصراع الطبقى المعقد الطويل فعليه الاينتظر الكثير، فقد اعطيت ذاتك كلها دون مقابل فى مثل هذه الحالة! وهذه قمة المأساة.





الفصـل الثالث

آخر فصول التراجيديا
الرفاة والامامة



آخر فصول التراجيديا

وان الذى بينى وبين بنى أبى ** وبين بنى عمى لمختلف جدا
فإن أكلوا لحمى وفرت لحومهم ** وان هدموا مجدى بنيت لهم مجدا
وان ضيعوا غيبى حفظت غيوبهم ** وان هم هووا غيِّبى هويت لهم رشدا
وان هم بعثوا الى منهمو طائرا نحسا ** بعثت اليهم منى طائرا سعدا
ولا أحمل الحقد القديم عليهُمُو ** فليس زعيم القوم من يحمل الحقدا

اتذكرون هذه الابيات الرصينة المفعمة بالحب والتسامح؟ انها ابيات الشاعر العربى المقنع الكندى التى استهل بها السيد الصادق المهدى خطاب القبول عندما انتخبته الجمعية التأسيسية رئيسا للوزراء فى يوليو ١٩٦٦ .

وتنطوى الابيات على مغزى ذى معنى لا يخفى على احد. فالسيد الصادق كان يومها فى قمة خلافه مع عمه الراحل الامام الهادى. وهو خلاف كما يعلم الجميع وصل فيه عمه الى درجة من الاسفاف واللامبدئية قوبلت بعدم الرضا من الاوساط السياسية والاجتماعية على اختلافها.

وفى لحظات سعده تلك او بهجة يومه كما وصفها رئيس الوزراء المهزوم محمد احمد محجوب طيب الله ثراه فان السيد الصادق يمد يده مرة اخرى الى عمه فى كثير من رحابة الصدر والتسامح، وفى دعوة صريحة لعودة المياه الى مجاريها كما يقولون.

غير ان ابيات المقنع الكندى الجميلة لم تزد عمه الامام الا غلوا فى خصومته!

فبعد عشرة اشهر نجح الامام فى خلع السيد الصادق واعادة رئيس وزارته محمد احمد محجوب الى مكانه (مايو ١٩٦٧). وبعد ذلك بتسعة اشهر (فبراير ١٩٦٨) تمكن الامام بتدبير مع مجلس السيادة من حل الجمعية التأسيسية نفسها تأديبا لها على انتخابها للسيد الصادق رئيسا للوزراء!

وبعد ذلك بشهرين اثنين (ابريل ١٩٦٨) نجح الامام فى اسقاط السيد الصادق فى انتخابات الجمعية التأسيسية الجديدة فى معركة الجبلين الشهيرة والتى ربما كانت اكبر نكسة فى حياة السيد الصادق السياسية حتى يومنا هذا.

اردت بهذا ان ابين شراسة الصراعات التى يمكن ان تدور داخل المؤسسة الطائفية والدور الذى يمكن ان يلعبه الامام باشارة من عصاه. ففى قلب الجزيرة ابا منشأ المهدية والمستقر الرئيسى لامامة وزعامة الانصار هزم الامام شقيقه احمد المهدى ابن الامام عبدالرحمن المهدى الذى كان انصار الجزيرة ابا يتخذون منه موقفا يشبه التعبد ان لم يكن العبادة، ليفوز محمد احمد محجوب الذى لايكاد اهل الجزيرة يعرفونه. والذى يرى القارىء فى غير هذا المكان رايه فى قصة الطائفية كلها! فاز بأمر الامام، وسقط ابن الامام عبدالرحمن المهدى بامر الامام.

وفعلت عصا الامام بابن الامام الصديق فى الجبلين ما فعلته بابن الامام عبدالرحمن فى الجزيرة ابا ليفوز السيد محمد داؤد الخليفة الذى لا اعرف ما ان كانت شعرة معاوية لاتزال تربطه بطائفة الانصار!

فالسيد الصادق المهدى لا اخاله ينسى كل هذا، ومن منا يمكن ان ينساه؟ لن ينسى ما فعلته به عصا الامامة عندما تمرد عليها.

فاليوم وهو يسعى بعد عشرين عاما للحصول على عصا الامامة السحرية ذات الفعل الاسطورى، يعلم تأثيرها على مجرى الاحداث لمن يمسك بها خاصة وبعض العناصر فى قيادة حزب الامة قد تجاوزوا فى فهم عملية التحديث وزادوها حبة مثل وزير التربية والتعليم ووزير الطاقة والكهرباء وربما غيرهما!

الرفاة والامامة :

وكان آخر فصول هذه الملحمة موضوع الحديث هو تشييع رفاة امام الانصار الراحل الهادى المهدى فى السابع والعشرين من شهر ابريل الماضى.

كانت هذه الدراما المتعددة الفصول مفهومة عند الكثير من المراقبين والمتابعين لتسلسل احداثها. ولم يكن أحدا من هؤلاء يحتاج الى معاناة سياسية او فكرية ليصل الى المغزى السياسى الذى انطوت عليه العملية كلها.

لم تكن فى مجملها سوى صراع شديد الايقاع وسريعة فى داخل قيادة طائفة الانصار نفسها حول مركز الامامة. ومن المعلوم أن هذا المركز ظل شاغرا منذ مصرع الامام الراحل فى اول ابريل ١٩٧٠ كأعلى نقطة وصلتها معارك الجزيرة ابا التاريخية.

وبدأ الصراع خفيا بعد وصول السيد الصادق المهدى لمنصب رئيس الوزراء وسعاه لتقديم الادلة المادية على مصرع عمه الامام ومن ثم خلو مقام الامامة.

ووصل السيد الصادق بسهولة الى هذه الحقيقة التى لم تكن اصلا موضع شك عند احد.

وكان تشييع الرفاة هو اداة السيد الصادق المهدى ليؤكد انه الخلف غير المنازع على مقام الامامة من وجهة تأييد جماهير الانصار.

وهنا طفح الى سطح الاحداث ما كان خفيا، وبصورة خاصة الصراع بين السيد الصادق والسيد ولى الدين الهادى المهدى اكبر انجال الامام الراحل.

ووصل النزاع الى المحاكم يوم تشييع الرفاة كما يذكر الجميع. طعن السيد ولى الدين فيما اذا كانت الرفاة موضوع الحشد الشعبى هى رفاة ابيه اصلا ووضع شكواه امام المحاكم.

وكانت الكثير من الاوساط السياسية تراقب تؤتر تلك الاحداث بشىء من خيبة الامل بعد ان تبين لهم ان السيد الصادق المهدى اخرج كل تلك الدراما بعد ان احسن اعداد المسرح لها لتقوى من موقفه داخل الطائفية وتضمن له الوصول الى مركز الامامة. ومصدر خيبة الامل لدى هؤلاء انهم كانوا يظنون ان السيد الصادق بمسعاه الجديد لتحديث حزبه لن ينتهى به المطاف وبهذه السرعة للسعى لتقلد امامة الانصار.

وأيا كان الامر فان مسعى السيد الصادق المهدى لامامة الانصار ثم صراعه خلال هذا المسعى مع ابن عمه ولى الدين لا يمكن ان يصنف كأحد المناسبات القومية فى بلادنا. انها بالتأكيد اكبر الاحداث التى شهدتها طائفة الانصار بعد مصرع الامام نفسه، ولكن هذا لايجعل منها مناسبة قومية كبرى فى بلادنا.

ولكن «الحزب الشيوعى» السودانى كان له رأى آخر تماما.

كان يرى فى تشييع رفاة الامام الهادى مناسبة من اعظم المناسبات القومية التى شهدتها بلادنا منذ عام ١٨٠٢ (قبل مائة وثمانين عاما!)

كانت صحيفة الميدان تتابع فصول الدراما يوميا باضخم عناوينها وفى يوم التشييع نفسه خصصت الصحيفة افتتاحيتها الثانية حول المناسبة.

تقول الافتتاحية:ـ

«على امتداد تاريخ بلادنا ظل شعبنا تواقا الى ما يجمعه ويوحده وخاصة فى اللحظات الهامة والحاسمة من تطوره وفى مواجهة قضاياه المصيرية (؟!). ويؤكد تاريخ وطننا الحديث انه فى كل مرة توحدت فيها ارادة شعبنا استطاع ان يحقق ما

يمكن ان يعد من المعجزات. فبالوحدة انتصرت ثورة المهدى وثورة الاستقلال وثورة اكتوبر وانتفاضة ابريل وفى كل لحظات التفكك والانحلال وقعت هزائمنا الكبرى - غزو محمد على ١٨٢٠ والاحتلال البريطانى ١٨٩٨ وانقلاب نوفمبر ١٩٥٨ وانقلاب مايو ١٩٦٩. هذه حقائق تاريخية جوهرية يريد لنا البعض ان ننساها وان نجهل تجربتها حلوها ومرها؟!».

وبعد ان توفرت الصحيفة هذه البانوراما التاريخية التى تمتد لمئات السنين تمهيداً لوضع رفاة الامام الهادى المهدى فى مقامها الصحيح فى أطار هذه البانوراما تضيف قائلة :-

«ما من مرة اراد فيها اعداؤنا ان يضربونا إلاَّ استغلوا انقسامنا ان كان قائما او صنعوه وافتعلوه افتعالا بالدس والوقيعة و الفتنة».

منتهى الحكمة والعقل!

ثم..

«ونحن الان فى احد المنعطفات التى نواجه فيها تآمرا لا ينقطع».

وما هو هذا التآمر الذى لاينقطع؟

تجيب الصحيفة :

واليوم يتشبثون بدفن رفاة الامام الشهيد الهادى المهدى لاثارة الفتنة. وفى مناسبة قومية كهذه يمكن ان تصبح اساسا لوحدة واسعة (؟!) نجدهم متورطين فى مؤامرة بشعة.

وما هى هذه المؤامرة البشعة؟

«انهم يسعون لترويج الانقسام بين الانصار ليحولوهم الى شيع متعادية متناحرة (؟!) بدلا من تنمية روح الوحدة بينهم فى هذه الساعات العصيبة!!

وبعد تحذير المتآمرين على وحدة الانصار تختتم الصحيفة افتتاحيتها قائلة :

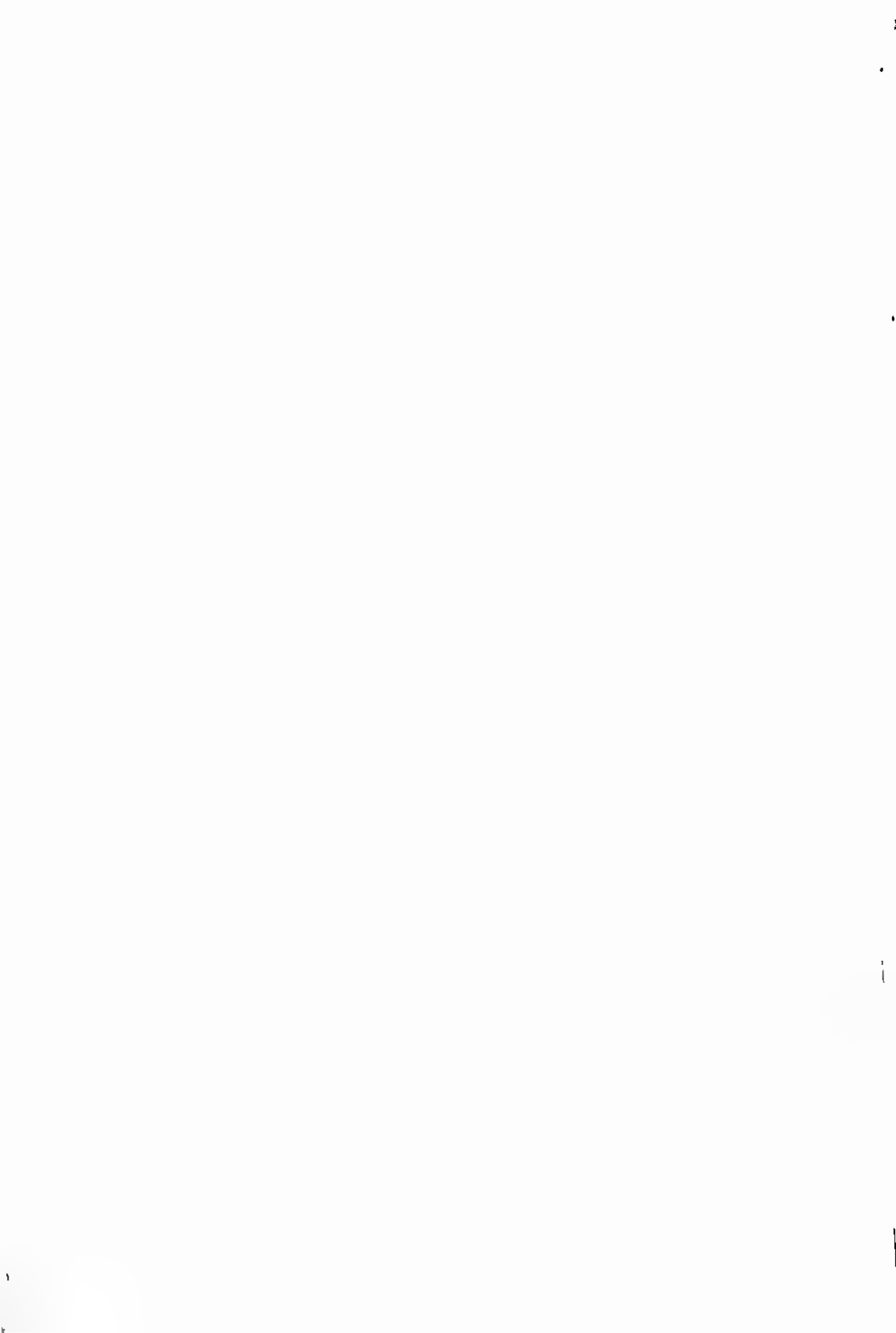
«وفى نفس الوقت فاننا نتمسك بالمشاركة فى موكب تاريخى لشهيد كبير من شهداء الديموقراطية والسيادة الوطنية».

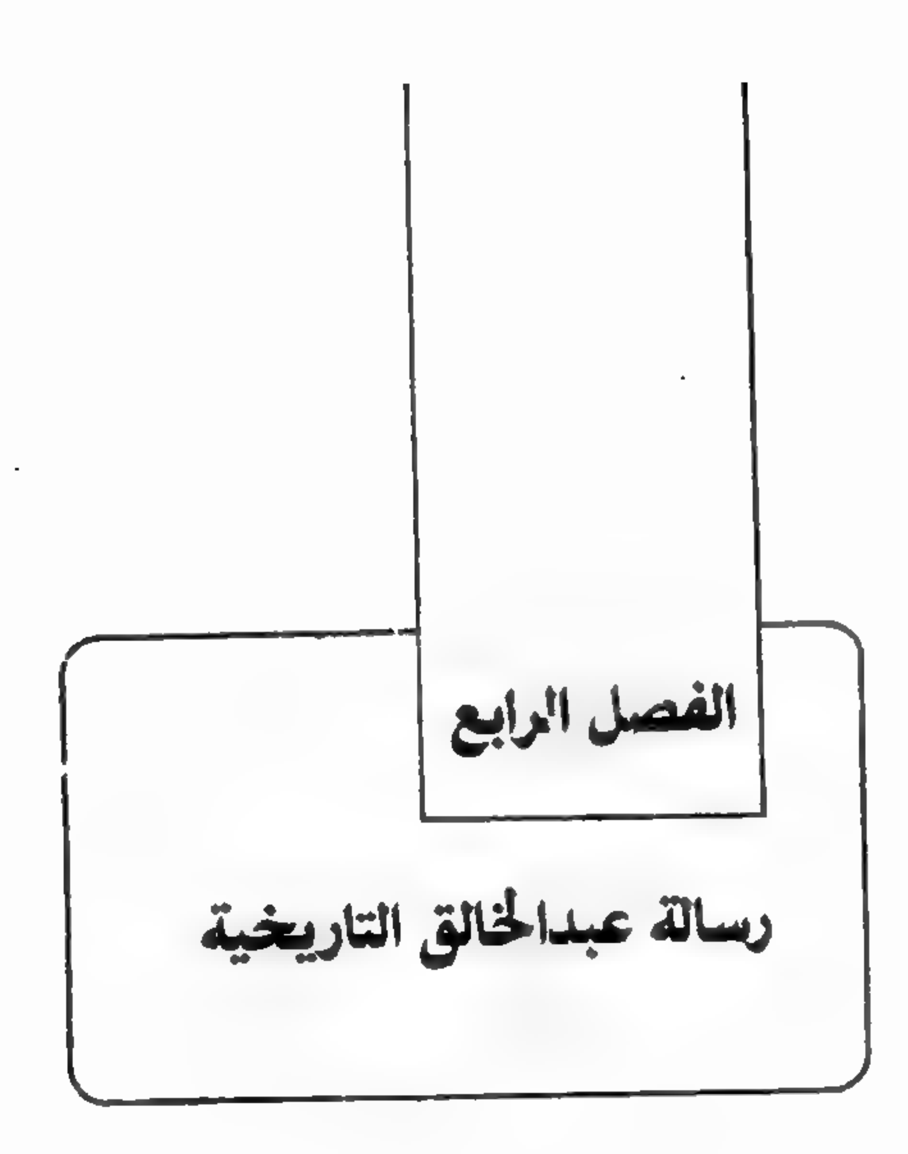
لا اريد ان اطيل فى التعليق على هذا الطرح ان كان يستوجب تعليقا اصلا. فقط يمكن للقارىء ان يلاحظ دون تعليق ان عملية التصفية التى ظللت اشير اليها واستشهد عليها منذ بداية هذا الكتاب خطت الان خطوة جديدة للامام.

فقد كان التبرير والارتكاز الفكرى لتعليل المواقف التصفوية يتشبث بالذرائعية المعهودة «وحدة قوى الانتفاضة على اختلاف احزابها حتى تنجز تصفية اثار مايو»!

ولك يبدو ان هذا «النضال» من اجل «تصفية آثار مايو» اتخذ الان ابعاداً اوسع كثيرا فمعارك الجزيرة ابا اصبحت الان من «آثار مايو» التى ينبغى على «قوى الانتفاضة» ان تعمل على ازالتها! وفى مقدمة هذه القوى بطبيعة الحال «الحزب الشيوعى» السودانى.

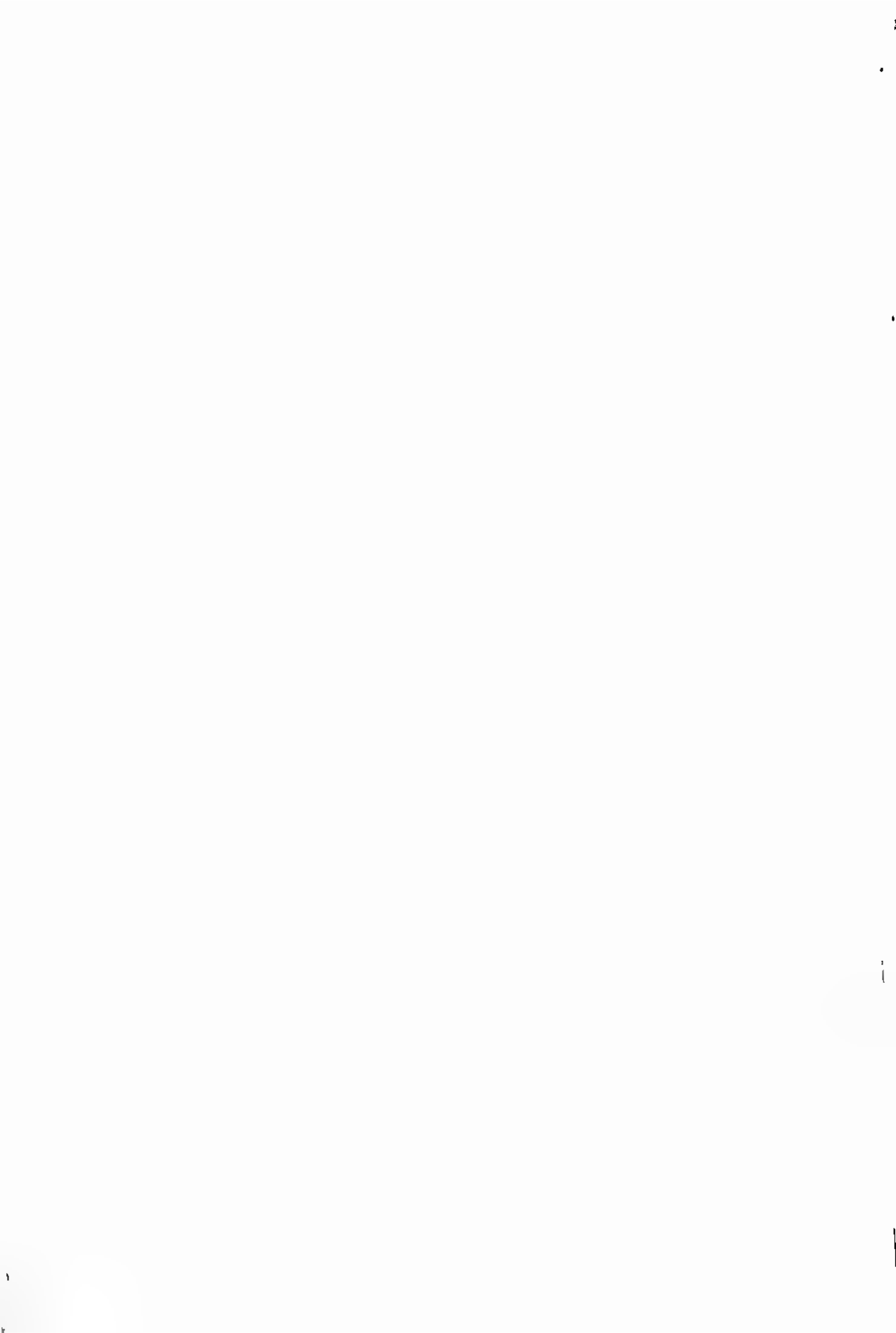
ومرة اخرى نرى انفسنا امام محاولة فاضحة اخرى لاعادة كتابة التاريخ.. وهو تاريخ الطائفية هذه المرة ليتلاءم مع المنظرين الجدد للطائفية، أو لعله تبرؤ تام من المشاركة فى تاريخ بعينه اشتركوا بالفعل فى صناعته وهو فى هذه الحالة بالذات المواجهة التاريخية بين ثورة ٢٥ مايو والامام الهادى المهدى فيما سمى فى التاريخ باحداث الجزيرة ابا.





الفصل الرابع

رسالة عبدالخالق التاريخية



رسالة عبدالخالق التاريخية

بعد انتصار ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ وقبل ردتها الدموية نشأ فى بلادنا ما يمكن ان نسميه صراعا بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. وبطبيعة الحال فقد كان صراعا خفيا فى بادئ الامر.

كانت قوى الثورة تتمثل فى عشرات الالوف من الجماهير الكادحة التى خرجت يوم الثانى من يونيو ١٩٦٩ تأييدا للثورة.

وكانت قوى الثورة المضادة تتمثل فى الطبقات التقليدية الرجعية الحاكمة التى اسقطتها ثورة ٢٥ مايو.

كانت قوى الثورة تتجمع فى مختلف تنظيماتها وفى قوات الشعب المسلحة. وكانت قوى الثورة المضادة تتجمع بصورة رئيسية، بشريا وعسكريا فى الجزيرة ابا.

وكان الصدام بين القوتين محتما. فقوى الثورة المضادة بقيادة الامام الهادى ما كانت لتقبل ان تتعايش يوما واحدا مع النظام الذى اسقطها. واصبحت المسألة مسألة وقت لا أكثر. كانت بالنسبة للجانبين المتصارعين مسألة حياة او موت وهذا أعلى ما يمكن ان يصله الصراع الطبقى.

وكانت ابا..

وهذا التعبير ينطوى على اختزال قد يكون مخلا لاحداث كثيرة جدا فى الطريق الى ابا قد لا يكون هذا مكانها.

ولست فى حاجة لان اتوسع فى الحديث عن الموقف المبدئى الذى اتخذه الحزب الشيوعى منذ ان بدأت بوادر ذلك الصدام فى احداث الكوة (على النيل الابيض) يوم ٢٣ مارس ١٩٧٠. ويذكر الذين عاصروا تلك الاحداث الموكب التاريخى الذى شاركت فيه مئات الالوف من جماهير العاصمة يوم ٣٠ مارس ١٩٧٠ تضامنا مع ثورة ٢٥ مايو ضد نشاط الثورة المضادة فى منطقة النيل الابيض وفى الجزيرة ابا بصورة خاصة. نظمت ذلك الموكب لجنة الحزب الشيوعى بالعاصمة عشية مصرع الامام الهادى وكان يقود لجنة العاصمة فى ذلك الوقت الاستاذ التجانى الطيب. بل وكان الاستاذ يعتبر ذلك الموكب التاريخى نصرا سياسيا له كفيلا بان يعيد اليه عضوية

المكتب السياسى بعد ظلم حاق به استمر لاكثر من عشر سنوات! ولا انسى ان الاستاذ سليمان حامد وكان السكرتير التنظيمى للحزب يومها كان يقول فى احد اجتماعات اللجنة المركزية انه لولا الموكب الذى نظمته لجنة الحزب بالعاصمة لما حسمت السلطة ترددها تجاه القوى الرجعية فى الجزيرة ابا وهذه المقولة مطبوعة فى مداولات ذلك الاجتماع وليس النص بيدى الان.. مع الاسف.

هكذا كان موقف الحزب الشيوعى، وهذا هو الشىء الطبيعى. بل الغريب فعلا هو الا يكون موقف الحزب الشيوعى كذلك، فلماذا نحاول الهروب اذن؟ هل يمكن للانسان ان يخرج من جلده؟ يمكنه ان يحرقه اذا شاء ولكن يخرج منه ابدا!

رسالة القاهرة:ـ

وبعد احداث الجزيرة ابا كيف قيم الحزب الشيوعى الوضع الذى نشأ عن انتصار الثورة؟

اصدق تعبير مبدئى عن هذا الموقف عبرت عنه الرسالة التاريخية التى بعث بها الشيهد عبدالخالق محجوب من منفاه فى القاهرة الى اللجنة المركزية للحزب فى ١٧ ابريل ١٩٧٠ بعد مصرع الامام الهادى بنحو اسبوعين والتى عرفت فى تاريخ الحزب «برسالة القاهرة».

كيف قيم عبدالخالق الوضع؟

يقول ـ طيب الله ثراه ـ فى مقدمة الرسالة «ان تصاعد الصراع السياسى والطبقى فى بلادنا والذى اتخذ من مسرح الجزيرة ابا وودنوباوى مسرحا له ليس امرا عابرا لاننا قد استقبلنا بالفعل نقطة تحول فى تطور الحركة الثورية السودانية وفى اشكال اصراع السياسى وانه من المهم دراسة تلك الاحداث بدقة من قبل كل منا فى حزبنا والحركة الديمقراطية والخروج باستنتاجات موضوعية ووضع التكتيكات السليمة لحركة الثورة فى بلادنا.

ثم يواصل عبدالخالق رسالته متسائلا:
ماذا تم بالتحديد؟

ثم يجيب قائلا:

«نستطيع ان نقول بأنه قد وجهت ضربة قاصمة للتنظيم المسلح الرجعي في بلادنا. الضربة انزلت بمجموع قوى اليمين في بلادنا هزيمة ساحقة واضعفت من فعاليتها وقدرتها. ومن الخطأ اعتبار ان الهزيمة مؤثرة في حدود اقصى اليمين اى حزب الامة وحده. ان اى تقليل من شأن ما جرى يؤدى الى التقليل ايضا من فرص العمل الثورى وممكناته في هذه الظروف. ان اليمين كله كانت تتعلق آماله على تلك البؤرة العسكرية الرجعية كهدفه الاول لاحداث ردة رجعية شاملة في بلادنا».

ويضيف عبد الخالق:

«ان اليمين الرامى لمنع التحول الاجتماعى فى السودان من الوصول الى نتائجه المنطقية بطريقة حاسمة لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ثم الانتقال الى الاشتراكية يلقى بثقله في العمل السياسي والمناورات بعد ان فقد الكيان الاساسى لقوته (اى التنظيم المسلح) انه يدرك وربما في مستوى اعلا منا ان الضربة التى وجهت للتنظيم العسكرى الرجعى يفتح السبل اكثر من اى وقت مضى بنمو حركة الجماهير الثورية بصورة حاسمة وفي مستويات اعلى بمئات الدرجات فما كانت عليه قبل معركتى ابا وودنوباوى»

ويتساءل عبدالخالق مرة اخرى:

كيف نرى نحن هذه القضية؟

ويجيب قائلا:

«التنظيم المسلح في اقصى اليمين كان دائما العقبه التى تحول دون تطوير الحركة الشعبية بصورة حاسمة. ويكفي دليلا على هذا تجربة شعبنا في ثورته الكبرى في اكتوبر عام ١٩٦٤. ثم في الهجوم العنيف على الحزب الشيوعى في نهاية ١٩٦٥. ولهذا فان ضرب هذا التنظيم يزيل تلك العقبة ويهيىء ظروفا افضل لنمو الحركة الثورية ولتعاظم دور الحزب الشيوعى السوداني في الحياة السياسية».

ويقول عبد الخالق اخيراً:

«واوضحت هذه المعركة ايضا ان فعالية القوات المسلحة حامية النضال الثورى في بلادنا رهين بتحول شامل في وضعها فالعناصر العسكرية ذات الفهم السياسي والضباط من الذين انتظموا في مجموعة الضباط الاحرار قبل حلها قاموا بدور ملحوظ في التصدى للهجوم الرجعى في ابا وود نوباوى» (يقصد بالطبع الضباط الشيوعيين)

هذه مقتطفات من رسالة القاهرة. وقد نقلت المقتطفات من اعمال اللجنة

المركزية دورتى سبتمبر ٧١ ويوليو ١٩٧٢ (ص ٩٥ - ١١١) اصدار دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٢. ويوم جاءتنا هذه الرسالة طلب عبدالخالق الا تتعدى مناقشتها اجتماعا واحدا للجنة المركزية وان تحاط بسرية كاملة. وهذا ما فعلناه. وها نحن اليوم نستعين بها في تقويم التاريخ.

رسالة جوزيف قرنق :

الشهيد جوزيف قرنق بعث لى هو الآخر برسالة قصيرة باللغة الانجليزية حول احداث ابا وود نوباوى تحت عنوان (مؤامرة مارس-والجنوب) قمت بترجمتها ونشرناها في جريدة اخبار الاسبوع يوم ٢أبريل ١٩٧٠ بعد مصرع الأمام بيوم واحد.

يقول جوزيف قرنق في رسالته :

«الاعتداء الذى قاده السيد الهادى يجب الا يفسر تفسيراً ضيقاً على اعتبار انه هجوم من المشعوذين ضد الثورة وانه من الممكن محاصرته بالعمل العسكرى وحده. انه مؤامرة اكبر . . مؤامرة تضم جبهة واسعة من القوى الاستعمارية وكل الرجعية والعناصر المعادية للاشتراكية. والهدف من وراء هذه المؤامرة لا يرمى الى اسقاط هذا النظام فقط وانما التصفية البدنية للقوى الثورية والعودة بالسودان الى القرون الوسطى.

ويضيف قرنق :

«يشترك في هذه المؤامرة كل من الامبريالية الامريكية والصهيونية والرجعية العربية والافريقية. ثم ان هذه المؤامرة لا تقتصر على حزب الامة وحده وانما تشمل الرجعيين الآخرين كما تحدثنا الصحافة المحلية ومن خلال مجموعة الشريف الهندى التى تنتقل باستمرار بين جدة وبيروت وجنيف ولندن وعاصمة دولة افريقية مجاورة وكان التحضير يجرى لاشعال حرب اهلية او تصفية جسدية للثورة وقواتها»

ويختتم جوزيف قرانق رسالته قائلا :

«حتى لا تحكم بلادنا من واشنطن وحتى يتحرر شعبنا من بؤسه وجهله ومرضه ويحتل مكانا عزيزا بين الشعوب في ظل ثورة مايو العملاقة تقف جماهير شعبنا سداً منيعا في وجه النشاط الرجعى والطائفى المسنود بالنفوذ الاستعمارى ولترفع عاليا من يقظتنا لاحباط كل محاولة للاستفزاز والتآمر والتخريب.

عاشت القوى الثورية
وعاشت ثورة ٢٥ مايو الباسلة»

ومرة اخرى لا اجدنى في حاجة للتعليق على ماكتب عبدالخالق او ماكتب المناضل الفذ جوزيف قرنق فهذا تاريخ سطر بالدم لن تمحاه دموع المتقلبين التى تجيئنا باردة كل عام في ذكرى (الشهداء).

يحدثوننا كل عام عن الشهداء عبدالخالق وقرنق والجندى المقاتل والمقدم المقدام بابكر النور الذى لن ينسى له الثوريون ابداً وقفته (يوم الحارة) في ود نوباوى وهو يحمل مدفعه الرشاش يقاتل بنفسه ومن خافه جنوده يصد ويصدون جحافل الكادحين المسحوقة المسخرة وهى جائعة وقوداً للثورة المضادة.

ان مجموعة جريدة الميدان تعيد اعدام هؤلاء الشهداء وتبكى عليهم في وقت واحد. يبكون في موكب سيد الشهداء الامام الهادى المهدى، ثم يعودون ويبكون على الشهداء عبدالخالق وقرنق وبابكر. اية دموع هذه بربكم؟ مثلها لا يكون صادقا في اى من الحالين!! وعلى هذا استطيع ان اراهن!

الاصوات التى علت في صحراء الصمت

ولكن رغم ذلك الثورة مستمرة. وظلام العالم كله لا يطفى شمعة واحدة. هنالك دائما صوت في كل صمت موحش وقبس في كل ظلام دامس. ففى وسط تلك الضوضاء الخارجة على الموضوعية والمبدئية التى احدثتها صحيفة الميدان علا صوت اعلى من طلقات الرصاص ليقول للناس: استيقظوا قومى واقرأوا هذا التاريخ واحفظوه جيدا في قلوبكم الطيبة قبل ان تكتمل جريمة المحو واعادة الكتابة في جنح الليل. كان ذلك هو (اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية) ذلك الفتى العملاق الذى ولد باسنانه.

قال «اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية» في بيان وزعه على الجماهير على نطاق واسع يوم تشييع رفاة الامام الهادى المهدى ـ الاثنين ٢٧ ابريل ١٩٨٧:

«لسنا دعاة شماته. لقد علمنا شعبنا العظيم الا شماتة في الموت. ولسنا دعاة مزايدة فقد استهجنت جماهيرنا المكافحة دعاة المزايدات، ونقف في تجلة واحترام امام

تجلة الموت. رحم الله الامام وغفر له».

ثم يقول:

«لكننا نقف امام التاريخ في رهبة ونخاطب بالمسئولية شعبنا العظيم ندرأ عنه تزييف الوقائع ونمنع عنه تزوير الحقيقة. ذلك ضرورى لان بلادنا تشهد هذه الايام محاولات مفضوحة تقوم بها سلطة الطائفية والرجعية لطمس تاريخ وطننا وفرض رؤيتها المغرضة لمسار هذا التاريخ بهدف تبييض وجهها المعادى للكادحين وتطلعاتهم المشروعة لبناء سودانى تقدمى جديد. ان محاولات حشد وتعبئة الرأى العام للاحتفال بدفن رفاة الامام الهادى ومحاولة تصويره كبطل قومى ذاد عن السيادة الوطنية وحارب من اجل بسط الديمقراطية وترسيخها هى احدى حلقات سلسلة التضليل والطمس والتزييف التى تجتهد سلطة السادة لفرضها على وعى جماهير شعبنا»

ويقول اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية فى بيانه التاريخى:

«لقد عرفت الطائفية بانغلاقها ومعاداتها للديمقراطية والتقدم. والتاريخ يشهد بان الامام كان من ابرز سدنتها، فقد ساهمت قيادة الانصار فى تسليم السلطة للجنرالات عام ١٩٥٨. وكان الامام فى طليعة القوى التى صادرت الديموقراطية وداست باقدامها على الدستور فى عام ١٩٦٥ عندما حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه المنتخبين ثم زادت على ذلك بامتهان حكم القانون. والوقائع تشير الى ان الامام كان فى مقدمة القوى التى جاهدت من أجل فرض دستور رجعى لا ديموقراطى يقوم على تكريس وهيمنة التكوينات الطائفية وترسيخ التمييز بين ابناء الوطن الواحد. دستور يقنن قيام جمهورية رئاسية باسم الاسلام تركز السلطات بيد فرد واحد ويفتح الطريق امام الديكتاتورية المدنية. والامام بعد ذلك وهذا ضاق ذرعا بالقدر اليسير من الشورى والرأى الاخر حتى داخل حزبه وعمل بكل قوته لقمع هذا الرأى. فكيف يريدون لنا ان نعتقد ان مثل هذا الشخص مجاهد من أجل الديموقراطية والحريات العامة؟

ويستطرد البيان:

«نحن نعرف ان الامام قاتل وقتل وهو يرفع عاليا رايات العداء الاصيل لمبادىء وشعارات عزيزة على كادحى هذا الشعب ومجموع قواه الثورية من عمال ومزارعين ومثقفين ثوريين وضباط وصف وجنود الذين وقفوا ويقفون من أجل:

● صياغة دستور علمانى ديموقراطى يتيح افضل الشروط لبناء السودان الجديد العادل الاشتراكى المتنوع الموحد وتصفية النفوذ الاجنبى الاستعمارى وتصفية

مؤسساته المصرفية والشركات الاجنبية وتخطيط الاقتصاد القومى علميا على طريق العدالة الاجتماعية وتصفية الادارة الاهلية وتمكين الجماهير الشعبية وقواها الحديثة من المشاركة الفعالة فى كافة اجهزة الدولة.

● اجراء اصلاح زراعى جذرى لصالح فقراء الفلاحين وتصفية مصالح الاقطاع وشبه الاقطاع والحل الديموقراطى العادل لكل قضايا السودان وعلى رأسها الحرب الاهلية فى جنوب السودان والتضامن الحازم مع قوى الثورة والتحرر والتقدم والسلام فى العالم.

وفى ختام البيان:ـ

هذه هى الشعارات والمبادىء التى صاغتها قوى التقدم والخير فى بلادنا وناضلت من أجلها وبشرت بانتصارها منذ فجر الحركة الوطنية.»

ثم،،

«ولقد قاتل الامام الهادى سلطة مايو لانها بالضبط رفعت هذه الشعارات والمبادىء فى بداية عهدها وليس لاى سبب آخر. ونؤكد ان القوى التقدمية لازالت ترابط مناضلة من أجل تنفيذ هذه الشعارات والمبادىء التى ارتدت عنها سلطة مايو البائدة».

وللمرة الثالثة لا اجدنى فى حاجة الى التعليق على مثل هذه الكلمات الجسورة المقدامة تعلو يومها وسط صليل اجوف وضجيج بلا معنى. فهى كلمات لها تاريخ وكل كلمة حق شريفة لها ما بعدها لانها التى تبقى.

وبين الصحافة السودانية ارتفع يومها صوت عال اخر.. صوت صحيفة «البديل» المقاتلة لسان حال (الحزب العربى الاشتراكى الناصرى). علا صوتها فى يوم خفت فيه اوزان وخفتت فيه اصوات.

فالصحيفة تضع دراما رفاة الامام الهادى فى مواعينها السياسية تماما تحدد اربعة تطورات دفعت بالدراما الى اكبر المسارح السياسية واحسنها اعدادا.

● التطور الاول هو ان ليبرالية السيد الصادق المهدى التى حاول ان يلمع بها وجه حزبه فى الاونة الاخيرة قد دفعت بطبيعة الحال بعناصر ليبرالية الى القيادة لا ترتبط طائفيا بالحزب. وكان كما قيمته الصحيفة كان بمثابة انذار للسيد الصادق بان هذه العناصر قد تنفلت يوما من السيد وتهدد نفوذ بيت المهدى نفسه داخل الحزب. فلا بد له اذن ـ والحالة هذه ـ ان يحتفظ بعصا الامامة ليهش بها متى دعا الحال!

● والتطور الثانى كما تراه صحيفة «البديل» هو ان المرحلة الراهنة التى تمر بها الامة العربية هى مرحلة جذر برزت فيها الطائفية مرة اخرى كاحدى القوى الحاكمة او الفاعلة فى تشكيل القرار السياسى داخليا وسياسيا. ومن المفترض ان يسعى السيد الصادق المهدى لاتخاذ مكان له فى هذا الطابور الطائفى!

● والتطور الثالث هو ان الحزب الاتحادى الديموقراطى الذى كان من المؤمل ان يكون ذا تأثير عميق فى بنية الطبقات الوسطية ومفاهيمها المستنيرة قد ارتد الى الطائفية كقـوة اساسية بعد رحيل الزعماء المؤسسين وعلى رأسهم اسماعيل الازهرى. وترى الصحيفة ان هذا قد انعكس بالضرورة على المنهج المسلكى للشريك الاول السيد الصادق المهدى وحزبه الحليف، حتى لا يكون اقل وزنا فى هذه المعادلة.

● اما التطور الرابع والاخير فهو شعار « الصحوة الاسلامية» الذى يرفعه الان السيد الصادق المهدى. وهذه الصحوة لابد لها من قوة دينية منظمة تدين للزعيم بالولاء التام. والصادق لديه هذه القوة فى طائفة الانصار خاصة وان هذه الطائفة ـ كما ترى الصحيفة ـ قد بدأ وسطها نوع من التآكل من جراء تحديث نشأ عن تطورات اجتماعية خارجة عن اليد من عناصر تعتبر نفسها بديلا لطائفة الانصار. ولابد للسيد الصادق فى هذه الحالة ان يتولى امر الطائفة بنفسه حتى يوقف اية تصورات تجديدية تتجاوز حدود بقاء الطائفة نفسها.

حقا كما قال اتحاد القوى الوطنية الديموقراطية فى بيانه ـ ان الامام الهادى قد قاتل وقتل دفاعا عما آمن به. وكانت معركة الجزيرة ابا هى بالفعل معركة قاتل او مقتول ولا شىء ابدا فى منتصف الطريق. ولو انتصر يومها الامام الهادى لقام بتصفية «آثار مايو» تصفية دموية لم يشهد لها تاريخنا مثيلا ولما وجد اسبابا توقفه عند حد كما يفعل ابن اخيه اليوم!

حتى هجوم الاخوان المسلمين على الطائفية يتصورون له رداً

نعم هذه هى الحقيقة..

فهجوم الجبهة الاسلامية على السيد الصادق المهدى وطائفية حزبه هو تعبير عن الصراعات التى تشهدها اليوم داخل معسكر قوى اليمين التقليدي.

وهذا الانقسام داخل قوى اليمين قد خفف الوطأة على قوى اليسار الى حدود. تماما كما فعل انقسام قوى اليسار الذى يتزعمه «الحزب الشيوعى» فى تخفيف الوطأة على قوى اليمين؛ بل وفتح لها الطريق واسعا بعد الانتفاضة لاعادة نظام حكم ما قبل عشرين عاما.

هذا توازن قوى طبقى يتحكم فى مسار الاحداث السياسية فى بلادنا.

اراني وكأنني اتحدث عن بديهيات لا تستحق ابدا ان تكتب فى كتاب. ألم يعد يعرف هذه الثوابت حتى العامل البسيط باليومية فى عمارة على شارع الجمهورية؟

ولكن . . . اقرأوا.

فقد مضت جريدة الميدان لابعد مما ذهب اليه الاستاذ التجانى الطيب فى صحيفة الامة!

فلكى يبقى الحزب الشيوعى على تحالفه مع الاحزاب التقليدية، وعلى خصامه مع قوى اليسار فهو لم يعد يتردد فى الرد على هجوم الجبهة الاسلامية على الطائفية. بمعنى آخر انهم يبررون دفاعهم عن الطائفية بعدائهم للجبهة الاسلامية! وكلهم كما قلنا يمين يتصارع فى داخله وعندما تزول اسباب الصراع يعودون الى بعضهم بالاحضان!

ولكنهم لا يرون ذلك. فى هذا لهم دائما رأى آخر!

فالميدان تقول (١٢ ابريل ١٩٨٧):-

«أما حديث الطائفية «فالمضحك» ان فقهاء الجبهة الاسلامية لم يكتشفوا طائفية الانصار والختمية الا عندما وجدوا انفسهم فى عراء سياسى موحش. فقد ظلوا طوال نشأتهم لبن على عسل مع من يعيرونهم اليوم بالطائفية والرجعية».

ثم تقول الصحيفة:

«ويثير سخطهم وكيدهم التقاء الحزب الشيوعى مع حزبى الامة والاتحادى الديموقراطى فى أطار التجمع الوطنى ووفق ميثاقه. فهم يريدون حزبا شيوعيا معزولا يشيح بوجهه عن الحركة السياسية فى البلاد بدعوى التقدمية والطهر وبذلك تحاصر حركته ويقل تأثيره»

أرأيتم؟

ففى هذه السطور القليلة طرحت الجريدة القضية كلها على «بلاطة» دون اى تردد او توجس. انهم لم يعودوا يخشون شيئا مما يقولون ذلك اذا افترضنا انهم يحسبون اصلا ما يقولون.

كل هذا يكتب تحت ستار الهجوم على الجبهة الاسلامية.

وكثير من الاوزار فى حق هذا الشعب تتم تحت ستار الهجوم على الجبهة الاسلامية، افتعل اى مقال للهجوم على الجبهة الاسلامية ولك بعد ذلك ان تقول ما تشاء من هراء. تحت هذا يمكن لك ان تقول:ـ

● ان الجبهة الاسلامية هى وحدها قوى اليمين والامة والاتحادى الديموقراطى هم «قوى الانتفاضة».. بل وهم حكومة «وطنية ثورية» كما قال الاستاذ نقد امام المؤتمر الاقتصادى فى مارس من العام الماضى (أقرأ الفصل الرابع)

● وان الحديث عن الطائفية والرجعية امر «مضحك»!

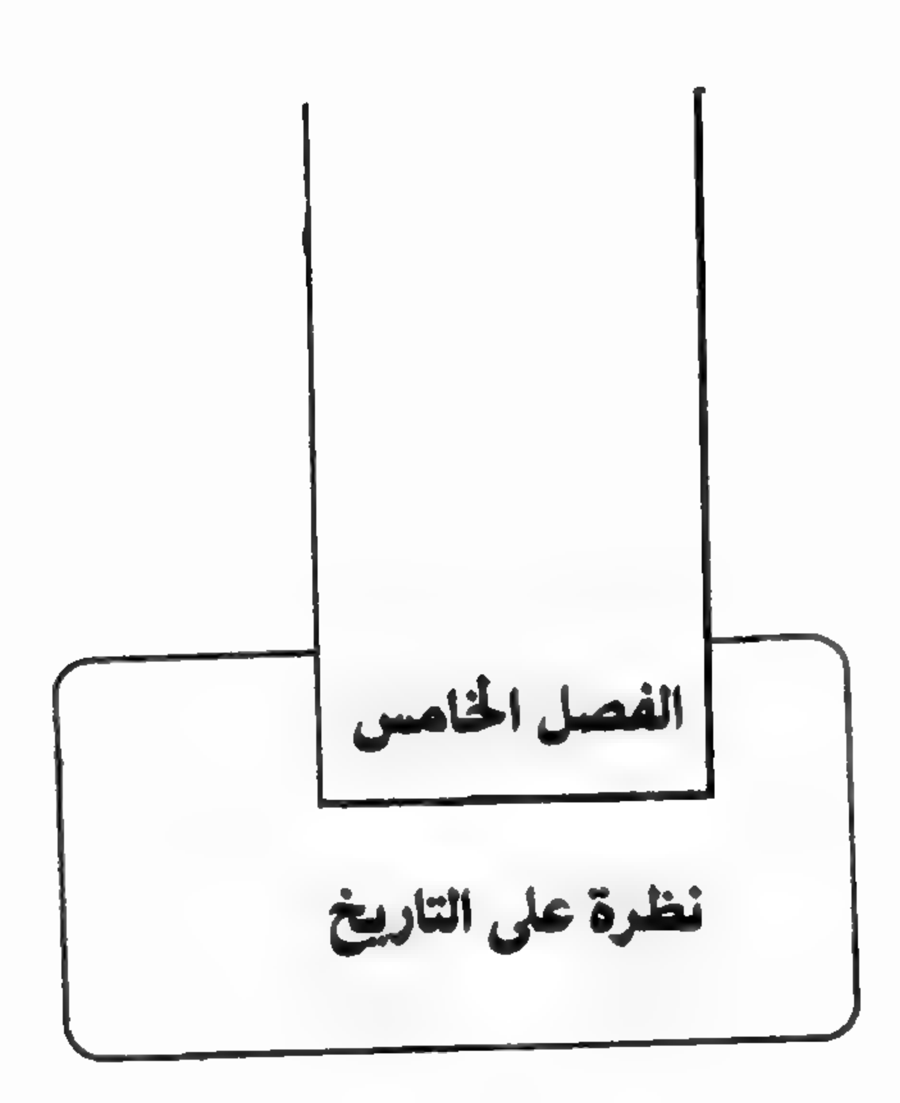
● وان الذى يعيش بعيدا عن الختمة والانصار انما يعيش فى «عراء موحش»! اما بعيدا عن قوى اليسار فهو لا يشكل قضية.

● واذا لم يتحالف الحزب الشيوعى مع هؤلاء، فانما يشيح بوجهه عن الحركة السياسية «فى البلاد»!

● وان هذا التحالف مع القوى التقليدية الرجعية لن ينكسر ابدا بدعوى التقدمية والتطهر.. وليمت الاخوان المسلمون بغيظهم!

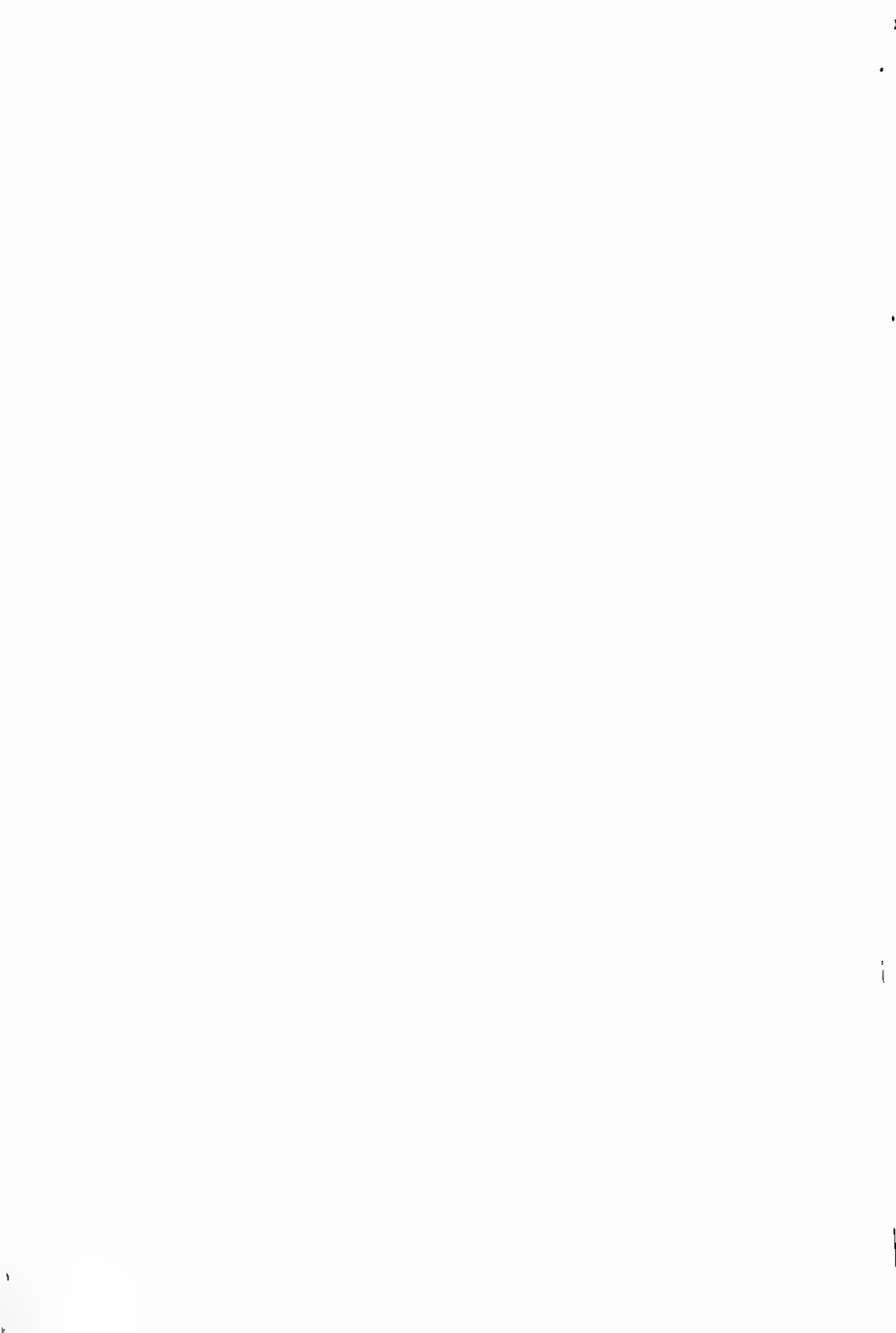
● وبدون مثل هذا التحالف فان الحزب الشيوعى تحاصر حركته ويقل تأثيره!

تستطيع ان تقول كل هذا دمت تهاجم الجبهة الاسلامية! كما اصبح مركبا سهلا «للبرطعة» الفكرية هذا الهجوم على الجبهة الاسلامية؟! بل والضحك على الذقون ايضا!



الفصل الخامس

نظرة على التاريخ



نظرة على التاريخ

كان الامام عبدالرحمن المهدى زعيم طائفة الانصار الراحل رحمه الله صبيا يافعا لم يتعد الثالثة عشر من عمره عند الغزو الاستعماري لبلادنا عام ١٨٩٨ . وشهد بعيني رأسه وهو فى تلك السن اخويه الفاضل وبشرى يقتلان من جانب القوى الغازية ويقذف بجثمانيهما فى النيل وقد ربطا بحجرين حتى لا يطفحا الى السطح مرة اخرى. و«الحضارة الانجليزية» اعتقت الفتى لانه لم يكن فى سن تسمح لهم بقتله. ولكنهم بطبيعة الحال وضعوه تحت المراقبة، ولن ينسوا له ابدا انه ابن الامام محمد احمد المهدى!

وحتى ١٩٠٥ كان السيد عبدالرحمن المهدى يعيش بين اهله وعشيرته كشاب مغمور لم يتجاوز العشرين من عمره. وفى ذلك العام استقر فى ام درمان ومنحته الادارية البريطانية مرتبا شهريا قدره خمسة عشر جنيها. وفى ١٩٠٨ منح قطعة ارض زراعية فى الجزيرة ابا ليستعين بها هو واسرته على عيشهم وكانايفلحها بيديه.

● ● ● ● ● ●

ثم جاء عام ١٩١٤ ، وقامت الحرب العالمية الاولى وكان الحال يومها يتميز بثلاث حقائق رئيسية:

الاولى هى ان تركيا وهى قوام الامبراطورية العثمانية الآيلة للسقوط حليفا لالمانيا فى الحرب ضد الحلفاء وعلى رأسهم بالطبع بريطانيا.

والحقيقة الثانية هى ان هذه الامبراطورية العثمانية هى العدو الاول والازلى للانصار والدولة التى ثار ضدها واسقطها الامام محمد احمد المهدى.

والحقيقة الثالثة انه كان من الطبيعى ان يسعى سدنة الامبراطورية العجوز الى خلق رأى عام سودانى قوى ومحور دينى مميز قوامه الانصار ضد الامبراطورية العثمانية.

وكان من الطبيعى ايضا ان تتجه انظار الادارة البريطانية إلى السيد عبدالرحمن المهدى بوصفه المرشح الاول والوحيد ليقوم بهذا الدور.

وتواترت الاحداث على هذا المنوال. .

ففى نفس ذلك العام (١٩١٤) تم الاعتراف بالسيد عبدالرحمن المهدى كزعيم لطائفة الانصار ولو ان التنظيم الفعلى لتلك الطائفة لم يكن قد بدأ بالفعل؛ غير ان النقطة الاولى على هذا الطريق (اعنى تنظيم الطائفة) قد بدأت بصدور قرار من قاضى القضاة بالسماح للانصار بقراءة راتب المهدى الذى كانت قراءته محرمة من قبل. ثم جاء تطور آخر بالسماح للسيد عبدالرحمن المهدى بأن يؤم المصلين فى مسجد الجزيرة أبا.

وهكذا تطورت الامور خلال سنوات الحرب.

وفد الولاء . . وسيف المهدى

وانتهت الحرب ١٩١٨ . .

وجاءت رحلة وفد الولاء الى بريطانيا ١٩١٩ . .

تكون هذاالوفد من زعماء الطوائف الثلاثة: السيد على الميرغنى، والسيد عبدالرحمن المهدى، والسيد عبدالرحمن يوسف الهندى، وصحبهم عدد من المرافقين من كبار الاعيان. ولعله من الطريف ان نذكر هنا ان السيد اسماعيل الازهرى طيب الله ثراه قد ذهب ضمن هذا الوفد وهو طالب فى الكلية فى الثامنة عشر من عمره كمترجم لجده اسماعيل الازهرى الكبير الذى كان عضوا فى الوفد.

وكان الهدف من رحلة الوفد هو تهنئة ملك بريطانيا بانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية وتجديد ولاء السودان للامبراطورية البريطانية. لذلك عرف هذا الوفد فى تاريخ السودان الحديث باسم «وفد الولاء».

واستقبل الملك جورج الخامس الوفد

وحدثت خلال الاستقبال واقعة كان لها ما بعدها.

كان السيد عبدالرحمن المهدى قد حمل معه من السودان سيف والده الامام محمد احمد المهدى ليهديه الى الملك جورج لخامس كأعلى درجات للتسليم والولاء. وقدمه للملك بالفعل فى حفل استقبال الملك لهم. ولعل ذلك اسيف كان اغلى ما ورث السيد عبدالرحمن عن والده ويقال ان الامام المهدى كان يعتز بذلك السيف ويسميه سيف النصر.

ومع تلك الهدية النادرة التى لا تقدر بثمن قدم السيد عبدالرحمن المهدى كلما

عنده هو نفسه عندما قدم السيف لجلالة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند قائلا :-

«ياصاحب الجلالة الامبراطورية العظمى. بكل الخضوع والولاء انتهز هذه الفرصة التي قل ان يجود الدهر بمثلها لاقف بين يدى جلالتكم باخلاص تام لاقدم لجلالتكم هذا السيف التاريخى الذى كان يخص والدى كبرهان اكيد على سلمى وولائى لعرشكم الرفيع. ولكى يكون فى تسليمه لجلالتكم دليلا قاطعا على رغبتى ان تجعلونى وجميع اتباعى وأهل بالسودان فى دائرة سلمكم وعطفكم بعد مرور هذه السنين الطويلة التى برهنت فيها لرجالكم العاملين المديرين بالسودان عن العمل المخلص فى مختلف الظروف.»

ويضيف السيد عبدالرحمن المهدى فى خطابه :-

«ويوجد عدد عظيم من اهالى السودان ينتظرون رجوعى حائزا على جزيل عطفكم ويرجون ان يكونوا دائما من رعاياكم المخلصين ولى الشرف ان اكون خادمكم المطيع».

ورد الملك جورج الخامس قائلا :-

«أنى اقبل هذا السيف واقدر عاطفة الولاء التى دعتكم لتقديمه لى كبرهان على اخلاصكم وعواطفكم نحوى. وانى اذ اقبله منكم أعيده لكم ولورثائكم من بعدكم للدفاع به عن عرشى وامبراطوريتى وبصفته برهان على قبول شعائر خضوعكم وخضوع اتباعكم».

وبعد هذه الاشادة الصريحة من رأس الامبراطورية ذاب كل جليد كان بين الادارة البريطانية فى السودان وبين السيد عبدالرحمن المهدى، وكل التحفظات المتبقية من عهد ابيه الامام محمد احمد المهدى اعدى اعداء الامبراطورية. .

واضطردت بعد ذلك عملية بناء السيد عبدالرحمن المهدى وبناء طائفة الانصار فى ايقاع سريع :

● ١٩١٥ اعطى السيد عبدالرحمن المهدى مزيدا من الارض فى الجزيرة ابا

● ١٩٢٥ اعطى السيد عبدالرحمن المهدى والسيد عبدالله الفاضل المهدى والسيد محمد الخليفه شريف ٦٠٠ فدانا لزراعه القطن.

● ١٩٢٦ منح السيد عبدالرحمن المهدى قرضا قدره اربعة الاف وخمسمائة جنيه تحول فيما بعد الى منحه. .

● فى سنة ١٩٣٣ وصل السيد عبدالرحمن المهدى بالفعل الى مرحلة شبه الاقطاع

ان لم يكن الاقطاع ذاته ففى ذلك العام بلغ ما يملك من الارض المزروعه ٣٫٠٠٠ فدان فى الجزيرة ابا ومنطقة النيل الابيض والفونج على النيل الازرق..

● وكاد يقدر دخل السيد عبدالرحمن المهدى فى ذلك الوقت الى رقم يصل الى الاربعين الف جنيه فى العام وكان عدد العاملين فى مشروعاته الزراعيه فى ذلك الوقت فى الجزيرة ابا وحدها اربعه الاف وخمسمائة مزارع وتستطيع ان تقدر قيمة تلك الثروة اذا علمت ان مرتب خريج الكلية فى ذلك الوقت لم يزد على ٩٦ جنيه فى السنة، وبعد التخفيض فى ١٩٣١ اصبح ٦٦ جنيها فقط!!

وخلال هذه السنوات التى كان يتصاعد فيها الوضع الاجتماعى والاقتصادى للسيد عبدالرحمن المهدى واسرته كان يتم بناء طائفة الانصار كمؤسسة قوية الاركان وخاصة فى كردفان ودارفور ومناطق النيل الازرق والابيض. وهى كما نلاحظ نفس المناطق التى حصل فيها حزب الامة الامة على ٨٦٪ من مقاعده فى الانتخابات الاخيرة «راجع الفصل الاول»..

ظهر راتب الامام المهدى المطبوع لاول مرة سنة ١٩٢١، وفى ١٩٢٤ ظهرت طبعة جديدة عليها راتب الامام المهدى «عليه السلام» وعليه السلام هذه لم يكن مسموحا بها من قبل..

وتزايد عدد المهاجرين للجزيرة ابا. ولاحظنا كم بلغ عدد العاملين فى مشاريع السيد عبدالرحمن وحده. بل وتجمع فى صلاة العيد ١٩٢٣ فى الجزيرة ابا اكثر من خمسة عشر الف مصل أمهم السيد عبدالرحمن بنفسه.

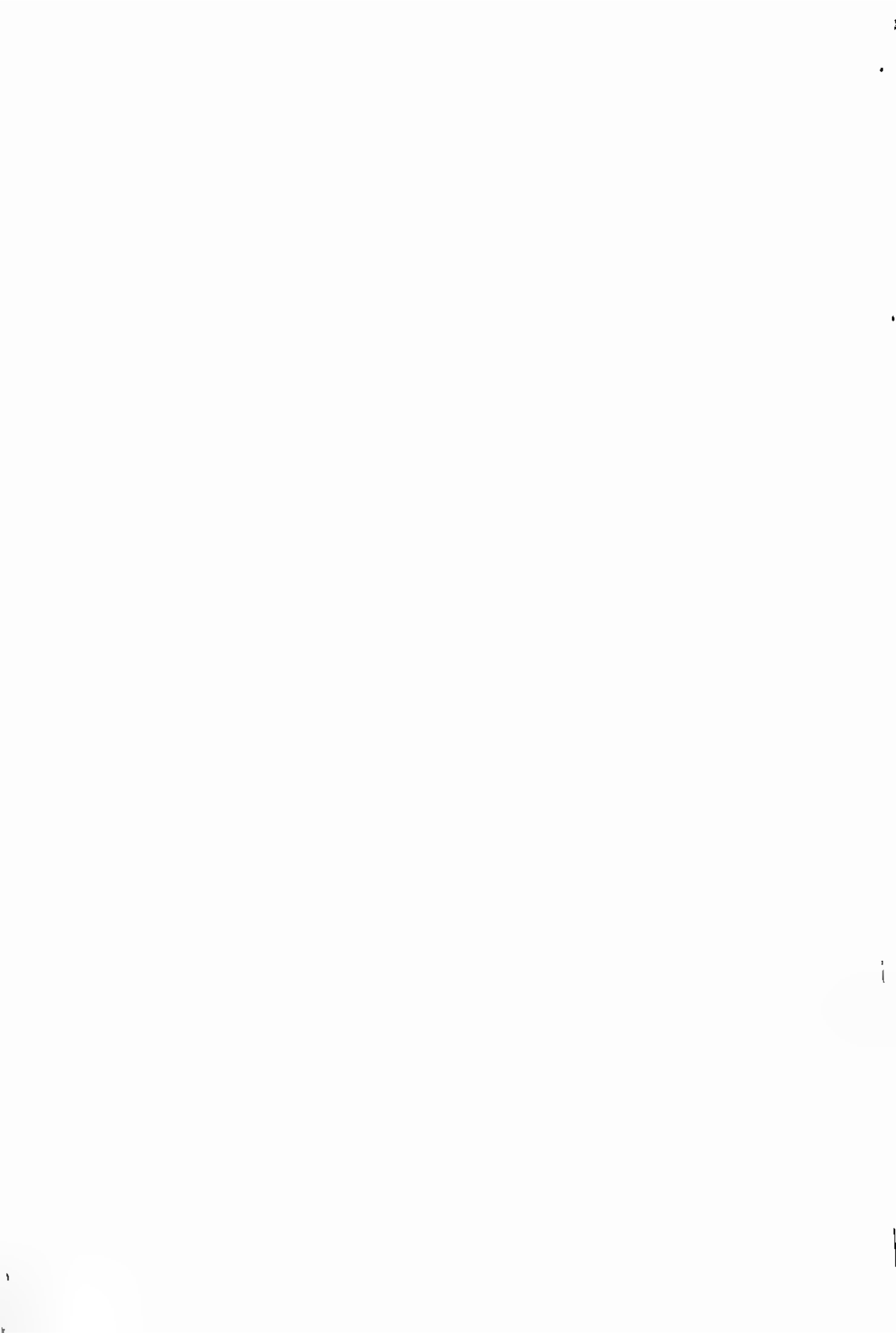
نيشان الامبراطورية البريطانية

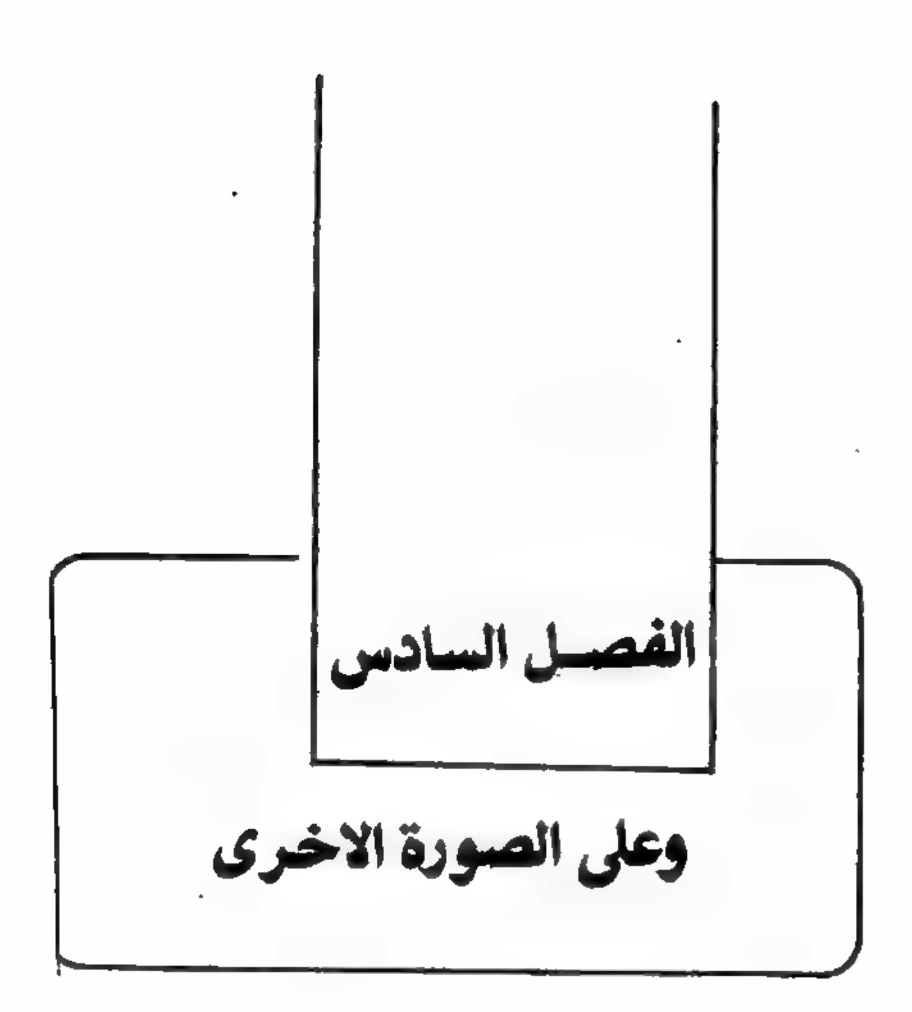
كان كل هذا البعث داخل طائفة الانصار يتم بموافقة وتشجيع الادارة البريطانية، ولم يكن له ان يتم لولا ذلك..

وبلغت المودة بين الادارة البريطانية والسيد عبدالرحمن المهدى ذروتها فى ١٩٢٦ عندما منحه الملك جورج الخامس نيشان الامبراطورية البريطانية من درجة ضابط «لقب سير»..

يحدثنا عن هذه الواقعه البروفيسور محمد عمر بشير فى كتابه القيم «الثورة والوطنية فى السودان» باللغة الانجليزية فيقول:

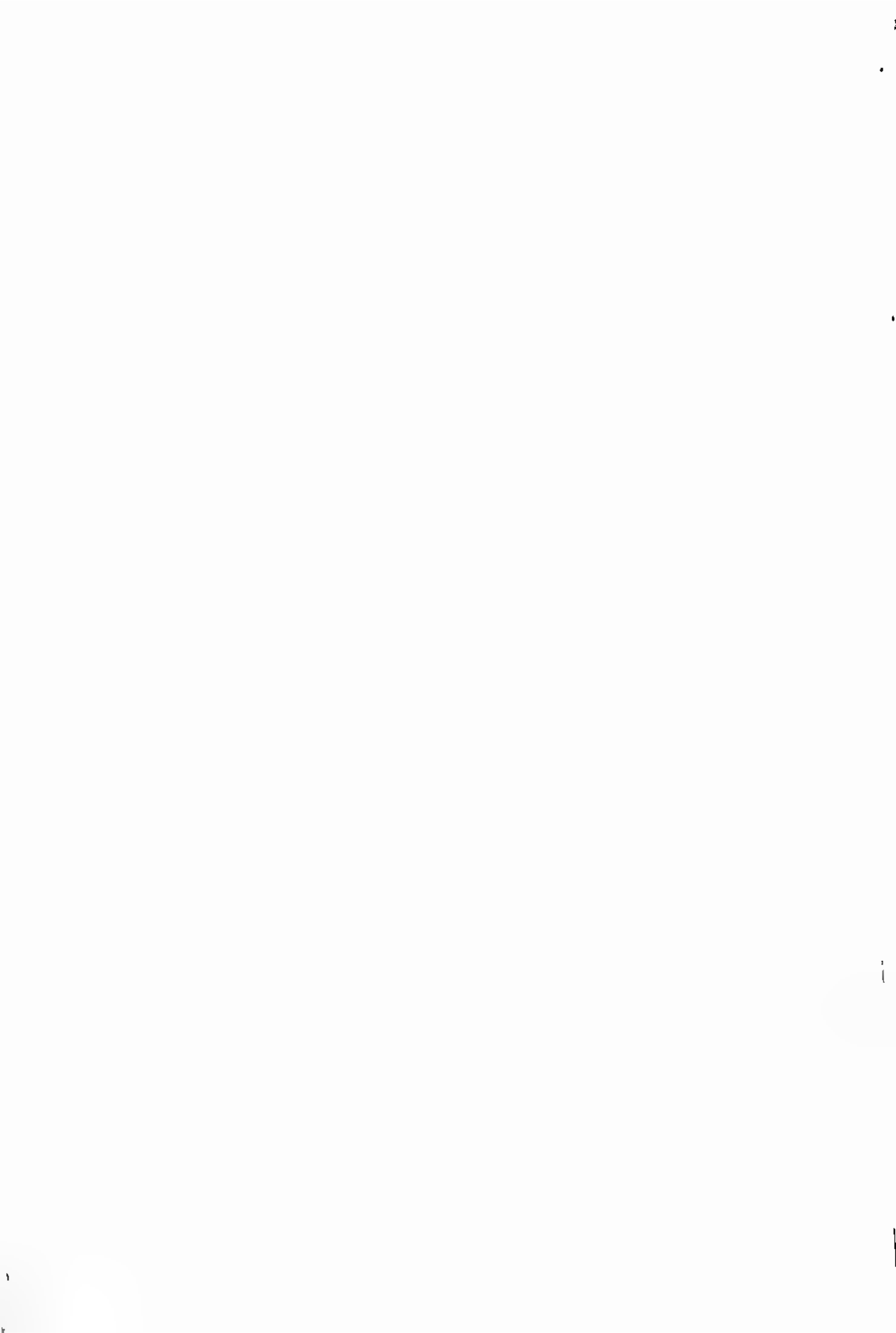
«ففى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٢٤ لعب السيد عبدالرحمن المهدى دورا اساسيا ضد جمعية اللواء الابيض الوطنية وتنقل بين مختلف المديريات يدعو للولاء لحكومة السودان. وتقديرا لجهوده تلك فقد تقلد سيادته فى عام ١٩٢٦ نيشان الامبراطورية البريطانية من درجة ضابط، بل وقام الحاكم العام «اكراما لهذه المناسبة» بزيارة خاصة له فى الجزيرة أبا» [المرجع ص ١٤٦]..





الفصل السادس

وعلى الصورة الاخرى



وعلى الصورة الاخرى

وعلى الجانب الاخر كانت طائفة الختمية بزعامة السيد على الميرغنى رحمه الله

وكان السيد على الميرغنى هو الوحيد على المسرح قبل اعادة بناء السيد عبدالرحمن المهدى مع بداية الحرب العالمية الاولى كما سبق وقلت .

ولعل وجود السيد على الميرغنى وطائفة الختمية وحيدة على المسرح آنذاك يكون من العوامل الاساسية التى دفعت بالادارة البريطانية الى اعادة تعمير طائفة الانصار بعد ما أصابها من خراب .

والهدف بالطبع لا يخفى على احد .

فطائفة واحدة لا تفى باغراض الاستعمار .

خاصة لو كانت تلك الطائفية الواحدة ذات عواطف نحو مصر لاسباب تاريخية ليس هذا مكانها . وفى ظل حكم ثنائى تمثل مصر احد طرفيه .

وقد صدق حدس سدنة الامبراطورية وهو قل ان يكذب !

وكل احداث الحركة الوطنية قد اثبتت الموقف المتباين للطائفتين والذى كانت مصر محوره الرئيسى كما نعلم جميعا .

غير ان طائفة الختمية ـ وهذا استطراد قصير ـ قد اتخذت من مصر ولا تزال موقفا اشبه بالعرقية عن كونه موقفا سياسيا يختلف باختلاف نظام الحكم فى مصر . . . لا يعرفون نظاما تقدميا او رجعيا فى مصر مثلا كلها مصر وفى كل الظروف موقفهم من مصر خلال انور السادات لم يختلف كثيراً عن موقفهم خلال عهد عبدالناصر وهكذا . وهذا بالطبع امر طبيعى جداً .

ولكن موقف طائفة الانصار من مصر كان يختلف عن ذلك كثيرا . كان موقفا طبقيا رغم جذوره التاريخية (الثورة المهدية ضد الحكم التركى المصرى) .

ومن هذه الرؤى يمكن تحالف الطائفتين ـ كما يحدث اليوم بالفعل فى موقف واحد متفق عليه تجاه مصر ـ او نظام الحكم القائم اليوم فى مصر خاصة اذا نشأ حزام سياسى تتكون عناصره مثلا من السودان ومصر والسعودية والاردن يقوم النظام المصرى الراهن بقيادته اقتصاديا وعسكريا وسياسيا . وهذا ممكن جدا . والحكومة القائمة اليوم بطرفيها لن تتردد فى المشاركة فى ترتيب كهذا اذا واتتها ظروف سياسية ملائمة .

أعود الى اصل الموضوع.

فمنذ اللحظة التى ظهر فيها السيد عبدالرحمن المهدى على الصورة السياسية نشأ الصراع تلقائيا بين الطائفتين واخذ يزداد حدة يوما بعد يوم وهذا كما قلنا واحد من اهداف المخطط الاستعمارى.

وأعود مرة اخرى لكتاب البروفيسور محمد عمر بشير.

يقول:ـ

«كـان السيد على الميرغنى يعتبر نفسه مؤيدا لسياسات الحكومة ولذلك كان يتوقع من الحكومة ان تعمل على لجم النمو الاقتصادى والسياسى المتصاعد للسيد عبدالرحمن المهدى. وبالنسبة له فان المهدية كانت خطرا يجب الا يسمح له بالنمو. ولهذا السبب رفع عدة اعتراضات للحكومة فى هذا الصدد» (المرجع ص ١٣٩).

ولكن علينا الا نفهم مما سبق ان الادارة الاستعمارية قد اتخذت موقفا معاديا، او حتى محايدا من السيد على الميرغنى خلال عملها على اعادة بناء طائفة الانصار.

وفى واقع الامر يمكننا ان نقول انه ومنذ عودة وفد الولاء من بريطانيا ـ كان الموقف من البناء الطائفى متوازنا الى حد كبير بل ويمكننا ايضا ان نتذكر ان السيد على الميرغنى كان رئيسا لذلك الوفد، وقد حصل على نيشان الامبراطورية البريطانية من درجة فارس من الملك جورج الخامس خلال تلك الرحلة الى لندن (لقب سير) بينما لم يحصل السيد عبدالرحمن المهدى على ذلك النيشان كما رأينا الا بعد ذلك بسبع سنوات.

ولا بأس ان ننشر جزءا من الخطاب الذى القاه السيد على الميرغنى كرئيس للوفد السودانى بين يدى الملك جورج.

قال رحمه الله:ـ

«نلتمس بالاصالة عن انفسنا وبالنيابة عن جميع اهالى السودان ان يسمح لنا ان نقدم بكل خضوع لجلالتكم تهانينا القلبية على الانتصار المجيد الذى دعا الى انهزام العدو انهزاما تاما وانتصاركم الباهر اوجب الاعجاب العظيم من أهل السودان وأفعم قلوبهم سرورا».

وقال السيد على الميرغنى:ـ

«جعلتم العدل اساس ملككم الواسع وكانت روح العدالة والسلام التى امتدت فى انحاء البلاد وما اظهرته حكومة جلالتكم من الاهتمام بشئون السودان والتضحية التى بذلت فى سبيل تقدمه واسعاده ماديا وأدبيا. وحياة اهل السودان فى

المستقبل تتوقف على زيادة ارتباط البلاد بامبراطورية جلالتكم ولذا نضرع الى الله القدير ان يمنح جلالتكم العمر الطويل المقرون بالسعادة، وان يحفظ بريطانيا العظمى رافعة لواء الحرية والمدنية فى العالم ولتخفق الراية البريطانية طويلا على السودان بأسره».

وكما رأينا من قبل فقد تطورت الامور بعد سنة ١٩٢٠ بصورة سريعة على الجانبين.

فلنقرأ هذا مثلا

ففى يوم ٢٣ مايو ١٩٢٠ أرسل مدير مصلحة المخابرات فى الخرطوم خطابا لمدير مديرية سنار حول العمل على منح اوسع قدر من الاراضى لاقامة المشاريع الزراعية للسيد عبدالرحمن المهدى والسيد على الميرغنى وجاء فى الخطاب.

«ان هذا امر مرغوب فيه تماما من الوجهة السياسية لان هذا المكتب (يقصد المخابرات) يعلق قدرا كبيرا من الاهمية على وضع القادة الدينيين على مراتب اجتماعية راقية» (راجع: نشوء وتطور حركة اليسار فى السودان فى الثلاثينيات والاربعينيات - دكتور محمد نورى الامين ص (١٣٤) جامعة الخرطوم - الطبعة الانجليزية.

واغدقت الادارة البريطانية على السيد على الميرغنى، كما فعلت مع السيد عبدالرحمن المهدى. وفى حالات معينة كانت الحكومة السودانية توفر له الاراضى ثم تقوم الحكومة المصرية بتمويلها وتعميرها.

فالقائد الوفدى المعروف ابراهيم فرج والذى يشغل الآن منصب السكرتير العام لحزب الوفد فى مصر كان فى آخر حكومات حزب الوفد قبل ثورة ٢٣ يوليو يشغل منصب وزير شئون السودان او شيئاً قريباً من هذا قرأت فى كتاب اصدره بعنوان «ذكرياتى السياسية» وكان جزءاً كبيراً منها عن السودان. . يقول:

«وفى السابعة والنصف من مساء اليوم نفسه قابلت سعادة السيد على الميرغنى فى منزله بالخرطوم بحرى. وبعد تبادل عبارات الترحيب وتبليغه تحيات واطيب تمنيات رفعت الرئيس (مصطفى النحاس باشا) وزملائه تناول حديثاً كثيراً من شئون السودان وبعد ذلك انحصر حديثنا فى امرين. أولهما موضوع تمويل المشروع اللازم لاستقلال الارض التى خصصتها له حكومة السودان لزراعتها وتبلغ مساحتها حوالى ٩ الاف فدان. وقد تم الاتفاق على تكليف بنك مصر بتمويل هذا المشروع والصرف عليه

بالشروط التى يراهـا سيادته والتى وعد بارسالها لنا بعد بضعة ايام والتى سأقدمها للجهـات المختصـة عقب وصـولها (المرجع ص ٢٠٠) حدث هذا اللقاء يوم ٢٣ اغسطس ١٩٥١ .

[illegible] التطور السياسي الذى سارت عليه الطائفية بعد اكمال او خلال اكمال عملية [illegible] .

فقد زجت الادارة البريطانية بقادة الطوائف فى العمل السياسى لاول مرة ـ وربما كانت هذه بمثابة تجربة ـ عندما حولت اليهم جريدة الحضارة سنة ١٩٢٠ وجعلتهم الثلاثة اصحاب امتيازها .

ولكن الدور الرئيسى الذى لعبه السيد عبدالرحمن المهدي هو كما اشرت من قبل ـ وحصل بعده على لقب سير هو العمل على احباط ثورة سنة ١٩٢٤ .

وبعد ذلك بأعوام قليلة دخلت طائفتا الختمية والانصار نادى الخريجين بام درمان، ذلك الصرح العظيم الذى كان صداعا حقيقيا للادارة الاستعمارية . وكان طبيعيا ان يستغل الاستعمار الطائفية لقسم صفوف المثقفين وتشتيت صفوفهم ومن ثم احباط الدور العظيم الذى كان يلعبه نادى الخريجين فى الميادين الثقافية والاجتماعية . وانقسم النادى كما ارادوا له .

مجموعة باسم الفيليين نسبة الى الشيخ احمد السيد الفيل ممثل الختمية .

ومجموعة ثانية باسم الشوقيين نسبة الى السيد محمد على شوقى ممثل الانصار .

وكرس هذا الانقسـام فى نادى الخريجين فى انتخابات اللجنة التنفيذية سنة ١٩٣١، ولم تقم له قائمـة بعد ذلك . تشتت الرافضون لهذا الاستقطاب الطائفي ومجروا النادى وكونوا الجمعيات التى عرفت بعد ذلك بجماعة الابروفيين وجماعة الهاشماب . . الخ .

كان مؤسسـو هذا الجمعيات يتخـذون موقفـا واضحا من هذه الاقتحامات الطائفية لنادى الخريجين وكونوا هذه الجمعيات كأدوات مستقلة تماما للثقافة والفكر .

نشأت الاولى فى حى ابى روف وعرفت فيما بعد بالابروفيين كما اسلفت وكان مؤسسوها خضر حمد ومكاوى سليمان أكرت وحسن احمد عثمان وحسين احمد عثمان وعبدالله ميرغنى وابراهيم يوسف سليمان والهادى ابوبكر . . . . . الخ .

ووصـل هؤلاء فى دراساتهم كما يحدثنا خضر حمد فى مذكراته الى استجلاب الكتب والمجـلات المـاركسية من دار النشر الماركسي فى لندن المعروفة باسم «نادى الكتاب اليسارى» ـ كان هذا سنة ١٩٣٢ .

اما جمعية الهاشماب فقد كان مؤسسوها محمد احمد محجوب وعبدالحليم محمد وعبـدالله عشرى الصـديق ومحمـد عشرى الصديق ويوسـف مصطفى التنى واحمد يوسف هاشـم . . الـخ . وعـرفت هذه الجماعة فيما بعد بجماعة «الفجر» فهم الذين اسسوا هذه المجلة العملاقة سنة ١٩٣٣ .

وقامت جمعية مماثلة فى ود مدنى اسسها احمد خير واسماعيل العتبانى وابراهيم

عثمان اسحق ودكتور ابراهيم انيس . . . . الخ.

اردت من هذه التفاصيل ان اصل الى حقيقة ان العمالقة من مثقفي ذلك الجيل استطاعوا قبل اكثر من خمسين عاما ان ينسلخوا من التبعية والطائفية ويتخذوا لانفسهم موقفا ليبراليا وراديكاليا احيانا بصورة مستقلة تماما.

وكل الذين ذكرت اسماءهم عرفوا الى يومنا هذا او الى ان رحلوا بمواقفهم الليبرالية المستقلة عن التبعية الطائفية.. لم يتلوثوا أبداً رغم كثرة المواعين.

رحم الله من ذهب، وامد الله فى ايام من بقى منهم..

● ● ● ● ● ● ● ●

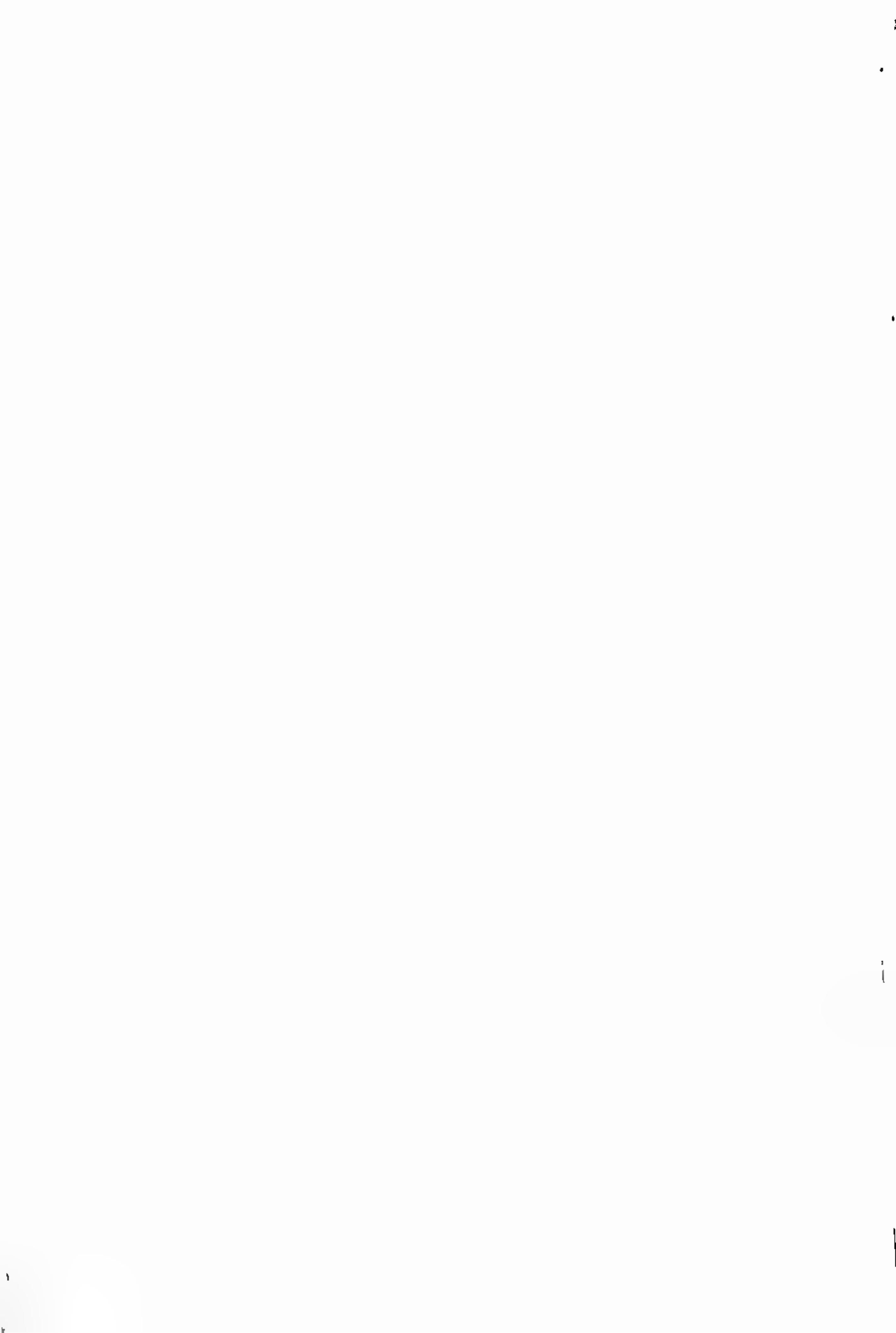
وعند قيام مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٨ كان كثير من الخريجين يأملون فى ان يجدوا فيه طوق النجاة من اخطبوط الطائفية. ولكنهم وجدوها قد سبقتهم الى هناك!

وانتهى المؤتمر بالانقسام سنة ١٩٤٢ تماما كما حدث لنادى الخريجين قبلها بعشر سنوات.

وقامت الاحزاب سنة ١٩٤٥ على انقاض المؤتمر حزب الامة تحت قيادة السيد عبدالرحمن المهدى، وحزب الاشقاء تحت قيادة السيد على الميرغني.

وبعض المثقفين حاولوا كما فعلوا من قبل ان يستقلوا عن التبعية الطائفية فقام حزب الاتحاديين بقيادة خضر حمد وحزب الاتحاديين الاحرار بقيادة حسن الطاهر زروق.. الخ.

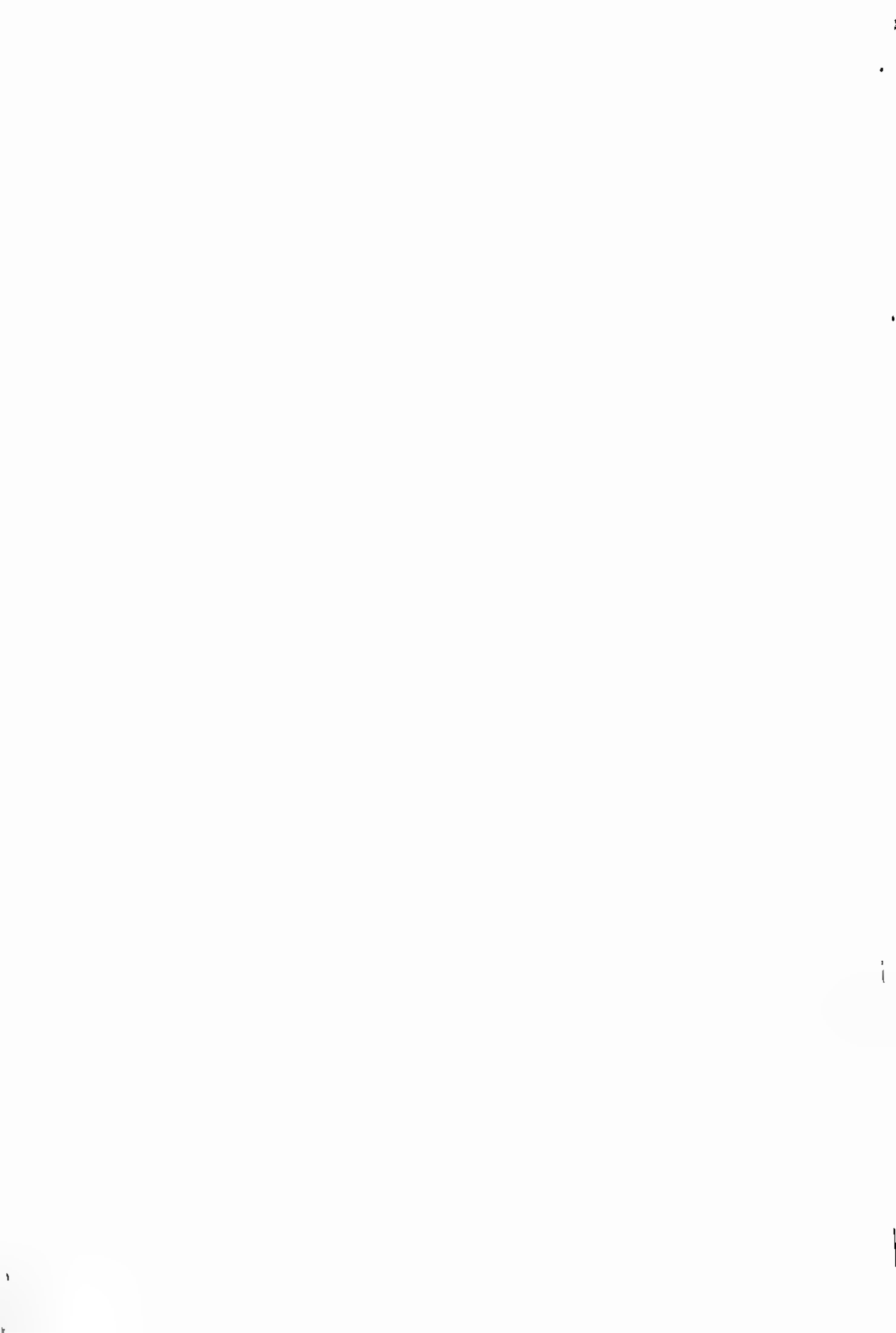
وامام الاخطبوط الطائفى لم يكتب لهؤلاء البقاء كأحزاب. ثم ـ وبعد عام واحد ـ قامت الحركة السودانية للتحرر الوطني ـ الحزب الشيوعى السودانى فيما بعد ـ بزعامة المناضل الدكتور عبدالوهاب زين العابدين طيب الله ثراه.





الفصل السابع

هكذا قالوا عن الطائفية



آراء بعض القادة حول الطائفية

كان خضر حمد طيب الله ثراه فى مقدمة جماعة الابروفيين المتمردين على المؤسسة التقليدية السلفية والتى جعلت من الطائفية اساسا لها. وكان هو وصحبه من جماعة الابروفيين ينظرون فى اسى وحسرة على ما احدثته الطائفية من فرقة وخراب فى نادى الخريجين بام درمان الذين بنوه بكثير من الجهد والعرق.

يقول خضر حمد فى مذكراته:

«وعندما جاءت فكرة مؤتمر الخريجين لم يكن الطريق امامها ممهداً لان الخريجين كان قد عبث بهم الخلاف وفرقهم ايدى سبأ ولم يقم المؤتمر الا بعد جهد كبير بذله بعض المتحمسين من صغار الخريجين باتصالهم المباشر بالخريجين الكبار الذين نفروا من النادى واعتبروه سببا فى الفرقة التى اجتاحت صفوف الخريجين».

ويضيف خضر حمد:

«لا اريد ان أتحدث عن تاريخ الطائفية فى هذا البلد ولا آثارها ولكنى اتحدث عنها فيما يخص هذه المذكرات وادون ما شاهدته او اشتركت فيه او مر عليّ مروراً. والحقيقة ان مجموعة الابروفيين وهى الجماعة التى شاركتها كثيراً من الاعمال لم تكن تؤمن بالطائفية ولا تقرها مع ان هذه المجموعة ينتمى جميع اهل افرادها إلى احدى الطائفتين الكبيرتين.. الختمية والانصار. ولكن فهمهم للحياة واشفاقهم على مستقبل هذه البلاد ودرسهم للماضى وما تعلموه منه من دروس جعلهم يؤمنون تمام الايمان بأن الطائفية هى وكر الاستعمار وسنده وفى نفس الوقت سلاحه الذى يحارب به فى ميادين عديدة»

ويختتم خضر حمد قائلا:

«كانت الطائفية كل شىء فى نظر الحكومة وهى تريد بذلك ان تقوى من شأنها لتحقر او تصغر من شأن الطبقة المتعلمة»

(المذكرات ص ٥٤ ـ ٥٥)

● ● ● ● ● ●

اما محمد احمد محجوب طيب الله ثراه فيذكره الكثيرون فى عداد المثقفين الليبراليين خلال الاربعين عاما التى قضاها فى العمل الثقافى والسياسى منذ صدور كتاب «موت دنيا» الذى شاركه فى كتابته ابن خاله الدكتور عبدالحليم محمد أطال الله

بقاءه الى يوم رحيله بعد ذلك باربعين عاما فى اغسطس ١٩٧٦.

ولعل الرجل قد استطاع ان يلخص رؤاه لمختلف شئون عصره فى مؤلفه المرموق الذى كتبه باللغة الانجليزية قبيل وفاته بعدة اعوام (DEMOCRACY ON TRIAL) وترجم الى اللغة العربية تحت عنوان «الديموقراطية فى الميزان» وليت الذين ترجموه حافظوا على العنوان بحرفيته «الديموقراطية امام المحكمة» ولعله العنوان الذى اراده كاتبه.

ولو ان هذا الكتاب يستحق فعلا ان يقدمه كل مهتم بالتاريخ السياسى الحديث لبلادنا من رؤاه ومنطلقه الا ان الذى يهمنى فى هذا السياق هو ما قاله الكاتب الراحل عن الطائفية.

يتحدث الكاتب عن الفترة القائمة جدا التي عاشتها بلادنا بين هزيمة ثورة ١٩٢٤ ونهوض مؤتمر الخريجي قبيل الاربعينات .. فيقول:ـ

«لم يكن للسودانيين حتى عام ١٩٣٦ تنظيم سياسي يمثل آراءهم أو يحافظ على مصالحهم على اساس قومي واسع. وقد بدا الجيل القديم متحررا من الوهم ومروعا بالاجراءات القمعية التى اتخذتها الحكومة السودانية بعد تمرد ١٩٢٤. لم تسمح لهم بحرية كافية للتعبير عن الرأى ولا تسامحت فى عمل سياسى الا ما يقوم به زعماء الطوائف الدينية فساعد ذلك على شق صفوف الخريجين واقصى الى حد بعيد قدراتهم على اى عمل سياسى فعال.»

ويواصل المحجوب:ـ

ان زعيمي الفرقتين الدينيتين الكبيرتين على الميرغنى رئيس الختمية وعبدالرحمن المهدى رئيس الانصار سعيا لنصيحة بعض الخريجين وتعاونهم وحصلوا فعلا على هذا. والذين انساقوا مع احد الزعيمين مالبثوا ان وجدوا انفسهم مع تيارى التزاحم والتنافس المتعارضين لكن بعض الخريجين ـ وكنت واحدا منهم ـ رفض فكرة اقحام مفكرى البلد فى العداوات الطائفية العقيمة».

ويضيف:ـ

«كان زعيما الجماعتين السودانيتين الرئيسيتين ـ الختمية والانصار يسعيان خلال هذه الفترة كل مستقل عن الاخر لتاليف هيئة منظمة تمثيلية لحماية مصالح السودان وانعاشه. وقد ارتبطت زمرة من الخريجين ارتباطا وثيقا بالانصار وكان بعض هذه الزمرة يضع خطة لاعلان السيد عبد الرحمن المهدى ملكا على السودان».

ويختتم هذه الفقرة بقوله:ـ

«لقد كان دافعهم الأساسى الطمع والزعامة. ارادوا ان يصبحوا قطبا جاذبا بديلا للزعامة القوية والمتقدة جدا التى قادت مؤتمر الخريجين بحكمة وحصافة منذ سنواته الاولى الى تقديم مذكرة ١٩٤٢ (اى العام الذى انقسم فيه المؤتمر) ـ المرجع ص ٤٤ ـ الطبعة العربية.

ويرى القارىء الكريم فى هذه الكلمات المتسمة بالبساطة ووضوح الرؤى فى الوقت ذاته، كلمات من رجل يحترم تجربته ويحترم قارئه فى ذات الوقت ايضا. كلمات تجيئك من رئيس وزراء وزعيم معارضة ووزير خارجية كلها فى حكومات حزب الامة

ولكن قداسة الكلمة والمبدئية لا تجعله يخاف ان يغضب بعض اوكل قادة حزب الامة بما يقول.

لا أتصور ان الكاتب الراحل كان يخطر بباله ابدا ان سيجيء يوم يقول فيه احد قادة الحزب الشيوعي ما قاله الأستاذ التجانى الطيب لجريدة الأمة عن انفصام مزعوم بين الاحزاب الحاكمة والطائفية.

بل لعـل الكاتب الراحل كان يقدم ردا مقدما على ما قال الاستاذ التجاني الـطيب لجريدة الامـة عندما يتحدث فى كتابه عن قيام الحزبين الرئيسيين ـ الامة والاشقاء ـ وانحلال مؤتمر الخريجين ثم يقول:ـ

«رفضت ان اشترك فى هذه الاعادة لتوزيع القوى السياسية. فقد شعرت بان اى انقسـام فى صفوف المفكرين خلال النضال فى سبيل الاستقلال الوطنى يؤذى القضية العامة كثيرا. لذلك قررت الا انضم لاى حزب او جماعة ولكنى لم اكن بعيدا عن مراكز النشاط السياسى . . . . الخ.».

واخيرا يقول المحجوب وهو ما ارجو ان يقارن القارىء الكريم بينه وبين ما يقول الاستاذ التجانى لجريدة الامة:

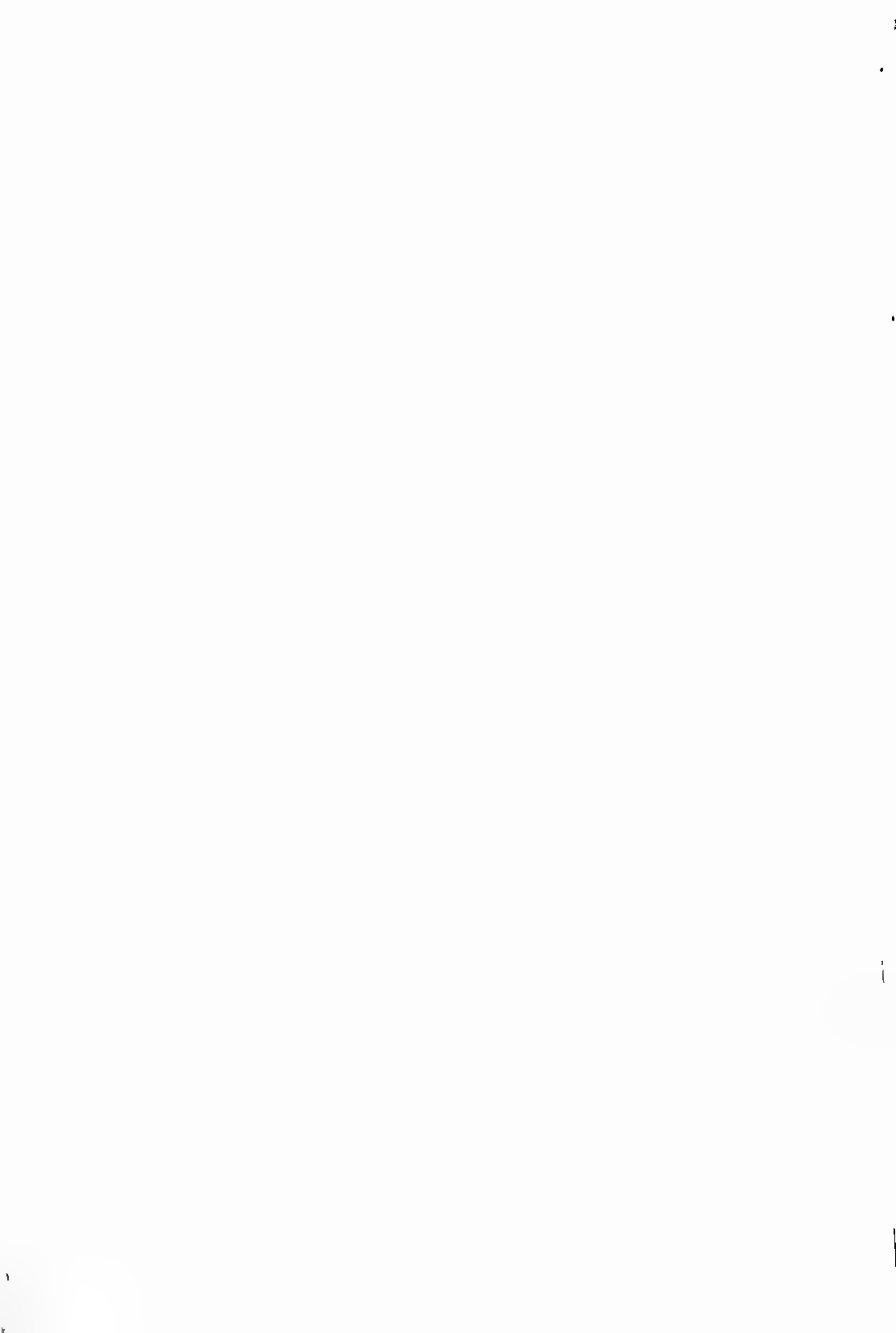
«نـظم كل من الحزبين نفسه على نمط ديموقراطى عصرى فكان له مجلس منتخب ولجنة تنفيذية ولجان مختلفة وامانة عامة. ولكن السلطة النهائية حتى على آخر التفاصيل كانت فى ايدى الراعيين اذ كان لابد من الحصول على رأيهما وموافقتهما فى كل الامور».

وهكذا فرغم حداثة التنظيم واشكال القيادة والقاعدة واللوائح . . . الخ. رغم كل ذلـك فان محمـد احمـد محجـوب لا يعطينا الصورة الزاهية التى يريدها الاستاذ التجـانى لهذه الاحزاب. كل الفرق ان واحدا منهما قال الحقيقة لأسباب نعرفها، والاخر اخفى الحقيقة لأسباب نعرفها ايضا!

وليسمح لى القارىء ان اضيف فى ختام هذا الفصل عن الطائفية ملاحظة سريعة.

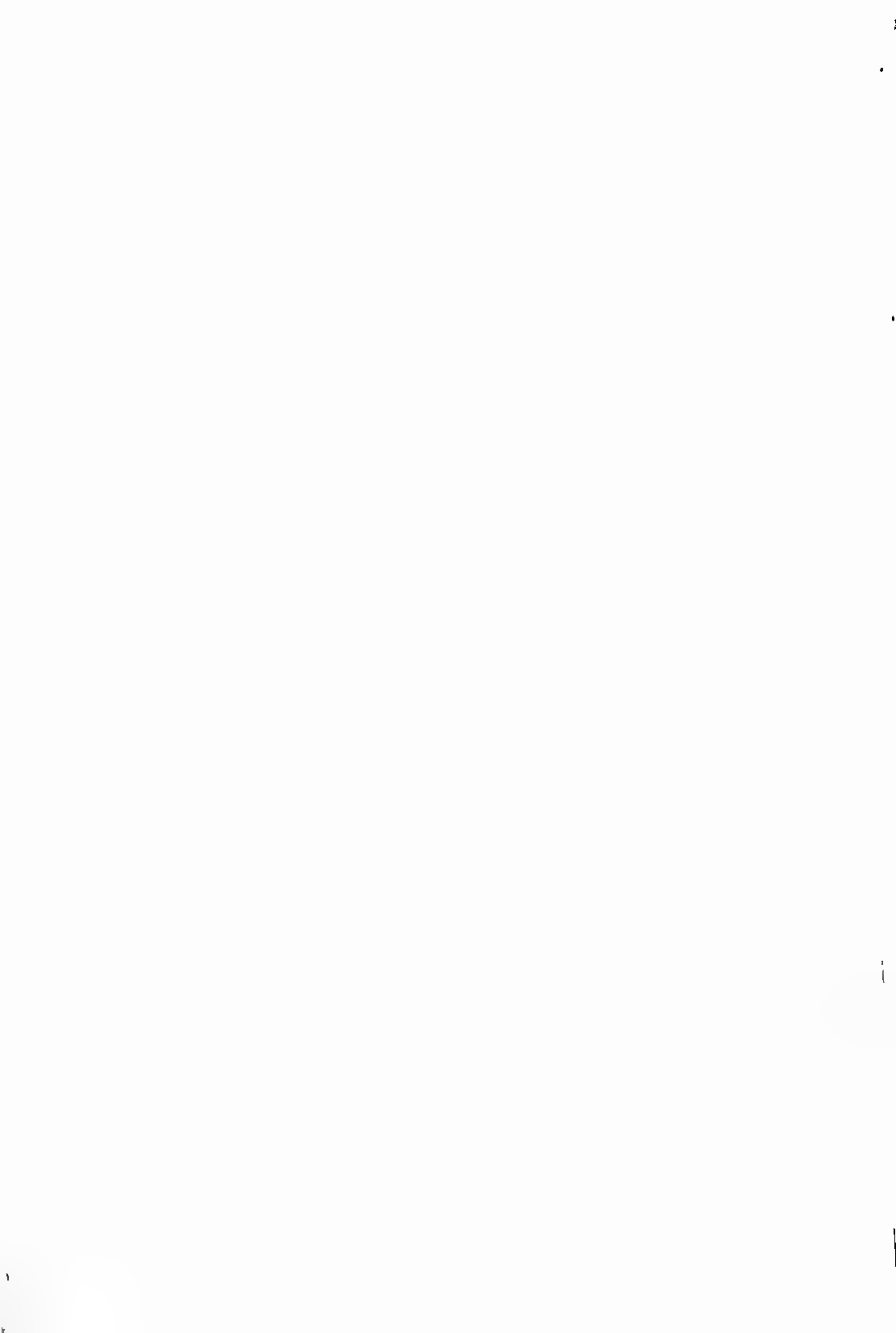
فعنـدمـا كان السيد الصـادق يتخـذ موقف المجدد فى حزبه تطوع الاستاذ التجانى فبرأ الاحزاب الحاكمة من التبعية الطائفية.

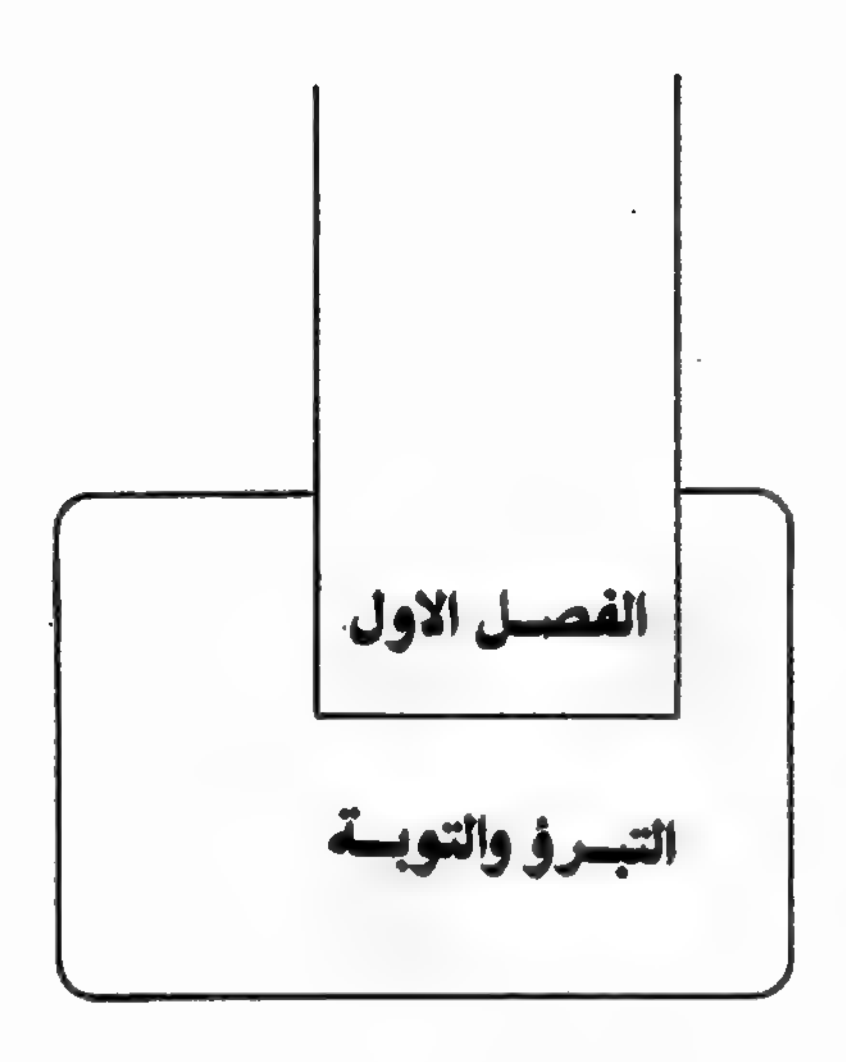
ثم تغير هذا الموقف تماما وانقلب عليه الاستاذ عندما وضح ان السيد الصادق يتراجع عن موقف التجديد فى حزبه بل ويسعى للحصول على امامة الانصار. اصبح الموقف الجديد هو الدفاع عن طائفة الانصار نفسها والمحافظة على وحدتها وتماسكها واعتبار اى موقف او رأى يمكن ان يؤدى الى انقسامها «جريمة بشعة»! هذا بالاضافة الى حقيقة ان الامام الهادى المهدى اصبح فى عداد اعظم شهداء شعبنا الذين ماتوا دفاعا عن الديموقراطية!



الجزء الرابع

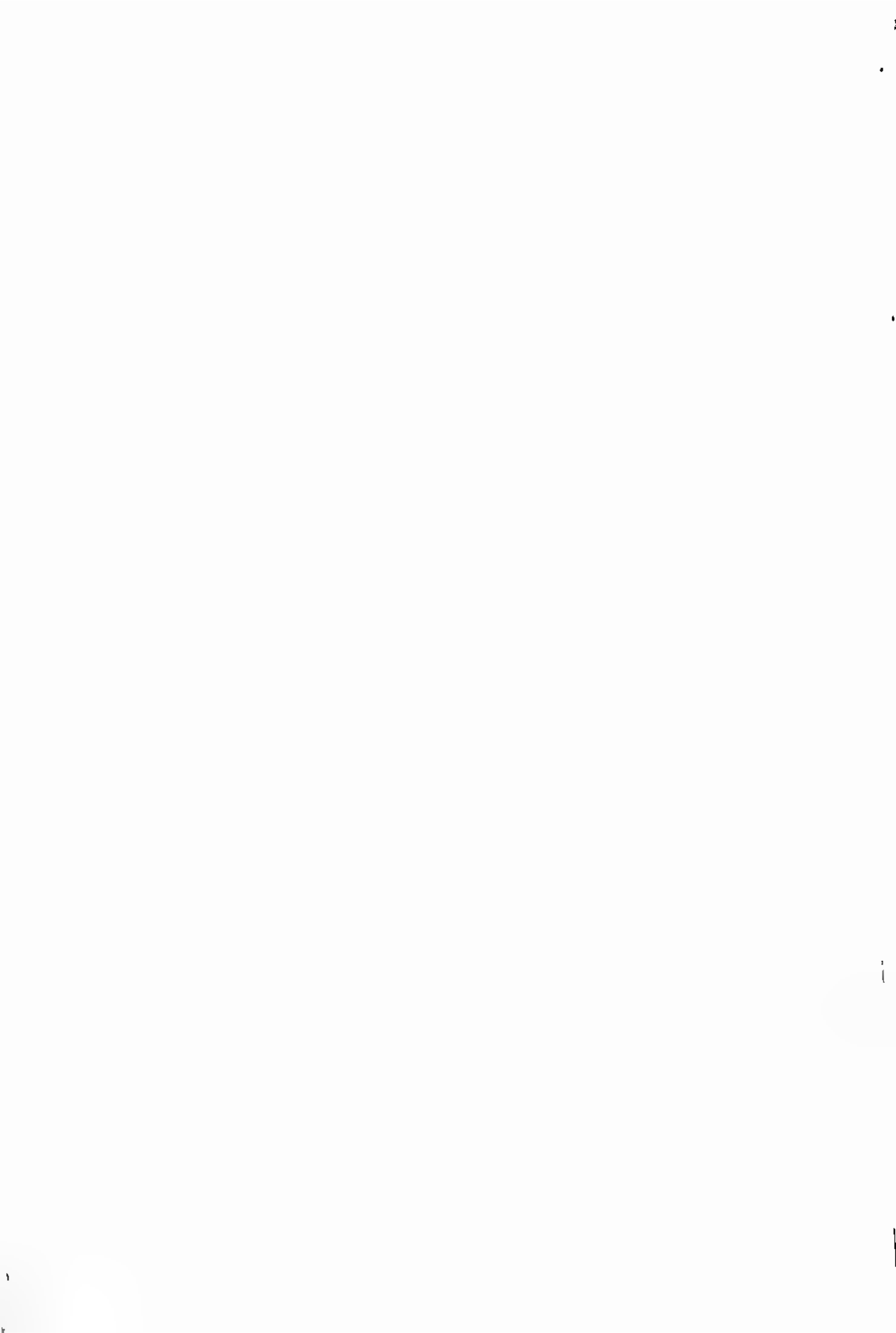
الديموقراطية
«١»





الفصـل الاول

التبـرؤ والتوبـة



نعلن براءتنا الكاملة عن دعوات الديمقراطية « الجديدة أو الثورية

ضرورة وضع خطة قصيرة المدى للإنقاذ الإقتصادي والإجتماعي

التعدد الحزبي ، والمتمثلة في حقوق اساسية للمواطن والشعب ، ليس امراً عابراً ، ولا محطة في الطريق ، ولا تعتريه ذرة من النفاق السياسي . فالديمقراطية ارث انساني ، وحاجة حيوية لتطور الفرد والمجتمع . والمطروح به هو فقط تطويرها وليس التنازل عنها . وهذا هو ما نسمي اليه . ان بعض الدعوات للديمقراطية " الجديدة او الثورية " والتي انطلقت من مواقع طبقية البرجوازية الصغيرة ، مدنية او عسكرية ، قد ارتبطت بمصادرة حقوق الطبقات الشعبية وممثليها واتسمت بممارسة العسف والتسلط في اقسى وابشع اشكالها .. اننا نعلن براءتنا الكاملة عن هذه

والهواء ، وتعتمد على الموارد والخامات المحلية ، وتضمن التنسيق بين مختلف القطاعات الصناعية وبالارتكاز على التصنيع الزراعي . والوقوف بحزم ضد تحويل مصانع ومؤسسات القطاع العام الى شركات ، او بيعها الى القطاع الخاص مع معالجة اوجه قصورها . والاعتماد على الكوادر السودانية المتخصصة والاهتمام ببيوت الخبرة والاستشارات السودانية .

* تذليل المصاعب التي تواجه المصانع ذات الانتاجية المنخفضة او المتوقفة كلياً ، بتوفير احتياجاتها من طاقة واسبيرات وتمويل وخاصة مصانع السكر والنسيج والجلود .. الخ واعادة

الديموقراطيــة

في اليوم الذى صدر فيه الفصل الاول من هذا الكتاب فى العام الماضى وهو يوم ١٩ مارس ١٩٨٦ وربما قبل وصوله الى القراء خرجت علينا صحيفة الميدان بمقال تحت عنوان «الديموقراطية فى برنامج الحزب الشيوعى» كتبه الاستاذ الخاتم عدلان.

وحيث أننى اعرف الديموقراطية فى برنامج الحزب الشيوعى منذ ان كنت صبيا يافعا قبل ما يقارب الاربعين عاما فلم اهتم كثيرا بمتابعة ما كتب الاستاذ باعتباره بديهيات نعرفها جميعا بل ويعرفها الالوف الكثيرة من غير اعضاء الحزب الشيوعى.

لم اكن ساعتها اتصور ان عنوان المقال المذكور كان يجب ان يكون.. «الغاء الديموقراطية كما جاءت فى برنامج الحزب الشيوعى!»

لم اكن اتصور هذا ابدا، لان الانقلاب على مفهوم الديموقراطية هو بالضرورة انقلاب على كل شىء.

لا يمكن مثلا ان تنقلب على الديموقراطية الاشتراكية وتظل فى ذات الوقت تدعو للاشتراكية.. اى انك لا يمكن ان تقتطع ديموقراطية نظام حكم ثم يتبقى شىء من ذلك النظام لتدافع عنه او تدعى انك تدافع عنه. وسيجد القارىء مزيدا من هذا خلال هذا الفصل حول تناول مختلف قضايا الديموقراطية فى بلادنا وفى العالم من حولنا.

عندما اختتمت الفصل الاول من هذا الكتاب بمقولة لينين ان الاتجاه اليمينى التصفـوى ينتهى بالتبرؤ صراحة من برنامج الحزب لم اكن اتصور ان هذا «التبرؤ صراحة» سوف يحل علينا فى نفس يوم صدور الكتاب!

كل هذا لم اكن اتصوره ولهذا لم ار شيئا مثيرا فى عنوان مقال الاستاذ الخاتم.

ولقيت من لفت نظرى الى ما كتب الاستاذ.

وسألت:

ألم يكتب عن الديموقراطية فى برنامج الحزب الشيوعى؟

قال محدثى فى انفعال:

لقد مزق الاستاذ برنامج الحزب الشيوعى وداس عليه بالاقدام.

كيف؟

اعطانى الصحيفة وانصرف قائلا:ـ

اقرأ تفهم.

وقرأت. وفهمت.

قال لنا الكاتب صراحة ان كل ما قال برنامج الحزب الشيوعى مجرد هراء. واننا براء من كل ما تنسبه الينا هذه الوثيقة التى اصبحت كلها اخطاء وخطايا بعض ان تيقظنا على كل شيء.

اقرأوا ما يقول الاستاذ:

«يقول البعض اننا معشر الشيوعيين لا نؤمن بالديموقراطية الليبرالية الا كمحطة سرعان ما نخلفها وراءنا مندفعين مع قطار الثورة والتغيير ومستبدلين الحوار والبرلمان بالشرعية الثورية والحسم الثورى».

«فقد مرت اعوام طويلة فى تاريخ الثوريين العرب وجدت فيها عبارات الديموقراطية الجديدة والديموقراطية الثورية رواجا واسعا كما انهال فيه الذم على الديموقراطية الليبرالية ولطخت فى أذهان الناس وتم استبعادها كاحدى مخلفات الاستعمار التى لا تناسب واقعنا». يا للهول ان بعض المتهجمين قد لطخوا سمعة الديموقراطية الليبرالية بديموقراطيتهم الجديدة المتسخة».

ويواصل الاستاذ متسائلا:ـ

«ولكن عم تمخضت هذه الدعوة الطموحة بوعودها الكبيرة؟»

ويجيب قائلا:

«الاجابة على هذا السؤال نجدها لدى كل نظم البرجوازية الصغيرة العسكرية والمدنية فى الوطن العربى وفى غيره ايضا اذ تحولت الديموقراطية الجديدة الى دكتاتورية قديمة خانقة وتحولت حقوق الجماهير العربية فى الخبز والمدرسة والدواء والسكن الى حقوقها فى الصمت والخوف والحصار والاعتقال والامتهان والموت. وتحولت الديموقراطية الليبرالية فى اذهان هذه الجماهير بحقوقها الاساسية وإحرياتها الديموقراطية الى حلم بعيد المنال»

وفى الختام:

«هذه التجربة الطويلة القاسية اثبتت ان الحقوق الاساسية فى التنظيم والتعبير، فى التظاهر والاضراب، فى السفر والسكن فى الابداع والخلق هى حدود الزامية لا يمكن التنازل عنها مطلقا باية دعوة من الدعاوى. ونحن مطالبون بتطوير هذه الحقوق وفق الدراسة الباطنية العميقة لمجتمعاتنا وبفهم القوانين الاجتماعية لتطورها. ولكن التطوير لا يعنى بحال من الاحوال ان نحط برحالنا فى ارض تجاوزتها الديموقراطية الليبرالية بقرون من الزمان»!!

قرأت هذا المقال عدة مرات وقد نقلت اليكم الان معظمه.

ولم أر حديثا تموج فى داخله عشرات من التناقضات الفكرية الاساسية تمزقه تمزيقا ولا تبقى منه شيئا ذا قيمة مثلما رأيت فى هذه المقال.

وقلت فى بادىء الامر ان هذا قد يكون جوحا من الاستاذ الكاتب اوصلته اليه اعراض انتخابية حادة. وسبق ان قيل لى قبل ذلك ان نفس هذا الكاتب قد قال فى اول ليلة سياسية اقامها حزبه بعد الانفاضة يوم ٢ مايو ١٩٨٥ بجامعة الخرطوم انهم سوف يتخلون عن الماركسية كلها اذا دعا الحال!

ولكنه بمقاله هذا لم يتخل عن الماركسية وحدها. انه فى واقع الامر يتخلى عن كل شىء. عما دون الماركسية بكثير جدا!

فالديموقراطية الجديدة مثلا لم تعد جزءا من الماركسية بل هى فى الواقع لم تكن فى يوم من الايام جزءا من النظرية الماركسية. فكارل ماركس مثلا لم يتحدث عن الديموقراطية الجديدة وما كان له ان يتحدث عنها لانه لم يعشها ولم يعرفها. تحدث كارل ماركس عن منشأ الديموقراطية كظاهرة طبقية، ثم عن الديموقراطية فى ظل رأس المال التى تعمر بالواجهات الدستورية دون محتوى يعود على الجماهير العاملة، وبشر بديموقراطية اخرى فى ظل النظام الاشتراكى ثم النظام الشيوعى ثم زوال الديموقراطية نفسها من الوجود كمفوم اجتماعى. سأعود الى كل هذا فيما بعد. ولكن الديموقراطية الجديدة التى وردت فى برنامج الحزب الشيوعى السودانى، وفى برامج تنظيمات اخرى فى العالم الثالث: شيوعية وغير شيوعية، حاكمة وغير حاكمة فهى من الاضافات الفكرية الهائلة التى شهدتها تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية، واثرت النظرية الماركسية نفسها.

جمال عبدالناصر مثلا لم يكن شيوعيا، ولا ماركسيا وان يكن قد تعود قراءة الماركسية طوال سنوات حكمه.. وصل اى صيغة الديموقراطية الثورية بعد تجربة طويلة جدا وشاقة جدا ربما هى التى كلفته حياته، وسأتحدث عن تجربة عبدالناصر بمزيد من التفصيل فيما بعد.

ولكننى لابد ان اقول هنا ان اعداء الديموقراطية الجديدة او الثورية من قوى الرأسمالية والاستعمار الحديث يستغلون مرارة التجربة وقسوتها واخطائها فى عهد عبدالناصر ليصوروا ديموقراطيته وكأن لم يكن فيها شىء سوى الاخطاء.. بل والخطايا ايضا. لم تكن سوى ديموقراطية صلاح نصر وشمس بدران واللواء حمزة البسيونى. يسقطون من عهد عبد الناصر انه الرجل الذى بنى الدولة المصرية الحديثة

كما قال عنه بحق نيكولاى بودقورنى رئيس المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى وهو يدعو المؤتمر فى مارس ١٩٧١ للوقوف حدادا عليه، الرجل الذى امم قناة السويس وبنى السد العالى.

وعلى العكس من ذلك يمجد نفس هؤلاء تعددية انور السادات وديموقراطيته الليبرالية التى لم تكن غير وبال على شعب مصر وعلى الامة العربية بأسرها. ولعل الكثيرين ممن يقرأون هذا قد قرأوا من قبل مقالات كنت قد نشرتها فى جريدة الاسبوع ردا على مقال للدكتور مصطفى محمود كانت هذه الصحيفة قد أعادت نشره عن صحيفة اخبار اليوم القاهرية يتهجم فيه الدكتور على عبد الناصر ويمجد فيه انور السادات من نفس هذا المنطلق.

اعود الى مقال الاستاذ الخاتم عدلان!

لم اصدق رغم كل شيء ان الاتجاه اليمينى التصفوى الذى يتولى قيادة الحزب الشيوعى يمكن ان يصل الى ما وصل اليه الكاتب. انه كما قلت يعنى التخلى على كل شيء وهذا كثير جداً على القيادة باجمعها واعرف الكثيرين من المناضلين الاشداء من اصدقاء العمر الموجودين في هذه القيادة واتعجب ان كانوا فعلا يوافقون على كلام كهذا يكتب في صحيفة الحزب ومن احد قادة الحزب!

وجاءت بعد ذلك الطامة الكبرى:

وبعد يومين اثنين لا ثالث لهما ادركت أنني كنت واهما وان حسن ظنى كان زايداً على الاقل في تصور فردية التناول لهذه القضية.

فقد خرجت علينا صحيفة الميدان يوم ٢١مارس ١٩٨٦ تحمل عنوانا كاملا على صفحتها الرابعة يقول:

(نعلن براءتنا الكاملة عن دعوات الديمقراطية الجديدة او الثورية) وخصصت الصفحة بكاملها لهذا الغرض، وقدمت المادة بصورة بارزة لكل من يريد ان يقرأ ولم نوقع باسم شخص حتى يكون معلوما عند من يهمهم الامر ان الصيغة الجماعية للعنوان تعنى نهجا جماعيا.

ولكن هذا كثير كما ترون!

التبرؤ؟

التوبة؟

هكذا مرة واحدة؟

حسناً لننظر الى ما كتبت جريدة الميدان يومها:

(ان بعض الدعوات للديمقراطية «الجديدة او الثورية» «الاقواس من الصحيفة» والتى انطلقت من مواقع طبقة البرجوازية الصغيرة مدنية او عسكرية قد ارتبطت بمصادرة حقوق الطبقات الشعبية وممثليها واتسمت بممارسة العسف والتسلط في اقسى وابشع اشكالها. أننا نعلن براءتنا الكاملة من هذه الدعوات واذا لم نقم فيما مضى برسم الحدود الفاصلة بيننا وبين هذه الدعوات ولم نطرح موقفنا الرافض لها على الجماهير فأننا قد انتقدنا هذا الموقف انتقاداً ذاتيا في صحفنا ووثائقنا المكتوبة وتداولاتنا السياسية)

وقد اوضحت في الجزء الاول من هذا الكتاب والذى سبق ان نشر قبل ان تقول صحيفة الميدان قولها هذا بخمسة ايام فقط. اوضحت بصورة اظنها كافية برنامج الحزب الشيوعى السوداني حول قضية الديمقراطية هذه. ودعوة الحزب الشيوعى الى الديمقراطية الجديدة والديمقراطية الثورية بوصفها الصيغة الوحيدة الملائمة لتطور بلادنا على الطريق الوطنى الديمقراطى . . طريق التطور اللا رأسمالى المؤدى الى الاشتراكية. واوضحت كذلك ما يؤكده برنامج الحزب الشيوعى السودانى من ان طريق الديمقراطية الليبرالية طريق مسدود تماما أمام قوى التقدم والتغيير. واوضحت اخيراً ما تؤكده وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية من ان قوى الثورة المضادة تلجأ متى دعا الحال الى مصادرة الديمقراطية الليبرالية نفسها لتسد الطريق امام تطور القوى التقدمية (انقلاب ١٧ نوفمبر، حل الحزب الشيوعى، رفض قرارات المحكمة العليا . . . الخ)، ثم اكدت بعد كل ذلك ان قوى التقدم والتغيير تكون في خط الدفاع الاول عن النظام الديمقراطي الليبرالى عندما تتهجم عليه القوى الرجعية.

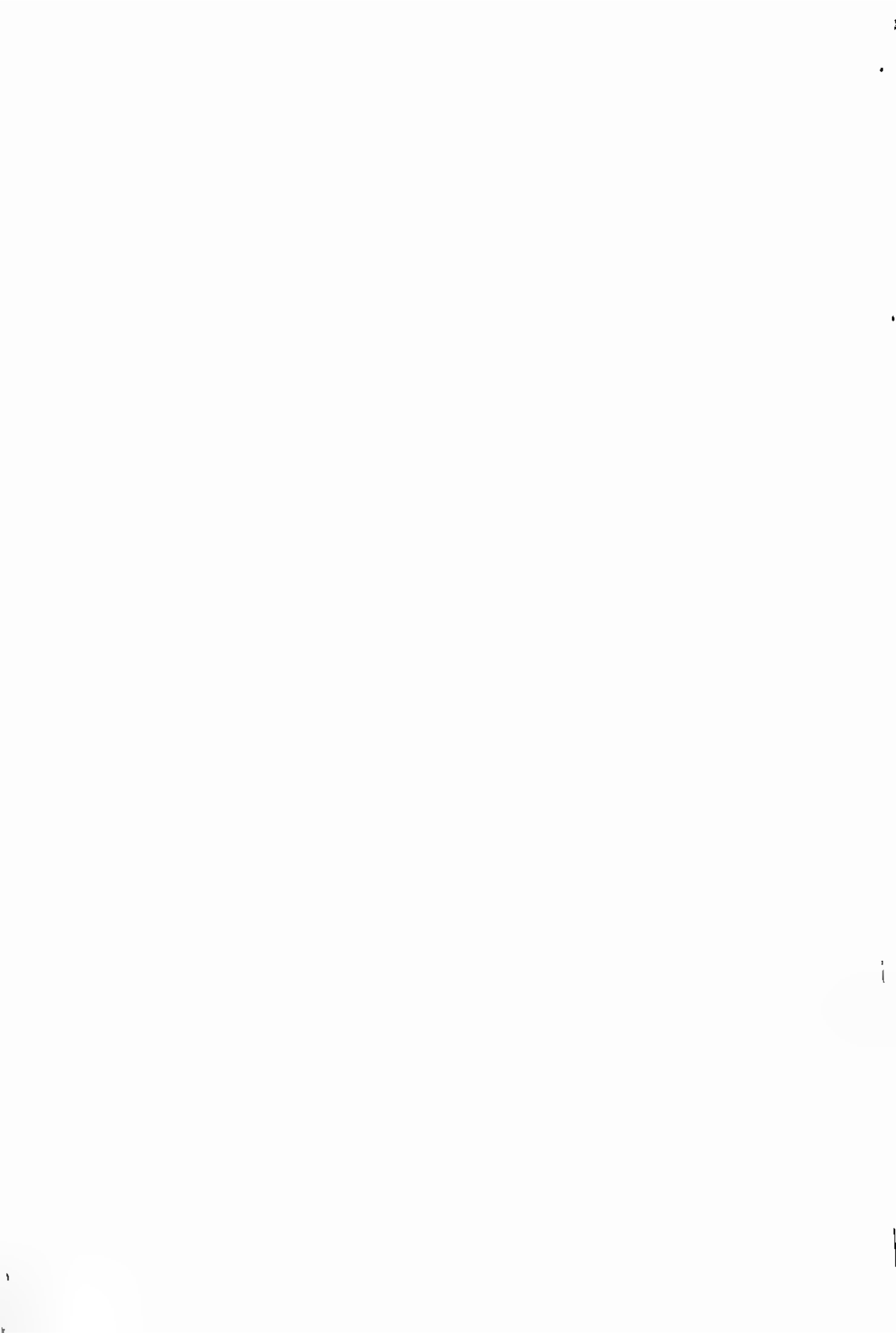
فمن ماذا اذا تتبرأ قيادة الحزب الشيوعى.

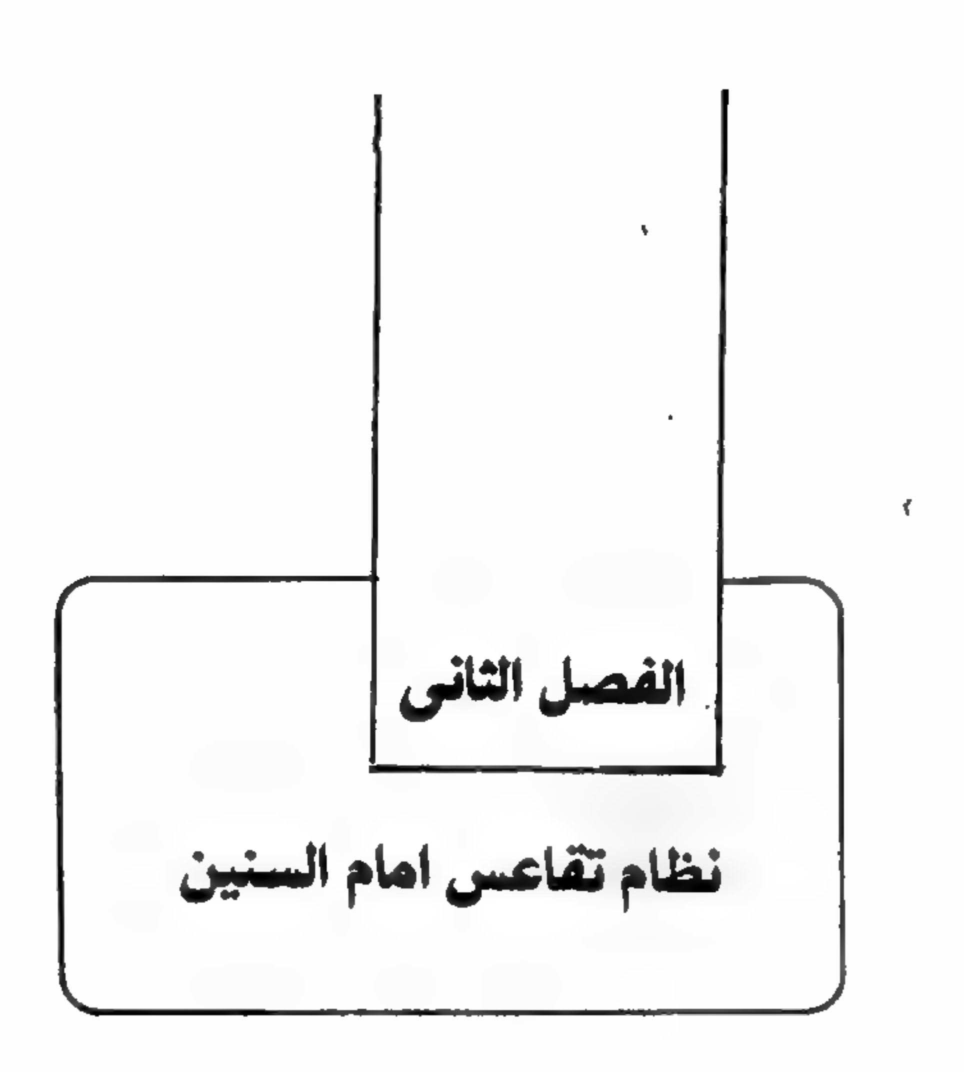
فهذه قضية ظلت تتسم بوضوح فكرى كامل منذ المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى في فبراير سنة ١٩٥٦ قبل اكثر من ثلاثين عاما، ولم يطرأ عليها مايدعو للتبرؤ الكامل. . على العكس من ذلك تماما اعتقد ان ماطرحه الحزب في برنامجه حول هذه القضية لايزال رغم مضى عشرين عاما طرحا صحيحا وسليما تماما، بل وتؤكد الاحداث يوما بعد يوم سواء في بلادنا او في غيرها من بلدان العالم الثالث صحة الاستنتاجات التى توصل اليها حزبنا حول قضية الديمقراطية هذه.

وحتى ان كانت قيادة الحزب الشيوعى الحالية قد توصلت الى ان (الديمقراطية الجديدة او الثورية) لم تعد سوى (ممارسة) العسف والتسلط في اقسي وابشع اشكالها) فاعتقد ان الطريق للتخلى عنها ليس بأى حال من الاحوال اعلان (البراءة الكاملة) والتوبة، (والنقد الذاتى؟!!) لتبنيها في برنامج الحزب، بل الطريق الطبيعي هو تغيير برنامج الحزب في المؤتمر الخامس ليتمشى مع الطرح الجديد لقضية الديمقراطية، اما ان يمزق برنامج الحزب بمثل هذه البساطة ويضرب به عرض

الحائط على هذه الصورة فهو امر ينطوى على غاية الخطورة، فلم نسمع ابدا بأن قيادة حزب قد اعلنت براءتها الكاملة من جزء هام جدا واساسي جدا من برنامج حزبها وتبنت برامج احزاب اخرى.

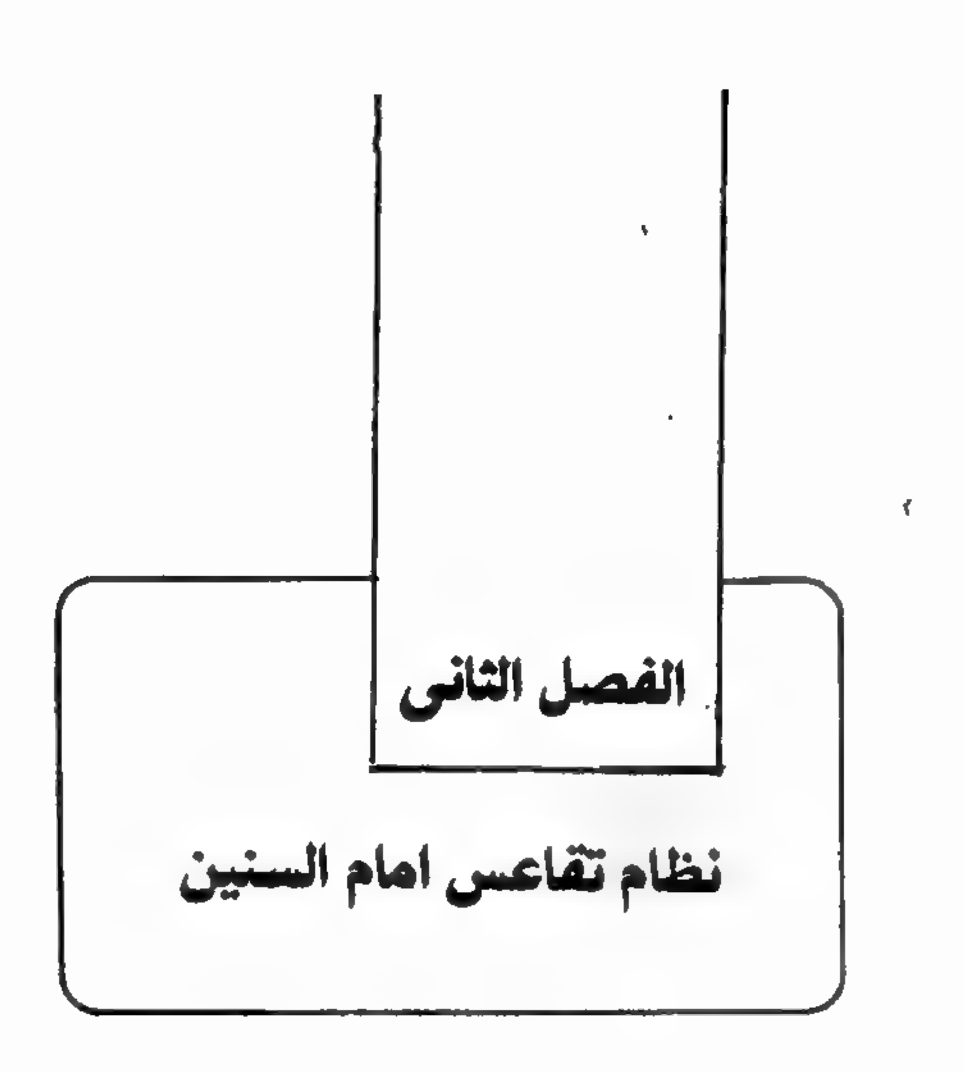
ان الامر يبدو وكأنه مهزلة . !





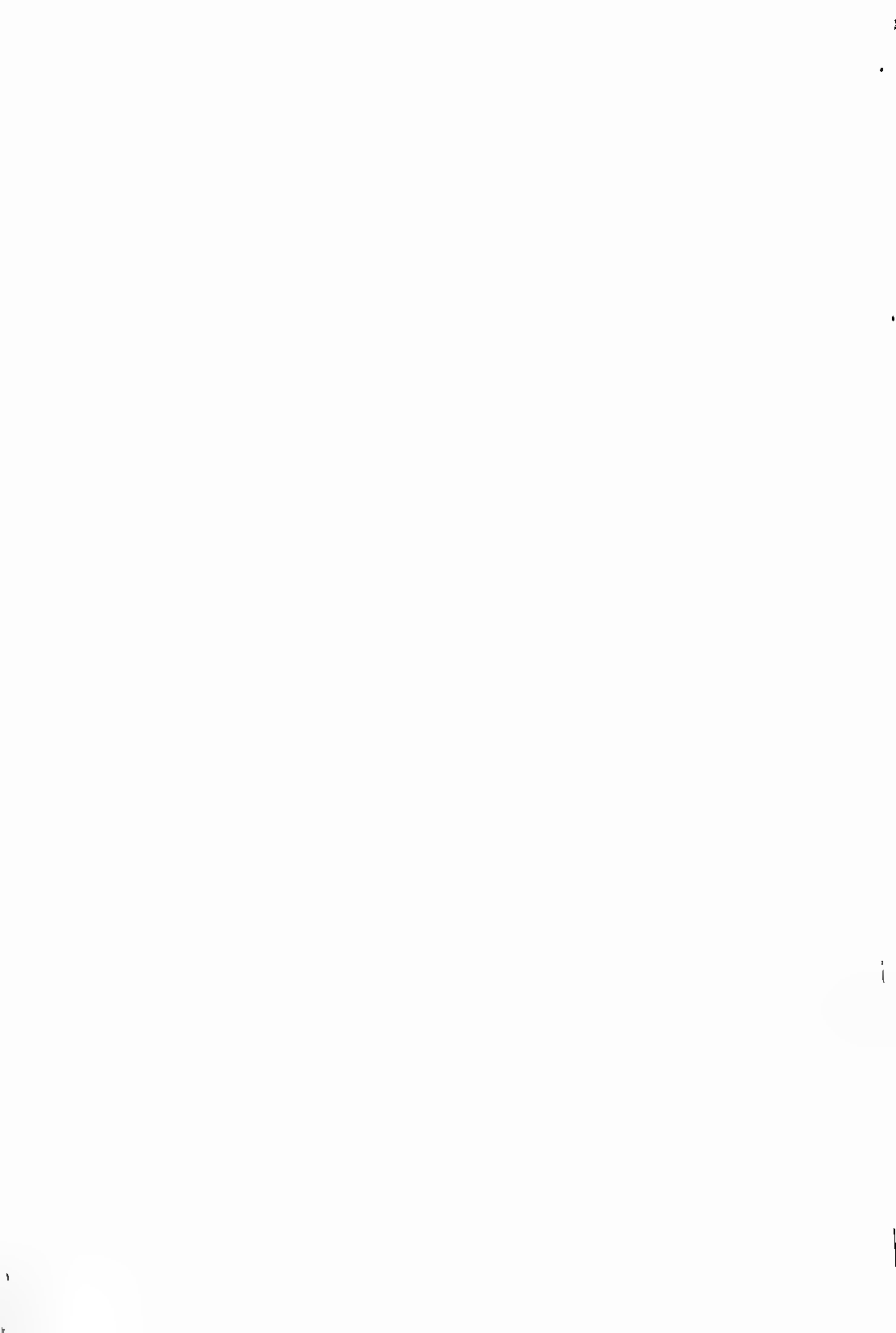
الفصل الثانى

نظام تقاعس امام السنين



الفصل الثانى

نظام تقاعس امام السنين



نظام ديموقراطى
تقاعس امام السنين

ظلت هى القضية ـ اعنى قضية الديمقراطية ـ منذ الاستقلال الى يومنا هذا لنا منها موقفا استراتيجيا ومبدئيا وقد اشرت من قبل الى موقف الحزب في مؤتمره الثالث والرابع في هذا الصدد والى برنامج الحزب ايضا.

وكثيرا ما دارت بيننا وبين مفكرى الاحزاب التقليدية معارك فكرية تشهد بها الصحف حول خطل الديمقراطية الليبرالية وفشلها كطريق مستقبل لبلادنا وكان لعبدالخالق محجوب طيب الله ثراه القدح المعلى في هذه المعارك.

ولعل الكثير من قراء جيلنا يذكرون الحوار الساخن الذى دار بيني وبين البروفيسور محمد ابراهيم خليل (الرئيس الحالى للجمعية التأسيسية) قبل عشرين عاما على صحيفة الايام الغراء (اكتوبر سنة ١٩٦٧). وكان موضوع ذلك الحوار هو الديموقراطية الليبرالية والطريق المسدود امامها في بلادنا.

امامي الآن المقال الذى تفضلت الايام ونشرته على صفحتين كاملتين بالعناوين الحمراء! فشكرا لها مرة ثانية!

بعد ان لخصت النقاط الجوهرية التى اوردها الدكتور في مقاله الذى نشرته الصحيفة نفسها يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٧ قلت ان الحديث عن مبدأ «المساواة» وتمكين افراد الشعب «سواء بسواء» حديث قد يبدو للبعض براقا وشديد الجاذبية وقد يبدو ان هذه المساواة التى يدعو لها الدكتور الكاتب هى الديموقراطية بعينها، غير ان شعار المساواة هذا لا يثبت امام الامتحان العملي او التجارب التى عاشها شعب السودان ولازال يعيشها في ظل هذا النمط من الديموقراطية الملتحفة بثياب المساواة وشعار «صوت واحد لرجل واحد» (ONE MAN ONE VOTE).

ثم تساءلت:

«ماهو التركيب الاجتماعى للجمعية التأسيسية الراهنة؟ كم فيها من كبار اصحاب المشاريع الزراعية؟ ومن النظار والعمد والسيوخ والمكوك والشراتي وغيرهم من رجالات الادارة الاهلية؟ وكم من اصحاب المصانع ومن كبار المحامين الذين يعملون مستشارين للشركات الاجنبية والبيوت التجارية الكبيرة؟ وكم من كبار

نظام ديموقراطى
تقاعس امام السنين

ظلت هى القضية ـ اعنى قضية الديمقراطية ـ منذ الاستقلال الى يومنا هذا لنا منها موقفا استراتيجيا ومبدئيا وقد اشرت من قبل الى موقف الحزب في مؤتمره الثالث والرابع في هذا الصدد والى برنامج الحزب ايضا.

وكثيرا ما دارت بيننا وبين مفكرى الاحزاب التقليدية معارك فكرية تشهد بها الصحف حول خطل الديمقراطية الليبرالية وفشلها كطريق مستقبل لبلادنا وكان لعبدالخالق محجوب طيب الله ثراه القدح المعلى في هذه المعارك.

ولعل الكثير من قراء جيلنا يذكرون الحوار الساخن الذى دار بيني وبين البروفيسور محمد ابراهيم خليل (الرئيس الحالى للجمعية التأسيسية) قبل عشرين عاما على صحيفة الايام الغراء (اكتوبر سنة ١٩٦٧). وكان موضوع ذلك الحوار هو الديموقراطية الليبرالية والطريق المسدود امامها في بلادنا.

امامي الآن المقال الذى تفضلت الايام ونشرته على صفحتين كاملتين بالعناوين الحمراء! فشكرا لها مرة ثانية!

بعد ان لخصت النقاط الجوهرية التى اوردها الدكتور في مقاله الذى نشرته الصحيفة نفسها يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٧ قلت ان الحديث عن مبدأ «المساواة» وتمكين افراد الشعب «سواء بسواء» حديث قد يبدو للبعض براقا وشديد الجاذبية وقد يبدو ان هذه المساواة التى يدعو لها الدكتور الكاتب هى الديموقراطية بعينها، غير ان شعار المساواة هذا لا يثبت امام الامتحان العملي او التجارب التى عاشها شعب السودان ولازال يعيشها في ظل هذا النمط من الديموقراطية الملتحفة بثياب المساواة وشعار «صوت واحد لرجل واحد» (ONE MAN ONE VOTE).

ثم تساءلت:

«ماهو التركيب الاجتماعى للجمعية التأسيسية الراهنة؟ كم فيها من كبار اصحاب المشاريع الزراعية؟ ومن النظار والعمد والسيوخ والمكوك والشراتي وغيرهم من رجالات الادارة الاهلية؟ وكم من اصحاب المصانع ومن كبار المحامين الذين يعملون مستشارين للشركات الاجنبية والبيوت التجارية الكبيرة؟ وكم من كبار

الموظفين وكبار ضباط الجيش المتقاعدين؟»

ثم

«وفي الجانب الآخر هل في الجمعية التأسيسية الراهنة مزارع واحد؟ او عامل واحد؟ علما بأن العمال والمزارعين يساوون ٩٥٪ من سكان السودان الا يعلم الدكتور محمد ابراهيم خليل على سبيل المثال ان مزارعى النيل الابيض وعددهم يزيد عن ربع مليون لم يدخل الجمعية واحد منهم بينما اسرة واحدة من تلك المنطقة ممثلة بثلاثة نواب في الجمعية؟».

«فأين اذن هذه المساواة التى يبشرنا بها الاستاذ الكاتب؟ ان المساواة ـ كما اتصورها ـ ليست في الشكليات والواجهات الدستورية الملمعة وانما فيما تعبر عنه من الحقائق الاجتماعية الماثلة امامنا؟».

تجاربنا والنظام الليبرالى:

وانتقلت بعد ذلك اتحدث عن تجارب تطبيق النظام الديموقراطي الليبرالي وقلت انه:

«قد تخطته بعض البلدان بعد ان دخلت الثورة الاجتماعية ونشأ فيها نظام سياسي جديد مركز الثقل فيه للجماهير العاملة كما في مصر والجزائر ومالى وغينيا وتنزانيا.. وعصفت به في حالات معينة الانقلابات العسكرية التى استغلت عزلته عن الجماهير وعدم تعبيره عن تطلعاتها والفساد الذى ينخر في عظامه كما حدث في نيجيريا وداهومى وسيراليون وفولتا العليا وافريقيا الوسطي، او تعرض لتغول السلطات المدنية والعبث بالدستور كما حدث في تونس والمغرب والسودان».

ثم تطرقت الى التجربة البريطانية نفسها امّ الديموقراطية الليبرالية وقلت:

«وفى بريطانيا نفسها بدأ الناس يتحسسون تجاربهم في التطبيق الديموقراطى.. وليسمح لي الاستاذ محمد ابراهيم خليل ان احيله الى بيان حزب الاحرار مؤسس الديموقراطية الليبرالية في اشكالها الحديثة المنشور في صحيفة المانشستر قارديان بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ والذى جاء فيه:

«ان المجتمع البريطاني يتميز اليوم بتجميع السلطة السياسية والاقتصادية في ايد قليلة محظوظة بعيدة عن رقابة الجماهير مما يترتب عليه فقدان القدرة على العمل

الفردى والاحتجاج الفردى. . وهذا هو السبب الرئيسي وراء حالة اللامبالاة التى تسود المجتمع. . ان الجماهير تشعر اليوم بأنها عاجزة تماما عن التأثير على السياسات والقرارات التى تحدد مصائرها. ومن هنا جاءت غربة هذه الجماهير عن المجتمع وعن السياسة».

وتعلق صحيفة مانشستر قارديان على هذا البيان فتقول:

«من المؤكد ان المستر ثورب (رئيس حزب الاحرار) وكتابه يبالغون. ومع ذلك فأن هنالك الكثير من الصحة فيما ذهبوا اليه. . ان هناك عزوفا واضحا من الجماهير عن السياسة وديموقراطيتنا بعيدة كل البعد عن كونها ديموقراطية مشاركة».

(OUR DEMOCRAC YFALL S FAR TOO SHORT OF BEING A PARTICIPATING DEMO - CRACY

هذا مايقوله حزب الاحرار البريطانى، وما تقوله جريدة «المانشستر قارديان» الذائعة الصيت».

وأقول في المقال:

«أذن فهذا النظام (اعنى الديموقراطية الليبرالية) حتى في بلاده قد زالت عنه العوامل التى كانت تحيطه بالكثير من القداسة التى لا تقبل التساؤل وما احرانا نحن هنا في السودان، وما احرى المثقفين بوجه خاص ان يتحرروا من عقدة الديموقراطية الليبرالية هذه بكل ما تنطوى عليه من الفاظ شكلية مثل المساواة وان يفكروا في تجارب بلادهم وشعبهم اولا وقبل كل شىء».

هذا ما اردت الرجوع اليه من المقال واعتذر ان اطلت.

والذى دفعني الى الاطالة في العودة لفقرات المقال قد يكون عدة عوامل.

● العامل الاول هو ان ما طرح في المقال قبل عشرين عاما هو نفسه ما يطرح اليوم وكأننا نقف في نفس المكان.

● العامل الثانى هو ان بعض المنقلبين على الفكر الماركسي بل وعلى كل اقتراب تقدمى بقضية الديموقراطية يضيفون اليوم وزنهم الى جانب القوى المحافظة والمتمكسة بهذا الشكل الديموقراطي العقيم وتسعي لتقيم من فوقه دولة دينية.

● العامل الثالث هو ان الجمعية التأسيسية الحالية قد تكون اسوأ حالا من ناحية التركيبة الاجتماعية ـ من تلك التي اثارت الجدل بيني وبين رئيسها الحالى قبل عشرين عاما! فهى تضم اليوم عددا كبيرا من اعضاء مجالس شعب المشير المخلوع. . بل ومن

بين اعضائها نائب رئيس آخر مجالس الشعب! بل ورائد آخر تلك المجالس يحتل اليوم مركز زعيم المعارضة!

ان الاطار المأساوى لهذه الصورة يزداد سوءا لو واجهنا واقعنا بشجاعة وقلنا اننا اليوم اسوأ حالا مما كنا عليه قبل ... عاما من ناحية اشكال الحكم.

ولعله من المحزن حقا ان انقل ما ... قبل عشرين عاما عن الديموقراطية الليبرالية لاناقش به اليوم الاستاذ الخاتم عدلان وبقية قيادة «الحزب الشيوعى» السوداني.. سبحان الله!

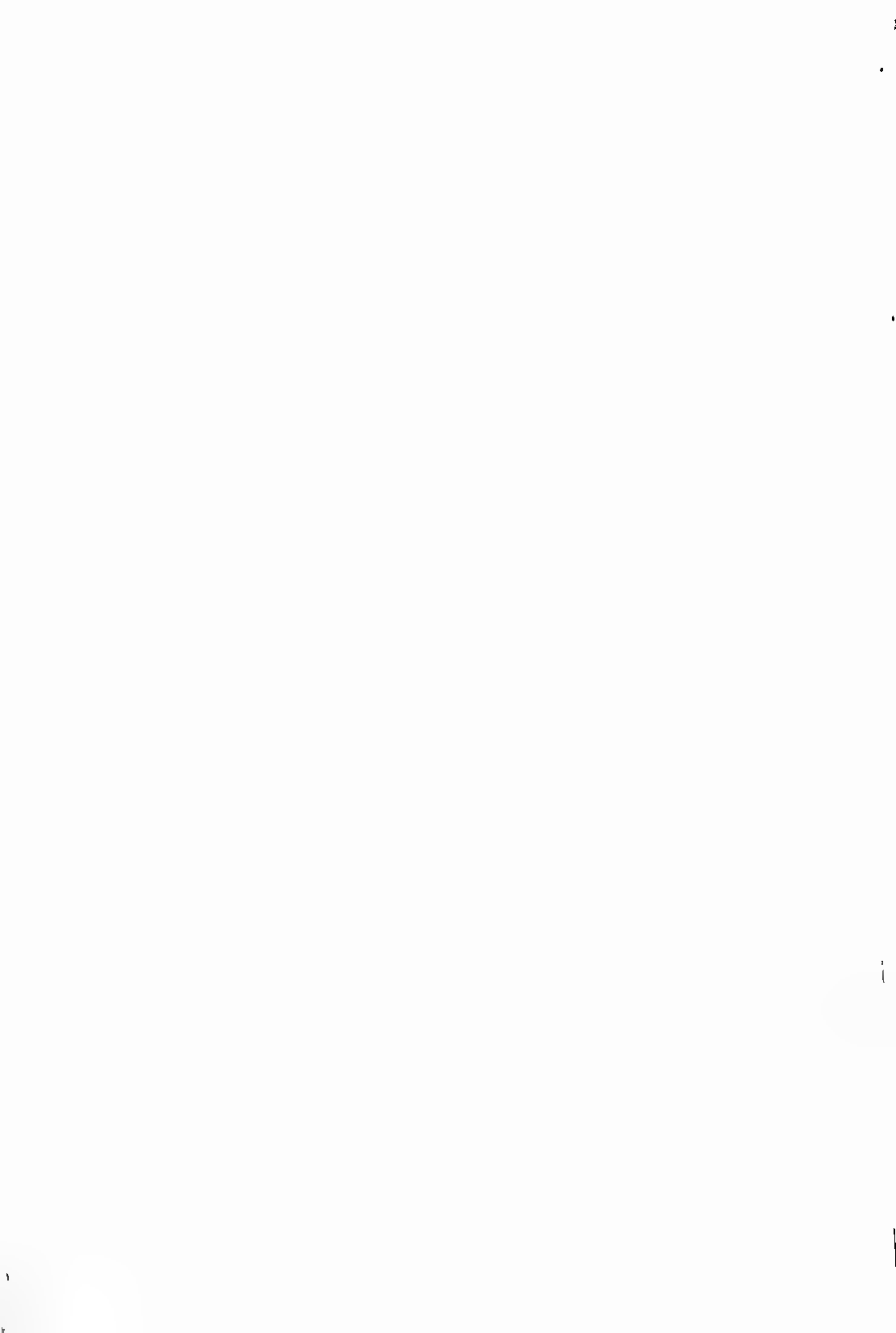
● ● ● ● ●

ان هذا النظام الديموقراطي الليبرالي يتقاعس امام السنين وامام التقدم الاجتماعى الهائل الذى تحرزه البشرية في مختلف مجتمعاتها. فالانسانية تتقدم يوما عن يوم ويبقي هذا النظام محنطا في متحف التاريخ.

ففي خلال ثلاثين عاما من عهد استقلالنا انتقل جيل كامل من شبابه الى شيخوخته دون ان يحقق لنفسه احساسا انسانيا عادلا بأن بلاده قد حققت شيئا، او ان حياته كانت ذات جدوى.. انه قد صار بحق جيل المحبطين.

الفصـل الثالـث

كيف يراها بعض قادة أوربا؟



غرب اوربا
والديمقراطية الليبرالية

وبعد عشرين عاما من بيان حزب الاحرار تبحث الآن دول اوربية كبرى عن طريق بديل للديمقراطية الليبرالية على صورتها الراهنة. ان بعض قادة اوروبا الغربية يقولون صراحة انهم لن يذهبوا الى الماركسية ولكنهم لا يستطيعون البقاء على الليبرالية بحالها هذا لانها لم تعد تلب التطلعات الاجتماعية والاقتصادية للجماهير.

لننتقل اولاً الى فرنسا:

لا شك انكم جميعا تذكرون الرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار ديستان. انه من المفكرين الاساسيين المصممين ايضا للجمهورية الفرنسية الخامسة (١٩٥٨ ـ ١٩٨٢) جمهورية ديجول.

أصدر جيسكار ديستان سنة ١٩٧٦ وهو لا يزال رئيسا لفرنسا كتابا هاما وقيما بعنوان (الديمقراطية الفرنسية) قدم له ترجمة عربية جيلة الدكتور حافظ الجمالى رئيس اتحاد الكتاب العرب بدمشق آنذاك والذى كان قبلها سفيراً لسوريا هنا في السودان.

يقول الرئيس الفرنسى في تصنيفه الاجتماعى لبلاده قبل الحرب ان الطبقات الاجتماعية كانت متمايزة بعنف في مستوى حياتها ونوع حياتها سواء تعلق الامر بالملبس او الطعام او المسكن بل وفي لغتها وعقليتها. ويقول ان البرجوازى الصغير والبرجوازى الكبير والعامل والفلاح كلهم صور حية ومتنافرة. كان كل شىء ـ كما يقول ديستان ـ يفصل الطبقات الاجتماعية بعضها عن بعض. ولم يكن الانسان لينتقل من واحدة الى اخرى الا بصعوبة وبصورة نادرة، ويقول انه رغم ان المجتمع ليبرالى حقا في بنائه السياسي فأنه كان يمارس ضغوطاً عنيفة على الفرد. (المرجع ص ٢٦ ـ ٢٧)

ويستطيع القارىء ان يتصور بسهولة ان مثل هذا البناء الاجتماعى المسلح الذى قد يستحيل على الانسان ان ينتقل من جزء الى آخر منه الا بصعوبة وبصورة

نادرة كما عبر الرئيس الفرنسى. مثل هذا البناء يمكن ان يصل فجأة وبسرعة لا يتصورها قادته الى نهاية الطريق المسدود بالنسبة لنظام الحكم الليبرالى. فالرئيس الكاتب يؤكد لنا ان هذا المجتمع (الليبرالى حقا في بنائه يمارس في الوقت نفسه ضغوطاً عنيفة على الفرد).

هذه الضغوط العنيفة الواقعة على الفرد في ظل النظام الليبرالى في أوربا الغربية لم نكن تسمع عنها من قبل. بل هى في الواقع لم تكن تقال من قبل ابداً. كلما كنا نسمعه هو ضغوط واقعة على الفرد في اوروبا الشرقية او اوروبا الاشتراكية وحدها. كانت الصورة معكوسة. كانوا يقدمون لنا البلدان الاشتراكية وهى توفر للفرد احتياجاته المادية ولكنها تحرمه من حقوقه الديمقراطية وهنا مصدر الضغوط العنيفة على الافراد!

اما الضغوط العنيفة التى يتحدث عنها الرئيس الفرنسى في كتابه فهى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وليست ضغوط (حريات وحقوق الانسان) كما يزعمون بالنسبة للبلدان الاشتراكية.

ويحسن بنا ان نستمع الى المزيد من حديث الرئيس الفرنسى:

يتحدث فاليرى جيسكار ديستان بعد ذلك عن التطورات الاقتصادية الهائلة التى حدثت في بلاده بعد الحرب العالمية غير انه يضيف:

(بيد أن ان النمو لم يقض على الفروق، بين الطبقات ولعله قد خلق فروقا جديدة)

ويحاول الكاتب ان يجد حلا لهذه المعادلة الصعبة لنمو المجتمع الرأسمالى الذى لا يزيد الهوة الطبقية الا اتساعا ولا الصراع الطبقى الا تصاعداً. في بحثه عن الحل يلجأ اولا الى الماركسية.

يقول:

«ولقد حملت الماركسية جانب الحقيقة الذى يخصها ولعبت في زمانها تجاه ايدولوجية الغازين في القرن التاسع عشر، وبفضل طريقة تحليل مؤسساتها الجديرة بالاعجاب دور الفاضح والباحث. ولقد ساعدت الماركسية ايضاً في كشفها عن حقيقة الطبقات الاجتماعية وكشف الوهم القائل بوجود مجموعة من الافراد يعتبر على انهم متساوون على حين انهم ليسوا كذلك الا نظريا»

ثم يتحدث ديستان عن ايضاح الماركسية للعلاقات الخفية بين المؤسسات الاجتماعية وبين بنية الانتاج، ثم مطالبتها:

«بجانب الحريات الشكلية بحقوق فعلية ساعدت المجتمعات الصناعية الغربية على تحليل افضل لاوضاعها كما اعانت الطبقة العاملة في هذه المجتمعات على كسب حقوقها المشروعة التى طال زمن تجاهلها» (المرجع ص ٣٤)

وهكذا يرى القارىء اعتراف الرئيس الفرنسي ببعض افضال الماركسية كما يتحدث صراحة عن (الحريات الشكلية) التى حققت الماركسية مكانها (حقوقا فعلية) وما حققه ذلك حتى للمجتمعات الصناعية او الرأسمالية نفسها في غرب اوروبا، وهو يقصد بالطبع ما حصلت عليه الطبقة العاملة او الجماهير العاملة من (حقوق فعلية) مما حقق للمجتمع الصناعي توازنا اجتماعياً معينا كان يحتاج اليه في ذلك الوقت.

ولكن ديستان يعود فيقول:

«ولئن كانت العقائدية متقدمة احيانا على الوقائع فانها هنا متخلفة عنها حتى ليمكن القول بأنها ثوب ضاق عن استيعاب جسم ازداد ضخامة ولم تعد الماركسية تساعد على فهم مجتمعنا فيما هو جديد ولا يمكن ان تكون دليلا لمجتمع الغد»

وفي نفس الوقت:

«وكذلك الليبرالية الكلاسيكية فأنها لا تستطيع ان تقدم لنا المفتاح الشامل الذى نريد التصرف به بيد أننا مدينون لها بقسم حاسم من تقدمنا» (المرجع ص ٤٦)

وفي مكان آخر يقول الرئيس الفرنسي السابق انه قد اتيح له ان يبين في كتابه مافي الفكر الليبرالى والنظام الليبرالى من نقص ولكن اتيح له ان يكشف عن قدرة النظام الليبرالى على الاستجابة للظروف القائمة حاليا في العالم ويضيف:

«اما النقص فان الفكر الليبرالى الكلاسيكى لا يعترف الا بالسلطة السياسية على حين ان السلطة ليست سياسية وحسب بل هى اقتصادية واجتماعية وروحية» (المرجع ص ١٠٣)

وبعد هذه الاعترافات الجزئية بما يعانيه النظام الليبرالى في بلاده حيث (ظلاله الوارفة) يكشف جيسكار ديستان عن اصل هواجسه عندما يقول ان ضرورة التعدد في هذه المجالات ليست موضع نقاش بين الناس او على الاقل ليست كذلك بصورة علنية ولهذا يكفى ان نشير اليها مجرد اشارة. ولكنه يقول ان الامر يختلف تماما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى.

كيف؟ يجيب قائلا:

والواقع ان مشكلة تأميم المؤسسات الاقتصادية الفرنسية الكبرى كانت منذ

عدة سنوات في قلب الجدل السياسي. وهنا ايضا تبدو التعددية امر لا مناص منه. ذلك لأن الاكثار من التأميمات بوضعه كل المشاريع الهامة مباشرة بين يدى السلطة السياسية يضعف الديمقراطية اكثر مما يعززها»!

ويضيف ان التأميم بعيد ان يكون الدواء الشافي لكل الامراض ولا ينبغى ان نبحث فيه الا عند الضرورة القصوى اذ ان الاكثار من التأميمات يؤدى حتما الى تركيز مخيف للسلطة الاقتصادية ثم للسلطة جملة (المرجع ص ١٠٩)

واخيرا يلخص فاليري جيسكار ديستان النظرية كلها في سطور وهو الرجل المتخصص في علم الاقتصاد الرأسمالي:

«ان المجتمع الذي تكون فيه المشاريع الكبيرة بحكم التأميم والتخطيط السلطويين خاضعة للسلطة السياسية وبيوقراطيتها ينتهي عهده بالمجتمع المتعدد السلطات ذلك لان السلطة فيه مركزة الى الدرجة التي تصبح فيها بالضرورة عنيفة ظالمة. وعندما تكون القوى الاقتصادية مختلطة بالسلطة السياسية فمنذا الذي يحمينا من السيطرة الاقتصادية؟!».

ويختتم ديستان في جملة واحدة معبرة جدا:

«ان تركيز السلطة ولا سيما تلك التي تنشأ عن الخلط بين السياسة والاقتصاد لا يقربنا من المجتمع الديمقراطي وانما يبعدنا عنه».

وهكذا فان واحدا من كبار ومخططي الاقتصاد الرأسمالي ومفكريه في اوروبا يضع امامنا النظرية الرأسمالية الليبرالية متكاملة دون اية مواربة.

● فالنظام التعددي الرأسمالي هو في نظره ـ شأنه في ذلك شأن بقية مفكري الاقتصاد الرأسمالي ـ الامان الاساسي للنظم الرأسمالية وتطورها وفق المبدأ المقدس الذي اختطته الثورة الفرنسية قبل مائتي عام.. مبدأ دعه يمر والذي يكفل الحرية الفردية المطلقة للرأسمالي لكي يبني نفسه!

● وان تدخل الدولة في الاقتصاد بالتأميم هو من الاوزار التي ينبغي على النظم الرأسمالية ان تبتعد عنها. وان التأميم يجب الا يكون الا في ضرورته كدواء شاف وهو ان تتدخل الدولة وتؤمم شركات ومؤسسات موشكة على الافلاس او تتدخل بعونها دون تأميم مثل البلا يين التي دفعتها الحكومة الامريكية في عها. كارتر لصناعة السيارات لصد هجوم الاخطبوط الياباني.. الخ.

● ويقولها الرئيس الفرنسي صريحة ان تدخل الدولة في الاقتصاد يجعل منها «سلطة عنيفة على من وظالمة لمن؟» ثم ان مثل هذا التدخل الاقتصادي من جانب الدولة

«يبعدنا عن المجتمع الديمقراطي» ـ (المجتمع الديموقراطي لمن؟)

ان فالـيري جيسكار ديستان كما هو واضح يعبر عن ديموقراطية من يمثلهم طبقيا: ديموقراطية رأس المال وحريته في ان يتحرك دون قيد او شرط ودون اي شكل من اشكال التدخل. فأي خروج عن مبدأ «دعه يمر» هو عنف وظلم وابتعاد عن الديموقراطية. .

ونستطيع القول بان ما قال الرئيس الفرنسي السابق في كتابه «الديموقراطية الفرنسية» يعبر كما هو واضح عن محنة النظام الرأسمالي. فهو فيما يبدو يرى ان الليبرالية قد اصبحت ثوبا ضيقا لا يستوعب تطور المجتمع تماما كما يرى الماركسية.

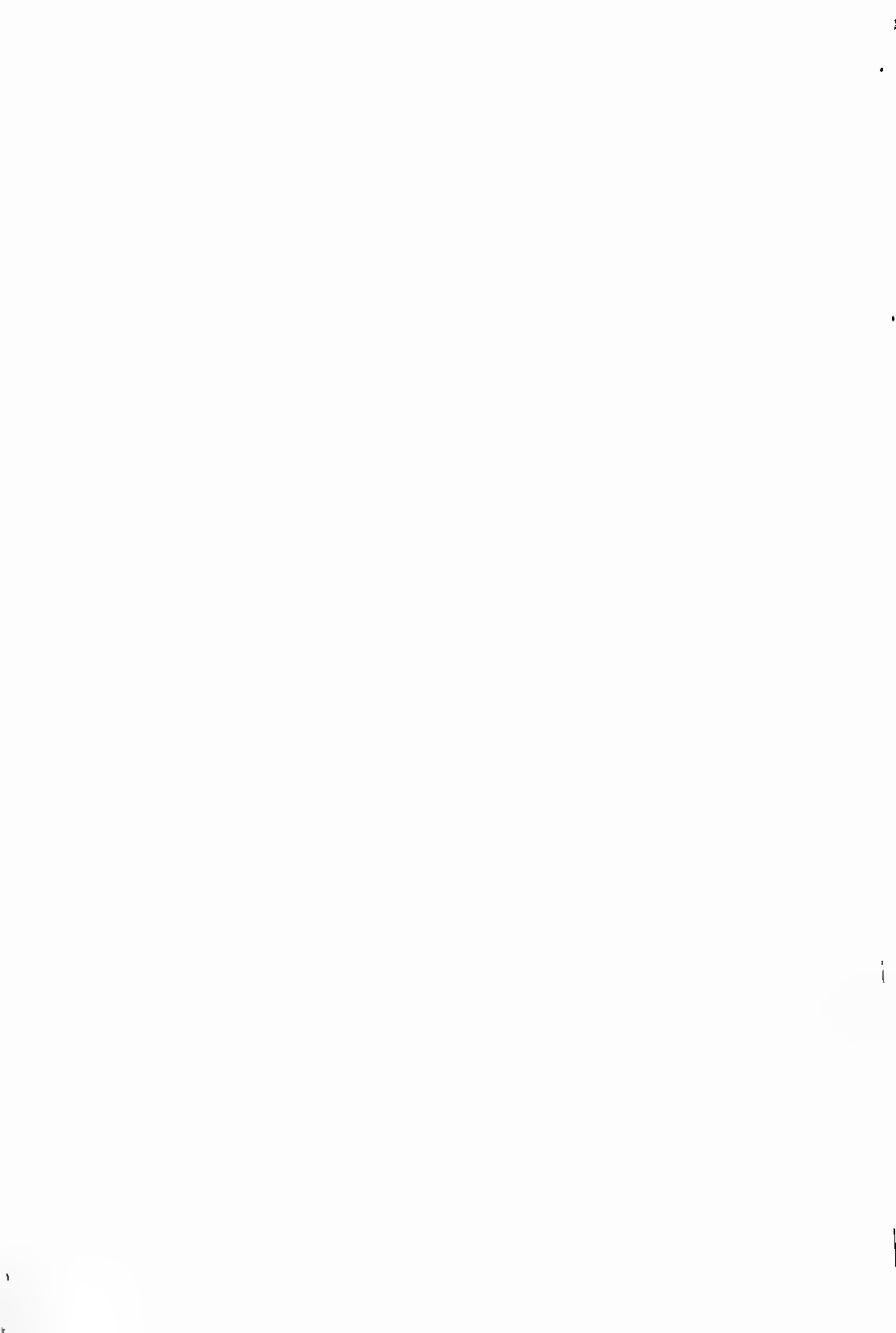
فما المخرج اذن؟

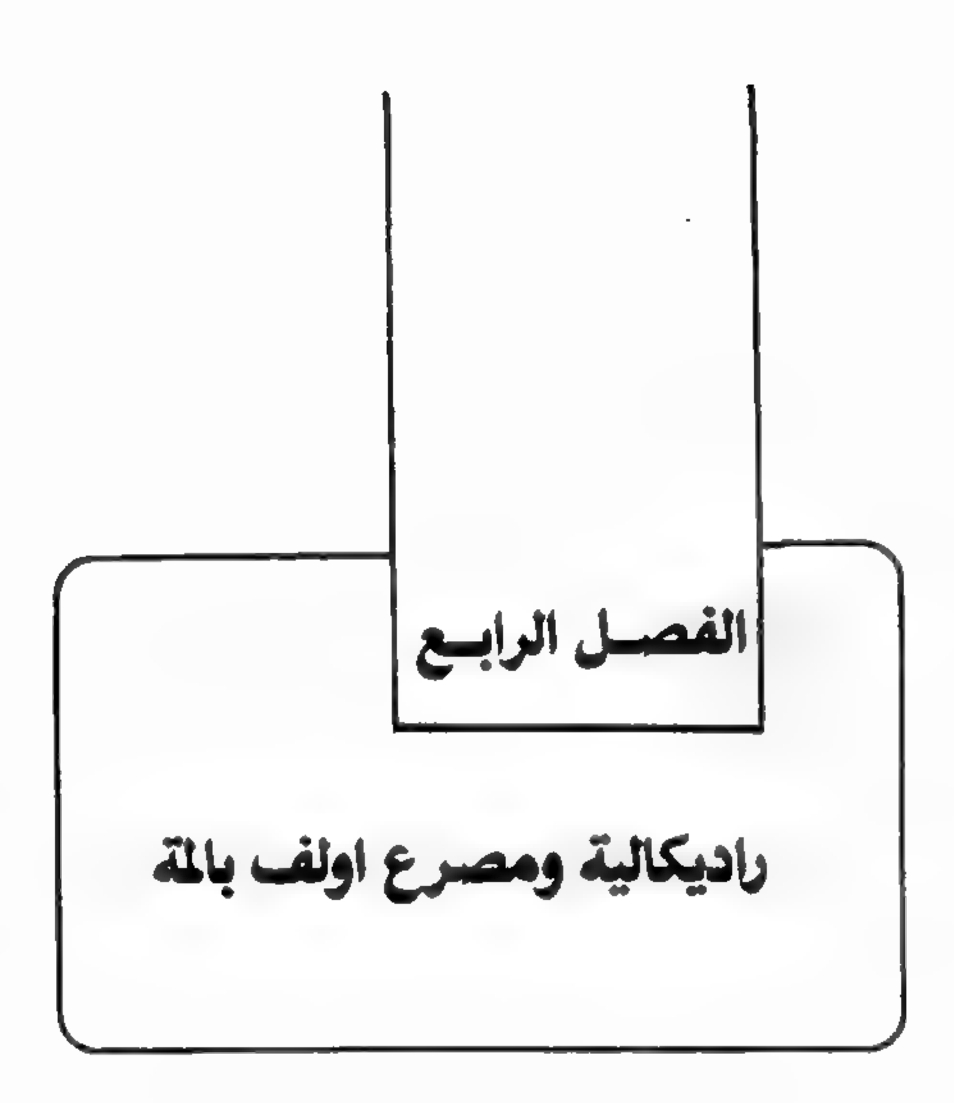
هل سيبقى النظام الرأسمالي عاريا هكذا ام تراه يبحث عن شيء يلبسه؟ واين يجد المقاس المناسب؟

الذي اردت ان اصل اليه هو ان النظم الرأسمالية في اوروبا لم تعد تجد في النظام الليبرالي سواء كنظام اجتماعي او رأسمالي كبنية اجتماعية مخرجا لها مما هي فيه من ازمات.

وتستطيع ان ترى ان هذا هو بالفعل مأزق فكري عندما تجده معبرا عنه في كتاب متكامل لرئيس جمهورية فرنسا وهو في نفس الوقت من ابرز الاقتصاديين في اوروبا كلها. انه يريد ان يبحث عن صيغة تصلح ادواء الديموقراطية الليبرالية دون ان تمس بقاء النظام الرأسمالي او تزج بالمجتمعات الرأسمالية في التأميمات وغيرها من هذه «البلاوي»!

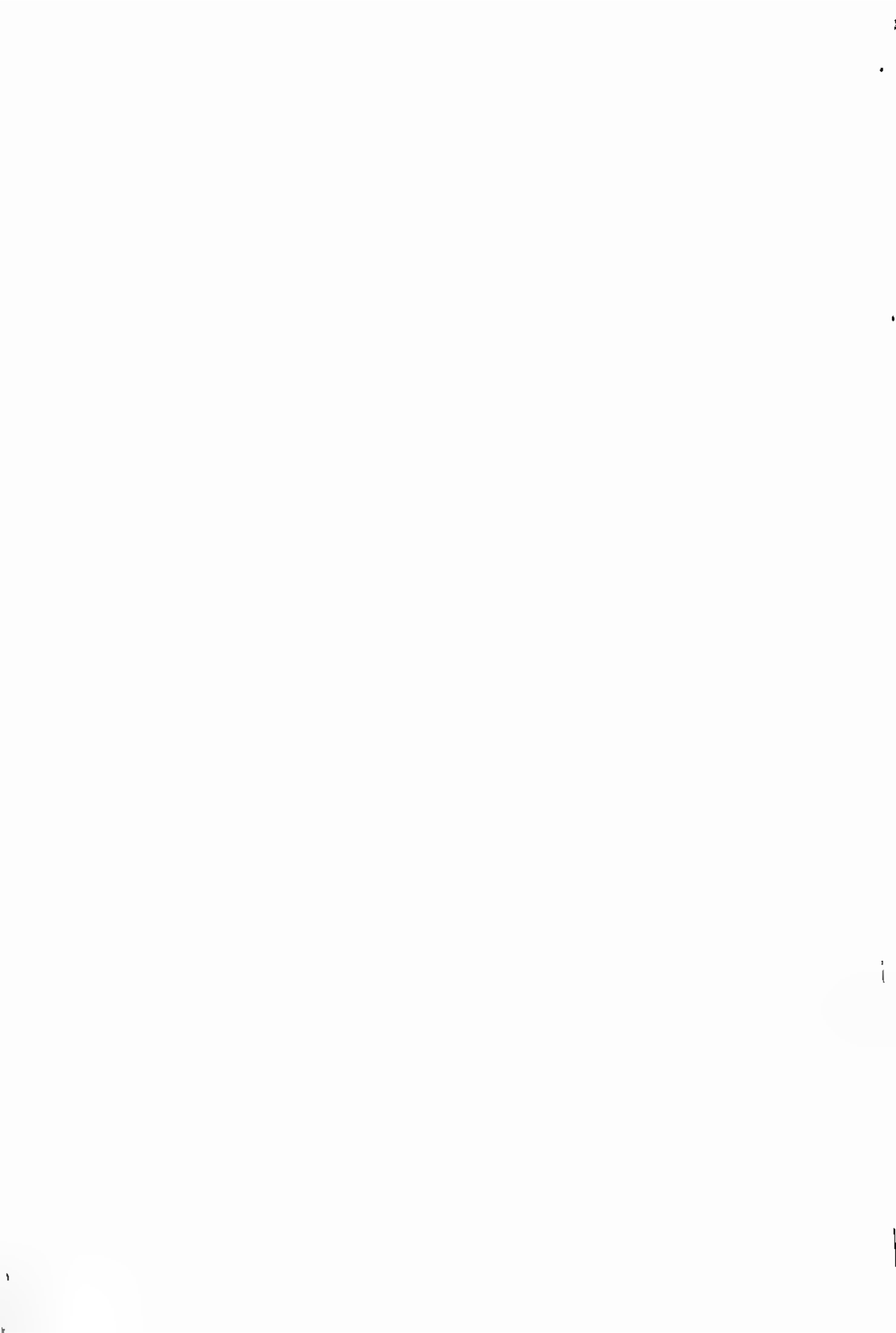
ولكن محنته هي انه لا يستطيع التفريط في الديموقراطية الليبرالية ويريد ان يبقى على النظام الرأسمالي كما هو دون اصلاحات جذرية في ذات الوقت.





الفصل الرابع

راديكالية ومصرع اولف بالمة



راديكالية ومصرع اولف بالمة

قد نلاحظ ان الرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار ديستان قد عبر فى كتابه عن ازمةا الديموقراطية الليبرالية بصورة متحفظة بل وحذرة جدا، وان لم يحاول ان يخفها لان هذا لم يعد ممكنا. بل هو قد الف الكتاب نفسه ليطرح دواءه لازمات الديموقراطية الليبرالية.

والانفعالات عند القادة الاوربيين بقضايا ومتاعب مجتمعاتهم تأخذ ابعادها من اعتبارات متعددة تختلف باختلاف المتحدث والمجتمع الذى يتحدث عنه.

أمامنا الان متحدث آخر يختلف عن رئيس حزب الاحرار البريطانى وعن رئيس جمهورية فرنسا.

أنه أولف بالمة رئيس وزراء السويد الراحل ورئيس الحزب الاشتراكى الديموقراطى الحاكم فى السويد حتى لحظة اطلاق الرصاص عليه من قاتل مجهول وهو يخرج من احدى دور السينما فى قلب مدينة استوكهولم عشية الخامس والعشرين من شهر فبراير من العام الماضى (١٩٨٦).

أسمته بعض الصحف الاوربية آخر قلاع الاشتراكية الديموقراطية واسمته اخرى آخر الطوباويين!

أشارت كل اصابع الاتهام من انحاء كثيرة فى العالم الى اكبر مصنع للسفاحين فى العالم والذى يعرف باسم الـ C.I.A •

CENTRAL INTILLIGENCE AGENCY

كان آخر لقاء صفحى اجراه رئيس الوزراء السويدى الراحل مع المجلة الامريكية الشهيرة والمحافظة جدا (كرستبان سينمس مونيتر) قبل شهر واحد من مقتله - يناير ١٩٨٦.

قال اولف بالمة فى ذلك اللقاء:

«ان الاشتراكية الديموقراطية هى الطريق الوحيد لتحقيق مطامح الشعوب لان الشيوعية افرزت مجتمعات جامدة لم تعد تمثل مصدر الهام بالنسبة للغرب».

هذا حديث شبيه بحديث الرئيس الفرنسى.

غير ان اولف بالمة يقول للمجلة الامريكية:

«اما سياسة ريغان وتاتشر فانها وصلت الى طريق مسدود نجم
طوابير العاطلين وأدخلت اليأس فى قلوب الملايين من المواطنين فضلا
الهوة بين الاغنياء والفقراء.»

ويضيف بالمة فى حديثه للمجلة الامريكية:

«والمجتمعات الديموقراطية التى تنتهج مثل هذه السياسة تحك
على الديموقراطية بالاعدام. لان المجتمع الذى يحرم نسبة ١٠٪ من
فى العمل هو مجتمع يحكم على نفسه بالموت، ويعرض نفسه لهزات كب
الدستور ١٠ مارس ١٩٨٦).

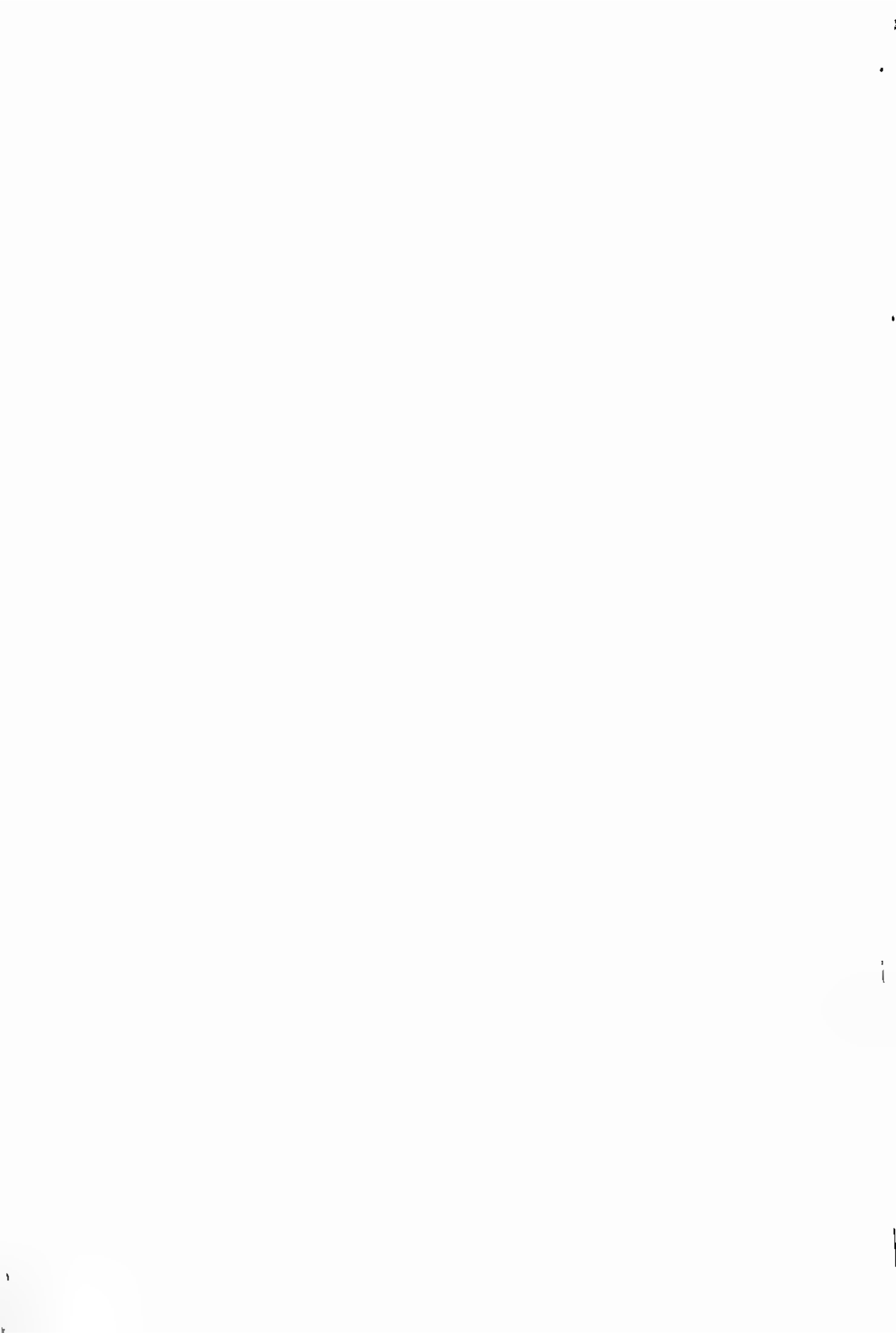


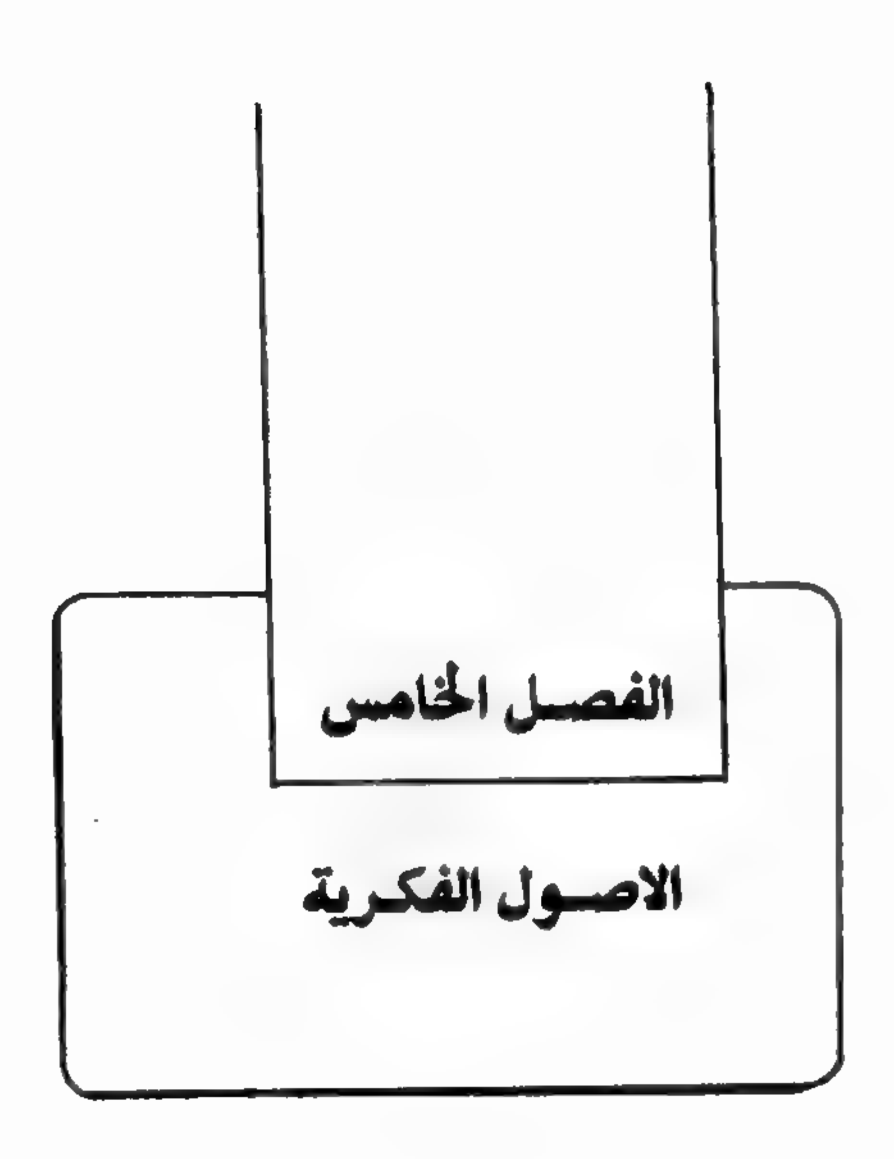
ـ بينما يطالب ريجان فى خطابه الدول الماركسية فى امريكا الوسطى باقرار الحرية واقامة الديمقراطية .. فان الذى يصفق للخطاب هما الجنرال «بينوشيه» ديكتاتور شيلى والجنرال نوريجا المتهم بانتهاك حقوق الانسان فى بنما !!
[عن الهيرالد تريبيون الامريكية]

ورجل هذا رأيه فى النظم الديموقراطية القائمة اليوم فى بريطانيا
عرف بدفاعه الشجاع عن السلام والمصحوب بالضرورة بالهجوم على س
المتحدة المرتكزة على العسكرة والعدوان ووقوفه بجانب مبادرات ال

ورفضه لاية مساومة لانضمام بلاده ولو صوريا لحلف شمال الاطلسى ألم يكن كل هذا كافيا جدا لتبتلعه حيتان رأس المال الامريكى المتمثلة فى الـ C.I.A • والمعلوم ان هذه المنظمة قد تخصصت فيما يعرف «بالجريمة الكاملة» اى الا يعرف القاتل حتى ولو ادى ذلك الى قتل عشرات اخرين كما حدث بالفعل خلال التحقيق فى اغتيال الرئيس الامريكى جون كيندى فى نوفمبر ١٩٦٣ .

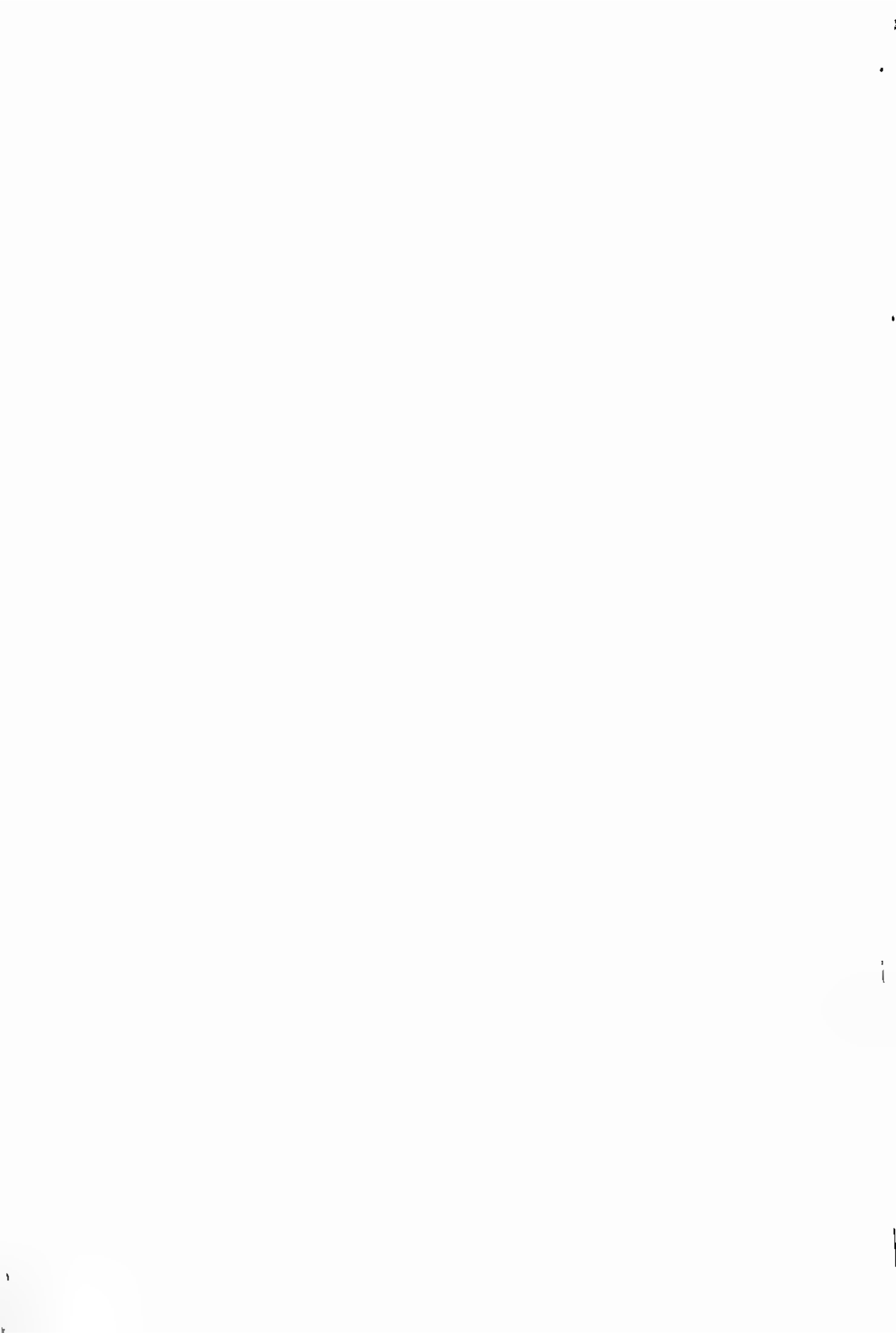
ان التساؤل عن مصداقية الديموقراطية الليبرالية قد وصل الان لبعض الاطراف الهامة جدا فى الولايات المتحدة نفسها. هذا الكاريكاتير نشرته جريدة الهراليد تربيون الامريكية الواسعة الانتشار ونقلته عنها جريدة « الوفد » المصرية يوم ١٤ اكتوبر ١٩٨٧ . وكما ترى فان الخطاب الذى أمام ريغان يتحدث عن ضرورة اشاعة «الديموقراطية» فى الدول الماركسية عامة وليس فى امريكا الوسطى وحدها! ويقف من ورائه عملاؤه الطغاة يصفقون!





الفصل الخامس

الاصول الفكرية



الاصــول الفـكرية

ومازال السؤال باقيا :ـ

لماذا تموج اليوم كل هذه الحركة الفكرية الجديدة التى تضع نظام الديموقراطية الليبرالية امام المساءلة وهو الذى كان الى وقت قريب انجيلا مقدسا لايمسه حتى المطهرون بالتساؤل ولو تلميحا؟

كان هذا النظام الذى نشأ خلال وعقب الثورة الصناعية فى غرب اوروبا فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر والذى سبقت اليه بريطانيا ـ ولظروف تاريخية معينة ـ قبـل ذلـك بخمسـة قرون كاملة. . كان ينظر اليه من جانب مفكرى الطبقات البرجوازية الفتية الناهضة على كونه ـ شأنه فى ذلك شأن النظام الرأسمالى نفسه نهاية العـالم واقصى مايمكن ان يصـل اليه الانسان فى تنظيمه للمؤسسات ليس «التى تحكمه» وأنما «التى يحكم بها نفسه»! انك تجد مثل هذا التصور عند فلاسفة تنظيم حكم النظام الرأسمالى من امثال جان جاك روسو ومونتسكيو وجون لوك تماما كما كنت تجد تصورات مماثلة عند مؤسسى عالم الاقتصاد الرأسمالى مثل آدم سميث وكينز وساموبسون .

كان النـظام الـرأسـمالى هو أعلى ابداعات الانسان فى نظرهم. فقد بهرتهم وطاشت بصوابهم الثورة الصناعية الهائلة التى دخلت بالبشرية فى الثورة الثانية بعد نهاية العصر الحجرى الاول حيث كانت الثورة الاولى هى العصر الحجرى الجديد حيث انتقـل الانسـان اكـبر نقلة حضارية فى كل تاريخه بمعرفته للزراعة والتجارة والصناعات الحرفية وتربية الماشية . . . . الخ. ودخل من ثم فى عصر جديد صراعه مع الطبيعة من حوله والسيطرة عليها وتسخيرها لمصلحة التطور الاجتماعى. لم يعد الانسـان يقف اعـزل مكتـوف الايدى امام الامطار والصواعق والحرائق والزلازل والفيضانات والعواصف . . . . الخ .

وحيث ان هذه النقلات الاجتماعية اخذت فى التاريخ آلاف السنين فقد قاس اولئك المفكرون على ذلك بقاء النظام الرأسمالى. ولم يقل احد منهم ان الانسان يمكن ان يصل حتى من بعد ذلك الى مجتمع جديد! تماما كما يفكر بعضنا اليوم على قياس «سنوات طويلة جدا» لتصل بلادنا الى مجتمع جديد!

وعندما جاء كارل ماركس بفكره الجديد فى منتصف القرن الماضى حتى قبيل نهايته استطاع ان يضع حدا لهذه التصورات الابدية للنظام الرأسمالى. وأكد ان الالاف من السنين التى يستغرقها انتقال معين فى ميدان العلوم ليس هو بالضرورة بنفس مقياس التطور الاجتماعى. فالعلوم تنتقل الى مراحل اعلى خلال فترات طويلة من الزمن وليست كذلك المجتمعات. فالبرت انيشتاين عندما وصل الى نظرية النسبية قبل عشرات قليلة من السنين اتخذ هذا مئات السنين ليضع كل ما وصل اليه العالم الانجليزى اسحق نيوتون موضع التساؤل بل وقضى انيشتاين على استنتاجات نيوتن قضاء تاما ولكن تطورات اجتماعية هائلة جدا قد تمت خلال هذه السنين الثلاثمائة في كل ارجاء العالم.

ومن هذا خرج كارل ماركس بدراسة تطور المجتمع من اطار القدرية وجعل منها علما شأنه فى ذلك شأن كل العلوم الاخرى. وتوصل بذلك الى قوانين الثورة الاجتماعية وحتمية وصول الصراع الطبقى بين قوى طبقية متباينة المصالح الى تغيرات كيفية فى التركيب الاجتماعى. ومن هنا اصبح من الممكن القول بان اسقاط الطبقات الرأسمالية ممكن بل وحتمى بواسطة طبقات العمال. ذلك لان المجتمع الرأسمالى نشأ فى داخل جوفه ومنذ وصوله تناقضا اساسيا لا فكاك منه ابدا ولن يحل ذلك التناقض الا بزوال النظام الرأسمالى نفسه. ذلك التناقض هو ان العمال هم الذين يصنعون بايديهم كل ثروة المجتمع الرأسمالى ومع ذلك فهم افقر الطبقات فى هذا المجتمع. اى ان ما يصنعون تعود منافعه لغيرهم لا لهم. ولن يستطيع العمال ازالة هذا التناقض الا يوم ان يزيلوا المجتمع الرأسمالى ويقيموا مجتمعا اشتراكيا يكون ملكا لهم، حيث لهم الثروة ولهم السلطة.

حاولت هنا ان ابسط استنتاجات كارل ماركس الى ادنى حد ممكن فهذا هو جوهر القانون الاجتماعى الذى سيظل قانونا تماما مثل جدول الضرب فى كل مجتمع وفى كل مكان. فحيث يكون الاستغلال الرأسمالى يكون هذا القانون: العمال ينتجون الثروة ولا يملكون شيئا. ولك ان تطبق هذا القانون فى المنطقة الصناعية فى الخرطوم بحرى مثلا حيث اكبر تجمع للرأسماليين والعمال فى بلادنا. ستجد ان العمال ينتجون كل يوم ما تساوى قيمته ملايين الجنيهات وينامون على الطوى، بينما الرأسماليون ينفق الواحد منهم الف جنيه فى سهرة غنائية فى احد الاندية!

ويمكنك بالطبع ان تطبق نفس هذا القانون على المزارع الذى يعمل مع صاحب المشروع.

وحتى مع الصبى الذى يعمل مع الميكانيكى فى «جراج» صغير.

والقانون كله يعتمد على حقيقة اساسية واحدة؛ هى ان احد الطرفين يملك وسائل الانتاج، بينما الطرف الاخر لا يملك سوى قوة عمله. يصحو من نومه وهو لا يملك ثمن قوته وقوت اولاده واذا لم يذهب الى المصنع او المشروع او الجراج فسيموت ويموتون جوعا. فهو استغلال طبقى لا خيار فيه لمن يملك قوة بدنه، ولكن لصاحب وسائل الانتاج الخيار فى ان يجيء بعشرات العمال فى يوم واحد خاصة فى مجتمع فقير تتفشى فيه العطالة.

هذا هو جوهر القانون.

فهو كما ترون ليس قانونا «مستوردا» من «تركة» اليهودى الالمانى كارل ماركس! وأنما هو واحد من القوانين العلمية التى ندرسها اليوم كما كانوا يدرسونها قبل مائة عام وسيظلون يدرسونها لمئات السنين.

كان الاقتصادى المرموق البروفيسور عمر محمد عثمان المدير الاسبق لجامعة الخرطوم يحاضرنا فى المدرج عن المبادىء الاقتصادية الاساسية للماركسية عندما كنا تلاميذه فى الجامعة قبل ثلاثين عاما. وحيث اننا كنا على بعض العلم بهذه المبادىء فقد لاحظنا دائما ان الاستاذ المحاضر كان امينا جدا ومتحمسا ايضا فى محاضراته هذه.

ولا أدرى ما اذا كانت جامعة الخرطوم تقدم حتى اليوم ضمن مقرراتها محاضرات عن الماركسية ام انها اعتبرتها افكارا «هدامة مستورده» وحذفت من المقرر! ام ان هذا ينتظر اقرار الدستور الاسلامى؟!

● ● ● ● ●

الطبقة . . العنف . . . الدولة :-

«عندما كشف ماركس فى تناوله للتراكم البدائى كيف تكونت البروليتاريا فانه استدرج الى توضيح انه فى مشكلة نزع الملكية عن الشغيلة (والفلاحين اساسا) تم تشريع مجموعات من التشريعات الدموية حسب وصفه. كان نزع الملكية يتم بطريقة فوضوية تماما. قادت الى ان يكون هناك عمال «محررون» (اى احرار فى السوق) اكثر مما يمكن للمصانع ان تستوعبهم. ومن هذه «البروليتاريا» خرجت الجماعات الرثة. .

جماعـات من المتشردين والمجـرمين الذين تم ردعهم باكثر الاشكال قسوة. ويؤكد ماركس من خلال الاراقم التى اوردها عن توماس مور عن ٧٢٫٠٠٠ عملية اعدام قد تمت فى ظل حكم هنرى الثامن وحله فيما كان القمع قد بدأ منذ هنرى السابع. وهو يذكرنا ان ثمة قانونا كان يسمح للمرء سعيد الحظ ان يلتقطه احد ويتخذه كعبد!

وقد كشف استثمار المستعمرات كما مارسته هولنده وبريطانيا وفرنسا عن العبودية فى «العالم الجديد» بلا أية مواربة والتى كانت عبودية الاجراء اعلاه فى اوروبا هى وجهها الخفـــى».

قضايا فكرية ـ الكتاب الاول

يوليو ـ ١٩٨٥ ـ ص ٣٧

هكاذ بدأت «ديموقراطية» المجتمع الرأسمالى.

وتحدث كارل ماركس كثيرا عن الديموقراطية البرجوازية او الليبرالية كما نسميها اليوم والتى تتجسد بصورة رئيسية فى الممارسات البرلمانية. وكان ما يقوله ماركس يومها يعتبر هوسا من مثقف المانى متمرد على كل عناصر حياة الانسان من حوله. اما بالنسبة للمؤسسات الكنسية فهو الكفر بعينه!

كان كارل ماركس يرى ان الديموقراطية ليست سوى مؤسسة طبقية. ومن هذا المنطلق فان كلمة الديموقراطية نفسها لم يعرفها الانسان ولم يعرفها كنظام حكم الا عندما عرف الانسان الطبقات. ففى المجتمع الحجرى الاول مثلا لم يعرف الانسان اى شكل من اشكال نظم الحكم لا ديموقراطية ولا غيرها. وان كان الناس فى اواخر ذلك العصر بدأوا يبتدعون اشكالا من التنظيم لحياتهم الجماعية فى مواجهة عوادى الطبيعة التى سبق واشرت اليها، والرحلات الجماعية للصيد والحصول على الماء ... الخ.

ولكن الديموقراطية كنظام للحكم نشأت بعد الثورة الكبرى الاولى وفى بداية العصر الحجرى الثانى. فى ذلك الوقت ظهرت الطبقات .. السادة والعبيد وكان هذا نتاجا طبيعيا لظهور الزراعة والتجارة والحرف والملاحة .... الخ.

وكـان مجتمع قدماء الاغريق فى مقدمة المجتمعات التى جاءت وليدة للثورة الاولى الكبرى، وكان اول من ابتدع «الديموقراطية» نظاماً للحكم وكانت ممارسة هذه الديموقراطية مقصورة على السادة فقط. اما العبيد فلم يكن لهم حق الاشتراك فى الاجتماعات او التحدث فيها حول امور الدولة وشئون السكان.

وخلاصة رأى كارل ماركس ـ والذى اصبح اليوم معلومة فكرية بالضرورة ـ ان الـديمـوقـراطية المطلقة، او الديموقراطية لكل الناس لا تعدو ان تكون ضربا من ضروب الاوهام. وانما الديموقراطية فى النهاية هى تعبير عن نظام الحكم القائم فى وقت معين فى الجهة المعينة.

ففى ظل النظام الرأسمالى هى اساس ـ ولاعتبارات متعددة لا استطيع ان اقول كلية ـ ديموقراطية الطبقات الحاكمة. وفى ظل ديموقراطيتهم يصدر الرأسماليون كل القـوانـين التى تضـع الحماية الكافية لبقاء واستمرار النظام الرأسمالى وحريته ومنع التـدخـل فى نشـاطـه (هـل تذكـرون حديث الـرئيس الفـرنسى فاليرى جيسكار ديستـان؟). وهذه القوانين تقيد فى الوقت نفسه من حركة الطبقة العاملة والفئات العـاملة الاخـرى التى تسعى لتحقيق اوسـع ما تستـطيع من مكـاسب اقتصادية واجتماعية من الطبقات الرأسمالية الحاكمة. فمثلما لا توجد ديموقراطية مطلقة لا توجد كذلك دكتاتورية مطلقة. فمهما كانت قسوة نظام الحكم فالجماهير العاملة تستطيع بنضالها ان تحقق لنفسها شيئا من المكاسب، وكثيرا منها احيانا.

ولكن كل هذا لن يغير من طبيعة السلطة كاداة للقهر فى يد الطبقات الحاكمة. وفى اوسـع الـديمـوقراطيات الليبرالية فى غرب اوروبا وامريكا نرى كل يوم قوات الطوارىء وهى تقمع المظاهرات والاعتصامات ولابد من محاكمة مدبرى مثل هذه الاعمال وأيداعهم السجون. حتى دعاة حركات السلام كما نرى كل وقت وآخر على شاشة التلفزيون يتعرضون لكافة اشكال القمع والاضطهاد.

● ● ● ● ●

وعنـدمـا يزول النـظام الرأسمالي وينشأ على انقاضه النظام الاشتراكى تظل الديموقراطية اداة طبقية كما كانت دائما. ولكنها هذه المرة تكون ديموقراطية العمال والطبقات الكادحة الاخرى. وبمثلما كان الرأسماليون يلجأون الى جهاز الدولة لقمع اعداء النظام الرأسمالى ـ أو على الاقل المتناقضون مصلحيا مع نظام الحكم القائم ـ فان جهـاز الـدولة الاشتراكى يقوم بنفس هذه المهمة الطبقية ويقمع اعداء النظام الاشتراكى او من يتناقضون معه مصلحيا.

ومن هنـا فان كارل ماركس يقول بان التطور البشرى سيصل يوما الى اعلى مراحله وتـزول فيه الـديمـوقـراطية تمامـا حيث تنتهى مهمتها كظاهرة طبقية وأداة

لاستغلال جهاز الدولة لقمع اعداء نظام الحكم.

ذلـك المجتمع سيكون بلا طبقات وسيصبح بالضرورة بلا دولة وبالتالى بلا ديموقراطية. ولن يحتاج مثل هذا المجتمع اكثر مما احتاج اليه اجدادانا الاوائل قبل آلاف السنين. . ابتداع وسائل لتنظيم ممارساتهم الحياتية اليومية.

هذا الحديث قد يبدو عند البعض مثل الاساطير او الغلو فى الخيال. ولكنه ليس كذلك. ان القضية كلها تبدأ وتنتهى عند سدرة منتهاها وهى الطبقات. فالذى يؤمن بهذه الحقيقة الازلية البسيطة ـ وجود الطبقات وصراع الطبقات لن يصعب عليه ابدا تصور ان اشياء كثيرة جدا تبقى ببقاء مجتمع الطبقات واشياء كثيرة جدا تزول ايضا بزوال مجتمع الطبقات.

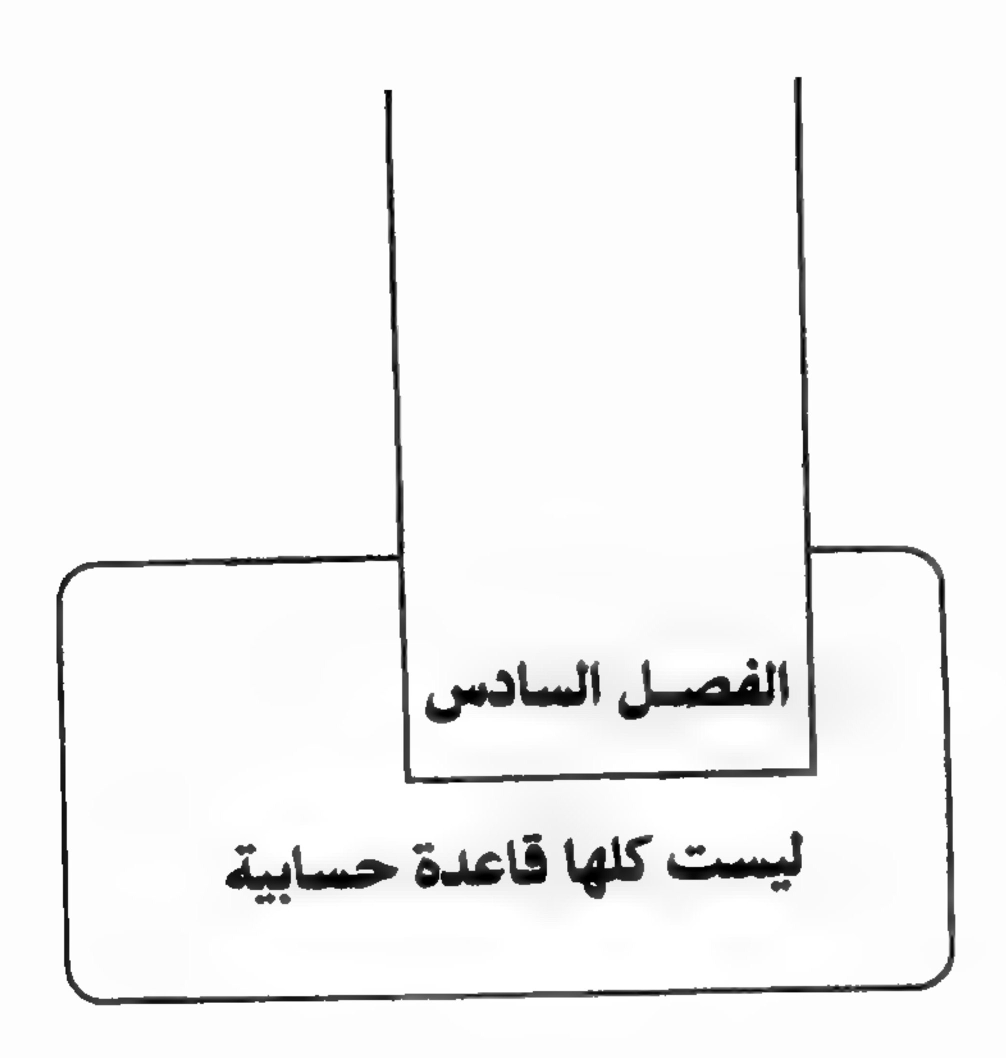
وهذا ليس مصيرا قدريا ينتظره الانسان مسلوب الارادة.

فالانسان هو الذى يصنع مجتمع الطبقات.

والانسان أيضا هو الذى يزيل مجتمع الطبقات. . .

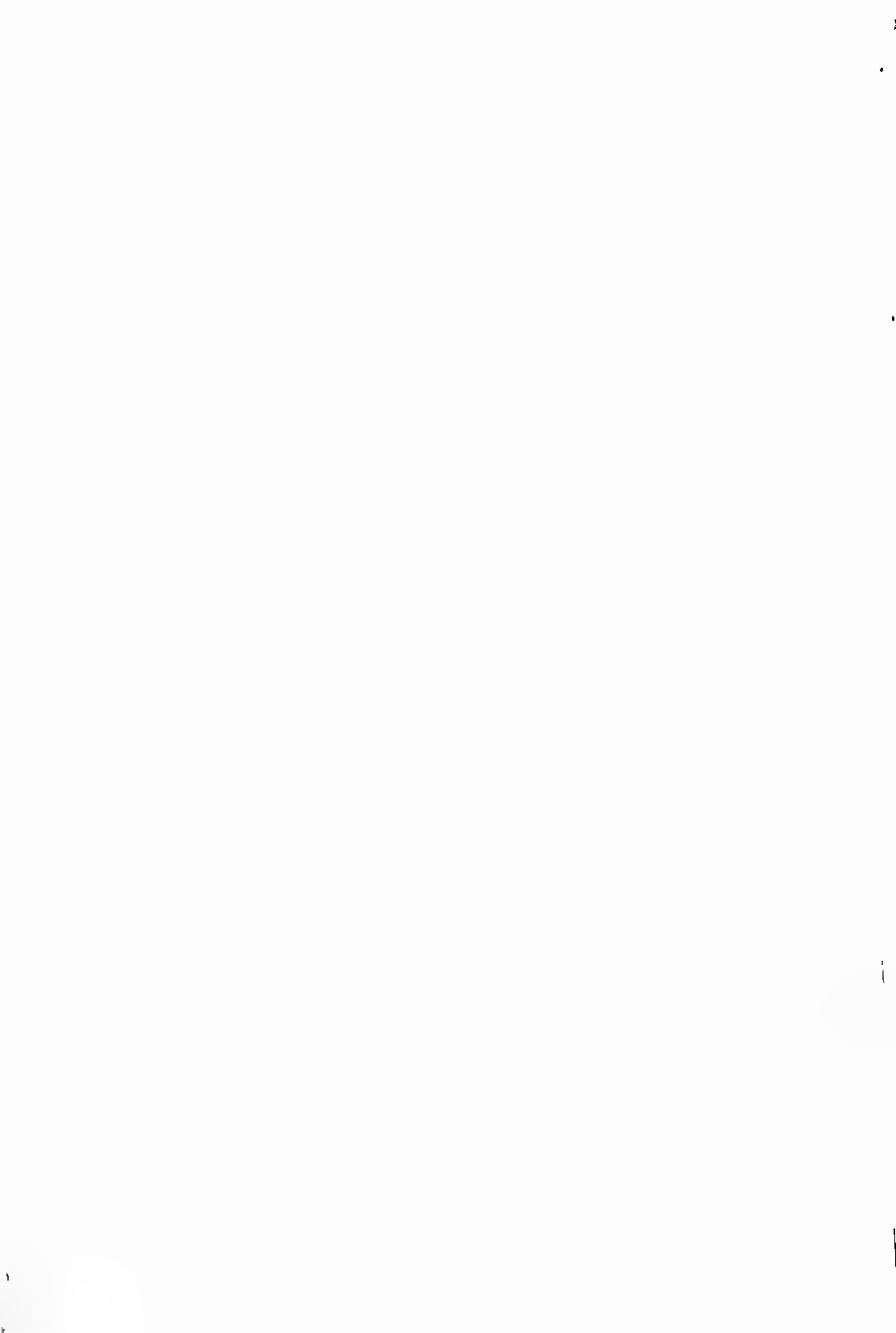
ونحن نعيش عصرا اصبحت ارادة الانسان ملكه تماما او اوشكت ان تكون كذلك.

١



الفصل السادس

ليست كلها قاعدة حسابية



ليست كلها قاعدة حسابية

ولكن ليس كل ماسبق ان ذكرته يمثل قاعدة حسابية مثل اثنين زايد اثنين يساوى اربعا.

فهذه الصيغة القاطعة المعالم لا تسود عالمنا كله اليوم. ليست كل الدول رأسمالية مثل الولايات المتحدة، وليست كلها اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى. هناك - فى كلا المثالين - تكون الطبقات محسومة لا رجعة فيها ولا جدال.

ولكن عندنا فى العالم الثالثة فالامور ليست قاطعة على هذه الصورة. فما من بلد رأسمالى فى عالمنا الثالث وصلت الى مستوى الدولة الامريكية فى تطورها مثل الهند والفلبين وماليزيا وتونس ومصر والمغرب والبرازيل والمكسيك واندونسيا والسودان.

وما من بلد وصلت مستوى الدولة السوفيتية فى توجهها الاشتراكى مثل سوريا والجزائر واثيوبيا وموزمبيق وتنزانيا وبنين ونيكاراقوا وليبيا

ومن هنا نستطيع ان نتصور التباين الواسع والتداخل المعقد عندما نتناول قضايا الديموقراطية فى هذه الاجزاء من عالم اليوم.

واود هنا ان أسأل سؤالا أراه على مدى بعيد من الاهمية:

هل النصوص الماركسية كافية لاعداد مقولات نظرية ثابتة حول تطور دول العالم الثالث واشكال تنظيم الحكم فيها؟

بالطبع لا.

وسبق ان قلت ان كارل ماركس نفسه الذى اكتشف قوانين الثورة الاجتماعية لم يعرف وما كان له ان يعرف تجارب مثل هذه البلدان.

وسؤال ثان لا يقل أهمية:

هل النسق الماركسى فى التفكير كاف لامدادنا بمقولات نظرية كافية لفهم عمليات التطور فى بلدان العالم الثالث؟ بمعنى :-

هل القوانين العامة للماركسية التى يمكن ان يرتكز عليها التحليل الطبقى - وهذا اهم الاشياء كلها- يمكن ان يرشدنا الى الوصول لى اقرب النتائج لواقع ومستقبل هذه البلدان؟

نعم. نستطيع من غير شك، مع الاعتراف فى الوقت ذاته بتعرض هذا الى قدر معين من التجريب على صعيد التطبيق العملى.

هذه بعض الاسئلة الرئيسية التى تناولتها ندوة فى مجله «قضايا فكرية» القاهرية.

وتقول المجلة ان الماركسيين فى العالم الثالث امامهم من الاسئلة أكثر مما عندهم من أجوبة معدة فى الحقيبة الماركسية. هذا صحيح. ولكنهم يتسلحون بالجدلية فى التاريخ وفى النسق المنهجى المستند الى العلم فى تطور المجتمع والصراعات الاجتماعية. وهذا يميزهم عن كل من سواهم خاصة اولئك الاصوليين الموغلين فى السلفية والذين لا يقدمون حلا لمشاكل عصرهم سوى العودة الى عصر السلف والانغلاق فى داخله من جديد.

ولكن المشكلة التى تواجه الشيوعيين فى العالم الثالث - وبصفة خاصة جدا - عندما نتناول قضية الديموقراطية، ليست السلفيين وحدهم ولكن ادعياء الماركسية الذين لا تتسع آفاقهم لاستيعاب المئات من القضايا الجديدة. فهؤلاء الذين نشأوا وتعودوا على تناول القضايا بالرجوع الى النصوص لا يجدون اليوم فى النصوص شيئا وليس امامهم سوى الخلق والابداع لالهام الجماهير، ويخفقون فى هذا فيعتزلون ويسبون كل شيء حتى الديموقراطية الجديدة والثورية!!

هذا بالضبط هو ما يجرى اليوم فى بلادنا. وما جرى قبلنا فى عدد من بلدان العالم الثالث بدعوى ان الماركسية لم تعد قادرة على حل «معضلات» بلادهم. بل ان مفكرا ماركسيا عملاقا مثل روجيه قارودى عجز عن استيعاب قضايا عصره من الوجهة الماركسية فذهب يبشر «لافكاره» بين السلفيين!

فالمجتمع الجديد - فى كل بلد معين - تتقبله كل الطبقات فى البداية ويستقر لفترة من الزمن. ولكن هذا الاستقرار كما اسلفنا لن يكون ابديا وانما يبدأ توازن القوى الذى ينشأ من ذلك النظام يختل من جديد ويبدأ الصراع من جديد بين القوى المتنجة باطرافها المختلفة ويستمر حتى تنشأ علاقات اجتماعية جديدة ومن ثم نظام حكم جديد.

فكارل ماركس لا يذهب اذن الى ان الناس يعيشون فى حالة تمرد مستمر على انظمة حكمهم والا لما استقر نظام حكم او مجتمع على الاطلاق لينجز مهامه حتى ينتقل لمجتمع جديد.

وهذه قد تبدو بديهيات لمن ألموا بمبادىء علم الثورة الاجتماعية. ولكن بعض الناس هنا فى بلادنا يصابون بالذعر والفزع اذا دعوتهم الى معارضة النظام الديموقراطى الليبرالى كطريق مستقبل لبلادنا، بل ويذهب بهم فزعهم هذا الى ان

يسبوا كلما اختارت شعوب غيرنا فى العالم الثالث بديلا لنظام الليبرالية هذا ويزعمون زورا وبهتانا انه لم يعد على شعوبه بغير الذل والامتهان! انهم يظنون خطأ ان الدعوة الى الديموقراطية الجديدة هو بالضرورة دعوة لحمل السلاح ويعتقدون ان كل دعوة مثل هذه هى دعوة انتحارية!

ومحصول كل هذا فى النهاية لن يكون سوى حالة من الانطواء الفكرى والعجز عن ان يقول الانسان شيئا.

أعجبنى كثيرا ما قرأته للدكتور اسماعيل صبرى عبدالله فى ندوة «قضايا فكرية» التى اشرت اليها من قبل. انه يتحدث عن الاختزال فى النظر الى هذه القضايا ويقول ان ماركس يؤكد ان العامل الاقتصادى هو الذى ينتصر فى النهاية ولكن الى ان نصل الى العامل الاقتصادى هناك صراعات مختلفة جدا وهناك كذلك عوامل ايدولوجية مختلفة جدا. والاختزال خطير جدا فى المجتمعات غير الرأسمالية ومنها مجتمعات العالم الثالث خاصة وان تحديد الطبقات التى تخدمها السلطة مهمة من اصعب ما يكون لانها فى معظم الاحوال طبقات متداخلة المصالح.

هذا حديث صحيح تماما.

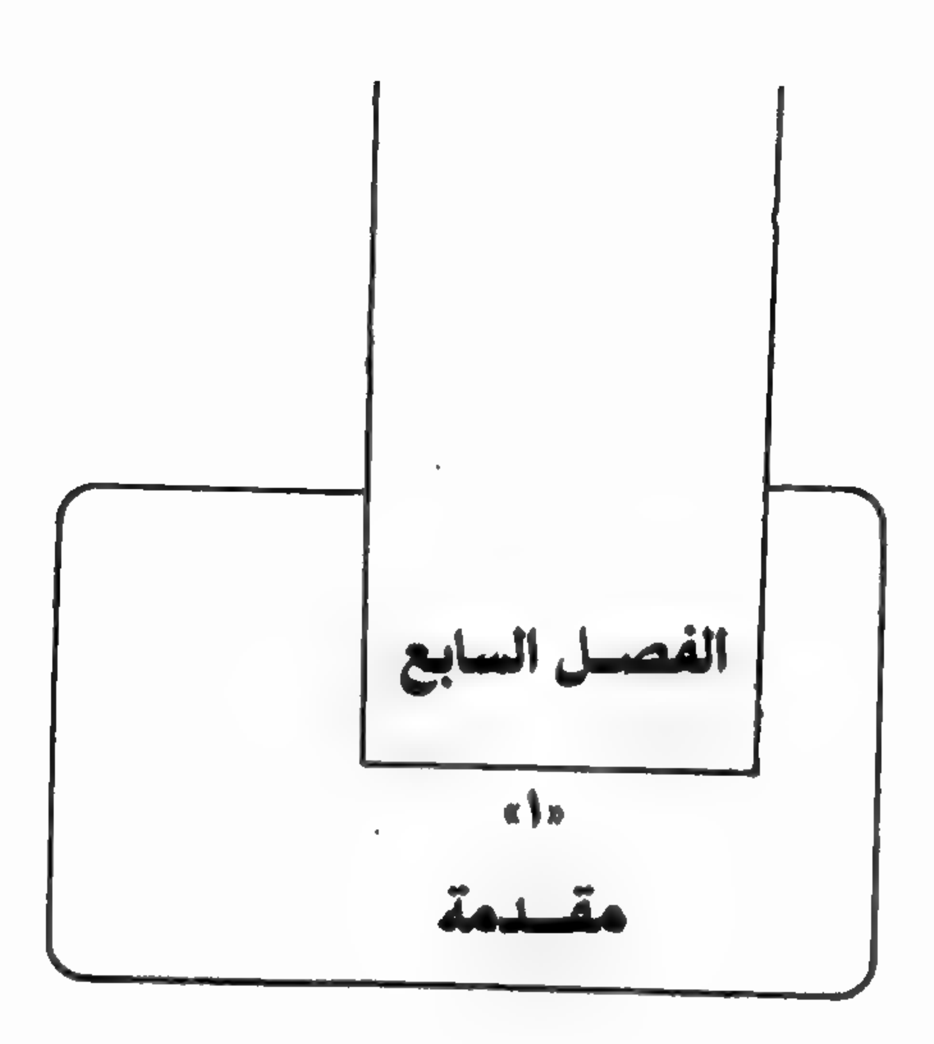
فمن اكبر الاخطاء التى وقعت فيها قيادة «الحزب الشيوعى» السودانى عقب انتفاضة مارس ١٩٨٥، هى فقدان الرؤى الطبقية تماما، وفقدان الحاسة بان الطبقات التى جاءت الى الحكم بعد الانتفاضة متداخلة المصالح الى حد كبير مع الطبقات التى سقطت مع العهد المايوى. اى ان تمايزا طبقيا حقيقا لم يحدث بين النظامين. . الذى سقط والذى جاء، رغم حصول الاخير على قدر كبير من الحريات.

ومع ذلك ظلت قيادة «الحزب الشيوعى» السودانى تعيش فى عدد من الاوهام اضاعت فيها من وقتها ووقت الشعب عامين كاملين ولازالت مصرة على اوهام مثل «قوى الانتفاضة» التى ستعمل على «ازالة آثار مايو! والغاء قوانين سبتمبر لانتصار الدولة العلمانية».

سيجد القارىء مزيدا من التفاصيل حول هذين الموضوعين فى الفصول القادمة ولكن الشىء الذى أردت ان الفت اليه النظر هو ان المصالح الطبقية لنظام الحكم القائم اليوم، او طبيعته الاجتماعية لا تبرر ابدا مثل هذا الاعتقاد.

انه فى كثير من الاحيان ـ ولعله الشىء الذى يحدث دائما ـ هو ان تحاول الدولة فى زمان معين ومكان معين ان تخفى طبيعتها الطبقية بمحاولة السيطرة على الصراع

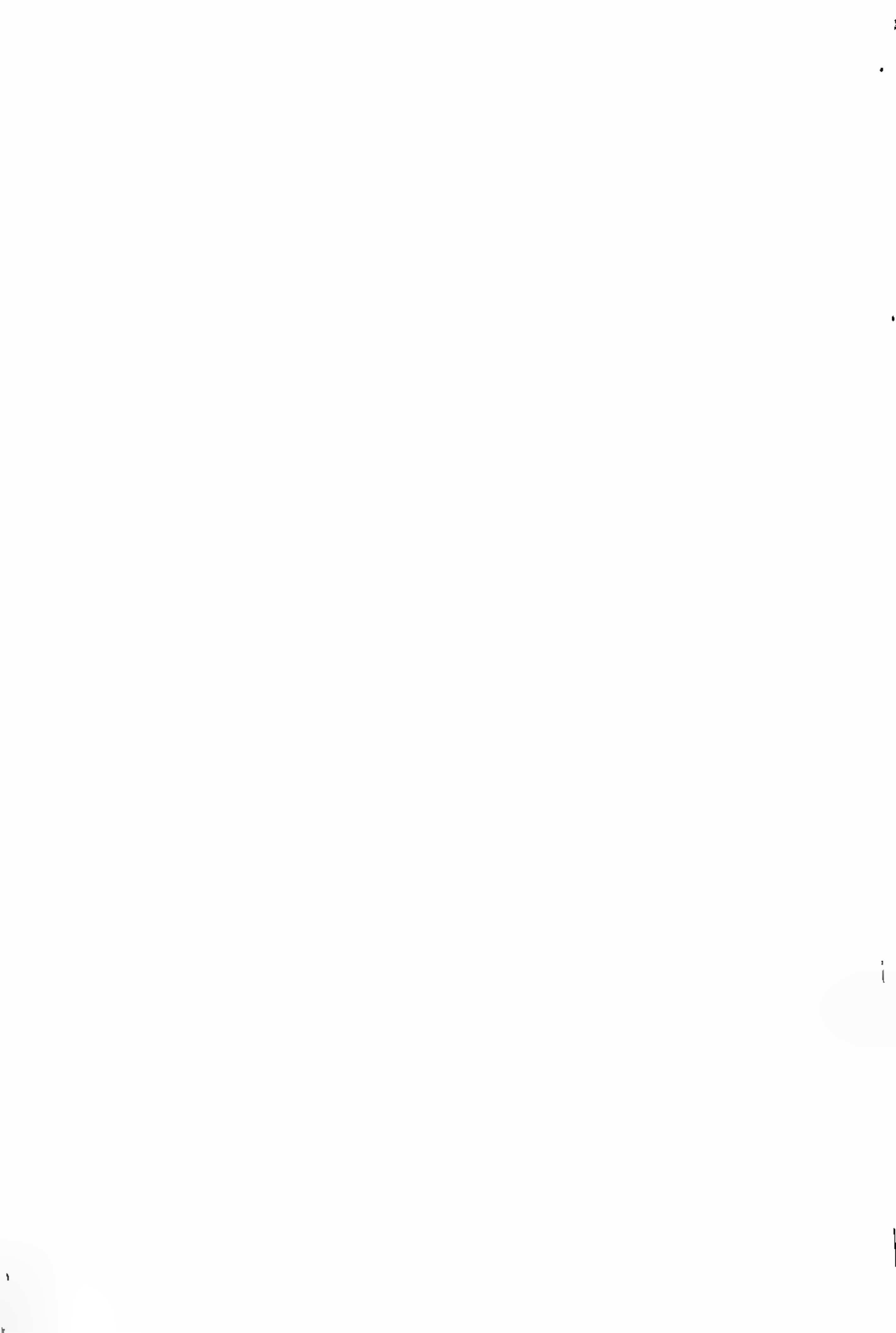
الاجتماعى والتحدث باستمرار باسم الجميع وباسم الصالح العام. واذا جازت هذه الخدعة كما تجوز اليوم بالفعل على قيادة «الحزب الشيوعى» السودانى فان نظام الحكم القائم يكسب كثيرا من هذه اللعبة، ويهدى من روع خصومه الطبقيين، بل وفى هذه الحالة المحدودة التى نحن بصددها نجد ان قيادة «الحزب الشيوعى» قد اصبحت لقمة سائغة لخدعة الاحزاب الحاكمة بل اصبحت تبرر تحالفها مع نظام الحكم القائم بانه تعاون بين «قوى الانتفاضة» توهان طبقى كامل وصل الى حدود بيداء الطائفية!



الفصل السابع

«١»

مقدمة



مقـــدمة

من كل هذه المعطيات الفكرية التى تراكمت عبر مئات السنين نشأ ما يمكن ان نسميه انحسـار عصر الاستعـمار المباشر وواجهت البلدان المحررة عهد ما بعد السيطرة الاستعمارية المباشرة. هذه البلدان هى ما يعرف اليوم ببلدان العالم الثالث. ونشأت التسمية هذه من كونها ليست جزءا مما يعرف بالعالم الرأسمالى ولا هى جزء مما يعرف بالعالم الاشتراكى فهى اذن عالم ثالث قائم بذاته.

واجه هذا العالم الجديد قضايا متعددة الاشكال وشديدة التعقيد وفى مقدمتها قضية نظام ممارسة نظام الحكم او ما يمكن ان نسميه اختزالا بالديموقراطية.

كانت قضية الديموقراطية من أهم قضايا المقدمة فى عصر سماته الرئيسية هى :-

اولا :- أفـول شمس الامـبراطـوريتـين الاسبـانية والبرتغالية فى امريكا الجنوبية والبريطانية والفرنسية والالمانية والهولندية والايطالية والبلجيكية فى آسيا وافريقيا وما نشأ عن هذا من متجددات سياسية واقتصادية.

ثانيا :- نشوء طبقات جديدة فى هذه القارات الثلاث من المثقفين والعمال والجنود والفلاحين المرتبطين بالانتاج الالى الحديث فى المجالين الصناعى والزراعى.

ثم الطرح الذى بدأت تقدمه الطبقات الجديدة كاسلوب للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى فى كل القضايا على اختلافها.

ثالثا :- ومن فوق هذا نشأ مفهوم التوجه اللارأسمالى كطريق لا بديل له للتنمية المستقلة ذات العـائـد على الجماهير الكادحة التى تتطلع لبناء مستقبل جديد لها. وبسبب القناعات التى نشأت لدى اقسام واسعة من القوى العاملة فان طريق التطور الرأسمالى لم يعد خيارا وحيدا للنهوض الاقتصادى لتلك البلدان.

رابعـا :- وجـاءت الـديمقراطية الجديدة ككبرى مدخلات النظام اللارأسمالى. وكانت هذه القناعة تجىء بطبيعة الحال تابعة للقناعة الاولى. فاذا كان طريق التطور الرأسمالى لم يعد خيارا مجديا فان من الطبيعى ان يكون لكل نظام حكم ديمقراطيته وهى كما سبق وقلت ضرورة طبقية تأتى بالضرورة.

خامسا :- كانت هذه التحولات السياسية والاقتصادية والفكرية تتم فى ظروف نهوض المعسكر الاشتراكى والنموذج المتميز الذى يقدمه لهذه الشعوب وتثبت يوما عن يوم ان

هذه البلدان لا تقف وحدها وهى تبنى مستقبلها وهى تصد فى الوقت ذاته التهجمات الاستعمارية الناعمة والمسلحة على اختلاف اشكالها.

ومن فوق كل هذه الاراضى السياسية والفكرية نشأت اشهر قضايا هذا العصر خلال التنقيب عن الديمقراطية وهى قضية التعددية والاحادية فى هذه البلدان كما ذكرت من قبل فان عالمنا هذا هو عالم التطور التكنلوجى الهائل الذى يسبق القوى المنتجة وبصورة خاصة فى المجتمع الرأسمالى حيث يسبق هذا التطور الانسان بسرعة الصواريخ التى يصنعها الانسان بنفسه.

وهكذا رأينا كيف توضع ديمقراطية التعددية فى اوروبا الغربية موضع الفحص والتساؤل عن مصير الانسان الاوروبى تحت ظلالها التى لم تعد وارفة كما كانت ايام مجد النظام الرأسمالى واستقراره.

وهذه التساؤلات تحدث بصورة مضاعفة لدى المستعمرات السابقة. فدول غرب اوروبا والمستعمرة «بكسر الميم» بصورة خاصة كانت تعيش شعوبها فى ظل قدر كبير من الرفاهية من عرق شعوب المستعمرات. فالاستعمار وهو اعلى مراحل الرأسمالية كما وصفه بحق ف. أ. لينين كان يحقق لتلك الشعوب قدراً من الرفاهية صنع معظمها خارج الحدود. وظلت تلك الشعوب لفترة من الوقت تنظر لطبقة رأس المال كآلهة تهب النعم دون حساب كما كان يُظَن بالكنيسة فى القرون الوسطى.

اما فى المستعمرات السابقة ـ وما يعرف بالعالم الثالث اليوم ـ فأن هذا التطور كان يجرى بصورة اسرع كثيراً مما كان عليه الحال فى البلدان الرأسمالية. فهذه البلدان بعد ان حصلت على استقلالها لم يعرف معظمها نظاما اقتصاديا ولا نظاما ديمقراطيا مستقراً. وهى لا تزال ـ او معظمها ـ حتى اليوم وفى كثير من الاحيان تحت حرارة ما بعد الثورة تبحث عن البديل المجدى المضمون النتائج لترتيب واستقرار بيوتها.

احد عشر فقط من سبعين!.

ويتعدد المناهج تتعدد البدائل. وتتبادل المجموعة الاسيوية الافريقية مناهجها بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الثورية والدكتاتورية العسكرية ودكتاتورية الحزب الواحد ودكتاتورية «اللاأحزاب»!

ولكن الذى نلحظه بعد احصاء سريع ان النظام التعددى الليبرالى لا يطبق الاّ فى بضع دول لا تتعدى اصابع اليدين من بين المجموعة الاسيوية الافريقية البالغة

نحو سبعين دولة. فالدول التى تطبق نظام تعدد الاحزاب بقوانينه وسلوكياته وأعرافه الكاملة من الدول الاسيوية هى:

الهند وماليزيا واستراليا ونيوزلنده «اوقانوسيا» واليابان وسيرى لانكا والفليبين ولبنان. اما فى افريقيا فهما مصر والسودان فى القارة كلها!

وهنا الفت نظر القارىء الكريم اننى قد استثنيت بعض الدول التى تزعم العمل بنظام تعددية الاحزاب ولكن تعدديتها هذه لا تشمل حزبا شيوعيا شرعيا ولا احزابا تقدمية وتقيد حرية الصحف وتعمل بقوانين الطوارىء... الخ مثل اندونيسيا وبنقلاديش وتايوان وكوريا الجنوبية وباكستان والاردن فى آسيا ومثل تونس والمغرب والسنغال وسيراليون وساحل العاج وموريتانيا وكينيا ودولة جنوب افريقيا العنصرية فى افريقيا.

اما الدول التى تعمل بالتنظيم الواحد فى آسيا فهى:

الصين وكمبوديا ولاوس ومنغوليا وفيتنام والعراق وبورما واليمن الديمقراطية واليمن الشمالية وافغانستان وكوريا الشمالية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفى افريقيا: الجزائر وغانا وبنين وغينيا وكنشاسا ونيجريا وملاوى والصومال واثيوبيا وزامبيا وزمبابوى وجيبوتى وانجولا وموزمبيق وليبيريا وتنزانيا والكونغو وافريقيا الوسطى وتشاد والقابون وتوجو والكميرون وبوركينافاسو وغينيابيساو ويوغنده ومالى النايجر وملاقاسى.

اما المجموعة الثالثة فهى تلك البلدان التى لم تعرف تنظيم الاحزاب لا آحادية ولا تعددية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية «باستثناء حزبها الشيوعى السرى» ودول الخليج وايران. ولا اظنها ستعرف تنظيم الاحزاب فى وقت قريب ما بقيت فيها نظم الحكم القائمة الآن وربما يستثنى البعض دولة الكويت من هذه القاعدة والله اعلم.

ومن بين هذه المجموعات الثلاث ربما استطيع ان اختار مجموعة جعلت من الحزب الواحد (وليس التنظيم الواحد) اداة للدكتاتورية المطلقة ومصادرة كافة الحقوق الاساسية ومن بين هذه الدول كينشاسا وملاوى وتشاد وافريقيا الوسطى والصومال وتونس (قبل خلع بورقيبة)... الخ

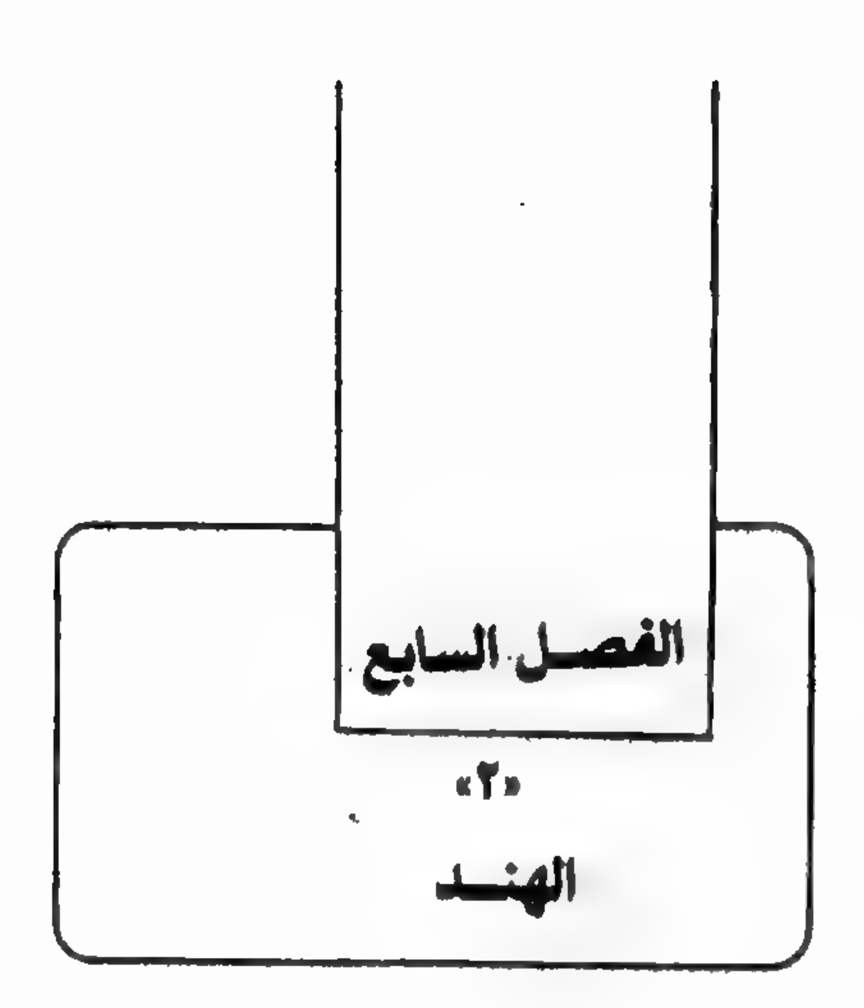
وبقيت «مجموعة» خامسة ان صحَّ هذا التعبير متميزة عن كل هذه المجموعات وهى: الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية والتى يحكمها ما يعرف باللجان الثورية. وهى بحق تجربة فريدة تستحق بل وتستوجب دراسة قائمة بذاتها. وقد بدأت بالفعل

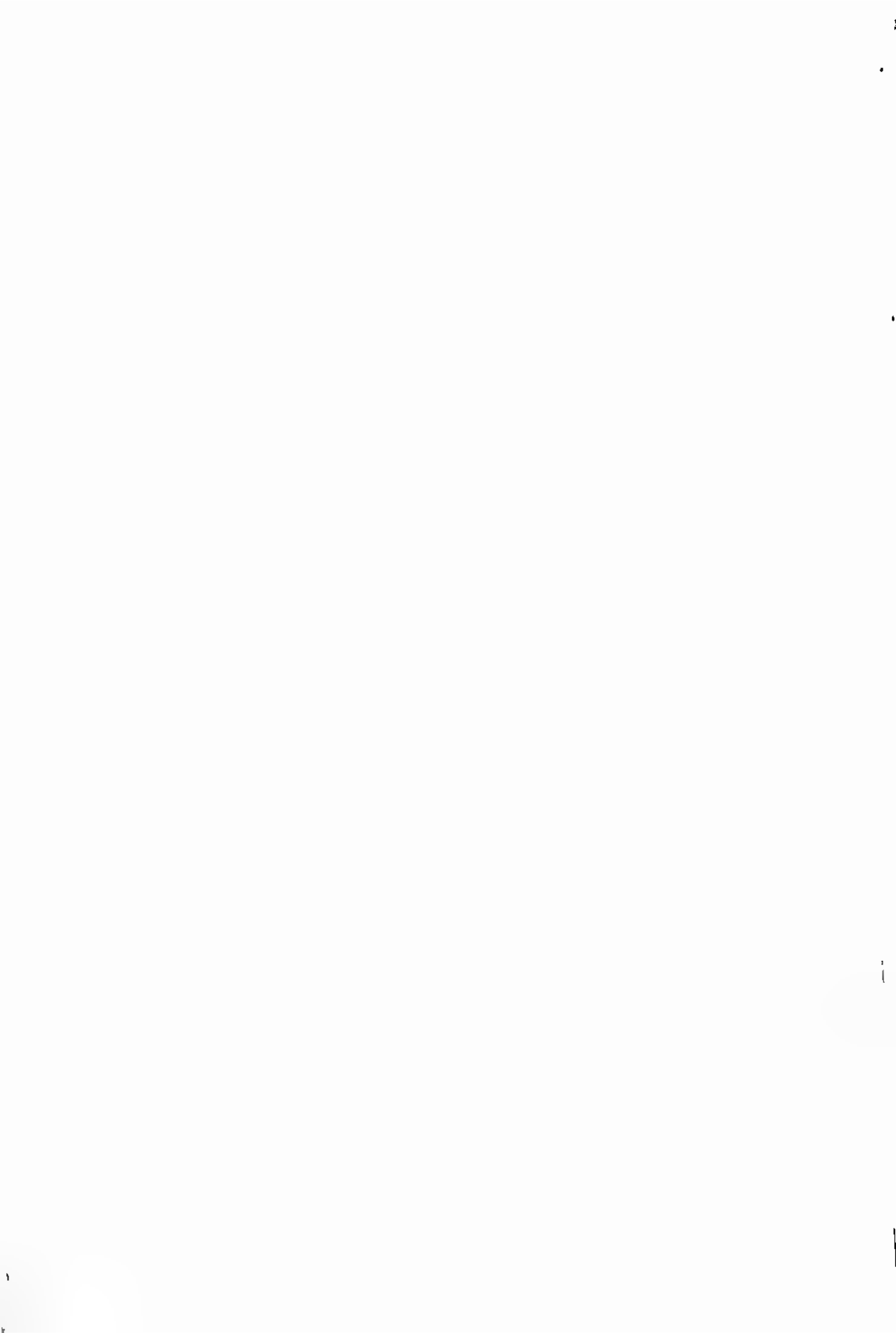
فى دراسة كهذه آمل ان ترى النور خلال العام ١٩٨٨.

هذه الصورة ليست سوى تصنيف معمم لا أدعى لها وليس لها ان تكون صورة فوتوغرافية دقيقة ولكننى استطيع ان ازعم انها قريبة من الحقيقة.

ولننتقل الآن لاستنباط سؤال جوهرى ثم نحاول ان نبنى على محصل الاجابة بعض النتائج: لماذا انحصر عدد الدول التى تطبق الديمقراطية الليبرالية فى العالم الثالث بأسره فى عشر دول فقط من بين اكثر من سبعين دولة اسيوية افريقية؟

للاجابة على هذا السؤال سأحاول ان اتناول ثلاثة نماذج: واحداً من كل من القارات الثلاث هى الهند ومصر وتشيل وتجربة كل منها فى تطبيق الديمقراطية الليبرالية.


الفصــل السابع
«٢»
الهنــد



الهنـد هى اكبر الدول الديمقراطية الليبرالية حجماً سكانيا فى العالم بأسره. ومثلما تأثر الكثير من بلدان العالم الثالث تأثراً ملموساً وهاما بهذا البلد العملاق تبادلت الهند بدورها هذا التأثير مع عدد من البلدان الاسيوية والافريقية التى قطعت شوطا بعيداً فى اقتحام آفاق الثورة الاجتماعية وخاصة جارتها اللدود جمهورية الصين الشعبية.

والنظام الديمقراطى الليبرالى الهندى يمتاز بكونه اطول النظم المماثلة استقراراً فى العالم الثالث كله. فقد ظل باقيا ومتماسكا منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧ الى يومنا هذا. والهند لا شك من البلدان القليلة فى العالم الثالث التى لم تعرف قط الانقلابات العسكرية، او أية مرحلة فقدت فيها نظام الحكم الديمقراطى الليبرالى نفسه.

ان هذا فى بلد يسكنه خمس سكان العالم يعد ميزة من غير شك. والاستقرار فى حد ذاته يعد فى عالمنا الثالث نعمة كبيرة!

ولكن هذا وحده لايكفى بالطبع.

فالهند تعيش تحت منطلقين متناقضين يلتقيان على ارضها رأسا برأس. فبالرغم من الدور القيادى الذى لعبته الهند فى حركة عدم الانحياز من اكثر من ثلاثين عاما فى مؤتمر باندونق على عهد زعيمها جواهرلال نهرو ومن بعده كريمته غاندى، فأن النظام الديمقراطى الليبرالى لم يثبت فشله الاجتماعى فى اى بلد مثلما فعل فى الهند.

فالهنـد بعد اربعين عاما من استقلالها لم نستطيع حتى الان ان نتوصل الى حلول نسبية ـ ناهيك عن حلول جذرية ـ لمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية. وكل يوم يمر على الهند يثبت دون مجال للشك ان هذا الترتيب الرأسمالى لبيت الشعب الهندى لن يحقق قدراً معقولا من الاستقرار لخمس سكان العالم، ولا لقضاياها المعقدة ولا للحد من النمو الهائل الذى تشهده الطبقات الرأسمالية بينما تتصاعد مقابل ذلك اعداد المعدمين. وقد تكون الهند من اكثر الدول فى العالم تعبيراً عن الفوارق الطبقية الشاسعة التى تفصل بين الجماهير الكادحة المعدمة والطبقات الاجتماعية العليا.

صحيح ان الهنـد قد حققت تقـدمـا لا يستهـان به منـذ ان حصلت على استقلالها. وعلى سبيل المثال كان عدد تلاميذ المدارس عام١٩٥١ لا يتعدى ثلاثة وعشرين مليونـا، ولكنـه تجاوز التسعين مليونا فى عام ١٩٧٦، وازداد عدد طلاب الجـامعـات والمعاهد العليا من مليون طالب فى عام الاستقلال (١٩٤٧) الى ٦ر٦ مليون فى عام ١٩٦٩.

وتحت قيادة جواهـرلال نهرو وبـالتعاون مع الاتحاد السوفيتى اتخذت الدولة

الهندية منهج التخطيط الاقتصادى من سنة ١٩٥١ حتى يومنا هذا. ومنذ ذلك التاريخ تضاعف الانتاج الصناعى فى الهند اربع مرات وتضاعف الدخل القومى ايضاً. وارتفع محصول الحبوب من ٥١ مليون طن فى عام ١٩٥١ الى ١١٤ مليون طن فى عام ١٩٧٦. وتنتج الهند اليوم كل موادها الغذائية تقريبا وتنتج في سياق تنفيذ الخطة الخمسية القاطرات الكهربائية والتوربينات والسيارات والطائرات التى تتجاوز سرعة الصوت والماكينات الالكترونية الحاسبة والنظائر المشعة والرافعات والجرارات والثلاجات واجهزة الهاتف والراديو والتلفزيون والانتاج السينمائى... الخ... الخ.

وتتعاون الهند اليوم مع الاتحاد السوفيتى فى انشاء اضخم مجمعات الحديد والصلب وتشييد مشاريع عملاقة لصناعة الماكينات وبناء محطات كهربائية ذرية ومشاريع جبارة لاستخدام الطاقة المائية وصناعة السكك الحديدية. وعن طريق هذا التعاون ارتفع عدد مشاريع الدولة الكبرى من خمسة مشاريع عام ١٩٥١ الى سبعة وتسعين مشروعا عام ١٩٧٣.. والى ما يقارب المائتين فى عام ١٩٨٤.

ليس ذلك وحسب بل خطت الحكومة الهندية فى عام ١٩٦٩ خطوة فى السيطرة على الاقتصاد الوطنى بتأميم اربعة عشر مصرفا من المصارف الكبرى. ونتيجة لتلك الخطوة اصبحت ٨٥٪ من ودائع البنوك الخاصة تحت الاشراف المباشر للدولة. وكان كبار الاحتكاريين الذين كانوا يشرفون على تلك البنوك يستخدمون اموالها بصورة رئيسية من اجل تمويل شركاتهم الخاصة.

وتقول مجلة (ECONOMIC TIMES) الهندية ان ٢٪ فقط من قروض البنوك الكبرى كانت تذهب لتطوير القطاع الزراعى فى ذلك الوقت وهو الوضع الذى تغير تماما الآن حيث حصلت الدولة بعد التأميم على امكانيات جبارة لتوازن الاقتصاد الوطنى.

كل هذا يذهب بنا الى دلائل فى غاية من الاهمية نلخصها فيما يمكن ان يؤدى اليه موقف التطور الاقتصادى المستقل الذى ظلت تتخذه الهند منذ استقلالها. وموقف عدم الانحياز الحقيقى الذى ظلت تتصدره منذ مؤتمر باندونق فى سنة ١٩٥٥ حتى مؤتمر زمبابوى فى سنة ١٩٨٦. مثل هذا الموقف الذى ينشأ عنه تعاون مستقل مع الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية والدول التقدمية الصديقة جعل من الهند دولة مميزة حقا فى هذا السبيل وفتح ويفتح امامها آفاقا حقيقية للتطور الاقتصادى.

ولكن - مرة اخرى - فأن هذا وحده لا يكفى ليحقق الحلول الاجتماعية لدولة

تسير على طريق التطور الرأسمالى وما ينشأ عنه من هياكل سياسية فوقية وفى مقدمتها بالطبع النظام الديمقراطى الليبرالى المعبر عن الطبقات الرأسمالية العليا بصورة رئيسية.

وكما سبق ان قلت فى مقدمة هذا الفصل فان الهند ـ رغم كل ذلك، بل وربما من نتائج ذلك ـ اصبحت من اكثر الدول تعبيراً عن الفوارق الطبقية الشاسعة التى تفصل بين الجماهير الكادحة المعدمة والطبقات الاجتماعية العليا.

يحدثنا البروفيسور السوفيتى «يڤقنى ترويتسكى» العالم فى القضايا الاجتماعية والقومية للبلدان الاسيوية والافريقية فى كتابه النادر «مذاهب الاشتراكية اللاماركسية وقضايا التقدم الاجتماعية فى آسيا وافريقيا» اصدار دار التقدم ـ موسكو ١٩٧٨، يقول:

«وتعتبر البرجوازية الهندية قوة اكثر نفوذاً بالمقارنة مع برجوازية البلدان الاخرى المتخلفة اقتصادياً فى آسيا وافريقيا ان نفوذ البرجوازية الهندية الكبير يعزى الى درجة كبيرة لتركيز الانتاج والرأسمال فى البلاد. وقد تشكلت فى البلاد اتحادات احتكارية محلية مثل «تاتا» و«بيرلا» و«دالميا» و«جاين» و«هيراتشاند» و«موكرجى» وغيرها تشرف على عدة مئات من الشركات.

فمجموعة تاتا مثلا تضم سبعين شركة توجد منها شركات للميتالورجيا (صناعة الحديد والصلب ـ الكاتب) والطاقة الكهربائية وصناعة القاطرات وصناعات النسيج وغير ذلك من فروع الصناعة، كما توجد فى ايدى هذه المجموعة بنوك ايضا، ويعمل فى مشاريعها ١٤٢ الف شخص. اما مجموعة «بيرلا» فتضم ٢٠٣ شركة يعمل فيها ما يقارب ٢٠٠ الف شخص. وتعمل كل من هاتين المجموعتين برأسمال يقارب الـ٨ مليارات روبية لكل منهما.» (المرجع ص ١٤ ـ الطبعة العربية)

ويحدثنا البروفيسور «ترويتسكى» عن ارتباطات هذه الاحتكارات الهندية برؤوس الاموال الاجنبية فيقول ان الاستثمارات الاجنبية عند استقلال الهند لم تكن تتجاوز الـ ٢٫٥٦ مليار روبية ولكنها بلغت فى سنة ١٩٧٣ ـ ١٤ مليار روبية بارتباط وثيق مع الاحتكارات المحلية (المصدر صفحة ١٩٢)

وبهذا التحالف بين الاحتكارات المحلية وكبرى المؤسسات الاقتصادية للاستعمار الحديث نشأ اخطبوط اقتصادى اصبحت زعامة البرجوازية الوطنية تعبر عن فزعها منه دون ان تجد فى النظام السياسى القائم طوقا للنجاة. قال البانديت نهرو: ان الاحتكارات هى عدوة الاشتراكية وان الهند تبحث عن الاشتراكية بنفس القدر

الـذى تضخمت بها الاحتكـارات خلال السنـوات الاخـيرة. وان احد الاهداف الاسـاسية للخطة الخمسية الخامسة فى الهند التى وضعتها لجنة التخطيط لسنوات ١٩٧٤ـ ١٩٧٩ هى درء لتركيز الجبروت الاقتصادى للاحتكارات الرأسمالية (نفس المصدر ص ١٩١)

وعلينـا ان نلاحظ ان القـوى السياسية بكـافـة مواقعهـا فى الهند تدعو الى «الاشـتراكية» . . ابتداء من الحزب الشيوعى الهندى والدعوة الى الماركسية اللينينية مرورا بالدعاة الى الاشتراكية العلمية الى اشتراكية حزب المؤتمر الحاكم «الوطنية» الى «اشتراكية» الاحزاب اليمينية الرجعية التى تحاول ان تحارب بها النقابات وغيرها من القوى الديموقراطية فى البلاد.

فاى «اشتراكية» اذن تحكم الهند؟

انها تحكم الهند كلها مجتمعة متمثلة جميعها فى داخل حزب المؤتمر الهندى! ويعبر عن هذا المفكر الهندى م. ف. «ناميوشى» فى كتابه «الاحتكارات فى الهند ». يقول البرفيسور «ترويتسكى».

«ويظهر فى عملية الصراع بين شتى القوى السياسية داخل حزب المؤتمر الوطنى الهنـدى موقفهـا المتباين من تفسير شعار «المجتمع الاشتراكى النموذجى». ويشير الكثـيرون من البـاحثـين الى تعقد طبيعـة حزب المؤتمر الوطنى الهندى وأيدولوجية «الاشتراكية الهندية». وحسب تعبير الاقتصادى الهندى «ناميوشى» فان حزب المؤتمر الوطنى الهندى لا يمكن ربطه بطبقة ما بل هو «اتحاد للطبقات والطوائف فى شتى الولايات» (المرجع ص ١٥١-١٥٢).

ولكن المؤلف لا ينسى رغم ذلك الموقف المستقل المعادى لحزب المؤتمر الذى تتخـذه الاحـزاب الـرجعية وفى مقـدمتها حزب «جاناتا» والذى يتكون اساسا من تجمعات انشقت عن حزب المؤتمر فى ١٩٦٩ و١٩٧٧ لرفضها لسياسة الحزب الوطنية فى السياسة الخارجية بصورة خاصة وفى السياسية المحلية ايضا.

وهكذا وفى داخل هذا الاطار الاقتصادى وطبيعة التركيب الاجتماعى لحزب المؤتمـر الحـاكم نسـتطيع ان نتصـور مدى جدوى النـظام الديمقراطى الليبرالى فى التصـدى لعشرات القضـايا الاجتمـاعية التى تواجههـا مئات الملايين من الجماهير الكادحة والفوارق الطبقية الشاسعة التى قد لاتكون ذات نظير فى العالم باسره.

وجميع الداعين الى الاشتراكية لم يروا تحقيقها الا فى ظل هذه التركيبة الاجتماعية القائمة. وحتى الزعيم الهندى جواهرلال، نهرو مؤسس نظرية الاشتراكية الهندية رغم انه يقول سنة ١٩٣٨م فى كتابه الشهير «اكتشاف الهند» (THE DISCOVERY OF INDIA «لقد اضاءت نظرية وفلسفة الماركسية كثيرا من الجوانب المعتمة فى ادراكى، واصبح للتاريخ كما اراه محتوى جديدا» وقال ايضا: «بالنسبة للملايين من الفقراء فى العالم اضحى «لينين» النجمة التى تضىء لهم الطريق نحو الحرية» (المرجع ص ٥٦٦). الا انه عاد ليقول بعد الاستقلال عن الاشتراكية الهندية فى كتابه الشهير «الهند منذ الاستقلال» (INDIA SINCE INDEPENDANCE) «وتتوقف الاشتراكية على مدى جودة ترتيبنا لمنظومة مشاعرنا وافكارنا الخاصة وعلى موقفنا من جيراننا وتطويرنا للمقدرة على العمل المشترك. ان الاشتراكية تعنى التعاون وازالة الحواجز والامر الرئيسى هو ان نتذكر انه ينبغى تحقيق التغيرات بالطرق السلمية وبواسطة التعاون.

ان الهند تتطور على طريق اقامة مجتمع خال من الطبقات والطوائف وذى «طابع اشتراكى» وان مثالنا الاعلى هو ان تتوفر لجميع الرجال والنساء والاطفال فرص متكافئة وذلك بغية ازالة عدم المساواة الكبير الذى لايزال ماثلا (المرجع ص ١٥).

غير ان المثالية الوطنية للزعيم نهرو وابنته انديرا غاندى من بعده لم تزد «عدم المساواة الكبير» الا تفاقما طبقيا مريعا لامثيل له، ولم تزد «الاحتكارات عدوه الاشتراكية» الا منعة وجبروتا. وهكذا يثبت يوما بعد يوم انه وبتجارب البرجوازية الوطنية كما حدث لنهرو او الديمقراطيين الثوريين كما حدث لعبد الناصر ان الاحتكارات لن تقبل ابدا سلاما يصل بها الى الاشتراكية، بل هى تعلم حق العلم انه لن يصل بها اصلا ولذلك ترحب بدعوة السلام الاجتماعى وتصبح اول دعاته والمبشرين به!.

● ● ● ● ●

وحتى فى ظل النظام الليبرالى المستقر نسبيا فى الهند فان الطبقات الرأسمالية الحاكمة لاتطيق ان يصل الى جزء من السلطة الحزب الشيوعى الهندى مثلا، انها تدوس على الديمقراطية الليبرالية وعلى الدستور لكى تمنع ذلك. هل تذكرون ولاية «كيرالا» حيث فاز الشيوعيون فى انتخابات الولاية وكونوا حكومتها ومجلس وزارتها. لقد تدخلت الحكومة المركزية وحلت برلمان كيرالا المنتخب واعلنت حالة الطوارىء فى

الولاية وحكمت الولاية من نيودلهى حتى جرت انتخابات جديدة «صححت» فيها ماحدث وتم انتخاب اغلبية من حزب المؤتمر الهندى الحاكم ومن النادر جدا ان نستطيع رصد حالة واحدة تمارس فيها التعددية فى العالم الثالث قبلت الحكومة القائمة بنتائج الانتخابات مهما كانت مره عليها، بل لعله من المستحيل ان نحصل على مثال كهذا.

حتى انديرا غاندى لم تنج من تسخير «ويلات» الديمقراطية الليبرالية ضد القوى التقدمية فى بلادها تماما كما فعل والدها فى حالة ولاية كيرالا. ففى سنة ١٩٧٥م اعلنت انديرا حالة الطوارىء بهدف كبح جماح النشاط الرجعى الذى كان يستهدف اسقاط حكومتها ولكنها استخدمت الطوارىء فى الوقت ذاته للهجوم على الجماهير العاملة وتجميد الاجور والحد من نشاط النقابات بل وتقديم تنازلات جديدة لكبار رجالات الصناعة. وقد كتب الصحفى الهندى «تشاركافارتى» عشية الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٧٧م فقال ان الاعتقالات الجماهيرية التى جرت بموجب الطوارىء وتهديم الاكواخ وتحديد النسل بالعنف والشانتاج بواسطة الاستخبارات والبوليس والابتزاز والفساد والرشوات على اعلى المستويات تلك هى اهم المسائل التى اثارت اهتمام وسخط الناخبين «تروتيسكي ٢٢٧ ـ ٢٢٨».

وكما هو معروف فقد فقدت انديرا غاندى تلك الانتخابات بل وهزمت فى دائرتها الانتخابية وحدث هذا لحزب المؤتمر الهندى لاول مرة منذ الاستقلال قبل ذلك بثلاثين عاما، فجلس على مقاعد المعارضة ومزقته الانقسامات لبعض الوقت.

نظرة عبر الحدود

اشرت الى الحالة الاجتماعية التى تسود الهند اليوم وينظر الشعب الهندى على بعد مرمى حجر من حدوده عبر جبال التبت فيجد ان الديمقراطية الجديدة الاحادية فى جمهورية الصين الشعبية قد فعلت المعجزات فى اقل من اعوام الهند الاربعين.

فمنذ عام ١٩٤٩م استطاعت جمهورية الصين الشعبية ان توفر العمل والغذاء والكساء والمسكن والتعليم والعلاج وكثيرا من اسباب الرفاهية فى ميادين الفنون والثقافة بل واحتلت مركز اكبر المصدرين للعالم الثالث «بعد اليابان طبعا». . ويتساءل المواطن الهندى ومن حقه ان يفعل: كيف استطاعت الصين ان تفعل كل

هذا فى اقل من اربعين عاما؟ الصين بلاد مدمنى الافيون والمومسات! كيف يمكن ان يحدث كل هذا بينما تبقى الهند تحمل كلما تحمل على اكتافها رغم نموذجها الديمقراطى الرائع؟ كما يقول منظرو الغرب ومنظرو الديمقراطية الهندية؟.

ان هذا التمايز الحاد بين ما وصلت اليه الصين ومالم تصل اليه الهند هو فى النهاية جوهر التمايز بين تعددية الرأسمالية واحادية الاشتراكية.. هكذا دون زيادة او نقصان انه الفرق بين المحتوى الاجتماعى الملىء بالجوهر قصاد النظام بلا محتوى اجتماعى اصلا.

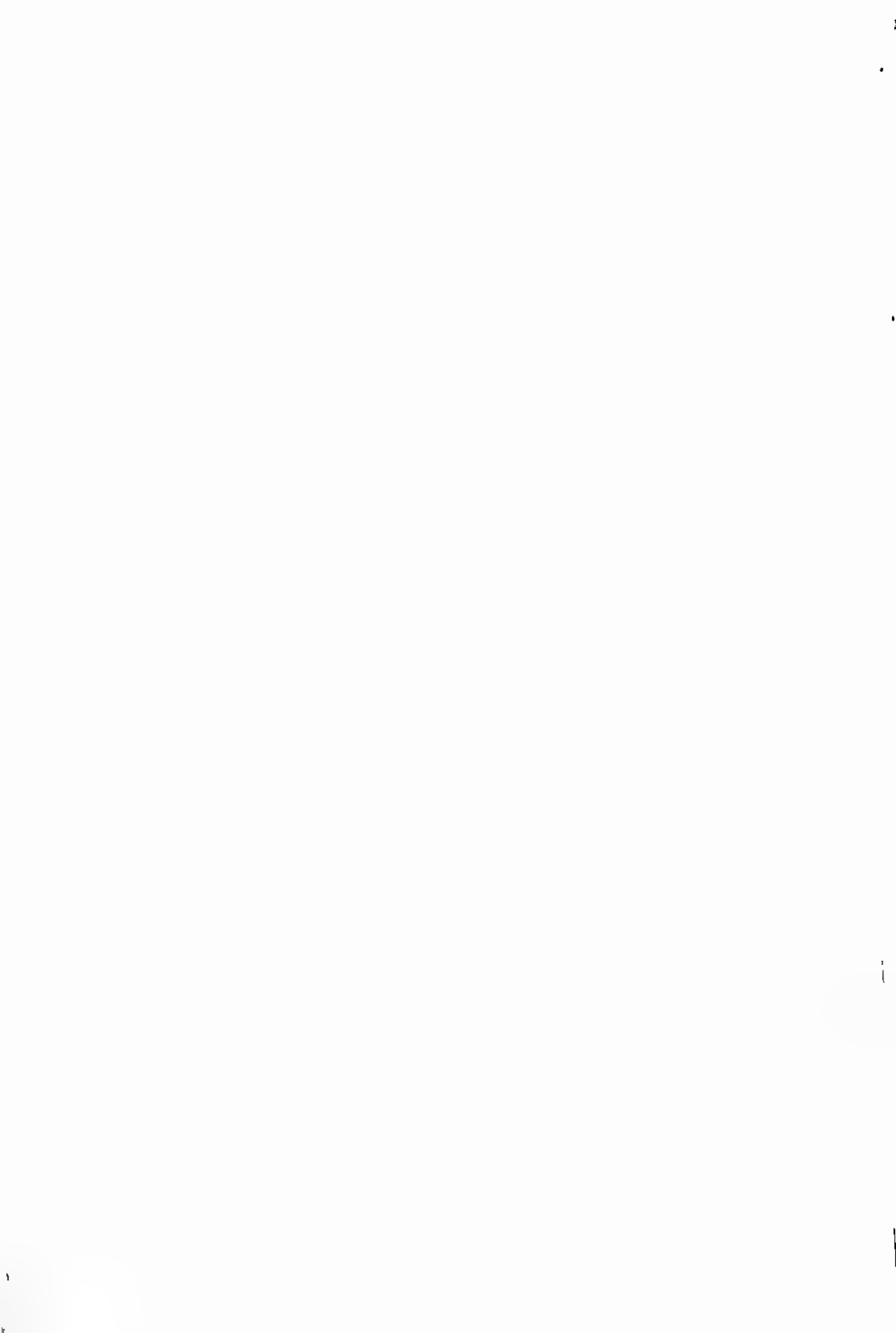
فلا اتصور ان عاملا هنديا كادحا ذا اسرة واطفال لايملك قوت يومهم يمكن ان يجد مبررا ليقف تجاه عامل صينى على الجانب الاخر من الحدود ليتباهى امامه بنموذجه الديمقراطى الذى لايملك العامل الصينى مثله.

ولماذا يمكن ان يحسد العامل الصينى زميله الهندى على نموذجه الديمقراطى؟ فهو على وجه التأكيد لن يسعى لان تكون فى بلاده تعددية.. مجموعة احزاب تتصارع على السلطة بالانتخابات ويفوز الراسماليون وفى سبيل ذلك فهو مستعد لان يموت هو واولاده جوعا دفاعا عن مثل هذا النظام ويكون بذلك شهيدا فى سبيل الديموقراطية.

انه يبدو شيئا غير معقول تماما! ان المعادلة تبدو امام القارىء بسيطة جدا.. فالعامل الصينى لايضحى بالديمقراطية لكى يعمل وياكل بينما يضحى العامل الهندى بالعمل والاكل والديمقراطية جميعا! وهذا هو بالضبط الفارق بين الديمقراطية الجديدة والملهاة الليبرالية.

انهم فى الاخيرة يصورون لك انك تنتخب بارادتك الحرة من بين عشرة مرشحين من يمثل «مصالحك» فى البرلمان.. وقد يكون هذا الذى يمثل «مصالحك» قد انفق فى الانتخابات ما يطعم قريتك كلها لعدة سنوات وتظل جائعة!.

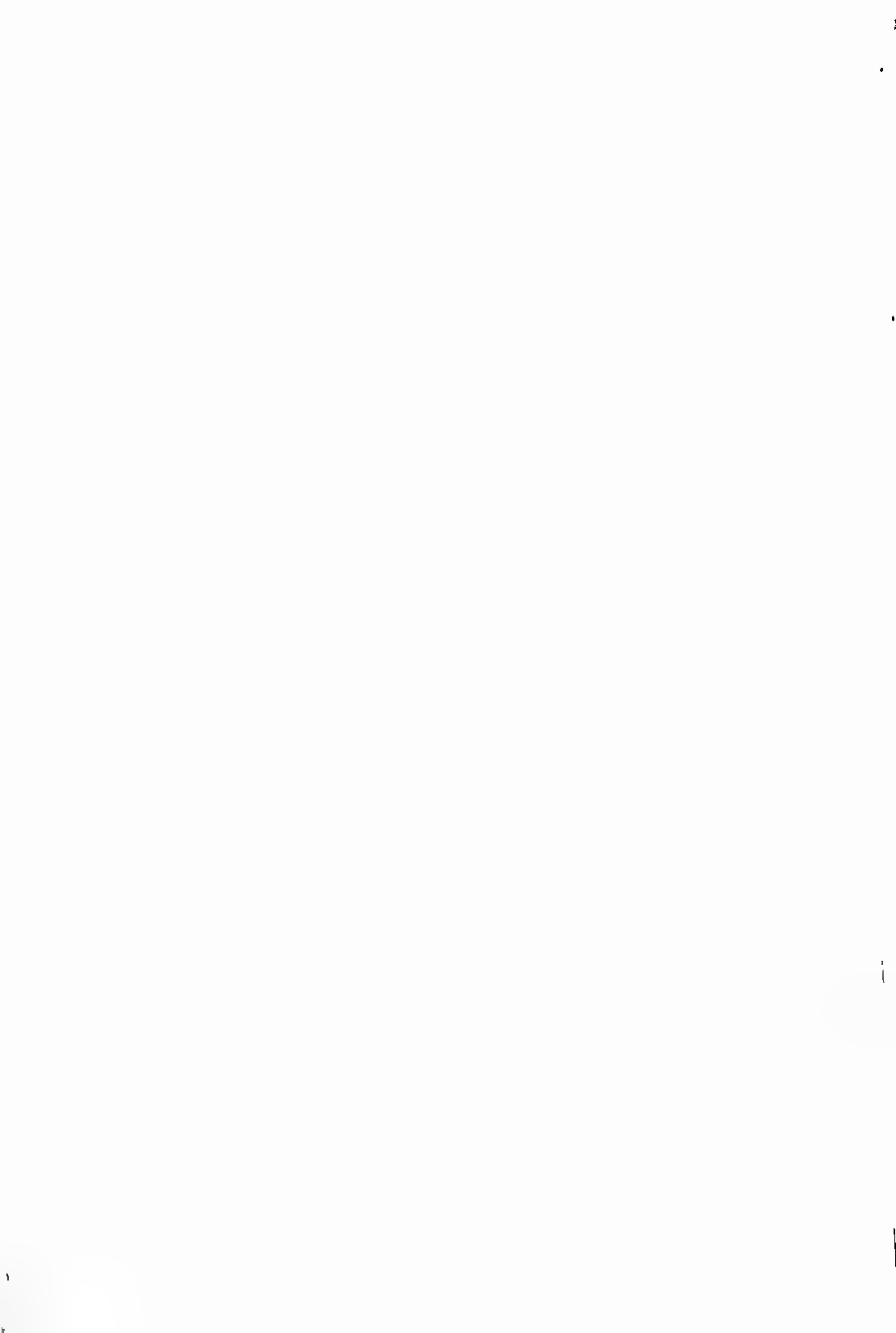
ومصالحك هى فى الوقت ذاته «مصالح البلاد العليا» فانت اذن جزء من هذه «البلاد العليا» وهكذا عندنا فى السودان. وماعليك الا ان تراجع فى هذا الكتاب التركيب الاجتماعى للجمعية التأسيسية الحالية الذى هو تعبير عن ارادة الشعب والشعب قد مارس حقوقه فى حرية تامه لكى يجىء بهذه الجمعية وماعليه بعد ذلك الا ان يتركهم وشأنهم ليبحثوا فى «مصالحه» ويمارس هو حريته وحقوقه الاساسية فى البحث عن الصابون ومعجون الاسنان والصلصة والكبريت والامواس واللبن!.





الفصل الثامن

مصـــر



مصـــــر

«قد لايعرف الكثيرون انه فى الربع الاخير من القرن الماضى كانت هنالك ثورة وطنية ديمقراطية كاملة فى مصر وكان تريد خلع الخديوى والاستقلال عن السلطان العثمانى وان تقيم جمهورية برلمانية وحزبية على النسق الاوروبى وكان هناك حزب سياسى عصرى نشرت صحيفة التايمز انذاك برنامجه كاملا نموذجا ليقظة الشرق وكان هنالك برلمان يفيض بالحيوية والحوار شبهه مراسل التايمز ايضا ببرلمان الثورة الفرنسية وكانت هناك قيادات شعبية وطنية سياسية وعسكرية، واعد دستور مقتبس من الدساتير الاوروبية ليصدر عن جمعية تأسيسية ليكون ميثاق مصر الحديثة».

«وتقرر ان الوطنية والديمقراطية سابقة خطيرة تهدد المصالح الدولية الكبرى وانها يجب ان تقمع وجاء الاسطول البريطانى من بورتسماوث وجاءت القوات من بومبى وقررت «ام الديمقراطية» سحق الثورة والحزب والبرلمان ومشروع الدستور ونفى القادة الوطنيين الى جزيرة نائية ليعود الاستقرار ويأمن حكم الخديوى والسلطان والمصالح الاستعمارية».

حوار حول عبدالناصر (ص٣٧)
روبرت ستيفنز ـ محمد عوده ـ
عبدالمجيد فريد ـ القاهرة.

هذه هى قصة الثورة العرابية فى سطور كلنا نعرف الثورة العرابية ولكن المثير حقا فيما نقلت من هذا الحوار حول عصر عبدالناصر هو قصة الديمقراطية فى الثورة العرابية.

وماكان للثورة العرابية قبل اكثر من مائة عام ان تحتفظ لنفسها ديمقراطية جديدة ولكن الديمقراطية الليبرالية كما سنرى مرة اخرى فى تجربة شيلى تكون ممارستها رجس من عمل الشيطان اذا ما ارتبطت بعمل ثورى ناهيك عن ثورة بحالها.

● ● ● ● ● ●

تعتبر مصر من الدول العريقة من بين بلدان العالم الثالث فى ممارسة الديمقراطية الليبرالية فبعد ثورة ١٩١٩ صدر دستور ١٩٢٣م ولم يصدر الدستور

بجمعية تأسيسية منتخبة كما طالبت القوى الوطنية ولكنه صدر عن لجنة قانونية لم يمثل فيها حتى حزب الاغلبية وهو حزب الوفد وحتى فى هذه الحدود اعترض المعتمد البريطانى على الدستور عند صدوره بسبب بند ينص على السيادة المصرية. وبعد حذف هذا البند صدر الدستور منحة من جلالة الملك.

وخلال هذه الاعوام الستين ظلت قضية الديمقراطية فى مصر محورا اساسيا من محاور الصراع، لم يتوقف لحظة حتى يومنا هذا ووفق دستور ١٩٢٣ قام البرلمان المصرى وفقا للاعراف الطقوس الدستورية الحديثة ذات الطابع البريطانى «الاصيل» بمجلس النواب والشيوخ. وترأس سعد زغلول اول الحكومات تحت الوضع الجديد باعتباره زعيم حزب الاغلبية.

بل واكتملت الصورة التعددية المثالية بمولد الحزب الشيوعى المصرى قانونيا ودستوريا فى ١٩٢١ اى بعد الثورة بعامين وقبل الدستور بعامين ايضا بل ونشرت الصحف المصرية ومن بينها صحيفة الاهرام البرنامج الذى اعده الحزب فى مطلع عام ١٩٢٤م.

ولكن نظافة اللعب ـ كما هى العادة دائما فى ظل الديمقراطية الليبرالية لاتدوم طويلا فامام النمو المتزايد للحزب الشيوعى المصرى وتاثيره المتعاظم على الجماهير العاملة.. كما يحدثنا الدكتور رفعت السعيد فى كتابه «الحركة الشيوعية» فى مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥م ص ٢٦٠» قررت الامبريالية والبرجوازية المحلية العميلة توجيه ضربة قاسية للحزب الشيوعى وخضع سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ للضغوط الاستعمارية خضوعا تاما وكشف عن الوجه الآخر للبرجوازية الوطنية وهو الوجه القبيح فانقلب على الحزب الشيوعى وصادر شرعيته وهى بالتأكيد جزء من الشرعية الثورية للثورة نفسها والشرعية الدستورية ايضا.

اعتقل معظم قادة الحزب الشيوعى المصرى وعدد كبير من اعضائه ومن بين العمال خاصة بل وذهب سعد زغلول الى ابعد من ذلك فى تامين المصالح الاستعمارية فحل الاتحاد العام لنقابات العمال.

ولم تكتف حكومة سعد بكل ذلك بل ومضت فى مزيد من الاضطهاد للشيوعين فوضعتهم جميعا فى الحبس الانفرادى فى سجن «الحدرة» بالاسكندرية فاضربوا جميعا عن الطعام وتوفى خلال الاضراب انطون مارون المع واخلص قادة الحزب وكان بذلك اول شهداء الحركة الشيوعية المصرية وما اكثرهم.

وهكذا فان التطبيق الليبرالى فى مصر ضل طريقه فى مستهل ايامه وبعد ذلك

تلاحقت الاحداث بصورة سريعة ومذهلة. فجأة جاء حادث اغتيال «سيرلى ستاك» حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى فى شوارع القاهرة.

وبعد الاغتيال عزلت حكومة سعد زغلول او اجبرته فى الواقع على الاستقالة وحل البرلمان واعيد اجراء الانتخابات بعد شهر واحد حسب نص الدستور.

وعاد الوفد للحكم باغلبية من سابقتها وبعد ساعة واحدة من انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان الجديد وقبل ان تنفض ـ صدر مرسوم ملكى بحل البرلمان! وجاءوا فى سنة ١٩٢٨ بمحمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار «الدستوريين» ليلغى الدستور لثلاث سنوات ويحكم البلاد «بيد من حديد»..

ثم جاءوا بالطاغية اسماعيل صدقى باشا رئيس حزب «الشعب» الذى الغى دستور ١٩٢٣ من اساسه ووضع دستورا دكتاتوريا جديدا واجرى بموجبه الانتخابات ليعلن انه حصل على ٦٧ر٥٪ من اصوات الناخبين.. وفى اخر حكومات الوفد اقدموا على حريق القاهرة عشية ٢٦ يناير ١٩٥٢م.

● ● ● ● ● ●

هذا ايجاز لتجربة مصر الاولى مع الديمقراطية الليبرالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين معا.. ولا اضيف جديدا لما قلته من قبل من ان الديمقراطية الليبرالية لايجوز لها ـ بل هى لا تستطيع اصلا ـ ان تتناول ما يتعارض مع مصالح اصحاب الديمقراطية نفسها وان هى فعلت او حاولت فمصيرها الموت. وعند حريق القاهرة وصل السيل الزبى.

وكان لدى الشعب المصرى احساسا غريبا غامضا بان شيئا ما سيحدث.. وجاءت معركة انتخابات نادى الضباط وكان رمزا تاريخيا للصراع بين الضباط الوطنيين ونظام الحكم الرجعى العميل.

وفاز اللواء محمد نجيب على صهر الملك وزوج شقيقته اللواء اسماعيل شيرين رئيسا لنادى الضباط بعد معركة ضارية جدا.. وتنفس الشعب المصرى الصعداء..

لقد فاز الضباط الاحرار على الملك.. وهم الذين كان يجد منشوراتهم تحت المخدة عندما يصحو من نومه ولكن الملك حل لجنة نادى الضباط المنتخبة واغلق نادى الضباط نفسه!.. وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى الشىء الطبيعى بل والوحيد الذى يمكن ان يحدث! ودخلت الديمقراطية فى مصر مدخلا جديدا.

لخص القائد الفذ عبدالناصر مفهوم الديمقراطية الجديدة فى دنهات قليلة :
«ولكن اثبتت التجارب ان هدم العوائق والحواجز وحده لايكفى وان اقامة البناء الديمقراطى وحمايته تعتمد على ضمانة واحدة هى الناخب الواعى الذى لايستطيع احد شراء صوته ولا يرغمه ولا يخدعه احد فى اختيار من يمثله».

«ولايمكن ان يكون هذا المواطن هو الامى الجاهل فى محيط من ٧٠٪ - ٨٠٪ من الاميين. . ولايمكن ان يكون هو المواطن الجائع فى طوفان من ٦٠٪ على الاقل من فائض سكان مصر. . ولايمكن ان يكون ذلك المريض الذى تفتك به خمسة امراض منها ثلاثة مستوطنة مزمنة. ولايمكن ان يسترد هذا المواطن انسانيته بمجرد رد الحقوق السياسية الشكلية. . لابد ان ترد له حقوقه الاقتصادية والثقافية وان يملك من ثروة المعرفة مايمكنه من ممارسة الديمقراطية لاتكفى تصفية الاستعمار والاستبداد لكى تقوم الديمقراطية بل لابد ايضا من تصفية الاستغلال».

ويضيف المعلقون:

«ولهذا كان لابد للديمقراطية فى مصر ان تتجاوز الديمقراطية الليبرالية البرجوازية الى ديمقراطية اعلى واعمق هى الديمقراطية الاجتماعية الاشتراكية واذا كانت الثورة العرابية قد وضعت اسس الديمقراطية الليبرالية فان الثورة الناصرية قد تقدمت بها مرحلة تاريخية ابعد - اى الى الديمقراطية الاشتراكية الاجتماعية».

حوار حول عبدالناصر ص ٤٣

واجه عبدالناصر - فى بحثه التجريبى - عن صيغة ديمقراطية تناسب شعبه اصعب مما واجه اى زعيم غيره فى العالم الثالث كله. . بدأ يبنى من فوق ركام هائل جدا هو محصول ثلاثين عاما من الديمقراطية الليبرالية لم يكن المحصول سوى ركام من اساليب القهر.

والديمقراطية الليبرالية عندما بدأ تطبيقها فى مصر بعد دستور ١٩٢٣ كانت هى الاخرى اول تجربة من نوعها على الاطلاق فى المجموعة الاسيوية الافريقية. وسقط نظام الحكم فيها قبل ان يأخذ قدرا كافيا من الهواء الطلق. ولم يحصل الحزب الشيوعى المصرى على شرعيته مرة اخرى خلال هذه الاعوام كلها التى فاقت الستين.

كان من الطبيعى اذن ان يضل النظام المصرى الطريق وهو فى مستهل حياته ليقضى ثلاثين عاما عامرة بشتى انواع القمع والاضطهاد ومصادرة ابسط حقوق الانسان تحت ظل سلطة الباشوات محمد محمود وثروت وصدقى وعبدالهادى

والنقراشى والهلالى. . الخ.

ودخلت مصر فى تجربة رائدة تماما وشديدة التعقيد فى الوقت ذاته بل وتعقيدها ينشأ اصلا من طبيعتها الرائدة. . فثورة ٢٣ يوليو هى اول تغيير كامل فى السلطة السياسية يحدثه الجيش فى كافة المجموعة الاسيوية الافريقية على الاطلاق بل لعله اول انقلاب عسكرى يطيح بنظام ملكى رجعى فى كل التاريخ المعاصر «وليس كل التاريخ بالطبع».

ومن هنا ولدت ثورة ٢٣ يوليو بصرخات معاناتها. وقضت سنوات شاقة جدا من البحث والتجريب من ضباط فى ريعان الشباب لم يتعد قائدهم الثلاثين الا قليلا. . وكان الرصيد فى التجربة السياسية قليل جدا بل لم يكن رصيدهم الا ايمانهم بحتمية خلاص شعبهم مما كان فيه من ذل وهوان.

كان البحث عن الصيغة الديمقراطية هو اول اشكال المعاناة وواجهت التجربة اول بحث عن نظام ديمقراطى بديل لتعددية خرجت من التاريخ مجللة بالعار. وهذه هى الاخرى لم يسبقهم اليها اى بلد نام فى عصرنا هذا.

وتتقلب التجربة من وقفة الى اخرى دون ان تصل الى صياغة مستقرة تلبى مطامح حركة ثورية او تجمع حركات ثورية دخلت بعالمنا كله فى منعطف جديد. . منعطف مابعد حرب السويس ١٩٥٦م والثورة الاقتصادية ١٩٦١ وكارثة ١٩٦٧ وبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ثم رحيل عبدالناصر نفسه ١٩٧٠م.

وظلت قضية التنظيم السياسى «وهو لب قضية الديمقراطية» بلا حل نهائى حتى رحل عبدالناصر.

فالاتحاد الاشتراكى ـ وهو اهم التنظيمات السياسية بعد جبهة التحرير والاتحاد القومى ـ ولد بطريقة فريدة حقا يمكن وصفها بكونها من تجارب عبدالناصر الاساسية ولد الاتحاد الاشتراكى بعد حوار عام دار بين عبدالناصر وبين مؤتمر عام للقوى الشعبية ومن خلال مناقشات ذات مستوى عال الغاية استمع الكثيرون منا اليها عبر راديو صوت العرب انتهى المؤتمر الشعبى الى ميثاق يضع الاسس الفكرية والى شكل جديد للتنظيم هو الاتحاد الاشتراكى ومع ذلك اكد عبدالناصر ان الاتحاد الاشتراكى لن يكون نهاية المطاف وان التجربة لابد ان تقود الى اشكال افضل.

حتى التعددية وضعها عبدالناصر كبديل:

يكشف لنا الاستاذ محمد عوده ـ وهو من المفكرين الماركسيين المعروفين فى مصر عن حقيقة هامة جدا فى كتاب «حوار حول عبدالناصر» يقول:

«حدد عبدالناصر ان رؤية مستقبلية لمصر تقوم على ثلاثة احزاب: حزب برجوازى للراسمالية الوطنية ـ وحزب شيوعى للنخبة الماركسية ـ وحزب اشتراكى ـ يكون هو حزب الاغلبية والعمود الفقرى للتجربة الديمقراطية الاشتراكية».

وحتى هذه التعددية فهى بالطبع لاتشبه تعددية الديمقراطية الليبرالية والتى يكون احد اسسها تنظيمات او احزاب القوى الرجعية اليمينية ان عبدالناصر هنا يشير بصورة مباشرة ـ دون ان يقصد هو ذلك ـ الى التكوين الوطنى الديمقراطى او الجبهة الوطنية الديمقراطية التى يمثل الحكم الوطنى الديمقراطى الناصرى قيادتها واهم مراحلها ايضا.

انه فى خلاصته تنظيم جبهوى يشمل الاشتراكيين والشيوعيين والرأسمالية الوطنية وسنجد فى الفصول القادمة ان هذا التنظيم الجبهوى هو الذى يميز السلطات التقدمية فى بلدان العالم الثالث.

غير ان الاستاذ محمد عوده يقول ان التجربة الديمقراطية اصطدمت باربعة عقبات رئيسية.

اولا: البرجوازية العسكرية التى تكونت داخل السلطة.

ثانيا: المثالب الناشئة من تكوين التنظيم السياسى من مواقع السلطة.

ثالثا: الاعتماد على شخصية عبدالناصر بصورة رئيسية.

رابعا: لم يعط عبدالناصر ولاسباب موضوعية وتاريخية متعددة مكانا مناسبا للشيوعيين والماركسيين فى بناء التنظيم الا فى السنوات الاخيرة من حياته ولم يعش ليكمل هذا المشوار معهم.

هذه على وجه التقريب هى حصيلة الرحلة التجريبية القصيرة الغنية لعبد الناصر فى تكييف رؤاه فى قضية الديمقراطية على الواقع المصرى الذى اشترك بقدر وافر فى صناعته.

فهو كما نرى لم يصل الى تسليم قاطع لماحدث بالفعل ولايقين قاطع بما هو آت. . لم يتحدث عن وحدانية التنظيم او الحزب الواحد. . فتنظيماته الثلاثة لم تكن احزابا. اخر صيغة كان «تحالفا» لقوى الشعب العامل وقبلها كان «اتحادا» قوميا واولها كان «جبهة تحرير» ورأينا المرة الوحيدة التى تحدث فيها عبدالناصر عن الاحزاب حزب برجوازى وثانى شيوعى وثالث اشتراكى. اى انه لم يسقط التعددية فى مصر رغم اسقاطه لتعددية الباشوات.

غير ان الشىء الثابت الذى لاشك فيه هو وصول عبدالناصر الى اليقين الثابت بالاشتراكية العلمية كطريق فكرى للتطور المصرى، وهكذا كان الميثاق الوطنى ١٩٦٢ وبيان مارس ١٩٦٨.

نخلص من كل هذا الى ان تجربة ثورة ٢٣ يوليو فى مجال التطبيق الديمقراطى لم تكتمل صورتها تماما توقفت برحيل عبدالناصر ثم اجهضت تماما بوصول السادات. .

غير ان هذا لم يمنع ابدا الاشعاع الذى غمرت به ثورة ٢٣ يوليو كل ارجاء حركة التحرر الوطنى الصاعدة والآثار البعيدة المدى التى تركتها فى مختلف الموروثات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبصورة خاصة مبدأ الديمقراطية الثورية ـ ديمقراطية المحتوى لا ديمقراطية الزخارف. . ديمقراطية الجماهير العاملة لا ديمقراطية النصف فى المائة كما كان يقول عنها عبدالناصر طيب الله ثراه.

● ● ● ● ● ●

الديمقراطية الليبرالية والثورة المضادة

ورحل عبدالناصر:

وجاء انور السادات يحمل بين ابطيه كل عناصر الثورة المضادة الانقلاب على ثورة ٢٣ يوليو وعلى عبدالناصر وعلى كل ما عاش له ومات من اجله عبدالناصر. . وكان بين أبطيه ضمن «عدة الشغل» التعددية! . . كان السادات يريدها بديلا لكل ماطرح عبدالناصر حول قضية الديمقراطية وكان يظن فى بادى الامر ان ماقدم من بديل هو معبود الجماهير. وان شعبيته ستعلو مما كانت عليه فى القاع لتصل الى اعلى القمم.

ولكن هذا لم يحدث كانت سلاحا ذا حدين وبدأ احدهما يرتد على السادات نفسه وكما هى الحال فى كل مرة انقلب عليها السادات نفسه وصادرها وداس عليها باقدامه قبل مقتله بشهر واحد فزج فى السجون بكل معارضيه ونكل بالصحف والقضاء . . . . الخ .

وهكذا نعود مرة ثالثة لنفس المعادلة فالديمقراطية الليبرالية تحفة جميلة جدا تزيين بنيان الثورة المضادة وخير مايحمله معه السادات لتنفيذ القضاء على ثورة ٢٣ يوليو.

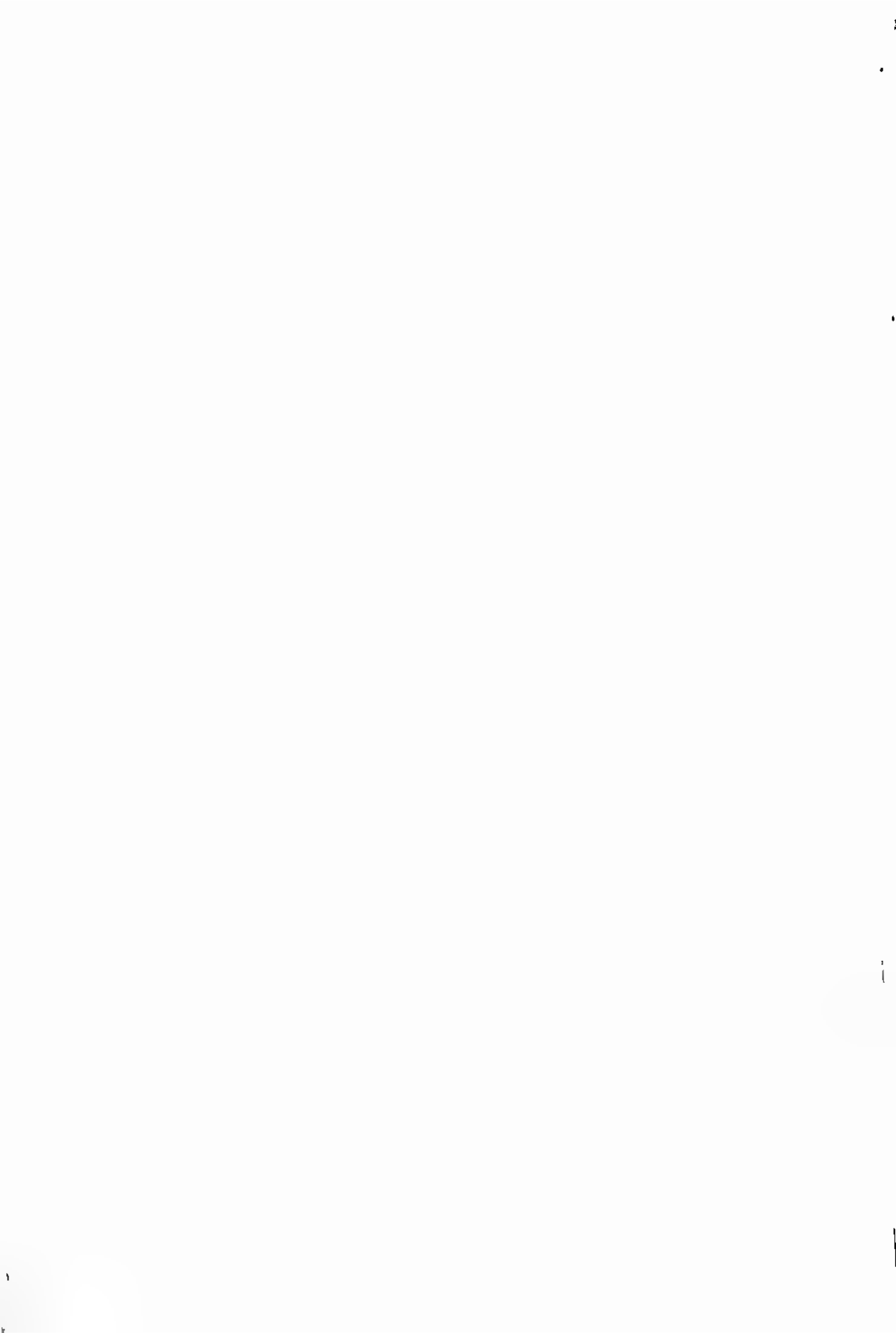
ولكنها شر مستطير لابد من القضاء عليه بكل قوة متاحة اذا ما اصبحت منفذا لثورة كما حدث اثناء الثورة العرابية وبعد ثورة ١٩١٩م واليوم فان كل العالم يعرف ديمقراطية مصر الليبرالية وكيف يتم تطبيقها . . وكل العالم كان يتابع بازدراء شديد جدا ماكان يحدث خلال المعركة الانتخابية فى مصر خلال شهر ابريل الماضى «١٩٨٧» وهذا طبيعى فاذا كانت التعددية قد عادت الى مصر مع ثورة السادات المضادة فانه من المستحيل علينا ان نتصور نظاما تعدديا فى مصر يحترم اصول لعبة ويستمنستر وحتى اى نظام فى العالم الثالث مثل الهند.

وعلى العكس من ذلك تماما ، ففى السنوات الاخيرة ظهر نظام تعددية السادات على حقيقة مقاصده خاصة خلال الانتخابات الاخيرة التى سبقتها عام ١٩٨٤م .



الفصل التاسع

تأملات فى الناصرية



لقد رأيت بعد كتابة الفصل السابق عن تجربة مصر ان اخصص فصلا مستقلا عن التجربة الناصرية وقضية الديمقراطية.

اولا لانها اكثر التجارب اثارة للجدل ربما فى العالم الثالث كله وحتى يومنا هذا. فهى لم تعد تجربة مصرية لافى حدودها الجغرافية ولا الفكرية وانما اصبحت تجربة تثير اهتمام المفكرين من مختلف انحاء عالمنا.

وثانيا وهو الذى دفعني بالفعل الى كتابة هذا الفصل هو اطلاعى على الكتاب الذى وضعه المفكر الماركسى المرموق الدكتور رفعت السعيد بعنوان «تأملات فى الناصرية» بعد كتابتى للفصل السابق الخاص بالتجربة المصرية.

وحيث ان عبدالناصر من اكثر الشخصيات التى اثارت جدلا فى عصرنا هذا ولعله سيظل كذلك لسنوات طويلة اخرى وبما ان الذى كتب هو الدكتور رفعت السعيد بالذات فقد رأيت الا بأس من تخصيص هذا الفصل للحوار حول ماورد فى كتاب الدكتور، لانه من جوهر قضية الديمقراطية التى نحن بصددها الآن.

وابدا الان باستعراض الافكار الرئيسية التى لفتت نظرى ثم انتقل الى مناقشتها بعد ذلك.

تأملات فى الناصرية

مقتطفـــات

«ومن هنا كان اصرار عبدالناصر فى الميثاق بل وقبل الميثاق على ما اسماه بالحرية الاجتماعية والحرية الاجتماعية هى الحل الامثل من غير شك. لكنه خطأ فادح بل خطأ قاتل ان نعطى الفلاح نسبيا الخبز والارض والعمل وان نسلب منه فى نفس الوقت حقه فى التصويت الحر. ذلك اننا نقع فيما هو افدح من الخطأ..»

ان الفلاح الذى حصل نسبيا على الخبز والارض والعمل يفتقد بحقه فى التصويت الحر الذى يمس حياته اليومية ويؤثر فيها كانتخابات مجلس ادارة الجمعية التعاونية وهو يعنى اشخاص يتحكمون فى قوته اليومى واجباره ـ تحت سوط الارهاب او التزييف ـ على قبول اشخاص بعينهم كثيرا مايكونون فاسدين اوغير اكفاء.. يعنى

اجباره على ان يتسبب بيديه فى خسارة جزء من قوته اليومى. . وهكذا فهى معركة حياة او موت. . معركة خبز وعرق وليست مجرد بصقة فى صندوق الانتخابات «الكتاب ص ٩٥ ـ ٩٦».

فالجميع على السواء كبار ملاك يستغلونه ويستحلون عرقه ودمه معا سواء اكانوا دستوريين او وفديين. . لقد ادى ذلك كله بالضباط الشبان الى نبذ الحزبية والى معاداتها والى التمسك بفكرة. . «ان يحكموا منفردين» وقد مكنهم ذلك من ان يشنوا حملات واسعه بالفعل ضد الحزبية والفساد الذى صاحبها وضد ساستها وقياداتها وكان ذلك «تمهيدا لاستئثارهم بالحكم». .

ثم نمضى فى محاولة الاجابة على السؤال الكبير ونجد هناك عاملا اخر هو الطابع العسكرى لحكام يوليو. . وقد ترك ذلك الطابع العسكرى اثارا شديدة الخطر على تصرفاتهم تجاه قضية الديموقراطية وتجاه تحديدهم لدور الجماهير والحركة الشعبية عموما» ولكن الذى يحدد بصورة حاسمة موقف الانسان الفكرى والعمل تجاه قضية معينة ليس طبيعة العمل الذى يؤديه بقدر ماهو الموقف الطبقى ومن ثم الايدولوجى ومن ثم العمل لذلك الشخص المعين .فقد يكون ضابطا ثورياوقد يكون عاملا معاد تماما للثورة الاجتماعية بل وقد نجد في بعض الاحيان من ينتمون اجتماعيا للطبقات العليا ويتخذون مواقف مختلفة تماما عن انتمائهم هذا . . وهذا الفرز الطبقى لايمنع بالطبع ان يتاثر الضابط مثلا فى معاملاته الشخصية وطريقة معالجته لبعض مشاكله باسلوب الضباط ولكن لن يجعل من ذلك موقفا طبقيا لمجرد كونه «ضابط».

فالضباط قد اتخذوا يوم ٢٣ يوليو باسقاطهم لنظام الحكم الملكى الرجعى موقفا طبقيا جوهريا وحددوا لانفسهم انتماء معينا قد يستطيعون الوصول الى نهايته وقد لايستطيعون وهذا فى اعتقادى يعتمد على عوامل تاريخية وموضوعية معينة احاطت بالعملية الثورية كلها، وبالظروف التى تمت فيها.

وعلى سبيل المثال عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو لم تكن حركة اليسار والحركة الاشتراكية عموما فى احسن حالاتها «ولو اجتاح اعصار «حدتو» العمل السياسى اعوام ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٢ فكان اجتياحا مشحونا بالتوتر غير المستقر وبالمتناقضات الداخلية فى اعلى قمة القيادة الامر الذى حاصر الى حدما ممكنات الانطلاق غير المحدود وقلل من فاعلية الاداء وثمراته» كما يحدثنا دكتور رفعت السعيد فى كتابه حركة اليسار المصرى ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧ (المرجع ص ٣٣ ـ ٣٤).

ولو كان فى مصر يومها حزبا شيوعيا واسع الجماهيرية لتغير مجرى احداث ثورة ٢٣ يوليو تغيرا جذريا عما تم بالفعل. . وهو كما سبق ان قلت عملية تجريب قاسية جدا ومضنية جدا تخللتها صراعات مرة بين الضباط الاحرار ثم دفع عبدالناصر نفسه حياته فى النهاية ثمنا لهذه التجربة ولم يتجاوز الخمسين الا قليلا. . وحتى فى حالة رحيل عبدالناصر لما تمت الثورة المضادة بالسهولة التى تمت بها لو كانت الاوضاع على غير ماكانت عليه.

فالمسألة فى تقديرى لم تكن مسألة «عسكرة» للسلطة دبرها عبدالناصر على الصورة التى يقدمها الدكتور فالدكتور يقول مثلا مفسرا اسباب لجوء عبدالناصر لعسكرة السلطة:

● لعل عبدالناصر اراد بعد وثوبه للسلطة الحقيقية اى بعد اضعاف نفوذ منافسيه داخل مجلس قيادة الثورة ان يصفى من الجيش كل اثر للعمل السياسى. . ويضيف:

● وكان ذلك طبيعيا من وجهة نظره فهو لايثق بقدرة الجماهير العمال والفلاحين على المشاركة الفعلية فى ادارة اجهزة السلطة وهو لايريد من ناحية اخرى ان يخضع تصرفاته لاية مساءلة ثم:

● كذلك فان الشعور الذى ساد الضباط فى ذلك الحين بانهم اصحاب الثورة قد تحول الى احساس غذاه النظام بانهم منقذو «البلد» ثم تطور فاصبح انهم اصحاب البلد» وتسارع كل منهم ليحصل على جزء من الغنيمة ثم يقول:

● لذلك فقد كان شحن الجهاز كله بالعسكر مسالة ضرورية فى نظر الناصرية التى كانت تتطلب الطاعة والانضباط بغير تساؤل او نقد او اقتراح او مبادرة.

● لقد كان النموذج الذى يريده عبدالناصر ان تصطف مصر كلها بشعبها ومؤسساتها واجهزتها وطبقاتها صفا واحدا منتظما مطيعا. . وهكذا وزع الضباط فى كل مكان كى يحكموا انتظام الصف وانضباطه.

● ولعل كل ذلك يمكن تفسيره بالصورة التى رسمها عبد الناصر لمصر وشعبها فى كتابه فلسفة الثورة «جموع ليس لها آخر» «اشياع متفرقة وفلول متناثرة ثم بالصورة التى حلم بها لشعب مصر «صفوف متراصة منتظمة». .

● ولربما كانت هناك اسباب عديدة اخرى تفسر لجوء عبدالناصر الى عسكرة النظام ولكن المهم فى الموضوع هو ان عملية شحن الجهاز بالعسكر قد جرت بسرعة غريبة بحيث اصبح الجهاز العلوى وفى مختلف مراتبه «ملغوما» بالضباط فى كل مناحيه. . هذا ما قاله الدكتور.

● وحيث يورد الدكتور رفعت السعيد ارقاما اوضح فيها ان نسبة المدنيين كانت

ضعف العسكريين من ١٩٥٤ الى ١٩٦٨ يحذرنا من الانخداع بهذه الصورة ويقول:
وهذه النسبة لاتعنى مطلقا ان المدنيين كانوا يتمتعون بسلطة ما ولو نسبية ـ لاحظ ولو نسبية ـ داخل النظام فان غالبيتهم كانت مجرد ادوات فى يد العسكريين او بالدقة فى يد الرئيس نفسه.. ثم:

● ولهذا كله امكننا ان ندرك الى اى مدى اتسم النظام كله بطابع عسكرى. ثم:ـ
● وهكذا فى تفاعل جدلى دخلت مصر الدوامة.. تزايد الازمة والعزلة يؤدى الى تزايد نسبة العسكريين وتزايد العسكريين يعنى تزايد العزلة وتفاقم الازمة.

هذه بعض العبارات التى وردت فى كتاب الدكتور فى باب عسكرة النظام (ص١٢٧ـ١٤١).

ولو سمح لى صديقى الدكتور فسيكون لى تعليق قصير على نظرية العسكرة هذه، ولكن قبل ذلك سأورد بنفس الاسلوب بعض ما جاء فى كتاب الدكتور عن قضية الديموقراطية وعلاقة نظام عبدالناصر بالجماهير:

يقول الدكتور:ـ

● لكن الامر لم يكن مجرد افتقاد الحراسة الشعبية على القرارات الثورية للحكام بل كانت اعمق من ذلك بكثير. ذلك ان الخوف من العمل الجماهيرى المنظم ومن التحرك الطبقى الواعى قد جعلت عبدالناصر يرسم مخططا محكما من أجل التحكم فى كل المنظمات الجماهيرية (١٠٧ـ١٠٨).

● هكذا كان محور تفكير الناصرية هو وحدانية الحزب وقد تشبثت بهذه الفكرة الى غير ما حد (ص١١١).

● ومن هنا تتعلم الجماهير الا تهتم والا تتواجد وان تواجدت فلاى سبب آخر غير الاهتمام فهى تتواجد تماشيا او مدا فى حبال الامل او منحا لمزيد من الفرص للحكام او حتى لكى تسد الباب امام زحف الاعداء. ولكنها تتواجد بغير حماس وبغير وجدان وربما بغير انصات. وتطير الكلمات فى الهواء لانها لا تصل الى القلب لسبب واحد لانها لا تنبع من القلب وفى ظل ذلك كله تصبح لا طبقية التنظيم خرافة كبرى (ص١١٣).

وعن التنظيم السياسى يقول الدكتور..

● هكذا ارادوا تنظيما سياسيا بغير نشاط سياسى جاد، بغير مبادرات سياسية، بغير اسلوب سياسى فى التعبير وابداء الرأى. ولقد كان هذا تناقضا خطيرا. فالحكام

بحاجة الى التنظيم السياسى استكمالا للشكل. ليس هذا فحسب وانما لانهم بحاجة الى جهاز واداة تمكنهم من الحكم بصورة افضل وأسهل. لكنهم كانوا لا يريدون لهذا التنظيم ان يتواجد فى صورة مستقلة او متميزة عنهم او ان يتمتع باية قوة يستمدها من اى مصدر غيرهم وحدهم بحيث يتمكن بعد ذلك من ان يتمايز عنهم ولو قليلا او يؤثر عليهم ولو بشكل طفيف (ص١١٨).

● كذلك وبنفس الاسلوب سرح الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى الاول، تلك الهيبة والصولجان والخطب الرنانة والمناقشات والنظمات والمسارات.. كل ذلك انتهى بعبارة واحدة نطق بها عبدالناصر «ان علينا ان نعيد بناء الاتحاد الاشتراكى (ص١١٩).

● لكن الغريب فى الامر هى قدرة الناصرية الخارقة وبفضل ممارساتها بالترغيب تارة وبالعنف الشديد تارة على تحويل كل مشتغل بالسياسة فى صفوفها الى أداة سياسية تطلق الصفارة فينتظم فى الصف ثم تطلق صفارة اخرى فيتفرق.

● كانت الانتخابات تزيف وكان الجميع يعلمون انها تزيف ولقد اصبح التزييف شريعة بل وشرعا بحجة تنفيذ تعليمات «القيادة السياسية». وكان التزييف لا يجرى فقط لمجرد الرغبة فى استبعاد اشخاص معينين وانما رغبة فى استبعاد الفائزين بتجريدهم دوما من اى احساس بالاستقلالية عن النظام او بالحب والاحترام الحقيقى من جانب الجماهير ومن ثم بالولاء لهذه الجماهير. ذلك ان الولاء يجب ان يتجه فى مسار واحد فقط الى اعلى نحو «القيادة»! (ص١٢١).

● كذلك فقد كان تركيب القيادات العليا للتنظيم يخضع هو ايضا فكرة «عسكرة النظام».

والامانة العامة للاتحاد الاشتراكى فقد كانت تضم فى ديسمبر ١٩٦٤ م ٢٥ عضوا منهم ١٦ ضابطا سابقا. وقد كانت وظيفة السكرتير الاول او الامين العام دوما من نصيب العسكريين ولم يتغير هذا الوضع الا بعد ١٥ مايو (انقلاب ثورة السادات المضادة - الكاتب) - (ص١٢٣).

● ثم نمضى الى سبب آخر هو شخص «الزعيم» الذى حقق نجاحات عظيمة بقرارات «علوية» صادرة منه هوفتزايد حجم زعامته محليا وقوميا وعالميا الى الحد الذى تضاءلت الى جواره ادوار الاخرين. فلم يشعر احد منهم بكيانهم رغم ان فيهم عناصر ذات كفاءة عالية. وحتى لو استشعر احدهم لنفسه كيانا متميزا فان «الزعيم» الشديد الحذر السريع الشك الراغب دوما فى الامساك بجميع الخيوط الرافض دوما

لاية زعامات ولو «ثانوية» ولو «مساعدة» كان قادرا باستمرار على البطش به ودفعه دفعا الى زوايا النسيان او اجباره على تصغير حجمه (ص١٢٣).

● لكن الخطأ الفادح هو ان عبدالناصر احال الاستثناء الى قاعدة شاملة ومستديمة واستمرأ الحكم منفردا واعتبره الوسيلة الوحيدة الممكنة للحكم وقد ادى هذا الى عزلة النـظام عن غالبية الجماهير ولست اعنى هنا بالعزلة «الرفض» وانما اعنى بالتحديد الاحساس بالغربة وانعدام الصلة (ص١٢٤).

● لكن التيار الجارف للتفرد طغى على كل شيء وانتقلت العدوى فكثيرا ما يخلق «القيصر» باسلوبه فى الحكم «قياصرة» صغـار. وتكـاثر القياصرة الصغار يمارسون اللاديموقراطية باسلوب الصغار فيتعالون ويتباهون وينهبون ويثرون ثراء فاحشا بقدر ماهو غير مشروع. ولقد فعلوا دون خشية ودون حياء فما من رقابة من اعلى وما من رقابة من اسفل (ص١٢٤).

ويختتم الدكتور كتابه قائلا:ـ

«لكن صورة الناصرية تبدو اكثر تعقيدا من ذلك بكثير ومن ثم فقد كان من الضرورى الالتفاف حول الموضوع والنظر اليه من اكثر من زاوية ومن اكثر من موقع.

وهكذا فان ما اتوجه به من رجاء الى القارىء ـ سواء اتفق معى فى بعض ما قلت ام لا ـ هو الا يجتزىء موقفا دون آخر، عبارة دون اخرى، الا ينتزع سطورا بعينها هى بطبيعتها جزء من الصورة وليست الصورة كلها باى حال من الاحوال. ولقد حصرت ان اقول فى بعض المواقف رأيا مفصلا فيه الايجابيات والسلبيات معا. وتكون الخطيئة ـ فى نظرى ـ ان يحاول احد ان يجتزىء لمحة ايجابية او سلبية ليعزلها عن بقية الكلام معلنا انها موقفى».

وكانت هذه آخر كلمات الدكتور رفعت فى كتابه.

ولابدأ حوارى مع الدكتور عن هذه الكلمات الاخيرة لانه قصد منها ـ كما هى بالفعل ـ تعبيرا عما استهدف كتابه.

وأبادر فأذكر للدكتور اننى لا اتحسس «خطيئته» لا فيما كتب سيادته ولا فيما سأقوله. والمسألة اولا وأخيراً لا تعدو فى نظرى ان تكون اختلافا فى التوازن الكتابى الذى عالج به سيادته «تأملاته فى الناصرية» فهى مسألة تقديرية بحته.

فرغم معرفتي الشخصية بالدكتور، بل وما يربطني به من صداقة دامت عشرين عاما او لعلها زادت قليلا، ويقيني بأنه مؤتمن تماما على ما يتناول في كتبه رغم ذلك

فأنني لايمكن ان اخفي حقيقة ان ما خرجت به من كتاب «تأملات في الناصرية» ان عبدالناصر لم يكن سوى طاغية له بعض الانجازات العظيمة.

وعبدالناصر كما يبدو لى من الصورة القلمية التى وجدتها فى الكتاب طاغية متكامل العناصر منذ البداية الى النهاية:

● فهو قد بدأ بقولة لا للدايمقراطية.
● ثم انتقل الى عسكرة نظام الحكم عسكرة تامة.
● ومن هنا اصبح قيصرا يقود قياصر صغاراً جعلوا من انفسهم اصحاب البلد فعاثوا فيها فساداً وتقسيما للغنائم.
● وكون تنظيما سياسيا اراد منه ان يكون اداة طيعة فى يده، لكى تصطف مصر كلها بشعبها صفا واحداً منتظماً طيعاً. ووفقا لتنفيذ هذه المهمة كان توزيع الضباط على اجهزة الحكم.

الخ . . . الخ . . . الخ

ولا اغالط فى انه من خلال هذه الصورة القاتمة للغاية اشار الدكتور رفعت الى الانجازات التى تمت ومن خلال سطور قليلة من وقت لاخر وحتى فى هذه الحالة فان الدكتور يشير الى عزلة هذه الانجازات عن الجماهير. بل والى خوف عبدالناصر من الجماهير ومن تنظيمها تنظيما مستقلا عن سلطته وهيمنته بل ورأيتم ان الدكتور يقول بأن عبدالناصر كان يعمل على تزوير الانتخابات لاسقاط مؤيديه ممن يفوزون حتى لا يشعرون بأنهم مدينون للجماهير بشىء، وان يظل ولاؤهم له شخصيا!!

واود ان اؤكد اولا انه ليس من اغراضى القول بصحة هذه الوقائع او عدم صحتها فهذا ليس موضوع الحوار اصلا. فالدكتور رفعت يعيش على طلائع الحركة السياسية والفكرية فى قلب مدينة القاهرة، بينما يعيش كاتب هذه السطور على بعد الف ميل من القاهرة وتأخذ مشكلات بلاده الجانب الاعظم من وقته واهتمامه. فالدكتور مقدم علىّ فى معرفة هذا الذى تناوله فى كتابه.

ولكنى ساتناول فى حوارى ما يجمع بينى وبين الدكتور وربما كذلك مع اى مفكر آخر فى العالم يتحدث عن عصر عبدالناصر.

فقد لاحظت اولا ان الدكتور لا يربط بين ما قال وبين موقف طبقى معين، وانما ظل حديثه فى مجمله عن نظام حكم استبدادى معزول عن الجماهير.

ولكن لابد لنا فى هذه الحالة ان نبحث فى الاصل الطبقى لنظام الحكم هذا. فمثل هذه الممارسات لا يمكن بالطبع ان تكون بلا مصلحة طبقية معينة، او ان يكون

هدفها النهائى هو ممارسة السلطة لقهر الجماهير.

باختصار. . . ماذا كان يمثل عبدالناصر وهو يفعل كل هذا؟

فهو بالتأكيد لا ينتمى طبقيا للرأسمالية والاقطاع اللذين اسقطهما نظام حكمه.

وهو بطبيعة الحال لا يمثل الجماهير العاملة بحسب الصورة التى وردت فى الكتاب.

ولم تبق غير القوات المسلحة، وهى بالطبع ليست طبقة لينتمى اليها عبدالناصر، وانماهى تكوين اجتماعى يشتمل على مختلف الانتماءات الطبقية (من النقيب خالد محىالدين الى الفريق حيدر باشا).

ولهذا السبب وكما سبق ان قلت، فأن تخطيط عبدالناصر «لعسكرة» نظام الحكم كما جاء فى الكتاب يصعب علينا ان نسميه تخطيطا يعبر عن مصالح طبقة معينة. وقد يكون ـ ان هو صحَّ فعلا ـ مبعثه ان الضباط هم الذين سددوا الضربة القاضية لنظام الحكم الملكى الرجعى، وان تواجدهم فى مراكز القيادة والسلطة هو امان لاستمرار السلطة. وهو تصور قد يكون خاطئا بالطبع ولكنه لا يضاف بهذه السهولة رصيداً لدكتاتورية عبدالناصر. وان خيرت ان اضيفه الى أى حساب فسوف اضيفه الى حقيقة ان الذى حدث صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر هو التجربة الاولى من نوعها فى تاريخ حركة التحرر الوطنى، ومن هنا كانت التجربة التى فتحت الباب واسعا بين الجيوش ومداخل السياسة فى البلدان الاسيوية والافريقية.

وفى مثل هذه الظروف، وفى مثل ظروف مصر كما سبق ان ذكرت عن ظروف الحركة الثورية عند قيام ثورة ٢٣ يوليو، من الممكن جداً ان يحدث تجاوز فى تصور دور الضباط اوقد يكون هذا التصور صحيحا حسب ظرف كل حالة بذاتها. وايا كان الحال فأنه من الممكن اعتبار هذه واحدة من المشاكل الموضوعية التىواجهتها ثورة ٢٣ يوليو فى القضايا المتصلة بممارسة السلطة، ورؤيتها الى مشاركة اكبر عدد من الضباط كحل ثورى للمشاكل التى تواجهها، مما فتح الباب اما الاعداء الطبقيين من الضباط لاحتلال مراكز هامة وكثيرة فى السلطة وفى التنظيم السياسى معا.

يقول الكاتب السوفيتى أ. أجاريشيف فى كتابه «ناصر» «كان الضباط الاحرار ينتمون الى شرائح اجتماعية مختلفة وطرح كل واحد منهم فى مجلس قيادة الثورة تصورات ومفاهيم طبقته الاجتماعية وشريحته ومجموعته. ولكن على وجه العموم من الممكن ان نتكلم عن ان الثورة تأثرت ذاتيا بالافكار الاشتراكية. وهكذا لاحظ خالد

محى الدين فى احد مؤلفاته حيث يقول (انا لا اعنى فقط التأثير الذى وقع تحته اعضاء تنظيم الضباط الاحرار وقياداتهم على الرغم من ان هذا يشير الانتباه وانما اعنى كل الحركة الواقعة تحت تأثير الافكار الاشتراكية والتى وجدت انعكاساتها فى افكار وبرامج ومطبوعات المشاركين فيه قبل الثورة وكذلك بعدها». (المرجع ص ١٦٧)

واهم الضباط جميعا كان بالطبع جمال عبدالناصر لانه اولا كان قائد العملية الثورية كلها ولأنه كان يتصف بما يميزه عن جميع زملائه من البصيرة السياسية النافذة وسعة الافق ورحابة الصدر والتواضع والقدرة على الاستماع والصمت وقوة الشخصية . . . الخ.

ولو تتبعنا تسلل المواقف الطبقية لهذا القائد الفذ لما كان طبيعيا ان تصل به هذه المواقف الى قيصر اكبر يخاف من الجماهير.

يقول لنا اجاريبيشيف فى نفس الكتاب ان عبدالناصر وهو تلميذ المدرسة الثانوية كان يبحث عن الحلقات الماركسية، واستطاع ان يصل الى واحدة منها. ويقول عبدالناصر لفينقرادوف احد السفراء السوفيت فى القاهرة انه ظل يلح عليهم فى الاسئلة ولكنهم لم يهتموا به كثيراً وتركهم واعتقد انهم لم يكونوا يعيرون اى اهتمام لمشاكل مصر فى ذلك الحين.

ثم كانت مبادرته لتكوين تنظيم الضباط الاحرار وعندما صدر اول منشور كتبه بنفسه فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ قال فيه :

«اننا نفكر ماهى العبرة التى يجب ان يستخلصها الوطن من حرب فلسطين وما هو الدرس الخطير الذى يجب ان يتلقنه اى شخص مسئول ويبسطه امام الجيش وينبه افراده اليه، الدرس الذى يستقيه من اعداد الجيش وتسليحه. ان على الجميع واجب . . الحكومة والشعب عليهم ان يستخلصوا العبرة من تلك التجربة»ثم يقول :

«ولكن ما العمل وليس هنالك غيرنا فى مصر قادر على ذلك؟ السلطات تستمر فى عيشها وسط مظاهر الترف والسعادة تتمتع بالاعياد بل وتخلق المناسبات لها متناسية الشعب الذى يئن تحت وطأة الفقر والجوع والمرض» (نفس المرجع ص ٩٠)

ولعل مما يلفت نظر اى شخص يؤرخ حياة عبدالناصر وبصورة جادة للغاية ارساله لانور السادات للاذاعة صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليعلن على الشعب المصرى انتصار الثورة. ان الذى يتوارى عن الاضواء فى تلك اللحظة التاريخية، او على الاقل لا يهمه ان يكون تحت الاضواء وهو القائد الحقيقى للعملية كلها يلقى ضوءاً هاما جداً على شخصية هذا الرجل وهو شاب لم يتعد الثلاثين الا قليلا. ونعلم كيف تاجر

وزايد انور السادات على اذاعته للبيان حتى يوم مصرعه!

وقد تعمد ان يبتعد عن الاضواء فيما بعد، والا يعرف الناس عنه شيئا لاسباب يشرحها قائلاً:

«لقد امرت الا يكشف النقاب عن أى فرد الا اللواء محمد نجيب. كنت اريد ان يركز الضوء كله حوله. والسبب الرئيسى فى هذا يرجع الى خوفى من حدوث انقسام فى صفوف الضباط الاحرار. كنا جميعا سننا تتراوح بين الثانية والثلاثين والرابعة والثلاثين باستثناء خالد محى الدين الذى كان اصغرنا جميعا. كنا فى نفس الرتبة تقريبا. وكنت اعلم ان الانجليز واعداءنا فى الداخل سيحاولون ضرب بعضنا بالبعض الآخر اذا ما اعطيناهم نحن هذه الفرصة. ولكنى حرصت على ان اجعل شخصا يكبرنا جميعا كنجيب رئيسا لنا. ولذلك افترضت اننا سنبقى على الوحدة فيما بيننا

(نفس المرجع ص ١٣٦ ـ ١٣٧)

وكل هذا يجعلنى اعتقد اعتقاداً صادقا ان شخصية عبدالناصر لم تتوفر لها العناصر التى تجعل منه «قيصراً» يخشى الجماهير، كما كان انور السادات مثلا!

على العكس من ذلك فلعل الكثيرين منا يلاحظون ان عبدالناصر كان دائماً فى احسن حالاته عندما يتحدث امام الجماهير حتى فى ميدان المنشية بالاسكندرية ١٩٥٤ ورصاص الاخوان المسلمين ينهمر من حوله. كان أمام الجماهير يقدم احسن خطبة دون ان يتحدث من ورقة، واشهرها واكثرها خلوداً خطبة الازهر: سنقاتل سنقاتل ايام العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦.

شهدت عبدالناصر بنفسى فى سبتمبر سنة ١٩٦٦ لدى استقباله لمؤتمر القوى التقدمية السودانية فى قصر القبة. حدد لنا معه نصف ساعة فبقى معنا ساعتين. ولم اكن بالفعل اتصور ان الرجل على مثل هذا القدر من البساطة والبشاشة والتواضع. كان يتحدث معظم الوقت وكنا نستمع اليه وكانه فلاح مصرى دون أية مبالغة.

حدثنا عن ازمة القمح التى كانت تعانى منها مصر يومها بسبب قطع التعامل الامريكى مع مصر فى هذه السلعة. قال:

ابرقت لاليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى اخبره بأن كلما فى مصر من قمح لا يكفى لاكثر من شهر واحد وبعدها الكارثة. فأبرق الزعيم السوفيتى لسفنه المحملة بالقمح من كندا واستراليا بأن تحول مسارها الى مصر فوراً. وقال: من هنا بنعرف من هم اعداءنا ومن هم اصدقاءنا. وافاض فى هذا كثيراً.

ثم حدثنا كثيراً جدا عما كان يجرى فى الصين يومها باسم الثورة الثقافية وكانت محاضرة فكرية قيمة للكثيرين منا.

وكانت اشارات تصل الى الشيخ على عبدالرحمن رحمه الله رئيس الوفد بأن الرئيس عبدالناصر لا يستطيع ان يبقى معنا اكثر من ذلك. وكان عبدالناصر يحس بالاشارة فيقول له ضاحكاً «معليش.. نتكلم شوية! اصلهم دائماً مستعجلين»!

وبعد وفاته قرأت فى كتاب «قالوا عن عبدالناصر» حديثا للسير هارولد بيلى الذى كان سفيراً لبريطانيا فى القاهرة يقول فيه ان معظم الصفات التى لمستها فى تعاملى مع عبدالناصر انه لم يكن يوما فى عجلة من امره. لا يشعرك ابداً بأنه مشغول مع انه من اكثر الزعماء مشغولية فى العالم. يحسن الاستمـاع بصورة عجيبة ثم يبدأ يسألك عن تفاصيل تندهش انه يعرفها. يحدد لى معه نصف ساعة فيبقي معى ساعتين!

عبدالناصر والطبقية:

ولعلنى اختلف مع الـدكتور حول (الاسطورة الكبرى بعدم طبقية التنظيم السياسي). وفي هذه المرة الـوحيدة الى يشير فيها سيادته الى قضية الطبقية فهو لا يعطيها حقها من النقاش وهو العالم العارف بهذه الاشياء.

فقد لاحظت مثلا ان الدكتور لم يشر الى ثورة ٢٣ يوليو ولا مرة واحدة في الاجزاء التى اشرت اليها في استفاضة في مقدمة حديثى هذا، ولعله اشار اليها مرة واحدة في الكتاب كله.

وهنا بالطبع ليس من قصدى على الاطلاق ان أزعم ان الدكتور يقلل من شأن ثورة ٢٣ يوليو ويركز اهتمامه كله على (نظام الحكم). وانما الذى قصدت هو ان ثورة ٢٣ يوليو تقودك بالضرورة الى الطبيعة الطبقية لهذه الثورة ومن ثم طبيعة نظام الحكم الذى ينشأ عنها بكل سلبياته وايجابياته والطبيعة الطبقية هذه هى التى تحكمك في النهاية وتضبط الايقاع حتى لا تغالى في السلبيات او تطبل للايجابيات.

وقد اعجبنى كثيراً جداً في عملية (الانضباط الطبقى) في تناول ثورة ٢٣ يوليو كتاب المناضل الشهيد زكى مراد (ثورة يوليو ـ قضايا فكرية).

فهـو يؤكد لنا اولا ان ثورة ٢٣ يوليو كانت امتداداً طبيعيا لحالة فوران ثورى عمت البلاد ولم يكن لها ابدا ان تكون عملية معزولة عن الجماهير: يقول:

«ثم تتوالى النشرات والمنشورات . . القوات المسلحة للشعب المصرى تحتج لدى جميع المحافل الدولية على استعمال حرب الجراثيم ضد الشعب الكورى. الوف النسخ من برنامج الضباط الاحرار تطبع وتوزع في الجيش ويتسرب بعضها الى ايدى المناضلين من ابناء الشعب. قصة ثورية عن الصراع في نادى الضباط تنتشر بين المناضلين في المعتقلات وخارج المعتقلات فتدفىء الصدور وتبشر بالخير. يغتال الضابط الوطنى عبدالقادر طه فتمتلىء صفحة الوفيات بكلمات مثيرة للتأمل ويشعر الضباط والمناضلون المدنيون بيد السراى خلف هذا الاغتيال . . الخ معنويات المناضلين الشعبيين ترتفع حتى في داخل المعتقلات وينتشر بين طرفى الصراع (الشعب ـ السراى) شعور قوى بان البلاد حبلى بحدث كبير سيهز اركانها) [المرجع ص٦٣]

وفي صباح ٢٢يوليو١٩٥٢ تنشر اوسع الجرائد اليومية انتشاراً افتتاحية يقتبس منها زكى مراد هذه الفقرة:

«وما طالبنا في هذا الا بما يطالب به الشعب في علاج المشكلات التى تكتنف حياته في شتى نواحيها وتقيمها على وضع غير طبيعى لا يتفق وما تنشد الامة من حياة الحرية والكرامة. والحق ان الشعب ينظر الى تتابع الوزارات وهو واقف على الحلقة ينتظر البطل الذى يرفع عن صدره تلك الاثقال التى ينوء بها ولا تدعه يتنفس تنفساً طبيعياً. ويوم يجد الشعب هذا البطل فانه لا شك سيهتف له من الاعماق، وسيتدافع لحمله على الاعناق دلالة تقدير واعجاب» [المرجع ص ٦٥]

وارجــو الا يفهم القـارىء الكـريم من استشهـادى بما كتب زكى مراد هو بالضرورة استدلال على خطأ ما كتب الدكتور رفعت السعيد. كل الذى أهدف اليه هو ان الدكتور قد كتب عن أخطاء الناصرية بدون ثورة ٢٣يوليو، وقد يكون زكى مراد قد كتب هو بدوره عن ثورة ٢٣يوليو بدون اخطاء الناصرية!

فالمسألة كما قلت هى ضبط الاوتار الذى يسبق العزف.

فالاستاذ زكى مراد يصل الى نتائج رئيسية ثلاث لا اشك في ان الدكتور يتفق معها جميعا:

١/ ان الظرف التاريخى العام الذى تفجرت فى نطاقه ثورة ٢٣ يوليو يختلف كل الاختلاف عن ثورة ١٩١٩ وكافة الثورات السابقة سواء من حيث الاهداف او طبيعة القيادة أو طابع الكفاح او المحيط الدولى.

٢/ ان طبيعة العملية الثورية التى تصدرت لقيادتها ثورة ٢٣ يوليو لم تكن مجرد ثورة وطنية تحريرية وانما كانت فى الاساس ثورة شعبية شاملة، ثورة ذات طبيعة سياسية واجتماعية، وطنية وطبقية معا.

٣/ ان ثورة ٢٣ يوليو ليست «ثورة جيش» كما يحلو للبعض ان يسميها وأنما هى ثورة شعب بأكمله كان الجيش اداتها الثورية ودرعها ولسانها المعبر. لقد كانت حركة الضباط الاحرار ذلك الجزء من الحركة الشعبية الوطنية العامة الذى لم يتمكن الاعداء من تكبيله مع بقية الاجزاء ولذلك استطاعت ان تكون طليعة قوى الشعب والمبادرة الثورية.

وبهذه المبادرة استطاعت حركة الضباط ان تشكل المحور الثورى الذى تلتف حوله كل القوى الوطنية الشعبية.

على هذه المبادىء الثلاثة ارتكز تحليل الاستاذ زكى مراد لثورة ٢٣ يوليو وطبيعتها الطبقية. وهى كما قلت ـ او كما اعتقد ـ لا يمكن ان يختلف معها الدكتور رفعت السعيد. ومع ذلك فهما قد الفا كتابين يختلفان اختلافا جوهريا لسبب واحد: وهو المنطلق الذى بدأ منه كل منهما.

وانا شخصيا لو طلب منى ان اكتب عن سلبيات الناصرية لبدأت من حيث انتهى زكى مراد. وبذلك سوف اصل الى نتائج قد تقل حدة ومرارة عما وصل اليه الدكتور رفعت. فالدكتور كما ذكرت لم يحتكم الى الطبيعة الطبقية لثورة ٢٣ يوليو ليبرر بها ما قال عن سلوك عبدالناصر شخصيا او معاونوه فى نظام حكمه.

وقد نلاحظ التطور الذى صاحب نظرة عبدالناصر نفسه الى الطبقات والصراع الطبقى مع تطور تجربته نفسها.

ففى المراحل الاولى لثورة ٢٣ يوليو حيث لم تنتقل الثورة الى احداث تغييرات جذرية فى العلاقات القديمة اتخذ عبدالناصر موقفا سلبيا من الصراع الطبقى. يقول فى خطابه عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٩:

«ان الاتحاد القومى هو الوسيلة التى ستتيح لنا بناء مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى دون اراقة دماء ودون حرب بين الطبقات ولكن بالمحبة والاخاء».

ولكن وبعد التحولات التى اعقبت قرارات يوليو ١٩٦١ وتوجيه ضربات شديدة للمكلية الرأسمالية الكبيرة بدأ الاتجاه الطبقى يزداد وضوحا عند عبدالناصر وقد عبر عنه فى ميثاق العمل الوطنى حيث قال:

«ان صراع الطبقات محتم ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ولا يمكن ان يضمن

لهذا الصراع مخرج سليم اذا لم ينتزع السلاح الاقتصادى والسياسى من يد الرجعية». [الماركسية وقضايا الثورة السودانية ص٧١].

وفى مارس ١٩٦٦ سئل عبدالناصر «ما هى نوعية اشتراكيتنا علمية او عربية؟ رد عبدالناصر مباشرة بكلام واضح لا يحمل اكثر من معنى واحد:

«ميثاق العمل الوطنى يتحدث عن الاشتراكية العلمية وفى مضمون مصطلح الاشتراكية العربية ينعكس العديد من العيوب القومية» [اجاريبشيف ص ٢٧٨]

وقبل رحيل عبدالناصر بعامين جاءت الوثيقة التاريخية التى عرفت ببيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كان بيان ٣٠ مارس هو تلخيص لتجارب ثورة ٢٣ يوليو ولتجربة عبدالناصر الشخصية بعد نكسة يونيو ١٩٦٧. ويمكن القول بان نكسة ١٩٦٧ خطت بتجربة الناصرية خطوات جديدة وهامة جدا على طريق وضوح التمايز الطبقى حتى فى داخل القوى الوطنية نفسها او حتى القوى الثورية ان شئت. يقول اجاريبشيف:ـ

«فنجد على سبيل المثال ان البيان (بيان ٣٠ مارس) حدد المفهوم القاطع للوحدة الوطنية. وقد تفجر نقاش واسع حول هذا المصطلح خاصة بعد احداث هزيمة ١٩٦٧ فطالب البعض بعودة اصحاب الملكيات المؤممة السابقين لكى تتحقق الوحدة الوطنية. وكشف عبدالناصر على الفور الجوهر الطبقى لهؤلاء الذى نادوا بمثل هذه الشعارات وهى طلبات كان مصدرها اساسا الرجعيين منطلقين اساساً من موقف الاستقلال. فتحدث البيان مباشرة عن ان الدور القيادى فى الوحدة الوطنية يجب ان يكون لطبقة العمال ويجسده من خلال التنظيم السياسى الاتحاد الاشتراكى (المرجع ص ٣٢٠).

ومن هذا اعتقد ان عبدالناصر قد توصل بتجربته وبكل اضافات الحركة الثورية المصرية الى تصور سليم لمرحلة الجبهة الوطنية الديموقراطية بقيادة الطبقة العاملة. ومن هنا جاء حل الاتحاد الاشتراكى بمجرد «كلمة نطق بها عبدالناصر» حسب تعبير الدكتور رفعت السعيد وأعادة بنائه وفق تصور جديد يلعب فيه الشيوعيون والقوى الديموقراطية دورا حقيقا.

ولم يعش عبدالناصر ليرى نتائج هذه التجربة فى اعادة بناء التنظيم السياسى والقيادة السياسية والتى قد تستغرق عشرة او خمسة عشر عاما، والتى كانت قد تضع مصر على الطريق الصحيح تماما.

اكثر اشخاص عصرنا اثارة للجدل:ـ

اردت من كل ذلك ان اقول للمرة الثانية او الثالثة ان تجربة عبدالناصر كانت تجربة مرة قاسية كلفته ثمانية عشر عاما ثم حياته نفسها فى النهاية . . واحاطت بها كثير من الصعوبات والاخطاء فتحت الباب احيانا على مصاريعها للاعداء الطبقيين ووضعت الشيوعيون والناصريون انفسهم على الهوامش او داخل السجون.

كل هذا حدث.

واكثر من هذا حدث . .

شهدنا دولة صلاح نصر فوق دولة عبدالناصر نفسه.

ولكن كل هذا لم يجعل من عبدالناصر طاغية او «قيصرا» او «فرعونا» او دكتاتورا حقق انجازات عظيمة، وانما ظل الى ان مات ثوريا عظيما وقعت تجربته فى اخطاء دفع فيها غاليا، ولم يعش ليرى اصلاحها. ثم جاء بعده من عاش على رصيده الهائل من العداء لثورة ٢٣ يوليو، وعلى رصيد تجربة عبد الناصر من الاخطاء.

يقول عبد الناصر عندما سئل:

«الم يتمنى جمال عبدالناصر بعد مرور سنوات عديدة حرم فيها من سعادة الحياة الانسانية العادية ان يكف عن قيادة مصر؟»

أجاب:

«لا. انا لست بنادم على حرمانى من متع الحياة الخاصة. فأنا عندما اتذكر هذه السنوات الخمسة عشر اعتقد اننا قد استطعنا خلالها ان نفعل الكثير. فالثورة قد اعطت حق العمل للجميع وازداد دخلنا القومى ٦ مرات. عندنا الان المدارس والمستشفيات واطفالنا يستطيعون اكمال تعليمهم وفق قدراتهم وليس بفضل وضع آبائهم فى المجتمع. فابنتى لم تستطع الالتحاق بجامعة القاهرة لان مجموعها يقل درجتين بينما تمكن ابن سائق عربتى من دخول كلية الطب».

[نفس المرجع ص٣١٧].

الجماهير وعبد الناصر:ـ

وأود فى الختام ان أقول كلمات قليلة عن علاقة عبدالناصر بالجماهير.

فالدكتور رفعت يقدر المغزى الطبقى الحقيقى لثورة ٢٣ تقديرا قد لا نتفق فيه

تماما. فهو يقول كما لاحظنا:

«انه خطأ فادح بل خطأ قاتل ان نعطى الفلاح نسبيا الخبز والارض والعمل وان نسلب منه فى نفس الوقت حقه فى التصويت الحر. ذلك اننا نقع فيما هو افدح من الخطأ».

ليسمح لى الدكتور بان اعتقد ان هذا الفصل بين الحقين هو فصل تعسفى لا مبرر له. لان الفلاح يكون قد حصل على حقوقه الديموقراطية الطبقية الحقيقة عندما يحصل على العمل والخبز والارض. فهنا كان مصدر عبوديته عبر مئات السنين. ومن هذه العبودية حررته ثورة ٢٣ يوليو. ويبقى ان تبحث الثورة عن افضل صيغة لنظام الحكم وممارسة الجماهير لحقوقها فى الحكم ليحصل الفلاح على حق اساسى اخر هو حق التصو يت. ولو تأخرت فى البحث وفى التجريب فمن الصعب على ان اسميه افدح من الخطأ بل وخطأ قاتل. انه نقص جوهرى ما فى ذلك شك، وعنصر سلبى اساسى ولكنه ليس اكثر من ذلك.

ثم اشير الى ما اورده الدكتور عن ان الجماهير تعلمت الا تهتم والا تتواجد وان تواجدت فبغير حماس وبغير وجدان وربما بغير انصات!

هنا تعود بى الذاكرة وبصورة تلقائية جدا الى يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ عندما اعلن عبدالناصر المهزوم المنكسر عن تنحيه عن الحكم.

أدركت الطبقة العاملة المصرية بحسها الثورى وكل العاملين من الجماهير الكادحة ان تنحى عبدالناصر سيكون النصر الحقيقى للامبريالية والصهيونية، وسيكون الهزيمة الحقيقية لثورة ٢٣ يوليو، وليس الهزيمة العسكرية وحدها.

وكان وراءها خمسة عشر عاما من العطاء خلال حركة حقيقية للتغيير الاجتماعى، وللشموخ المصرى فى حركة الثورة التحررية العالمية.

وعبرت الجماهير يومها عن نفسها طبقيا بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ المصرى، بل ولا اخالنى ابالغ ان قلت فى تاريخ العالم كله.

كان نصف الشعب المصرى فى القاهرة خلال تلك الليلة ليمنع ثورة ٢٣ يوليو من الاستسلام او التوقف.

لم يكن ذلك اليوم هو كما قال الدكتور رفعت:

«النموذج الذى يريده عبدالناصر ان تصطف مصر كلها بشعبها ومؤسساتها واجهزتها وطبقاتها صفا واحدا منتظما مطيعا. وهكذا وزع الضباط فى كل مكان كى يحكموا انتظام الصف وانضباطه».

كانت يومها المبادرة التلقائية لشعب مصر دون ان يكون هنالك اتحاد اشتراكى «يوزع السجائر» او ضباط يحكمون انتظام الصف! وانما هو الارتباط الطبقى العميق الجذور بين الجماهير وثورة ٢٣ يوليو، وعبدالناصر شخصيا.

واذكر اننى قدمت ورقة للملتقى الفكرى العربى الذى انعقد بالخرطوم فى مارس ١٩٧٠. كان موضوع الورقة الدور التاريخى الذى يلعبه الديموقراطيون الثوريين فى حركة التحرر الوطنى. وركزت على الخطأ فى حصر حركات الضباط التقدمية فى اطار نزعات البرجوازية الصغيرة واستشهدت فى ذلك بمعطيات المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى الذى انعقد فى ١٩٦٧. وركزت فى هذا على الدور الذى يلعبه عبدالناصر فى مصر وفى حركة التحرر الوطنى باسرها. واستشهدت باحداث ٩ يونيو ١٩٦٧ على ارتباط مصالح الطبقة العاملة الطبقية بتمسكها بقيادة الديموقراطيين الثوريين .... الخ.

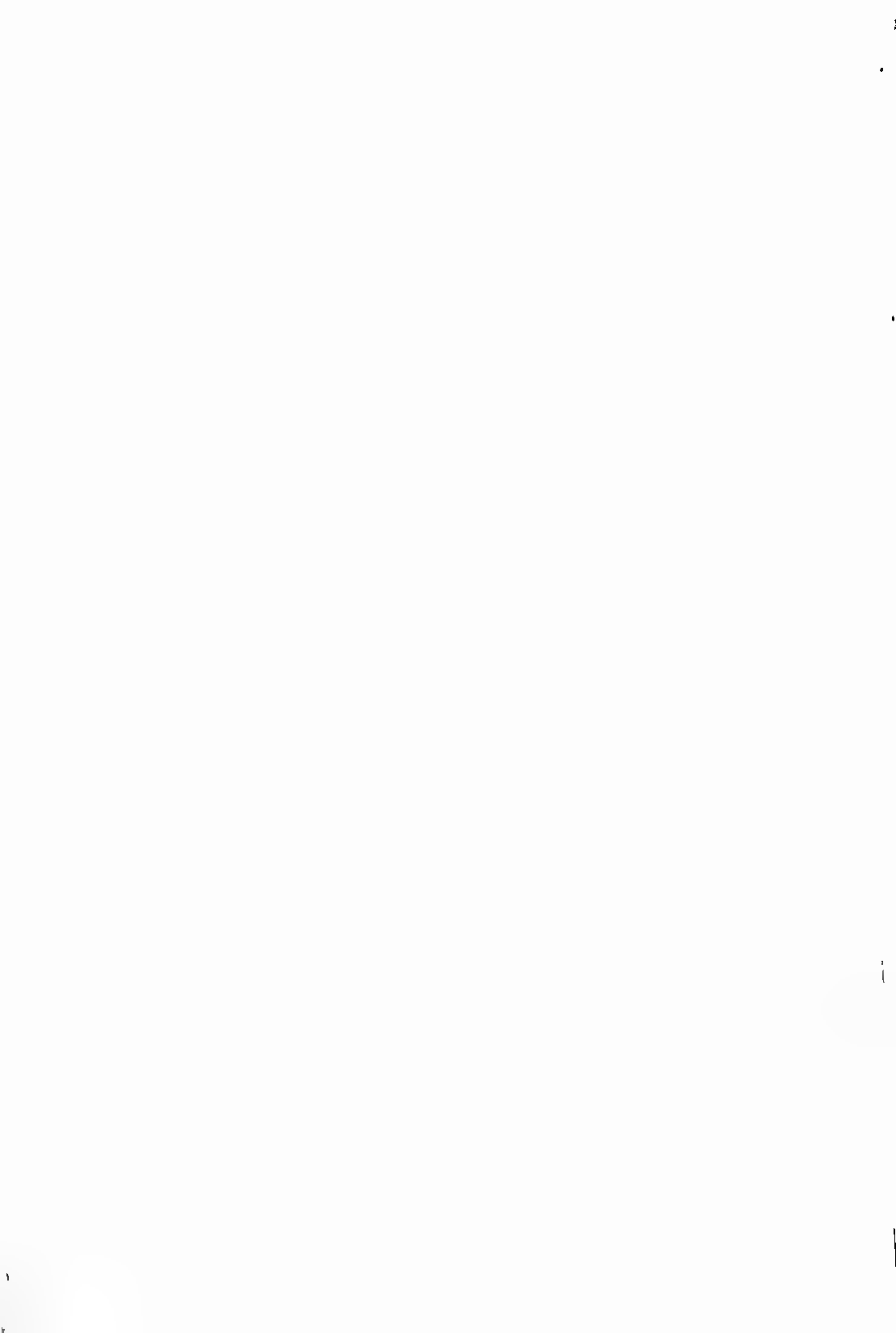
وكان من بين المشتركين فى المؤتمر الاستاذ احمد بهاء الدين. وعندما عاد الى مصر كتب تعليقات عن ملتقى الخرطوم تحت عنوان «مؤتمر الكلاملوجيا!» فى مجلة المصور التى كان يرأس تحريرها واعتز الى الى يومنا هذا بقوله انه لم يجد خلال كل «الكلاملوجيا» هذه شيئا علميا غير الذى قدمه شخصى الضعيف حول الديموقراطية الثورية وحركة التحرر الوطنى.

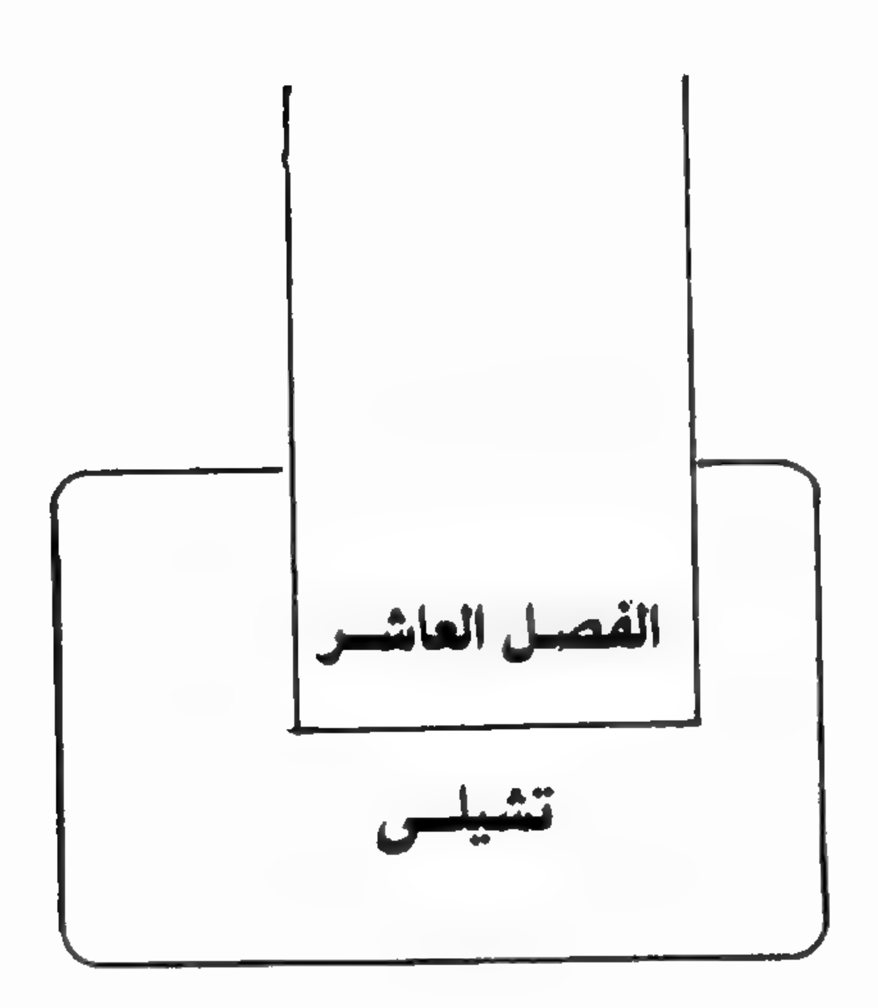
وبعد شهور قليلة رحل عبدالناصر.

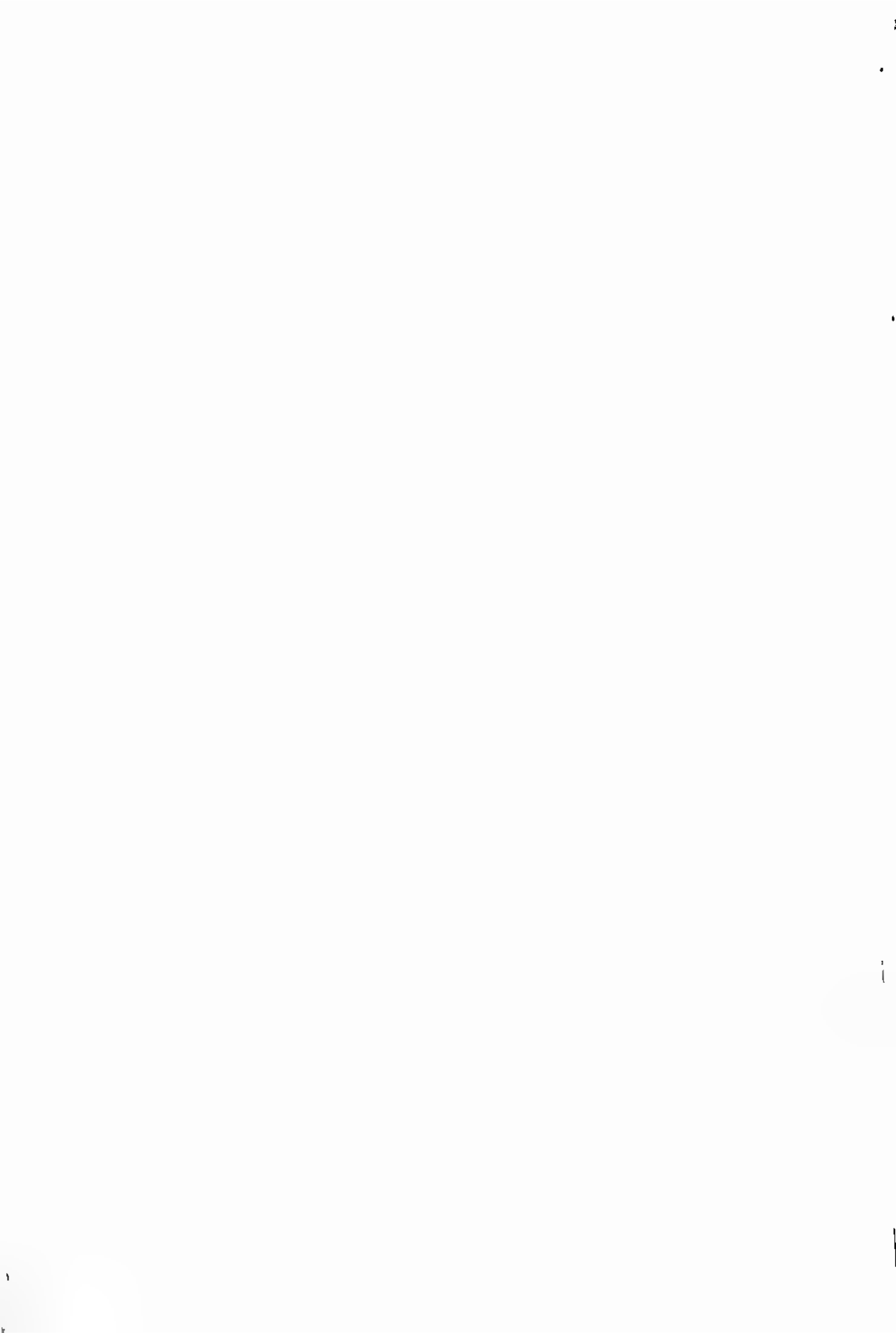
وركبنا عدة طائرات من هنا للقاهرة لنشارك فى التشييع.

ولا احسب ان استفتاء على شعبية زعيم راحل قد بلغ ما شهدته لا فى تاريخ قديم او حديث. ومرة اخرى لم يكن هنالك ضباط ينظمون ويضبطون وانما كان التعبير الوجدانى الحقيقى للجماهير تجاه هذا القائد الفذ. مرة اخرى اجتمعت مصر كلها فى القاهرة فى ليلة واحدة.

واكرر مرة اخرى وافر تقديرى لصديقى المناضل الدكتور رفعت السعيد. ومثلما طلب من قارئة فى السطور الاخيرة من كتابه «تأملات فى الناصرية» استاذنه بكل احترام ان اطلب فى السطور الاخيرة من تعليقى هذا ان اكرر ما سبق ان قلت من ان الخلاف فى مثل هذه القضايا هو خلاف مقادير وسنظل كما هو حال الشيوعيين دائما باقين فى خندق واحد. وان كنت قد اخطأت فى حقه او فى تقدير ما كتب فله العتبى حتى يرضى. فانا اكثر الشيوعيين ناصرية كما قال عنى مرة عبدالخالق محجوب عليه رحمة الله.




الفصل العاشر
تشيلي



تشيلـــى

امريكا اللاتينية هى من غير منازع قارة الانقلابات العسكرية.
ففى خلال مائة وتسعة وثلاثين عاما منذ استقلالها عن اسبانيا شهدت بوليفيا مائة وخمسة وثمانين انقلابا الى يومنا هذا! آخرها كان الانقلاب الذى اطاح بحكومة الجنرال توزير التقدمية قبل بضعة سنوات.
وفي هندوراس تعاقب ١١٥ نظاما انقلابيا خلال ١٢٥ سنة!
وفي العشرين عاما من ١٩٤٣ ـ ١٩٦٣ سجل سبعة عشر بلدا من امريكا اللاتينية ثمانية وستين انقلابا! وهكذا!
يقـول المفكـر الماركسى الانجليزى الراحل «جاك ووديس» في كتابه الشهير «الجيوش والسياسة» ـ لندن ١٩٧٧ ـ الطبعة العربية.
«في امريكا اللاتينية اصبح الانقلاب العسكرى سمة بارزة في حياة عدد من الاقطار خلال سنوات طويلة بحيث يبدو للكثيرين في اوروبا مما لا يعرفون لماذا يحدث هذا وكأنه أسلوب من أساليب الحياة تقريبا. ويبدو موضوعا مثيرا للضحك في أغلب الأحيان مع أنه ليس نكتة على الأطلاق بالنسبة لمن يعنيهم الامر».
ولكن بلداً واحـدة في قارة امريكا اللاتينية شذ عن كل هذه القاعدة. فهذه السريحـة الطويلة الضيقة الممتدة من وسط القارة حتى جنوبها على ساحلها الغربى مطلة على المحيط الهادى لم تشهد انقلابا عسكريا طوال حياتها الوطنية منذ ما يقارب المائة وثمانين عام من استقلالها (١٨١١).
وكانت هى البلد الوحيد في امريكا اللاتينية التى استقر فيها نظام الديمقراطية الليبرالية لعشرات السنـين دون منغص واحـد مثلما شهدنا في الهند قبل صفحات قليلة، بل واكثر استقراراً من الهند، انها تشيلى.

وحدث الخطأ القاتل

ولكن تشيلى ارتكبت في يوم ١٩٧٠/٩/٤ من الاخطاء مالا يجوز ابدا السماح به. فديمقـراطيتهـا الليبرالية قد تجاوزت «كـل المعقـول» في ذلـك اليوم وانتخبت الماركسى «سلفادور الليندى» رئيسا للجمهورية.
وارتجت في ذلك اليوم الارض والاصقاع ووصلت آثار الزلزال الشيلى المدمر الى

قلب الابيض الامريكى حيث يجلس الرئيس ريتشارد نيكسون وقد طاش صوابه تماما!

رئيس شيوعى في تشيلي . . في قلب القارة الامريكية ونصف الكرة الغربي؟ ان شعب تشيلي قد فقد صوابه!! لقد اخذ من الديمقراطية اكثر مما يجب بل اكثر مما يستحق ايضا!!

من مجموع الذين ادلو باصواتهم حصل سلفادور الليندى على ١,٠٧٥,٦١٦ صوتا. وحصل ممثل الحزب الديمقراطي المسيحى (فراى) على ١,٠٣٦,٢٧٨ صوتا. كان الاول يمثل ٣ر٣٦٪ من الناخبين والثانى على ٣٤,٩٨٪ من الناخبين. لم يكن مجهل فرق الاصوات سوى ستة وثلاثين الف صوت.

كان هدف الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون هو منع تنصيب اللندى رئيسا لشيلي مهما كان الثمن : (WHAT EVER THE COST) حسب تعبيره.

ففي ١٩٧٠/٩/١٥ عقد نيكسون اجتماعا في البيت الابيض ـ وقبيل حفل التنصيب ـ حضره هنرى كيسنجر مستشاره لشئون الامن القومى وريشارد هيلمز مدير المخابرات الامريكية وجون ميشيل وزير العدل (النائب العام).

وقد حث هذا الاجتماع ريتشارد هيلمز على القيام بكل ما يستطيع للحيلولة دون تنصيب اللندى رئيسا على شيلى.

ثم جاء في برقية ارسلت في ١٩٧٠/٩/٢١ من رئاسة الـ (C.I.A) في واشنطن الى فرعها في سانتياقو عاصمة شيلي.

«غرض العملية هو منع تسلم الليندى السلطة. لقد جرى التخل عن اللعبة البرلمانية. الحل العسكرى هو الهدف»! هكذا صراحة!

أرأيت كيف تصبح البرلمانية مجرد لعبة في نظر الـ (C.I.A)؟ وفي نظر امريكا زعيمة العالم الحر؟

وعندما طلبت شهادة هنرى كيسنجر امام احدى لجان التحقيق في الكونغرس التى كانت تحقق فيما جرى في تشيلي قال كيسنجر انه عرف عن «مؤامرات اغتيال مزعومة تشمل بعض القادة» ـ [نشاط الـ (C.I.A) مجلس الشيوخ ـ الولايات المتحدة، واشنطن ٢٠ نوفمبر١٩٧٥ تقرير رقم ٩٤ ـ ٤٦٥]

وينص تقرير لجنة الكونغرس دونما اى التباس :

«في ١٩٧٠/٩/١٥ اخبر الرئيس ريتشارد نيكسون مدير وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) ان نظام حكم الليندى في تشيلي لن يكون مقبولا للولايات المتحدة.

وعليه فقد امر الرئيس نيكسون وكالة المخابرات المركزية ان تقوم بدور مباشر في تنظيم انقلاب عسكرى في تشيلى للحيلولة دون وصول الليندى الى سدة الرئاسة» (التقرير ص ٢٢٥).

وكشفت كذلك عن مثل هذه الحقائق الفاضحة وثائق شركة الاحتكارات الدولية الكبرى «شركة الهاتف والبرق الدولية: (INTERNATIONAL TELEPHONE ANDTELEGRAPH) I.T.T والتى كشف عنها الصحف الامريكى الشهير جاك اندرسون احد كبار محررى صحيفة الواشنطن بوست يوم ١٩٧٢/٣/٢١، والتى كشفت عن تعاون واضح بين الشركة والـ (C.I.A) لاسقاط سيلفادور الليندى. واحد مديرى الشركة هو جون ماكون وهو مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية. كما ان شركة البريد والهاتف هى اكبر الشركات التى قام بتأميمها سليفادور الليندى خلال سنوات حكمة الثلاث.

وفشلت محاولة الانقلاب الأول الذى كان يستهدف كما رأينا منع سلفادور الليندى من الوصول الى السلطة اصلا.

ولكن المحاولات لاسقاط النظام ما كان لها ان تتوقف.

أصبحت تشيلى هاجس البيت الابيض الاول، تماما كما كانت كوبا قبل احد عشر عاما. بل ان تشيلى ليست سوى احدى معطيات الثورة الكوبية. وهى بالنسبة لهم معطيات قاتلة مثلها السم الزعاف!

ففي يوم ٢٥ فبراير١٩٧١ قال الرئيس الامريكى نيكسون في رسالة بعث بها الى الكونغرس:

«هنالك غليان في أمريكا اللاتينية. فالتطور حمل معه تغيرات وتناقضات حادة ومكررة يصاحبها نمو القومية. وينظر البعض للولايات المتحدة كعقبة وكعنصر تهديد اكثر من مصدر للمساندة. وفي الواقع فالقومية تبحث في جميع الاحوال عن استقلال اكثر من تأثيرنا المحكم وفي بعض المناطق اتخذت القومية موقفا معاديا للولايات المتحدة».

يبدو ان الحديث كان صريحا حول ما كان يجرى في تشيلى، وحول تأثيراته الواسعة المدى على القارة الامريكية الجنوبية بأسرها.

النار تسرى في الهشيم:

وخلال ذلك كان سلفادر الليندى يمارس سلطته المفوضة من الشعب بكل كفاءة وجدارة:

لقد ظهرت الوحدة الشعبية في ١٩٦٢ كتحالف ضم الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى والحزب الراديكالى والحزب الاشتراكى الديمقراطي وحزب العمل الشعبى وحركة العمل الشعبى الموحد. كانت جبهة قوية بقدر ما هى عريضة ومتماسكة بقدر ما هى واسعة تضم كافة قوى اليسار في تشيلى.

وعندما اعلنت الجبهة عن برنامجها الانتخابى في ١٩٧٠ اكدت ان المهمة الاساسية التى تواجه حكومة الشعب هى وضع حد لسلطة الامبرياليين واوليجاريكية ملاك الاراضي والشروع في بناء الاشتراكية في شيلى.

ولكن الجبهة اعلنت انها لا تسعى لاقامة اشتراكية فورية في تشيلى وانما هدفها ثورة وطنية ديمقراطية تشق الطريق أمام الاشتراكية من خلال تحقيق التحولات الديمقراطية الاساسية في الاقتصاد وفي الدولة وفي البنية السياسية.

وخلال وجود تلك الجبهة العملاقة في السلطة بدأت بالفعل في تنفيذ البرنامج الذى طرحته على الجماهير خلال المعركة الانتخابية.

- في مجال الاصلاح الزراعى تم الاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة والبالغة مساحتها ستة ملايين ونصف مليون فلان. وبنهاية ١٩٧٢ اكتمل تنفيذ برنامج الاصلاح الزراعى وتحطم ما عرف في شيلى بنظام «اللاتافونديا» او ما نعرفه بشبه الاقطاع.
- ١٩٧١ شهد تأميم النحاس وارتفع انتاجه في ذلك العام الى ٧٣٠ الف طن بزيادة اربعين الف طن عن العام الذى سبقه.
- وأممت صناعة الفولاذ والاسمنت والنفط المكرر والكهرباء.
- وأممت البنوك وشركات التأمين ومؤسسات التجارة الخارجية وأكثر من مائة وعشرين مؤسسة يعتمد عليها الاستقلال الاقتصادى والسياسي للبلاد.
- وأممت مناجم الفحم والحديد ومصانع النسيج وصناعة العربات وشركات التلفون. الخ .... الخ ... الخ

ثورة اقتصادية وسياسية شاملة تمت بتفويض من الشعب وبتصويته لبرنامج طرح عليه بأكثر السوائل الديموقراطية.

وكانت حالة البعث التى أصابت الشعب في تلك السنوات الثلاث لا يمكن التعبير عنها على الورق، ثم الانعكاسات على القارة كلها.

● ● ● ● ● ●

ولكن وفي الوقت ذاته كان الشيوعيون والماركسيون في كافة أرجاء العالم يحبسون انفاسهم ويضعون ايديهم على قلوبهم.

فقبلها بست سنوات انقسم المعسكر الاشتراكى، وأصاب الحركة الشيوعية ما اصابها من خلافات فكرية جوهرية جداً كان في مقدمتها ما توصل اليه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفيتى ١٩٥٦ من انه وبسبب ما استجد على الحركة الاشتراكية والثورية في العالم من توسع وعمق بين الجماهير اصبح من الممكن الوصول الى الاشتراكية عن طريق الممارسات الديموقراطية البرلمانية.

وقال الصينيون ان هذا مراجعة للأصول .. بل هو الكفر بعينه.

وحول هذا التمايز الفكرى انقسم هنا في بلادنا الحزب الشيوعى ١٩٦٤ ونشأ ما يعرف حتى اليوم بالحزب الشيوعي السودانى «القيادة الثورية».

من هنا كانت المتابعة للتجربة التشيلية الرائدة .. الاولى من نوعها في العالم .. والاخيرة ايضا.

وتصاعد الحوار خلال السنوات الثلاث كما لم يتصاعد من قبل:

يقول ريجيس دوبريه في كتابه الشهير «ثورة في داخل الثورة»

«ان أى سلطة تفقد وسائل القمع والقدرة على القمع هى سلطة على الورق.

ويتساءل: هل كان في استطاعة سلفادور الليندى ان يطلب من جهاز الدولة الذى خلقته البرجوازية واختارت معظم موظفيه من الطبقات العليا والوسطى ان تقمع الطبقة التى صنعتها ومنحتها الوجود الشرعى؟

وتكتب مجلة الطليعة القاهرية ١٩٧٣:

«وفي تلك الظروف الحرجة سئل السكرتير العام للحزب الشيوعى التشيلى لويس كورفلان عما اذا كانوا يطمئنون من ناحية انقلاب عسكرى؟ أجاب:

«ان الجيش يحترم التقاليد الديمقراطية وواجبه هو حماية امن البلاد. ومع ذلك فأن الحزب الشيوعى يرى ان خير حماية للسلطة في وجه المؤامرات الاستعمارية

والرجعية هو تسليح الطبقة العاملة. فأن الشعب المسلح هو الحارس الأمين للاشتراكية وهو القادر على مجابهة العنف الرجعي المسلح.

وسيلفادور الليندى نفسه؟

وسيلفادو الليندى نفسه كان يبدو عليه قدر من الثقة المفرطة والاطمئنان الرومانسي. وهذا ينشأ من حقيقة تاريخية موضوعية هي كما سبق وقلت ان تشيلي لا تعرف الانقلابات العسكرية وهي الوحيدة من بين دول القارة العشرين التي لم تشهد انقلابا منذ استقلالها ١٨١١.

ولكنها ايضا ـ وهذه ميزة فريدة اخرى ـ هي الدولة الوحيدة ليس بين دول القارة العشرين ولكن بين دول العالم اجمع التي اقامت نظاما اشتراكيا بالانتخابات!

يقول سيلفادور الليندى في خطاب في استاد سانتياقو في حفل وداع للرئيس الكوبي فيدل كاسترو امام مئات الالوف من الجماهير المفتونة والمعجبة يوم ٤ ديسمبر ١٩٧١

يقول:

«استمعوا الى فانني اتحدث اليكم بهدوء ووضوح تام. انا لست راهبا او مسيحياً وليست لدى روح الخالدين من الابطال. ولكنني مناضل انفذ واجبي بالثقة التي اولتني لها الجماهير. فيلعلم اولئك الذين يريدون ارجاع الساعة للوراء ويتجاهلون عزيمة الاغلبية ان يتأكدوا أنه بالرغم من أنني لا أسعى لأن اكون من الشهداء الا انني لن اتراجع. يجب ان يعلموا جيدا بانني لن اغادر قصر لامونيدا (قصر الرئاسة) حينما اقوم بتنفيذ سلطة الجماهير. دعوهم يعلموا ذلك وليستمعوا الى كلماتي جيداً حتى تستقر وترسخ في عقولهم. سادافع عن الثورة التشيلية وسادافع عن سلطة الشعب لانها السلطة التي منحتني لها الجماهير وليس لى خيار. فقط بتمزيق جسدى بالرصاص يستطيعون ايقافى عن تنفيذ برنامج الثورة» (دكتور يوسف بشارة ـ شيلي التجربة ونضال الشعوب ص ٥٥)

وهكذا لم يكن هذا المناضل الفذ الذى وضع واحدة من امجد صفحات التاريخ الثورى يعتقد ان ممارسة وحضارة شعبه في الممارسة الديمقراطية سوف تحوجه لان يسلح الشعب دفاعا عن نظامه.

ولكن حيتان رأس المال لا يهمها تاريخ شعب شيلي، ولا حضارة شعب تشيلي

الذى استقر على ديمقراطيتهم الليبرالية لمائة وستين عاما.

قراصنة الـ C.I.A يبحرون عبر تمثال (الحرية) عبر ابواب نيويورك في يوم ١١سبتمبر١٩٧٣ متاضمنين مع جنرالاتهم العملاء وعلى رأسهم طاغية الطغاة اوغستو بينوشيه ليذبحوا سيلفادور الليندى واسرته، وليذبحوا الديمقراطية الليبرالية التى تجيئهم بمثل ذلك الشيطان. كانت سبة القرن ولكنها لم تضف الى النظام الرأسمالى الا عارا جديدا والى ديمقراطيتهم الليبرالية ما يمكنهم ان يتباهوا به امام اعتى الدكتاتوريات.

ليس من حق سيلفادور الليندى ان يحصل على اصوات الناخبين ويحكم. ولو تجاسر وفعل فان من حق الولايات المتحدة ان تقتله. وستبقى البطولة التى ابداها الليندى في الدفاع عن قصر لامونيدا مع اربعين من رجال القصر من الرابعة صباحا حتى الرابعة عصرا فصلا خالدا فى تاريخ نضال شعب تشيلى.

وهذا الدستور «الليبرالى» العالمى لا ينطبق على شعب شيلى وحده. وليتجرأ اى شعب آخر حتى دعاة الديمقراطية الليبرالية في السودان المنبطحين على الاوهام ان يقدموا على مثل هذه الفعلة ان استطاعوا وسيعيدون اليهم كل التجارب اذا لم يعد القوم يذكرون!

خاتمـة

من النـماذج الثلاثة التى استعرضناها والتى قصدت ان انتقيها من القارات الثلاث تبدو ملامح التجربة واضحة الى حد كبير.

فالـديمقراطية الليبرالية تتبدل امزجة التطبيق والممارسة فيها حسب اختلاف الزمان والمعطيات السياسية والاجتماعية في كل بلد معين.

● لاحظنا في مصر ان هذا النظام لم يحظ بقدر كاف من الاستقرار او السيطرة على ايقاع ثابت ومنتظم للتطور السياسي والاجتماعى. فقد صودر هذا النظام ايام المد الثورى .. عند الثورة العرابية ثم بعيد ثورة ١٩١٩. ولكنه اعد له مسرح متكامل العناصر في عهد ما بعد عبدالناصر وهو عهد السادات والثورة المضادة.

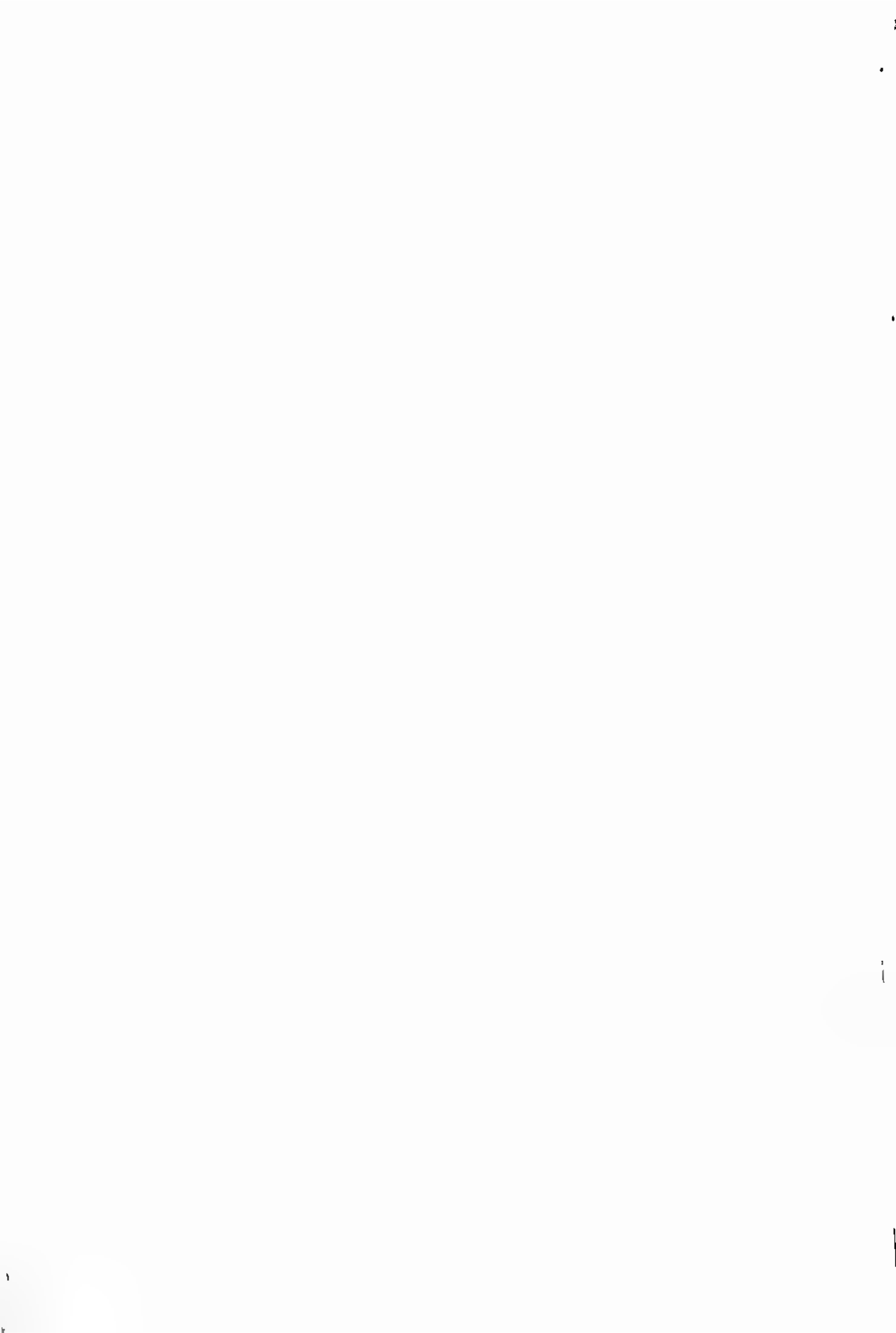
● وفي الهند وجد النظام الليبرالى قدرا كافيا من الاستقرار السياسي الشكلى خلال اربعين عاما ولكن هذا لم يقابله استقرار في حياة الناس وفي اقتصاديات عيشهم.

ورأينا كيف ان النظام الليبرالى لم يكن اداة كافية للنهوض بهذا البلد العملاق الذى يسمى بشبه قارة ويسكنه خمس سكان العالم ينتمون الى مئات القوميات ويتحدثون مئات اللغات واللهجات ايضا.

- واخيرا كانت سبة شيلى او سبة عصرنا (THE STIGMA OF OUR TIME)
  كما يسميها الشعب الامريكى والصحف الامريكية.
  وهذه يكون الصمت هو افضل تعليق عليها.

الجــزء الخــامس

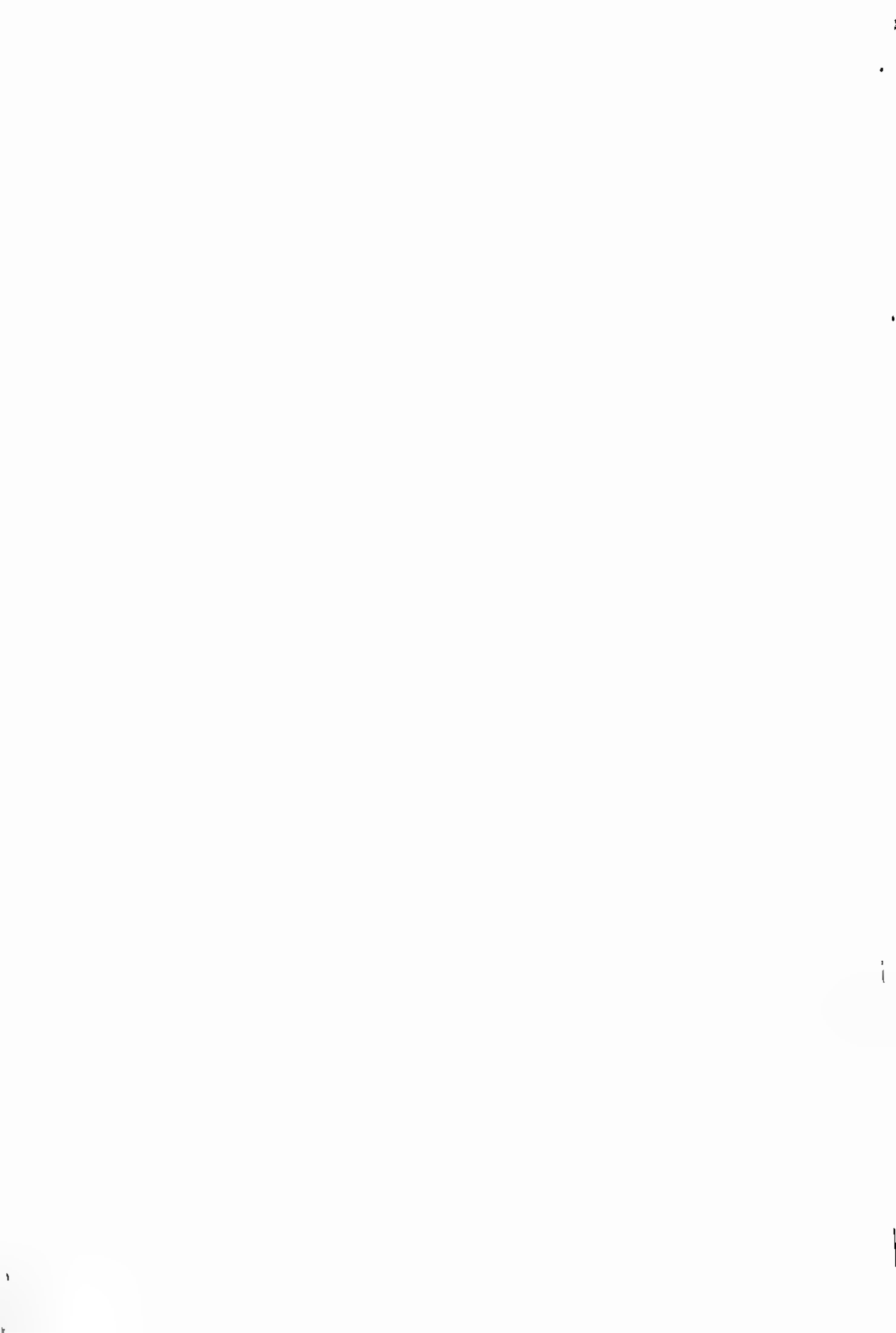
الديموقراطية
«٢»





الفصل الاول

المحجوب وديموقراطية ويستمينستر



المحجوب وديموقراطية ويستمينستر

ونحن لسنا كما رأينا وحدنا الذين نرفض الديموقراطية الليبرالية نظاما للحكم. ومثلما دعا بعض قادتها الى عدم فعاليتها بصورتها الراهنة ومن ثم دعوا الى اصلاحها بدرجات متفاوتة حسب توجيهاتهم السياسية، كذلك فعل استاذنا الراحل محمد احمد محجوب.

ففى كتابه (DEMOCRACY ON TRIAL) او «الديموقراطية امام المحكمة» وترجم كما أسلفت (الديموقراطية فى الميزان) يتعرض رحمه الله بصورة واسعة لتجربة الديموقراطية فى السودان ويلخص لنا فى صورة صادقة تجربته كاحد بناة الديموقراطية الليبرالية فى السودان.

يتحدث المحجوب فى جزء من كتابه عن تجارب بعض البلدان الافريقية ثم يقول:

«لنأخذ السودان مثلا. لقد جابهنا منذ البداية مشاكل صعبة تتعلق بالتمثيل وباقامة الدوائر الانتخابية فى بلد مساحته حوالى مليون ميل مربع ارضه مختلفة الاشكال من ناحية الطبيعة ولشعبه انتماءات قبلية ودينية مختلفة».

ويضيف:

«وقد اتبعنا فى مناقشاتنا البرلمانية انظمة مجلس العموم البريطانى فحافظنا على مستوى رفيع. ومع ذلك يجب الاقرار بان مظهر بعض نواب بعض مناطقنا الريفية كان اقليميا وكذلك كانت اهتماماتهم. فقد اصروا على البحث فى مشاكل دوائرهم ومناطقهم الانتخابية وطالبوا الحكومة بمزيد من الخدمات التربوية والصحية وبمزيد من الطرق والابار لمناطقهم.»

ويقول المحجوب..

«انهم لم يهتموا بل ولقد عجزوا ايضا عن الاشتراك فى البحث فى شئون البلاد العامة المالية منها والاقتصادية والدفاعية والعلاقات الخارجية (المرجع ص ٢٩٣).

وقبل ان اواصل الرجوع الى المزيد من كتاب المحجوب ارجو ان اؤكد ان هذا الذى ذكره كان صحيحا تماما. واذكر اننا كنا بعد جلسات الجمعية الاولى وقبل ان يطردونا منها فى ديسمبر ١٩٦٥ فى مذبحة الديموقراطية الثانية، كثيرا ما التقينا خلال فترات الاستراحة فى كافتيريا الجمعية فيما كنا نسميه «نادى المحجوب». كان يجمع

نادى المحجوب ممن اذكر الاساتذة محمد توفيق واسحق محمد الخليفة شريف والمرحوم موسى المبارك والدكتور الطاهر عبدالباسط والاستاذ محمد ابراهيم نقد والمرحوم صالح محمود اسماعيل والاستاذ محجوب محمد صالح والدكتور عزالدين على عامر وداؤد عبداللطيف وشخصى».

كان رحمه الله يهتم جدا بحضورنا نحن النواب الشيوعيين ويعشق الجدل حول ما قال كارل ماركس وما لم يقل! وكان رحمه الله من القادة السياسيين القلة الذين يقرأون. ومن هنا احتل مكانته السامقة بين المثقفين.

واذكر ان مناقشات كثيرة كانت تدور فى تلك الحلقة الصغيرة من المثقفين حول مستوى الجلسات والمناقشات وضرورة ادخال اصلاح جذرى لكى يرتفع مستوى الجمعية التأسيسية عما كانت عليه.

وليسمح لى القارىء ان استعيد هنا واقعتين هدفت منهما الى مثل هذا الاصلاح.

الاولى هى اننى كتبت ذات مرة فى جريدة الميدان حول بند فى لوائح الجمعية لا يسمح للعضو بالقراءة من ورقة خلال حديثه فى الجلسات. وكثيرا ما أثار بعض الاعضاء «نقطة نظام» ليقولوا بان العضو المتحدث يقرأ من ورقة. ويدخل العضو ورقته فى جيبه ثم يغرق بعد ذلك بقليل فى شبر ماء ويعود الى مكانه بعد ان طار من رأسه كلما حضره!

تحدثت فى مقالى فى جريدة الميدان عن هذه المادة وهاجمتها وقلت ان الوضع الثقافى اوحتى التعليمى لبعض الاعضاء لا يمكنهم من الارتجال والخطابة بل يفرض عليهم ان يقضوا ليلا بحاله يحضرون حديثا مكتوبا للجمعية يطرحون فيه مشاكل مناطقهم ثم يمنعون من قراءته بسبب اللوائح، تمام كما يحدث فى مجلس العموم البريطانى.

وفى جلستنا اليومية قال لى محمد احمد محجوب انه قد قرأ ما كتبت ويتفق معى تماما. وقال انه بعد اليوم لن يمنع اى عضو من قراءة حديثه مكتوبا.

وقد كان .. وكانت تلك انفراجة بين ذوى «الدخل» المحدود من اعضاء الجمعية!

ولا أدرى ان كان قرار المحجوب ساريا الى يومنا هذا ام عاد القوم الى قاعدة مجلس العموم البريطانى! ولكن الذى أشاهده على شاشة التلفزيون يؤكد ان «حليمة قد رجعت الى قديمة».

اما الواقعة الثانية فقد تحدثت ذات مرة فى نادى المحجوب عن ان الاصلاح فى وضع الجمعية لن يتم الا بتغيير التركيبة ذاتها وذلك بفتح مجال اوسع للعمال والمزارعين والمعلمين والمهنيين والشباب والنساء .... الخ. دون ان يمس ذلك الاغلبية التقليدية للاحزاب.

وسارع المحجوب يقول لى:

وان يكن! لا تخض يا عمر فى المياه الساخنة! اما كفاهم وجودكم؟ كمان عاوزين تجيبوا ليهم شيخ الامين والشفيع وبقية القنابل؟

وضحك .. وضحكنا!

كان رحمه الله من الشخصيات التى لا تتكرر كل عام!

أعود الى الكتاب.

يواصل المجحوب فيقول:

«وهنا يجب ان نتحدث بصراحة مماثلة حول اخطائنا. فالاحزاب التى عملت من أجل الاستقلال او عارضته وجدت نفسها بلا هدف معين وفشلت جميع المحاولات بوضع سياسة متناسقة فكانت النتيجة قيام حكم ائتلافى. وبلغت الخصومات الشخصية والطائفية والدسائس اعلى درجاتها وأصبحت القرة الشخصية القصيرة المدى هى المسيطرة.»

ويقول:ـ

«والاحزاب السياسية كانت قائمة على الولاء الطائفى والقبلى بدلا من البرامج الصالحة. وتميزت الطريقة السائدة التى تحكمها المصالح الفردية والمناقشات الطويلة والعقيمة حول طبعية الدستور: هل يكون اسلاميا ام علمانيا وهل تكون الجمهورية رئاسية ام برلمانية».؟

ثم:ـ

«لقد اصبح هذا الميل نحو تشكيل الاحزاب السياسية على اسس التجمع القبلى بدلا من البرامج السياسية امرا شائعا فى مرحلة ما بعد الاستقلال».

وقبل ان اواصل حديث المحجوب اود أن يقارن القارىء الكريم بين تقييم المحجوب للاساس الاجتماعى والفكرى لهذه الاحزاب وهو تقييم صحيح تماما. وبين تقييم الاستاذ التجانى الطيب الذى قاله مرة لجريدة الصحافة حول برامج الاحزاب ومناهجها الحياتية. ومرة اخرى لجريدة الامة حول استقلال الاحزاب عن الطائفية ذاتها!

وهكذا فانت تجد المحجوب فى هذه القضية - وربما فى قضايا كثيرة اخرى - يقف على يسار عضو سكرتارية «الحزب الشيوعى» السودانى!

ثم اضيف ان القارىء يلاحظ بسهولة ان تجربة المحجوب التى عاشها قبل نحو عشرين عاما لا تزال ماثلة امامنا كما هى دون تغيير جوهرى. وهو نفس ما سبق ان اشرت اليه عند التعرض لحوارى مع البرفيسور محمد ابراهيم خليل على جريدة الايام قبل عشرين عاما.

وهـذا جوهر مأساتنا. تمر السنوات علينا هكذا ونحن نقف فى مكاننا. وقد اتوسع فى الحديث عن هذه النقطة باعتبارها نقطة التناقض الرئيسية التى تتحكم فى ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا فى وقت واحد. انها قضية التوقف عند منعطف تاريخى واحد تخطاه نضال ووعى واحتياج الشعب السودانى بمراحل اعلى بكثير جدا مما هو يعيش بالفعل. ان ما يواجه شعبنا الآن هو ان يجد حلا جذريا بين ما يجب ان يكون وما هو كائن بالفعل.

- انها فى النهاية تبدو امامنا وكأنها عملية اختزال ثلاثين عاما وهو ما يشبه المستحيل. ولكن امام شعبنا ان يحل هذا التناقض كمركز لحل كل التناقضات الاخرى. وعبقرية الشعب لن تقعد به عن الوصول الى حل.

نعود ثالثة للمحجوب.

يواصل ويقول :-

«ان الحكم الذى اتخيله للمستقبل من دون ان انسى الدروس التى تعلمناها من التجارب الماضية والاخطاء التى ارتكبناها هو حكم ديموقراطى ولكنه يجب الا يكون بعد الان على نسق ديموقراطية ويستمنيستر» - المرجع ص ٣٠٨

وهذه نتيجة قاطعة وحاسمة يصل اليها الكاتب :-

الا يكون «بعد الان».

«وبعد الان» هذه اضع تحتها عشرة خطوط وجميعها لا تكفى!

وبعد هذا الموقف الواضح جدا من ديموقراطية ويستمنيستر لينتقل محمد احمد محجوب ليقدم مشروعا متكاملا للاصلاح يسميه بالحكم الذاتى الاقليمى تكون فيه الهيئات الديموقراطية الاقليمية هى التى تراقب الشؤون الاقليمية ومسؤولة امام برلمان مركزى على ان يقوم مجلس تنفيذى وآخر تشريعى فى كل مقاطعة لكى يتأمن الحكم الذاتى ضمن سودان متحد . . . الخ.

وخطة المحجوب التى يطرحها فى كتابه هى لا مركزية الحكم او اشاعة اوسع

قدر من الديموقراطية فى القاعدة مع المحافظة على الحكومة اللامركزية للوطن الواحد
والمحجوب عرف بانه من دعاة ديموقراطية اللامركزية منذ ان طرحها فى مؤلفه «الحكومة المحلية فى السودان» الذى اصدره ١٩٤٥. ويضع المحجوب نهج اللامركزية هذا فى مقدمة هذا الكتاب حيث يقول :ـ
«واننى حين اقدمت على تأليف هذا الكتاب عن الحكومة المحلية فى السودان انما كانت تحدونى شتى دوافع وتستهوينى وتجذبنى الامال الجسام. ذلك لان ايمانى اكيد بحاجة بلادى الى قيام حكم محلى قويم فى كل مدينة من مدنها وفى كل ريف من اريافها حتى تنهض البلاد ويرتفع مستوى المعيشة والصحة والتعليم، ولانى عظيم الثقة فى الحكومة المحلية لانها خير نظم الحكم اللامركزى لبلاد مترامية الاطراف كالسودان متنوعة الطبائع مختلفة المطالب فى الريف والمدينة فى الشمال والجنوب والشرق والغرب (المرجع ص ٥).
ولعل نظام الحكم الاقليمى الذى نشأ فى السودان بعد صدور كتاب المحجوب بقليل قد اقتبس افكاره. وهو من غير شك مشروع لا يستهان به فى اصلاح البنية الديموقراطية فى البلاد رغم ما احاط به من اسباب الفساد وسوء الانفاق. ولعله ـ بعد اتفاقية أديس اباب التى حققت اطول فترة سلام فى الجنوب منذ ١٩٥٥ (احد عشر عاما) ـ اكبر انجازات العهد المايوى بعد انقلابه وردته فى اعقاب كارثة ١٩ يوليو المشئومة.
وأيا كان الرأى فى هذا أو ذلك فان الذى استطيع ان اؤكده دائما هو ان القوى الديموقراطية من منطلقها الثورى المبدئى وليس من منطلق الدفاع عن الاحزاب الرجعية وتبرير اوزارها للصحف ـ فانه من الممكن دائما اضافة جديد للبنية الديموقراطية واصلاحها.
مثلا :ـ
لو اتحدت القوى الديموقراطية خلال الفترة الانتقالية من أجل :
اولا : منع تطبيق الانتخاب فى دوائر الخريجين على الصورة المأساوية التى تم بها والعودة الى اسلوب الانتخاب على النطاق القومى كما كان يحدث من قبل.
ثانيا :ـ لو اتحدت القوى الديموقراطية فى حملة متماسكة متصاعدة حول قضية تمثيل القوى الحديثة والتى حدد لها المجلس العسكرى الانتقالى مجبرا ثلاثة وستين دائرة لما ضاعت هذه الدوائر ولما نجح التآمر لاجهاض القرار.
ثالثا : لولا الخطأ التاريخى الذى ارتكبته جبهة التحرير برفض خوض الانتخابات بل

والابتعاد عن المسرح السياسى كلية فى ذلك المنعطف التاريخى الذى يحدد احداث اجيال ولو خاضت الجبهة انتخابات الجنوب فى جميع دوائره التى تزيد على المائة.

لو حدث كل هذا لكانت الصورة البرلمانية تختلف كل الاختلاف عما هى عليه اليوم، ولحدث توازن جديد غير هذا الذى تبدو فيه «المعارضة الديموقراطية» ذات النواب الثلاثة قانعة به وراضية عنه كل الرضا. بل رأينا كيف ان سكرتير «الحزب الشيوعى» لا يرى فرقا بين ان يفوز فى دائرة واحدة او فى مائة. فهو لا يسعى لاغلبية برلمانية وهذا يعنى صراحة انه لا يسعى للسلطةلا بالانقلابات ولا بالانتخابات ولا بالديموقراطية الجديدة!

وهـذه هى دائما طبيعة الحزب الاصلاحى.. فالحزب الاصلاحى لا يمكن بطبيعة الحال ان يسعى لسلطة، او لتحقيق اى هدف استراتيجى معين.

وقضية الاتجاه الاصلاحى التصفوى سيجد القارىء مزيدا منها فى الجزء الثانى من هذا الكتـاب. فالـذى نراه امـامنـا هو وجهـان لعملة واحـدة: الاصـلاحية والتجريبية. والنظريتان لا تسعيان للوصول الى رؤية ثابتة ولا لاهداف بعيدة المدى وانما تعمدان الى التحليل الجزئى ومن ثم التناول الجزئى للاشياء والانجاز الجزئى ايضا. انهما تفتقران تماما الى الشمول النظرى ومن ثم شمول الموقف تجاه القضايا. وبدون ذلك لن تكون لك اهدافا بعيدة.

ومحصول كل ذلك فى نهاية الامر هو نتاج طبق الاصل لما يمكن لنا ان نسميه بالنهـج المتكـامـل للبرجـوازية الصغيرة المتسنمة بضيق الافق وضيق الصدر والغرور والتعـالى والتبـاهى بصغـائر الامور والاحساس الزعامى الوهمى والتقليل من شأن الاخرين والاستئثار بالحسنات والتبرؤ من السيئات، بل والتبرؤ من الحسنات نفسها اذا دعا الحال!

الم يتبرأوا من ثورة ٢٥ مايو
ومن معارك الجزيرة ابا؟
ومن قرارات التأميم والمصادرة
بل ومن الديموقراطية الجديدة او الثورية؟

الفصل الثانى

شيخ على عبد الرحمن
والديموقراطية والاشتراكية فى السودان



الكاتب في سطور

● ولد سنة ١٩٣٣ بمدينة بربر في شمال السودان حيث تلقي فيها تعليمه الاولي والاوسط. وفصل مع عدد من زملائه من مدرسة وادي سيدنا الثانوية سنة ١٩٥١ بسبب عملهم على تكوين اتحاد للطلاب.

● أمتحن الشهادة الثانوية من منازلهم والتحق بجامعة الخرطوم وعمل فيها سكرتيرا لرابطة الطلاب الشيوعيين وسكرتيرا لاتحاد طلاب الجامعة (١٩٥٦ ـ١٩٥٧).

● انتخبه المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى سنة ١٩٥٦ عضوا باللجنة المركزية للحزب واصبح عضوا بالمكتب السياسي سنة ١٩٥٨ ثم عضوا بالسكرتارية المركزية سنة ١٩٦١، وكانت وقتها تتكون من عبدالخالق محجوب وقاسم امين وشخصه.

● كان اول طالب من جامعة الخرطوم يتفرغ للعمل بالحزب الشيوعي عند تخرجه سنة ١٩٥٨م وبعد تخرجه مباشرة انتقل للعمل تحت الارض بصورة متواصلة طوال سنوات الحكم العسكرى الست. وتولي خلال هذه الفترة القيادة التنظيمية للحزب.

● بعد ثورة ٢١ اكتوبر اصبح رئيسا لتحرير جريدة الميدان فحولها الى جريدة يومية وانتخب في نفس العام (١٩٦٥) ضمن النواب الشيوعيين في دوائر الخريجين.

● عمل بعد ثورة ٢٥ مايو رئيسا لتحرير جريدة الصحافة وتركها سنة ١٩٧١ بسبب نزاع فكرى بينه وبين وزير الثقافة والاعلام.

● في ٨ اكتوبر سنة ١٩٧٠ اجتمع خمسة عشر من اعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم واحدا وثلاثين عضوا وفصلوه مع احد عشر آخرين من اعضاء اللجنة المركزية.

● ظل طوال فترة الردة الرجعية المايوية التى اعقبت كارثة ١٩ يوليو سنة ١٩٧١ يعمل بجانب الطلائع الثورية من الشيوعيين وطلائع القوى الديمقراطية ورفض اغراءات كثيرة قدمت له للتعاون مع النظام المايوى المرتد.

● كان يحضر مع زميله الدكتور الطاهر عبدالباسط لاصدار جريدة «الملايين» كان سيتولي رئاسة تحريرها.

● متزوج له اربعة اطفال.

● توفي في يناير ١٩٨٨م.

ولد سنة ١٩٣٣ بمدينة بربر في شمال السودان حيث تلقي فيها تعليمه الاولي والاوسط . وفصل
● ولد سنة ١٩٣٣ بمدينة بربر في شمال السودان حيث تلقي فيها تعليمه الاولي والاوسط . وفصل مع عدد من زملائه من مدرسة وادى سيدنا الثانوية سنة ١٩٥١ بسبب عملهم على تكوين اتحاد للطلاب .

● أمتحن الشهادة الثانوية من منازلهم والتحق بجامعة الخرطوم وعمل فيها سكرتيرا لرابطة الطلاب الشيوعيين وسكرتيرا لاتحاد طلاب الجامعة (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) .

● انتخبه المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى سنة ١٩٥٦ عضوا باللجنة المركزية للحزب واصبح عضوا بالمكتب السياسي سنة ١٩٥٨ ثم عضوا بالسكرتارية المركزية سنة ١٩٦١ ، وكانت وقتها تتكون من عبدالخالق محجوب وقاسم امين وشخصه .

● كان اول طالب من جامعة الخرطوم يتفرغ للعمل بالحزب الشيوعي عند تخرجه سنة ١٩٥٨ . وبعد تخرجه مباشرة انتقل للعمل تحت الارض بصورة متواصلة طوال سنوات الحكم العسكرى الست . وتولي خلال هذه الفترة القيادة التنظيمية للحزب .

● بعد ثورة ٢١ اكتوبر اصبح رئيسا لتحرير جريدة الميدان فحولها الى جريدة يومية وانتخب في نفس العام (١٩٦٥) ضمن النواب الشيوعيين في دوائر الخريجين .

● عمل بعد ثورة ٢٥ مايو رئيسا لتحرير جريدة الصحافة وتركها سنة ١٩٧١ بسبب نزاع فكرى بينه وبين وزير الثقافة والاعلام .

● في ٨ اكتوبر سنة ١٩٧٠ اجتمع خمسة عشر من اعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم واحدا وثلاثين عضوا وفصلوه مع احد عشر آخرين من اعضاء اللجنة المركزية .

● ظل طوال فترة الردة الرجعية المايوية التى اعقبت كارثة ١٩ يوليو سنة ١٩٧١ يعمل بجانب الطلائع الثورية من الشيوعيين وطلائع القوى الديمقراطية ورفض اغراءات كثيرة قدمت له للتعاون مع النظام المايوى المرتد .

● كان يحضر مع زميله الدكتور الطاهر عبدالباسط لاصدار جريدة «الملايين» كان سيتولي رئاسة تحريرها .

● متزوج له اربعة اطفال .

● توفي في يناير ١٩٨٨م .